

مركز الدراسات
الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق

سَيار الجميل

العولمة الجديدة

…ل المجال الحيويّ للشرق الأوسط

مفا… صر قادم

العولمة الجديدة
والمجال الحيوي للشرق الأوسط

مفاهيم عصر قادم

سيار الجميل

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز)

الطبعة الأولى

بيـروت - ١٩٩٧

مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق

بئر حسن - شارع السفارات

تلفون: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٢٠٩١٣ - ٨٣٣٦٩٨ - ٦٠٣٢٥٣

فاكس: ٨٣٥٤٩٥ - ص. ب ٥٦٦٨ / ١١٣

بيــــروت - لبنــــان

e - mail : cssrd @ dm.net.lb

المحتويات

الفصل الثاني: المجال الحيوي للشرق الأوسط من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات

الفصل الثالث:
العولمة إزاء أبرز منطقة في الاستراتيجية ـ البترولية

الفصل الرابع:
إرادة الاستقطاب الأحادي ونظرية تعدد الأقطاب

الفصل الخامس: الشرق أوسطية:
بين مشاريع التسوية والشراكة الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية

الفصل السادس: المتوسطّية:
الشرعية التاريخية العربية ومشروع الأورو متوسطية

الفصل السابع: الخصخصة الاقتصادية:
رؤية مستقبلية لعولمة رأسمالية القرن القادم

الخاتمة

تشكل نهايات القرن الذي عشنا في خضمه ومطلع القرن الآتي، مرحلة تاريخية صعبة ازدادت فيها التصدعات، وكثرت حولها التباينات، وتضمنت فيها مجموعات واسعة من الآراء والمفاهيم والنزعات والتأملات.. واستأثرت باستقطابها الإرادة الأمريكية القوية، وتمفصلت في مواضيعها عدة نماذج من التوليفات Collages من الأفكار والتصويرات Images والسيناريوهات، التي تعكس معاناة المجتمعات في المركزيات الجغرافية أم في الأطراف. ناهيكم عن تلك الدلالات في مواجهة تسلّط البيروقراطيات والسياسات والآليات والميديا من الإعلاميات التي تنبعث من الدول هنا وهناك. كل ذلك يأتي بصدد الدخول في عصر جديد يجهل العالم حتى اليوم كنههُ وسيروته وخطوطه وألوانه، وخصوصاً في تسعينات القرن العشرين التي ازدحمت بالمخاضات الصعبة من الوقائع والأحداث المريرة التي بدأت مع عام ١٩٩٠، ولم تزل معظم الدول والشعوب في مختلف القارات (وخصوصاً في مجالاتها الجيوستراتيجية الحيوية) تتحسّس وطأتها الثقيلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

تصويرات تبدو ترسيماتها متشابكة معقّدة، وتتباين فيها الخطوط على أشدّ ما يكون التباين، وتتعقد الخيارات الصعبة في العالم إزاء التمايزات للعولمة الجديدة ـ The New Globology ـ والتي تتوالد عناصرها المتداخلة يوماً بعد آخر، بين تمركزات الاستقطاب العالمي وتشظيات الأطراف، في ظل الدعوة التي أطلقت منذ ١٩٩٠ حول ما يسمى بتأسيس النظام الدولي الجديد، الذي سيعمل ضمن آليات العولمة الجديدة، التي تشهد اليوم كظاهرة تاريخية صعبة المراس: عمليات اختراق واسعة النطاق لكلّ البنى أو البنيات التاريخية والقومية والجغرافية

والديمغرافية والاجتماعية في العالم أجمع. وعلى الأخص: تلك التي تمثل ممتلكاتها، مواريث حضارية عريقة، وإمكانات اقتصادية، ومواطن استراتيجية فعالة في القارتين الآسيوية والأوروبية.

إن التشققات المعاصرة والاضطرابات التاريخية التي يحياها العالم اليوم، وأمام ردود فعل: انهيار الإيديولوجيات، وتصاعد الهيمنة المركزية لما بعد عصر الرأسمالية والدخول في عصر الرأسمالية القادمة، قد أشعر العالم أجمع (وخصوصاً عالم الأطراف) أنه أمام «فلسفة» القوة المركزية الطارئة والطاردة والمتفاقمة بإحداثياتها الخطيرة يوماً بعد آخر، وهي تحدث تباعداً خطيراً بين المركز والأطراف، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب. أي بين عالمين اثنين (لا ثالث لهما)، وتوحي للجيل الجديد الذي سيتخضرم بين القرنين (العشرين والحادي والعشرين) بالخوف من اقتلاعات جيو ـ سياسية، واختراقات جيو ـ اقتصادية، وتشرذمات جيو ـ ثقافية.. مع تفتيتات لعدد واسع من المنظومات الاجتماعية!! فكيف هي حالة إمكاناته في المواجهة؟

إن مواريثه وتجاربه وعناصره وفعالياته الحافلة (والمعروفة) قومياً ودينياً وحضارياً في القرن العشرين، ستعجز حتماً ـ كما تدل عليه مجمل الانعكاسات والمتلقيات الحالية ـ أمام معالجة مثل هذه المخاطر والتحديات والمواجهات التي تشكل أوضاعها الآن اضطرابات جنينية أولية في طبيعة العلاقات بين الذي ألفه الإنسان في القرن العشرين، وبين الذي سيواجهه من مفاهيم وتطبيقات وممارسات في القرن الآتي! هكذا، يشخص السؤال أمامنا مرتفعاً: فكيف ستغدو إذاً تفاقمات هذه «التحديات» على الإنسان والمجتمعات والثقافات في العالم إبان القرن القادم؟. مجتمعات وثقافات ومواريث حضارات وأديان وروحيات مؤهلة للتجديد والتحديث في العناصر والبنى والأفكار، من أجل رفعة الإنسان ومنحه حرياته، وإعطائه فرصة تاريخية لتجديد حياته وبنياته وواقعه، فضلاً عن معالجة آلامه ومعاناته.

إن الإنسان المعاصر بحاجة ماسة وهو في خضم صعب معقّد كهذا، إلى المزيد من الإلهام والوعي والإدراك للتهيؤ والفهم والاستعداد، من أجل الوصول إلى

حياة جديدة تعتمد المعرفة والقدرة على التكيف، من خلال إعادة جدولة تفكيره وتربيته وفلسفته! فهل ستنفع ـ هنا ـ دعوات النخب والمثقفين والعلماء إلى مجرد إصلاحات شكلية، أو تبرير ما هو كائن، أو إيثار العزلة والابتعاد عن فهم ترسيم ما سيحصل؟ أم ثمة أساسيات لا بد من توفيرها كتحصيل حاصل، ومنها: العقلانية والديمقراطية والعلمانية والدستورية، والتفاهم بين الشعوب، والتمتع بالحريات، وتوفير الحاجات الاقتصادية، وكبح مختلف المشاكل والأزمات الداخلية، ومنها: كثرة السكان، وفرص المعيشة، ومواجهة الجوع، والتغلب على الاستهلاك بالاكتفاء الذاتي، وبزيادة الإنتاج، إلخ... كلها أمور أساسية كان لا بد من توفيرها، أو توفير الحد الأدنى منها في القرن العشرين. ولكن؟

إن مفاهيم العصر القادم تتجاوز كل هذه «الأساسيات»، وصولاً إلى الارتقاء لما هو سيكمن بالفعل عند بدايات القرن القادم. وهذا يتطلب حاجة أساسية يطلق عليها المعرفة العليا haute culture (أو: الثقافة العليا) المرشحة لكي تحل محل انهيار الإيديولوجيات السياسية الكبرى. والتي تطمح لاقتلاع الإنسان وعقله من مفاصلهما وجذورهما القوية، أو بالأحرى من واقعِهِ المألوف لكي ترميهِ بسرعة في عصر جديد. وهي ترى بأن الإنسان سيكون في وضع أفضل إذا اكتسب مزيداً من سمات المستقبل!. ولكن أي إنسان هذا، وأي مجتمع ذاك؟ هل القصد من كليهما معاً أن يكونا من المنتمين إلى عالم الشمال أم عالم الجنوب؟ إذ لا نجد أية غضاضة في أن يتواصل الإنسان في عالم الشمال في الإسراع نحو المستقبل، ولكن لا على حساب عالم الجنوب بأي حال من الأحوال! إذ يكفي ما قاساه هذا «العالم» من محن وكوارث ونكبات وهيمنات واحتلالات وحروب وتمزقات في القرن العشرين باسم «العالم الثالث»، حيث تداخلت فيه جميع الأشياء ببعضها.. وكلما توغلنا في أعماقِهِ، تبدّت لنا جروحه وآلامه ومعاناته التي سبّبها له الغرب على مدى مئات السنين!

* * *

يحتوي هذا «الكتاب» على مقدمة ومدخل فلسفي وسبعة فصول كاملة ترفق بها إحالاتها المتضمنة ملاحظاتي وتعليقاتي. والفصول السبعة هي مجموعة دراسات

وبحوث، منها ما ظهر منشوراً، ومنها ما قدّم كأوراق بحثية في ندوات مهمّة، ومنها ما خصّصته فعلاً كفصول كاملة في هذا الكتاب. عالجت في المدخل الفلسفي: صيغة البحث عن جواب لتساؤل يقول: أين سيقود إليه مصير العالم، بعد أن ابتعدَ عن «التنويرية»، التي عاشت قبل أن يبدأ العالم بالتفكير الدولي والبدء بتكريس ظاهرة العولمة، وتفتيت العالم على أساس التكتلات والتوازنات الاستراتيجية والسياسية والأمنية والاقتصادية والإقليمية.. اندفاعاً لتحقيق مصالح دولية على حساب التراجع في المبادىء الإنسانية والتنويرية والعقلانية، وابتعاداً عن مصالح الشعوب والمجتمعات، وخصوصاً في القرن العشرين الذي تشكّل نهاياته اليوم: نقطة تاريخية حرجة ولحظة زمنية صعبة في مصير الإنسان، أي بناء عصر جديد تتفوّق فيه: العولمة الرأسمالية في القرن القادم، بعد عصر الإمبريالية السياسية في القرن العشرين، وعصر الكولونيالية العسكرية في القرن التاسع عشر؟.

أما فصول هذا «الكتاب» السبعة، فقد رتّبتها على أساس متناسق، تبدأ في معالجتها من الكل (= العولمة) وتنتهي بالجزء (= الخصخصة)، مروراً بتحليلات لمواضيع أساسية وارتكازية تعد مفاهيم عصر قادم. فقد بحثت في الفصل الأول عن «العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية»، تلك «القوميات» التي ستشكّل قوة استقطاب اقتصادية قوية جداً في تفكير المخططات الأمريكية وتدابيرها. تلك «العولمة» التي تجسّد في ما تعلن عنه من البدء بنظام دولي جديد يعالج مصير العالم في القرن القادم. ومعنى ذلك: البحث عن جدلية مستقبلية بين استراتيجيتين اثنتين، أولهما: سياسية وعسكرية أمريكية، وثانيهما: اقتصادية وبشرية آسيوية تزدحم فيها المجالات الحيوية، وبينهما: كتلوية اتحادية ـ أوروبية، تنجذب إلى أحد الطرفين: أوراسية وأورامريكية. مما دفع الأوروبيين إلى التفكير بتشكيل مشروع أورومتوسطي تجتمع فيه مركزية العالم حول المتوسط عبر خيوط أوروبية وآسيوية وأفريقية (وبالإمكان: أمريكية) ـ وهذا ما سأعالجه تفصيلياً في الفصل السادس من هذا الكتاب ـ.

وعالجت في الفصل الثاني، مسألة في غاية الأهمية عن «المجال الحيوي للشرق

الأوسط إزاء النظام الدولي القادم..»، وتأثير التغيرات الدولية عند نهايات القرن العشرين وتحوّله من مثلث للأزمات كالتي عاشها على امتداد القرن، إلى مربّع للأزمات كالتي سيعيشها على امتداد القرن القادم. مربّع تستقطب زواياه الحيوية، أربعة عناصر أساسية: النفط ← المياه ← الديموغرافيا ← الزراعة (والتي سيضاف إليها الخبرة). وستعمل جميعها على إثارة تحديات مستقبلية إقليمية وكتلوية وداخلية، في ضوء عدة مشاريع مطروحة على الساحة الشرق ـ أوسطية، أبرزها: المشروع الشرق ـ أوسطي الذي سيبدأ العمل به بعد إنجاز مشاريع التسوية العربية ـ الإسرائيلية، وعلاقة ذلك كله بعولمة النظام الدولي الذي يشيع عدة نظريات وأفكار لتقسيم المنطقة عند مطلع القرن القادم، إلى عدة دول كانتونية في إطار الإقليم. وهو مشروع خطير إزاء التفوق الإسرائيلي، عسكرياً وصناعياً وعلمياً.

وقد نقلني ذلك كله إلى معالجة أوضاع أبرز منطقة شرق أوسطية في الاستراتيجية البترولية على امتداد القرن القادم على ضوء حجم الاحتياطيات المقدرة، تلك هي: منطقة الخليج العربية (بما فيها العراق) وترسيماتها المستقبلية. وهنا كانت وستبقى تكمن أرضية المحاربة والتحديات ومحاولات الاحتواءات والتحالفات بالضبط. فلقد شهدت هذه المنطقة أقسى حربين دمويتين: إقليمية ودولية سميتا بحربي الخليج الأولى والثانية، ولم تزل تأثيراتهما مؤذية وبالغة الجروح. ولم تحسمان بعقد أية اتفاقيات أو معاهدات طويلة الأمد يمكنها أن تعيد للمنطقة استقرارها وأمنها الإقليمي، وأبعاد التدخلات الأجنبية في ظل اختلال كامل في موازين القوى. وتعد منطقة الخليج العربية من أهم مناطق العالم باعتبارها الضمانة الحقيقية من خلال احتياطياتها النفطية المذهلة، للعولمة المستقبلية في استمرار عجلة الحياة التكنولوجية المعاصرة.. وسيبقى البترول آخر ما يقود البشرية إلى الصراع على حلبة التاريخ والجغرافيا. وقد استخلصت عدة أفكار واستنتاجات يمكنها أن تسهم في التعامل جدلياً مع ظاهرة العولمة الجديدة دون مناطحتها، فلقد تكشّفت للعرب وللعالم أجمع نتائجها المريرة عن سراب وخيبات وانكسارات أليمة ومريرة لا نحسد عليها!

ولقد نقلني موضوع الخليج وترسيماته المستقبلية إلى معالجة موضوع آخر تضمّنه الفصل الرابع من هذا الكتاب حول «عولمة التكتلات في النظام الدولي القادم بين إرادة الاستقطاب الأحادي ونظرية تعدّد الأقطاب». وكنت قد كتبته بالإنكليزية مشاركاً به في ندوة دولية استراتيجية عقدت في طهران للفترة ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٥؛ وقمت بتعريبه لكي أضمّه في هذا الكتاب. وقد عالجت فيه: مسألة النظام الدولي بمصطلحه ومفهومهِ ومضمونهِ، المتباين واقعياً، لهيمنة الاستقطاب الأحادي الأمريكي الراهن، وفرضياً لنظرية تعدّد الأقطاب: أوروبياً وآسيوياً وإسلامياً ومتوسطياً.. إلخ. ولعلّ أخطر ما يحتويه مشروع عولمة الاستقطاب الأحادي: الترسيمات الأمريكية للشرق الأوسط التي تقضي بالتحول من سياسة البلقنة (= التجزئة) التي اتّبعها الأوروبيون الكولونياليون الجدد والإمبرياليون في بدايات القرن العشرين، إلى سياسة اللبننة (= تجزئة التجزئة)، أو ما يسمى بـ«التفتيت» الإقليمي، التي يتّبعها العولميون الأمريكان من الرأسماليين القادمين في بدايات القرن الحادي والعشرين. ومحاولتي الإجابة على فرضية «تعدد الأقطاب» التي سوف لن تجد لها أية فرصة للتحقق على مدى زمني ليس بالقصير! مع ثمة تحذيرات من تحدّيات مستقبلية ستواجهنا نحن العرب بالضرورة!

هكذا، نقلتني هذه «الاستنتاجات» الخطيرة إلى معالجة موضوعين أساسيين مطروحين اليوم في تسعينات هذا القرن، كمشروعين تاريخيين نتمفصل نحن العرب في خضمهما. أولهما: كتلوي ← إقليمي، وثانيهما: كتلوي ← دولي. فقد حلّلت في الفصل الخامس من هذا الكتاب: مشروع الشرق أوسطية الذي يلقى ترحيباً أمريكياً ومباركة دولية وإقليمية (وعربية)، ضمن إطار عولمة النظام الدولي القادم. وعلى الرغم، من تبنّيه إسرائيلياً، إلاّ أن جذوره عربية قديمة لم تنمو أو تتحقق قبل قرابة خمسين سنة على مرتكزات سياسية، فتبلور اليوم ليقوم اليوم، وينمو ويتحقق، على مرتكزات اقتصادية مخصخصة.. عولجت ثوابتها في ثلاث مؤتمرات دولية مهمّة كان آخرها: مؤتمر عمان الاقتصادي في نهاية ١٩٩٥. وسيتمّ تحقيق المرتكزات، أثر الانتهاء من ترتيب مشاريع التسوية بين

الفرقاء في الإقليم (= العرب وإسرائيل)، وتحوّلهم من أعداء تاريخيين إلى شركاء مستقبليين، وبنائهم شراكة عربية - إسرائيلية تبدأ بالاقتصاديات وتنتهي بـ«الإدماج» الإقليمي في القرن القادم. ولعل أبرز ما يميز هذا «المشروع» أن العرب يقفون إزاءه ممزقين تائهين بثوابتهم التي غدت واهية اليوم أمام قوة المتغيرات الثقيلة أمريكياً، وأمام ترسانة تسلّح إسرائيل نووياً!

وبحثت في الفصل السادس من الكتاب: مشروع جديد متلازم ومتزامن للشرق أوسطية هو مشروع الأورومتوسطية، أي: التسابق التاريخي قبل انتهاء القرن العشرين بين قطارين سريعين: أولهما أمريكي وثانيهما أوروبي للدخول في القرن الآتي عبر التوّقف عند محطات استراتيجية، يشكل المجال الحيوي العربي أبرزها. وكان لزاماً عليّ قبل تحليل ونقد مشروع الأورومتوسطية، أن أقدم أحد بحوثي عن الشرعية العربية التاريخية للبحر المتوسط (والمنشورة عام ١٩٨٨) والتي كنت قد أشرت فيها إلى بدايات الفكرة المتوسطية، منتقلاً في القسم الثاني إلى محاولتي لكي أجيب عن تساؤلات حول مشروع الأورومتوسطية: فكرة وجذوراً وتطوراً، والمشروع المركزي للالتقاء العربي - الأوروبي إزاء المشروع الشرق أوسطي. ثم حلّلت نقدياً: بيان برشلونة - أوروميد، والتوصل إلى نتيجة مهمة جداً في سباق القطارين المذكورين نحو المجال الحيوي العربي؛ وإذا كانت محطات الدول اقتصادية بالدرجة الأولى، فإن محطات الثاني اجتماعية أساساً. ولكنني استخلصت نتيجة في غاية الأهمية تقول: بأن الغلبة ستكون للقطار الأول، إذ سيتأخر الثاني في الوصول، وإنه سيتوقف في الطريق لعجزه عن أداء مهمّته نظراً لعلل ومسبّبات عدة داخلية عربية، وخارجية أوروبية.

لقد نقلني ذلك كله إلى أن أقرأ في الفصل السابع والأخير من الكتاب: موضوع الخصخصة في المفاهيم والأساليب والآليات التي ستغدو فلسفة وبرنامجاً في عولمة التغيرات والتبدلات الاقتصادية للعالم. أي: إلى عولمة رأسمالية القرن القادم، إذ بدأ الموضوع بالإجابة عمّا سيحدث في المستقبل من تغييرات مثيرة قد لا تصدّق صورها وأطيافها والتي ستنتجها برامج الخصخصة، والفعاليات الاقتصادية للعولمة القادمة التي ستطبّقها أساليب وآليات وهياكل جديدة. وينتهي

البحث إلى استنتاجات تتضمن رؤية مستقبلية للعرب إزاء الممارسات الخصخصية.

* * *

إن البحوث المنشورة في هذا «الكتاب»، لا تقتصر على تحليل ومراجعة المسائل والقضايا المتعدّدة، بل تتوغل في المفاهيم والتصورات والرؤى التي تشكّل قوام التفكير الاستراتيجي والفكري الراهن في العالم، من أجل أن تقدّم استنتاجات وخلاصات وترسيمات تغني الثقافة العربية والتفكير العربي، فضلاً عن المساهمة في ما تقدّمه إلى المسرح القائم ليس كما كان، بل كما يجب أن يكون عليه اليوم وغداً لكي يستطيع العرب التعامل مع العولمة والعالم والمستقبل. ذلك لأن نهايات القرن العشرين وبدايات القرن القادم، ستشهد تحوّلات عميقة وفريدة في تحديد مسار المصير الذي سيألو إليه العالم، والعرب جزء مهم جداً منه ـ كما هو معروف.

إن مما يؤلم كثيراً أن العرب قيادات وجماهير (عدا بعض النخب الفكرية) لم يقفوا بعد على حقائق ومخاطر ومفاهيم كهذه: تحولات يرتبط فيها العرب بالمستقبل، لا كما هو سائد في التفكير والذهن والسياسة والإيديولوجيا: ليبرالياً وقومياً وإسلامياً وماركسياً. ذلك أن العرب ما زالوا حتى اليوم، وبعد كلّ ما حصل من انتقالات هائلة في خطط العالم ومفاهيمه وممارساته وتوجّهاته في السنوات الخمس الأخيرة.. ما زالوا يؤمنون إيماناً راسخاً بيوتوبيات وإيديولوجيات وخطابات وشعارات وتوليفات، تربط تفكيرهم وتوجهاتهم السالبة والعقيمة، ليس بالماضي وتقاطعاته وترسباته وبقاياه، بل في أسوأ الأحوال، تربطهم بالحاضر وتمزقاته وانقساماته وتشرذماته وهوس شعاراته ورنين خطاباته الفارغة التي سادت منذ الخمسينيات والستينات والسبعينيات!!، دون ممارسة عقلانية لأية خيارات جماعية على مستوى التبدّلات الداخلية العربية، وفهم ما يجري والوعي بالمتوقع أن يجري، ليس حسب ما كان سائداً، بل حسب ما سيكون في المستقبل..

إن العرب مطالبون بالتفكير المستقبلي / الرؤيوي الذي يعالج مفاهيم عصر قادم ومشروعاته القائمة بأكبر قدر ممكن من العقلانية والحيادية والديمقراطية والتضامنية. وأرجو أن لا يفهم من كلامي أن يتخلّى العرب عن قيمهم الروحية أو النهضوية أو النضالية التي أنجزوا الكثير من خلالها على امتداد أكثر من مائة سنة، ولكن يكفي احترامها وفهم تجاربها لا البقاء في ترديد مآثرها وتقديسها. فثمة مبادىء ومرتكزات عربية طموحة لا بدّ من تحقيقها للبدء بالدخول في عصر جديد، على أيدي جيل عربي جديد سيتولى النضال والقيادة والحركة والفعالية من أجل مصير ووجود وقيم وآفاق وآليات تناشد المستقبل وإنجازاته الزاهرة، لا الماضي وترسّباته البائرة، ولا الحاضر وتناقضاتهِ الجائرة!

لقد عاش العرب في ظل انقسامات حادة سياسياً وإيديولوجياً وسلطوياً خلال الخمسين سنة الماضية. ومن المؤلم جداً أن تنتقل تلك «الانقسامات» إلى المجتمع والتفكير والنخب لكي يتربّى الجيل الأخير منذ عام ١٩٦٧ على رواسب تلك الانقسامات ومؤثراتها، التي أنتجت جملة غير متناهية من التناقضات، وصولاً إلى أضداد بدأت تحلّ بالثوابت القيمية العربية عند نهايات القرن العشرين! وأستطيع القول إن معلولات ذلك كلّه إنما هي عربية داخلية صرفة بعد أن حصل العرب على استقلالاتهم الوطنية منذ قرابة خمسين سنة. وطبيعي أن تستفيد إسرائيل كثيراً من هذا الحال الذي غدت عليه الأمة العربية التي استلبَ إجماعها القومي على مدى خمسين سنة، نجحت خلالها إسرائيل بالانتصار حربياً على العرب مجتمعين، ونجحت بالانتصار تفاوضياً عليهم متفرّقين!

وبعد، فلم يزل في الرمق بقية، إذ لا بدّ من التحذير هنا من خطر التحدّيات التي تلحق بنا كمنظومة اجتماعية عربية لها مقوّماتها القومية وثوابتها الجوهرية في التحضّر والمشاركة الإنسانية التي لا بدّ من ممارستها مستقبلياً في التفكير والتفاعل الخلاق، كتلة واحدة منسجمة مع حالات المتغيّرات المتنوعة، حتى في ظل تباين وجهة النظر الفكرية والسياسية، ولكن في إطار حوار جدلي لا جدالي، وديمقراطي لا عدائي، وعقلاني لا عاطفي، ومنطقي قياسي نسبي لا أسطوري خرافي إطلاقي. إن ما يمكنني قوله في هذا الصدد: إن جملة ضخمة من

المواريث والأدبيات والكتابات والشعارات التي شحنَ بها تفكير العرب من خلال إيديولوجيات وأحزاب وتيارات وتجمعات وخطابات وبيانات، كالتي حفلت بها أجيال القرن العشرين، لم تعد جميعها تجدي نفعاً أبداً في تقديم أية حلول ناجحة كمناهج فكرية، أو خيارات سياسية، أو مقاربات نهضوية. إذ لم يكن باستطاعتها جميعاً، أن تقف بقوة لتعالج المشاكل والأزمات والاضطرابات والتناقضات والأضداد الداخلية التي تطحن مجتمعنا العربي وبيئاته العريقة، ومدنهِ المهدّدة بنُزُفٍ داخلية، وحروب أهلية، وتصدّعات أمنية، أو أن تقف حيال الاصطدامات والهجومات الدموية والحصارات الخارجية التي يعاني منها مجتمعنا العربي وقسماته المهمة هنا أو هناك!

إن مجتمعنا العربي، يعاني وهو عند نهايات القرن العشرين، من أقصى التقلّبات، ومن أعتى التناقضات والانقسامات بفعل الضربات الداخلية، وهي كافية لأن تفسح مجال التفكير لتحديد أسلوب العمل مع الذات أولاً، ومع الآخر ثانياً! . ولكن كيف يمكننا النجاح في حلّ المشاكل الكبرى التي يعيشها ويعايشها العرب اليوم؟ وما هي أبرز تلك المشاكل؟ وما هي حاجة العرب اليوم للدخول في عصر جديد؟ .

إن هذا كله قد عالجتهُ، وحللتهُ، في دراسات وكتب أخرى نشرتها خلال السنوات العشر الأخيرة. . ولكنني أختزل كلماتي، بأن استيعاب العرب لمفاهيم عصر جديد يتم من خلال: إنتاجهم للمعاني، والقيم، وعقلانية العامل السياسي، واحترامهم حقوق الإنسان، وممارستهم للعلمنة، والتحرّر من الدوغمائية والديماغوجية، وإيمانهم بالحوار والنقد والديمقراطية.

* * *

وأخيراً، لا يغيب عن بالي أن أشير إلى جملة واسعة من الأدبيات والمنشورات والدراسات الجديدة التي زودتني بمعلومات واسعة، وتحليلات رائعة، ومقاربات نافعة في دراسة ونقد موضوع «العولمة الجديدة» ومفاهيمه المستقبلية التي لا يتجاوز تاريخ بعضها على خمس سنوات، أو «مشاريع» ما تزال في طور التكوين.

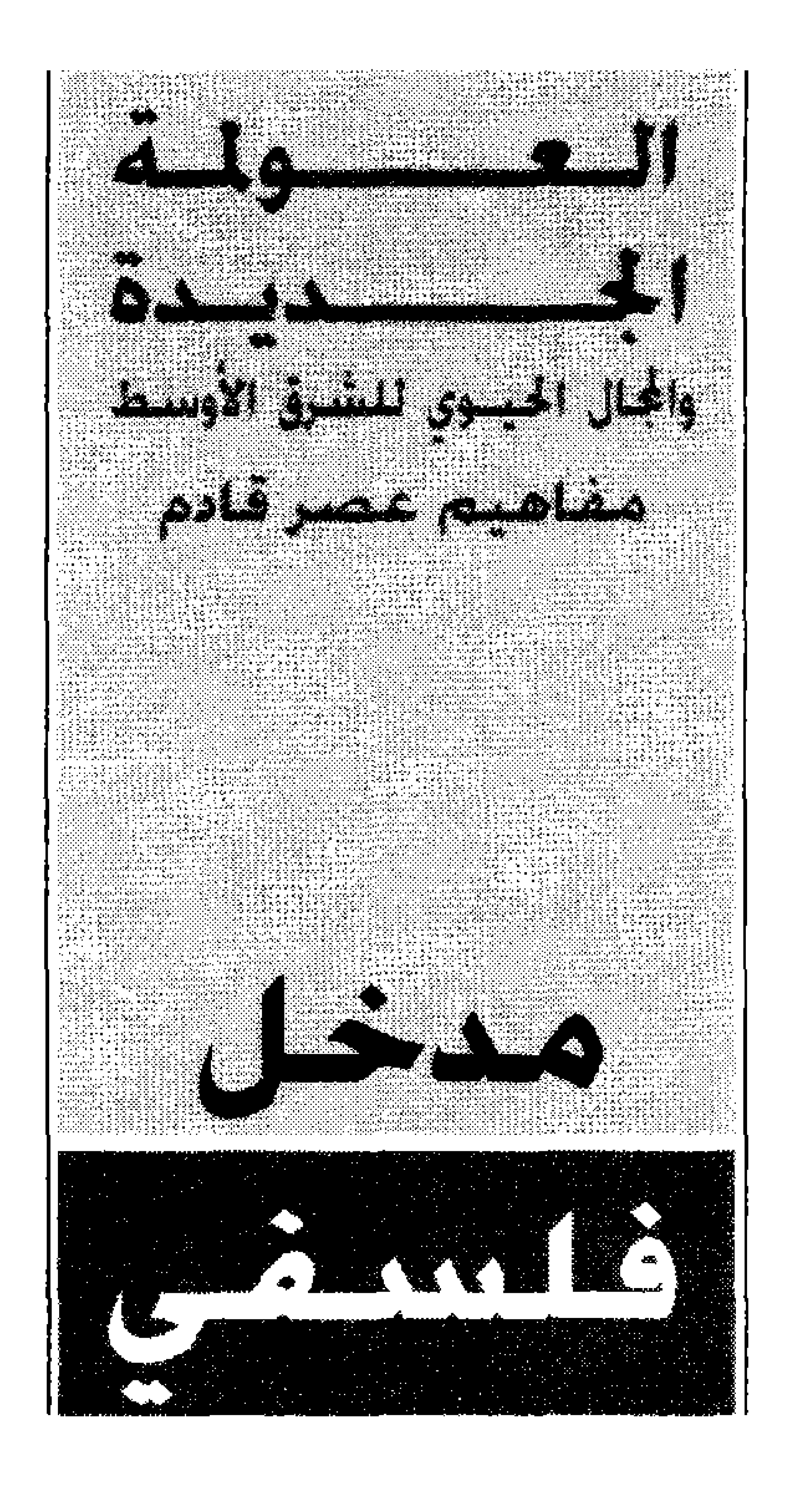
لقد أفادتني حقاً كتب ودراسات لمفكرين ومراقبين معاصرين في العالم أجمع، فضلاً عن حوارات ونقاشات مع أصدقاء وزملاء وأساتذة مفكرين على هامش ندوات ومؤتمرات عدة شاركت فيها في السنوات الخمس الأخيرة. ولا يفوتني إلاّ أن أسجل أسمى شكري وتقديري واعتزازي لكل الأصدقاء والزملاء الذين وجدت في تحليلاتهم الرائعة ملاذاً لاستكماله بعض آرائي ونقداتي، ناهيكم عن مواقف إخوة آخرين من زملاء مفكرين وطلبة جامعيين ينتظرون نشر هذا الكتاب. وشكري الوفير إلى زوجتي العزيزة نظير أتعابها وجهودها التي لا أنساها، ومشاركتها إيّاي ظروفي الصعبة.

وكلمتي الأخيرة أزجيها إلى صديقيّ العزيزين: الأستاذ الدكتور طلال عتريسي المدير العام لمركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ببيروت، والأستاذ ميشال نوفل رئيس تحرير مجلة شؤون الأوسط ببيروت، نظير اهتمامهما لنشر هذا الكتاب..

متمنياً أن أكون قد وفقت في تقديم ما هو جديد ونافع لثقافتنا العربية المعاصرة، وما يحتاجه التفكير العربي الراهن: قيادات ونخباً وجماهيراً من أجل بناء مفاهيم جديدة لعصر قادم. وسأكون سعيداً لكي أتبع هذا العمل بكتاب آخر في الدراسات الاستراتيجية ورسم معالم التفكير المستقبلي الرؤيوي العربي، في القريب العاجل.

د. سيّار الجميل

الأردن ٢/٥/١٩٩٦



العولمة: القارب والشجرة(*)
(إلى أين المصير
بابتعاد الكونية المعاصرة عن التنوير؟)

(*) نشر في جريدة «الاسواق» الاردنية، العدد (٨٦٧) ٤/٥/١٩٩٦

العولمة: القارب والشجرة
إلى أين المصير... بابتعاد الكونية المعاصرة عن التنوير؟

الأسطورة الميلانيزية:

الإنسان كائن بيئوي وكوني في آن واحد معاً، متجذر في تراثه وخصوصياته كالشجرة، وهو دوماً يطلب الرحيل إلى الإنسانية جمعاء، مشدود بالتالي كالوتر بين مطلب الخصوصية ومطلب الكونية!. إن وجوده إذن، تختصره رغبتان متعارضتان: الشجرة والقارب علماً بأن القارب لا يمكن صناعته إلاّ من الشجرة، وهذا ما تؤكد عليه الأسطورة الميلانيزية المتداولة في جزر أرخبيل فانواتو الثمانين في الباسيفيك!. لقد أرجعتني إحدى محاضراتي في عصر التنوير الأوروبي التي ألقيتها على طلبتي النجباء في الدراسات العليا بجامعة اليرموك إلى توصيف أحد المؤلفين الفرنسيين المعاصرين وهو يلقى بفقداته الرائعة للإنسان المعاصر في القرن العشرين. وهو «الإنسان» الذي لم يحافظ على الأمانة الثمينة التي أودعها عنده فلاسفة عصر التنوير، بل وغدت معاصرتنا كلها على امتداد قرن كامل، مضادة لكل المبادىء والقيم والاعتبارات التي أعلنها أولئك المنورون الذين طوروا، تفكير البشرية، وكانوا أقرب لهموم الإنسان ومعاناته. فأعلنوا عن سمات العدالة الاجتماعية والحريات وجوهر القوانين ومثالية الأشياء... فكأنهم قد جمعوا بين الشجرة والقارب على أحسن ما يكون الجمع قبل عصر الاستعمار والآلام. أما أبناء القرن العشرين، فقد عرفوا كل التناقضات والمحرمات ووسائل الدمار!! فهل ستتغير مسيرة الإنسان في القرن القادم؟. هل سيتجذر كالشجرة أم سيرحل كالقارب؟ وهل سيجمع بين الرمزين الخالدين:

رمز التجذر في الأرض (الشجرة)، ورمز الرغبة في الرحيل (القارب)؟.

العالم المعاصر بين قوتين: توتاليتارية وبروليتارية

إن التاريخ الإيديولوجي للقرن العشرين قد تطبق في تحليلاته الفلسفية مفردات تلك الأسطورة الميلانيزية. فقد كان في نصفه الأول (٥٠ سنة) مسرحاً حقيقياً لصراع دامٍ ثقيل بين توتاليتاريتين كبيرتين: إيديولوجية (نازية) مصابة بمرض الأحادية والنرجسية والفوقية والعنصرية والخصوصية. وإيديولوجية (شيوعية) تعاني من مرض الطبقية والبروليتارية والدونية والأممية وهو في نصفه الثاني والأخير (٥٠ سنة) يشهد صراعاً إيديولوجياً سياسياً في المصالح والنفوذ والتحالفات الباردة والساخنة... صراعاً متلاقحاً ومتلاحقاً بين كتلتين عالميتين (أولى وثانية، أو غربية وشرقية، أو رأسمالية وشيوعية) وعالم ثالث متمزق بين الكتلتين. وأثر انهيار الشيوعية فجأة، تقهقر العالم الاشتراكي، وتفردت الرأسمالية فبدا العالم وقد انقسم إلى قسمين اثنين أو عالمين متباينين: عالم في الشمال (الأعلى) يمتلك القوة الرأسمالية، وبقي العالم كله في الجنوب (الأدنى) لا يوازي في قوته ذاك الذي يربض شمالاً!. وتكاد الصورة تشابه كثيراً ذلك التقسيم الذي عرفه العالم في صراع الكتلتين (شرق ـ غرب) على مدى خمسين سنة منذ الحرب العالمية الثانية.

هكذا سيبدأ صراع خفي يتأجج بين العالمين يوماً بعد آخر. نظام دولي مخصخص في قوته الرأسمالية من الدرجة الأولى، ونظام عولمة متشظ في تداخلاته من الدرجة الثانية. وهذا ما يمكن ترشيحه لأن يطعن في رهاناته التاريخية على تراكيب القرن الحادي والعشرين بأسره. كما أن العالم كله سينقسم على ذاته (بين رمزي القارب والشجرة): مرسخاً قيم الحداثة والتطور والانتقال في التقدم منه، ومرسخاً قيم التراث والماضي والجذور في المتأخر عنه!.

دعوتان أسطوريتان: نحو الأعالي ونحو التداني

لقد كان صراع الحلفاء في أوروبا ضد النازية والفاشية (المحيط ـ المحور) قد

حسم لصالح الغرب البعيد بتكلفة بشرية عالية جداً: ٥٠ مليون قتيل في الحرب العالمية الثانية ثمناً لدفن النازية والفاشية وأعداداً كبرى من المشوهين والضائعين في أوروبا وآسيا (واليابان خصوصاً)، وهناك بين ٢٠ إلى ٤٠ مليون ضحية، تبعاً لتفاوت التقديرات، ثمناً لانتحار الشيوعية، وبينهم من المضطهدين والمهجرين إلى أعماق سيبيريا وغيرهم من المعدمين والجياع!. هكذا، ففي الحالتين كلتيهما أسى عميق ومرارة قاسية، وتخوف شديد من أن تستبد إيديولوجيا الشجرة (= الجذور)، أو إيديولوجيا القارب (= الانتقال) أو لعلّ تعبير، «إيديولوجيا» هو هنا غير مطابق لحقائق الأمور، ونحن عند مشارف القرن الحادي والعشرين... إذ إن الأصح أن يغدو التوصيف أو التسمية بـ«باتولوجيا»، فالنازية وما خلّفته وراءها من آثار وبقايا وترسبات في العالم، كانت باتولوجيا التباين والاختلاف. فلقد أرادت لنفسها من البداية روحاً لألمانيا القوة والأنفة التي أرادت ـ بتعبير أدق ـ أن تردّ على فلسفة الحداثة النازعة إلى تعميم الكونية، والتي اتهمت لذلك بالذات، إنها «مؤامرة يهودية مسيحية دينية شيوعية»، وهذا ما فعلته أيضاً جملة من الإيديولوجيات التي قلدت النازية سواء في مضامينها أم حتى في أشكالها. ولم تكتف النازية برفض الهيمنات الرأسمالية بحجة اشتراكيتها الوطنية، بل رفضت ـ وهذا هو المهم ـ العقل الكوني ممثلاً بفلسفة التنوير، وزادت على ذلك كله، بأن أحيت في المرافق التربوية والثقافية والإعلامية: أساطير الغابة الألمانية البدائية المؤسسة لكهنوت الخصوصية أو وثنيتها القاتلة، فليس الإنسان ـ عندها ـ هو آخر الإنسان، بل تعد القبيلة الآرية سيدة العالم، وألمانيا فوق البشر!.

أما الشيوعية، فقد كانت باتولوجيا الكونية والأممية معارضة النازية وكانت نقيضها الفاضح، فالنازية توتاليتارية خصوصية، والشيوعية بروليتارية شمولية، الأولى مجردة، والثانية إطلاقية، الأولى تدعو الألمان إلى الأعالي كونهم فوق الجميع، والثانية تدعو عمال العالم إلى التداني كونهم أدنى الجميع «يا عمال العالم اتحدوا»!. وإذا كانت الأولى قد قدست العنصرية والدم والعرق واللون، فإن الثانية استهانت بالخصوصيات القومية ووصفتها بخدعة بورجوازية للتقسيم، ومناورة طبقية للهيمنة على البروليتارية العالمية!. أما الأديان السماوية التي عدها

عصر الأنوار بمثابة نبض الحياة الحقيقية، فلقد تجاوزت الشيوعية نقيضها النازية في جعل الأديان أجمع بقايا متوارثة ثقيلة لا بد أن تزول، ولم تنجح الشيوعية في دعاويها هذه، فلقد تحطم قاربها في أعماق البحر قبل أن يصل إلى شاطىء البر!.

كونية الأفكار الأوروبية: من الثوابت إلى التهافت

يؤكد البعض من الفلاسفة الفرنسيين المعاصرين أن عجز الحداثة المعاصرة يكمن في التخلي عن فلسفة عصر التنوير، بل وعدوا ما يحدث اليوم في القرن العشرين بمثابة خيانة حقيقية لتلك «الأفكار» التأسيسية الحقيقية التي سجلها فولتير وروسّو وكوندورسي ومونتسكيو وسان سيمون وغوته وغيرهم. وكانت فلسفتهم تصدر في كل تنظيراتها عن فعل إيماني كوني، يلخصه غوته بجملة واحدة تقول: بأن «الإنسان هو السمة الأكثر تمييزاً في الوجود» ذلك على ما بين أفراد البشر والشعوب من فروقات، هو انتماؤه إلى الإنسانية قاطبة. وكان كوندورسي يردد قبيل الثورة الفرنسية: «إن العقل في كل مكان واحد». ومن قبله عرف جان جاك روسو «الفليسوف الحق» بأنه «ليس هندياً، ولا تترياً، ولا جنيفياً أو باريسياً، بل هو إنسان». ومن قبله، أيضاً، قال مونتسكيو: «إنني بالضرورة إنسان، ولست فرنسياً إلاّ بالصدفة». لقد تمنى الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران على نفسه لو كان كاتباً تنويرياً مثل مونتسكيو له مكانته في تاريخ الفكر الإنساني بدل أن يكون رئيساً للجمهورية الفرنسية الذي له مكانة مرحلية في التاريخ السياسي لفرنسا. وعلق في مكان آخر قائلاً: «لقد كان من حسن حظ فرنسا أن يولد فيها فولتير أحد أعظم المفكرين في تاريخ البشرية».

إن عصر التنوير هو «نسق» في نظام الفكر الأوروبي. وحسب تقسيمات الفيلسوف الفرنسي المعاصر ميشيل فوكو (توفي ١٩٨٤)، فإن التنوير الأوروبي يتشكل في إطار العصر الكلاسيكي الذي يقع بين عصر النهضة الذي بدأ في القرن السادس عشر، وبين العصر الحديث الذي بدأ في القرن التاسع عشر. وهذه العصور (= المراحل) التاريخية تمثل الإيقاعات الكبرى في المنظومة الفكرية الأوروبية، من دون أن يكون بينها مجرد فواصل أو «انقطاعات» معرفية، ولكن

كل عصر من هذه العصور يمثل بناءً إيبستمولوجياً متناسقاً مستقلاً بذاته، يستند إلى نمط خاص من الإنتاج المعرفي.

إذا كان عصر النهضة قد اتسم بطابعه الدائري المتسم بالتناهي والاستدارة، لذا بقيت معارفه تتخذ مكانها بشكل مغلق، فتدور في حلقة مفرغة باستمرار وتكون تكرارية من العالم الأكبر إلى العالم الأصغر ومن الخالق إلى المخلوق، والتشابه والاهتمام بمعرفة طبيعته. أما في العصر الكلاسيكي، والتنوير جزء منه، فإن اللغة لم تعد تنطق أو تتكلم، بل غدت تحلّل وتميّز. . . ومن هنا، فإن مهمة المفكر والتفكير لم تعد التشبيه أو التمثيل، بل أصبحت التحديد والتمييز، وولد نظام التفكير لا التشابه في التفكير، وصار «الكيف» و«الكم» على السواء تحت إمرة مبدأ النظام. أما في العصر الحديث، وما ترتب عليه من نظام معرفي جديد، فإن العصر أنكر مقولة التاريخ، وأراد أن يحلها محل «مؤسسة» للإنسان في طوره الجديد، فبدأت العناية بالبيولوجيات والاقتصاديات والفيلولوجيات والصناعات إلخ. . . فإذا كان الأوروبيون قد تطوروا في تفكيرهم عبر تاريخ يزدحم بهذا المخاض بمراحله الثلاث، وقد تجردوا اليوم تماماً عن عصر التنوير وبكل مميزاته، فإن أغلب مجتمعات العالم وثقافاتها الحديثة قد اعتمدت على الأوروبيين وأخذت عنهم في المرحلة الأخيرة (العصر الحديث) دون المرور بنظام التنوير!.

التنويرية: التراجعية أم السقوط؟

لقد تعولمت الحياة كثيراً على امتداد القرنين: التاسع عشر والعشرين وزادت مشاكلها وتعقيداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعل انقساماتها الإيديولوجية، وأزماتها السكانية، وتراجعاتها التنويرية، ومنتجاتها التكنولوجية، وتناقضاتها الفكرية فضلاً عما قادت إليه المصالح الدولية وصراعات القوى بمعزل كامل عن الرؤية الإنسانية واحترام إرادة الشعوب وحقوقها التاريخية في الحياة. وبقدر ما كان يستوجب توفر قدر أساسي من المساواة في العالم كله، وتحقيق للعدالة والحريات والتقدم على مستوى الإرادة والتفكير والاستقلالية التاريخية للمجتمعات، فإن الذي حدث في القرن العشرين

كان مزيداً كبيراً من الانقسامات السياسية، واستفحالاً خطيراً في التناقضات الاجتماعية وافتراقاً محزناً بين القارب والشجرة، وصراعاً أليماً بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، وتبايناً جارفاً بين التنويرية والتراجعية. والأنكى لما كان قد تحصل من ذلك كله: استلاب عارم للبشرية بفعل ما يطغى على العالم بأسره من ازدواجيات وثنائيات تقع على طرفي نقيض بين التكنولوجيات أو الشيئيات المتطورة التي اعتاد عليها الإنسان والمتنقلة بل والمتحركة سريعاً عبر الاتصالات الحديثة في كل مكان من العالم، وبين أحجام ثقيلة من الترسبات القيمية والموروثات الاعتبارية والأخلاقيات والأدبيات الثقافية المحلية والبيئية المتجذرة والمتنوعة في أجزاء واسعة من هذا العالم الرحب، وخصوصاً في عالمنا الإسلامي الكبير الذي يعد حلقة كبرى من حزام الجنوب إزاء عالم الشمال!.

السؤال الآن: هل أن الحضارة المعاصرة آيلة للسقوط ثم الانهيار؟

افتراضات وتكهنات سمعناها من قبل عدد من المفكرين والفلاسفة الغربيين، وأحكام قاطعة وحدّية كتبها وأذاعها عدد من الكتاب العرب سواء كانوا من المنظرين القوميين أو من الوعّاظ والدعاة الإسلاميين، وبقدر ما يهمنا رصد افتراضات وتكهنات أولئك، فلا بد من نقد أحكام وعواطف هؤلاء... وماذا أيضاً؟

إنني أخالف أولئك الذين دعوا على مراحل من القرن العشرين مفترضين سقوط الحضارة الغربية المعاصرة بحجة الفراغ (أو: الفراغات) الذي يتوالد تاريخياً، وتعيشه الأجيال بعد أزمات شبه قاتلة. فيأتي من يعبر عن وجهة نظر كل جيل مفترضاً حالة السقوط: أزمة الحرب العالمية الأولى ممثلة بأفكار أزوالد شبنغلر، وأزمة الحرب العالمية الثانية ممثلة بأفكار أرنولد توينبي، ونرى أزمة القلق العارم والضياع واللاانتماء في عقد الستينات ممثلة بأفكار كولن ولسن ونرى ـ اليوم ـ أزمة اكتواء الذات وانهيار الشيوعية وانعدام الرومانسية وارتهان العالم بيد إرادة واحدة ممثلة بأفكار كتاب عديدين أمثال: بيير تويلييه وجان كلود غليبود وغيرهما.. ولكن؟

مهما حدث ويحدث من فراغات والتهابات وانقسامات، ومهما كان من احتراقات اندلعت شراراتها في القرن العشرين، فإن العالم لم ينفجر بمثل هذه السهولة، وأن الحضارة المعاصرة سوف لن تسقط أو تنهار أو تتمزق، فركائزها لم تزل في منتهى القوة!

ولكن ماذا سيحدث؟

ثنائية المستقبل: الرحيل والجذور

هناك تخطيط لميكانزم جديد في الغرب ليس لمقاسمة المصير بشكل مشترك بين الشمال والجنوب، بل لاجتياز عتبة تاريخية جديدة نحو المستقبل، بكثافة المبادلات والحركة السريعة للمواصلات المتنوعة، وبالقدرة الشاملة للسيطرة على رأسمالية السوق والطاقة الاستراتيجية باستخدام كافة الوسائل بما فيها وسائل التدمير، فضلاً عن تأمين المصالح الاقتصادية القادرة على محو الأزمات الظرفية البنيوية، وتقليص البطالة إلى الحد الأدنى، ثم العمل على خصخصة كل المرافق الحيوية، وتكثيف التبادلات في الفترات الجديدة، وتصنيف المعلوماتية بسيادة «المعرفتاليا»، وتطوير الاستقطاب في المراكز الأكثر تطوراً على حساب الأطراف الأقل تطوراً على الرغم من ولادة أو تراكم الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ثم احداث توازنات بين المراكز من أجل امتصاص الأزمات أو التعارضات أو التناقضات أو التحديات، وهناك استحداثات لرؤى جديدة تقع بجملتها في إطار التطور العالمي، وهي بدائل حقيقية لذوبان الوحدات القومية كبنى تاريخية موروثة، أي استبدال مفاهيم التطور القديمة بمفاهيم جديدة وفق مقتضيات المصالح القادمة وهي لم تزل ضبابية في تبايناتها الإشكالية. وهناك الاختراقات سواء على مستوى تداخل الاقتصاديات والمجتمعات المركزية، أو على مستوى اندماج الأطراف في النظام العام. ولا تتحدد سيناريوهات الشمال على منطقة واحدة، فهناك: سيناريو العولمة الأمريكية، وسيناريو البناء الأوروبي، وسيناريو المنتج الياباني.

كل هذا وذاك من المعلن والمخفي في بناء أساليب المستقبل والتي تشكل

بمجملها تحديات خطيرة على مصير العالم، بل على مصير عالم الجنوب أجمع، وهو لم ينتبه بعد إلى حجم المخاطر القادمة وعلى مدى الخمسين سنة الآتية! قارب كبير في الشمال يتحرك بسرعة فائقة بكل تحصيناته، وقوة مداه، ودقة آلياته. . . وشجرة باسقة في الجنوب تمتد جذورها قوية في الأرض والإعصار يسقط أوراقها، ويكسر غصونها!! ومن المرعب أن يتصور المرء اقتلاعها!

في عالم الجنوب: ميل دفاعي إلى التشرنق على الذات في البقاء ضمن أطر خصوصيات محلية أو بيئية أو اثنية أو طائفية أو قبلية، ومعارف تقليدية تنعدم فيها رؤى المستقبل، أو على أقل تقدير الوعي بمخاطر الشمال وتحديات المراكز وتفاعلات الاستقطاب، ثم هناك ضياع القدرات والموارد والطاقات!! ونتساءل: هل استطاعت البلدان النامية، استيعاب فلسفة الخطاب السائد حالياً حول «العولمة» باعتبارها عملية لا مفر منها ويجب فهمها؟ وهل بالإمكان العيش دون التكيف معها؟ أليست من الضرورة، والضرورة الماسة: إعادة الرؤية كجزء من عملية التنوير لما يمكن أن يفعل عالم الجنوب بدل دفاعاته الواهية وهروبه في أزقة مغلقة؟ ولكن أين أتلمس تلك الإعادة أو الجدولة؟ أنني أتلمسها في الصين وكوريا والهند ودول جنوب شرقي آسيا، ثم البرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية، إذ يبقى العالم الإسلامي في حالة تيه وضعف واغتراب إزاء المواجهة القادمة لتحديات المصير. وتعد المنطقة العربية من أبرز استراتيجيات الأطراف التي ستصيبها إخفاقات واسعة النطاق، إذا لم يستدرك العرب فهمهم الحقيقي لطبيعة المتغيرات في إطار العولمة الجديدة!

ماذا نستنتج؟ وماذا نستفيد من تجربة الآخرين في العالم الثالث؟ ثمة أسس عملية (تنموية وتحديثية) خدمت العالم الثالث، وخصوصاً في البلدان التي أشرت إليها أعلاه. لا بدّ أن يستفيد منها العالم الإسلامي الذي يعدّ في كتلته المنقسمة جزءاً شاسعاً من العالم الثالث:

١ ـ التنظيم وتنويع الوظائف وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع، ومحاولات اجتثاث كلّ رواسب الماضي، وتأسيس شبكة منظمة من المعادلات التي باستطاعتها الحوار مع الآخرين من خلال اختلاف الوظائف في النظام

العالمي دون الاعتماد عليها فقط من أجل رفض التمفصل بين المراكز والأطراف.

٢ - رفض التبعية الأحادية سياسياً واقتصادياً، ومحاولة إقامة فلسفة «تبعية متبادلة» ثقافياً وحضارياً.. أو تشكيل نظرية وأكثر لموضوع التبعية لكلّ من آسيا وأفريقيا. ومعرفة كيفية التعامل في ميادين مدروسة بين العالميتين: الثالثية والأولوية، ومن أبرز المرتكزات: التبادل غير المتكافىء ومحاولة إيصاله إلى الحد الأدنى من التكافؤ، ثم العلاقات بين الإنتاجيات وعوائدها، ثم تحليلات للأزمات الزراعية والغذائية، وحل معضلات الهجرات الداخلية والخارجية، ومعرفة التهميش وكيفية الخروج من طوقهِ من خلال إنتاج القوى البشرية... إلخ.

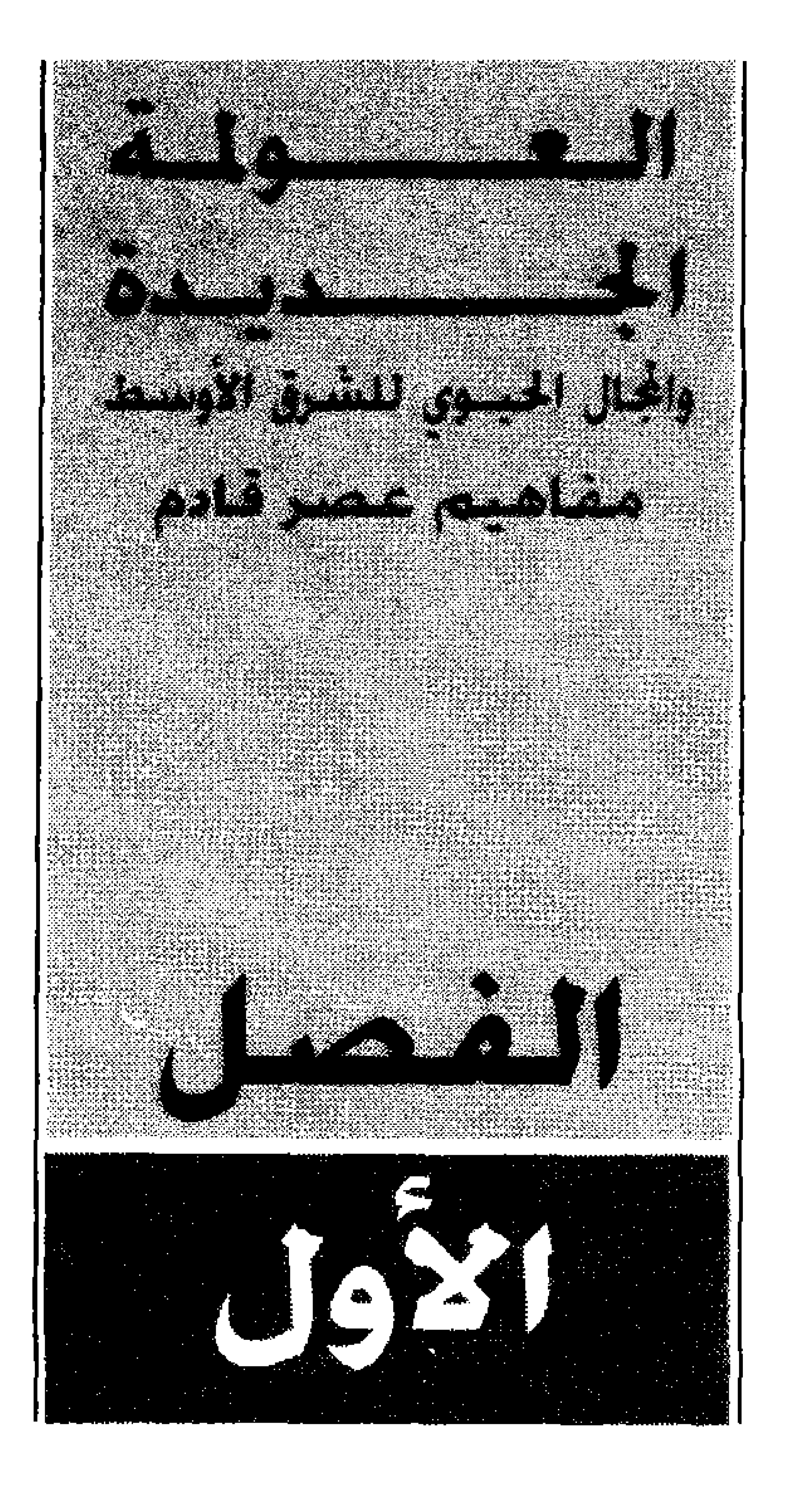
٣ - تنوّع استراتيجيات التنمية سواء في الشرق الأقصى أم في أمريكا اللاتينية، وهيمنة الإيديولوجيا التنموية Desarrolismo التي تتجذّر فيها ثقافة الأوروبيين، ومعالجة أزماتها المتنوعة سواء تلك التي تخصّ الزراعة أم الري أم الصناعة أم التأميمات... إلخ، ثم تقوية فرص النمو السريع والتكيّف معها، وتحقيق الأولويات الداخلية قبل الخارجية، والإنتاج قبل الاستهلاك إلخ.

٤ - الانفتاح على الآخرين، والتنافس العلمي والاقتصادي، شريطة تبنّي الواقعية دون إقامة هيكليات فارغة، وأجهزة دعاية كاذبة وشعارات إعلامية فضفاضة. بل تحقيق فرص مزدهرة من الحقائق والأرقام المكشوفة وتطوير الأذهان عليها، ومواجهتها من خلال الإفصاح عن التماثلات والقرائن والنماذج والموديلات.

٥ - إن كل ما ورد أعلاه لا يتحقق مطلقاً دون: الديمقراطية وتنمية التفكير المدني، ومنح الحريات المتنوعة (والسياسية بشكل خاص) والتعددية الاجتماعية وحوار الفكر، وسيادة القوانين، والفصل بين السلطات، وتطوير مناهج البيداغوجيات، وإعادة تهذيب الأطروحات، ومعالجة

التيولوجيات والإيديولوجيات، وجدولة السياسات، ونقد الإشكاليات، وتحليل الإنجازات من خلال القياسات والمقارنات.

هكذا، يمكننا القول بأن ما يطرحه ذاك النموذج أو تلك النماذج من مشكلات، وكيف يمكن لتلك النماذج ـ مع اختلافها على مستوى الأنظمة السياسية والثقافات ـ أن تقدّم عناصر إفادة للخروج من التعثرات أو «التيه» في تجارب العالم الإسلامي.



العولمة: اختراق الغرب(*) للقوميات الآسيوية

(*) نشر في مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥



«إن الاحتدامية الآسيوية ستقترب من نقطة الأزمة»

سلفان لفي[(**)]

(*) هذه «الدراسة» هي إنضاج وتجذير وتحليل لأفكار سمير أمين ومفاهيمه الجديدة في «العولمة»، معتمداً على ما نشره الرجل مؤخراً من كتابات وما أعلنه من آراء وأحكام في عدة مداخلات.
وأخص بالذكر مفاهيمه في:
(١) **«المتوسط في العالم»** (بالفرنسية) ١٩٨٨.
(٢) «حرب الخليج . .» (بالإنكليزية) في (**Monthly Review, Summer 1991**).
(٣) مقدمته ودراساته التي نشرها ضمن كتاب (بالعربية)، انظر: سمير أمين وجماعته، **قضايا استراتيجية في المتوسط**، ط ١، ترجمة: سناء أبو شقراء (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢).
(٤) وثيقة برنامجه الخاص الجديد لمجموعة عمل في أماكن مختلفة من العالم. . لتأليف كتاب في الاستراتيجية عن «العولمة»، ولي مساهمة في «المشروع» عن أوضاع الخليج العربي ومستقبلياته.
(٥) المداخلات البارزة لـ سمير أمين في ندوتي مركز دراسات الوحدة العربية:
- ندوة **«التحديات الشرق أوسطية والوطن العربي»**، بيروت، ١٢ - ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.
- ندوة **«العرب والأتراك: حوار مستقبلي»**، بيروت، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

(**) سلفان لفي: رئيس الجمعية الآسيوية في باريس وأستاذ الكوليج دو فرانس. . والنص من كتابه: **«تأملات جادة عام ١٩٢٥ في الطبيعة الملحّة للمشكلة الغربية»**.

يتعاقب النظام الدولي (الغربي) ولا يتشابه، وعبر كل قرن من القرون الأخيرة في التاريخ الحديث والمعاصر، تنطلق أنظمته ومخططاته وأساليبه ولا تتراجع. والهيمنة الاستعمارية التي فرضها الغرب (= أوروبا الغربية) على العالم في القرن التاسع عشر **كولونيالية عسكرية**، أما الهيمنة التي فرضها الغرب نفسه على العالم في القرن العشرين: **إمبريالية سياسية**. وستغدو هيمنته الآتية على العالم في القرن القادم **رأسمالية اقتصادية**، وخصوصاً في ظل انفراد الإرادة السياسية الواحدة للولايات المتحدة الأمريكية، التي ستفيد حتماً من تجربتي الإنكليز والفرنسيين التاريخيتين جنباً إلى جنب الوسائل والآليات والأدوات التي تعدّ آخر مبتكرات العصر، والاستفادة منها في بناء نظم المعلومات، واستخدام الفضاء والتقنيات المتطورة في التسلح والاتصالات إلخ... ولقد عانت آسيا بتكويناتها ودولها وقومياتها ومجالاتها الحيوية والجغرافية من وطأة تلك الهيمنة ومن تبعات النظام الدولي على مدى قرنين ونصف القرن من الزمن[١].

تعد قارة آسيا من أعرق وأوسع القارات في العالم، مع ما تتميز به من ثقل ديمغرافي /بشري كبير، وإمكانات اقتصادية هائلة من الموارد، وبتكويناتها التاريخية والجغرافية العريقة والمتنوعة وبتعدد حضارات شعوبها وتجاربهم العقائدية والسياسية فضلاً عن تنوع في الأعراق والأجناس والأصول واللغات[٢] إلخ. وعليه، **فإن قارة آسيا كانت وستبقى مثار الاهتمام في أي نظام دولي قادم**، وذلك من خلال التركيز على أبرز **المجالات الحيوية**، واستنزاف إمكاناتها، وإثارة الأزمات العاصفة فيها، وفرض حالات عدم الاستقرار، والهيمنة بوسائل شتى. ولعل القوميات الآسيوية قاطبة كانت الأقل تأثراً بتلك الوسائل والأدوات الأوروبية كالتبشير واللغة والثقافات من القوميات الأفريقية والأمريكية والأسترالية.

---

(١) سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث ١٥١٦ ـ ١٩١٦**، (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٦.

(٢) André Sellier et Jean Sellier, **Atlas des Peuples d'orient,** (Paris: La Découverte, 1993).

أولاً، العولمة: التوصيفات / الإشكاليات/ المقاربات

١ . الاستقطاب الدولي: من الثنائية إلى الأحادية

إن الأحداث السياسية والحربية والاقتتالية التي تعيش القوميات الآسيوية تحت وطأتها اليوم، لم تكن نتيجة من نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي بقدر ما كانت هي بالذات سبباً في ذلك[٣]. وإن ما اشتعل من أحداث، وما التهب من وقائع منذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم، وما سيتفجر من أزمات ومشاكل، ليست مجرد أحداث ووقائع طارئة ذات أهمية ثانوية من خلال مداها الإقليمي، بل هي، من أبرز الأحداث التاريخية التي ستفرز عنها نتائج وخيمة غاية في الخطورة خلال العقد الزمني القادم في مطلع القرن الواحد والعشرين، «ويعد الهجوم الدولي واسع النطاق على **العراق** سنة ١٩٩١ **بمثابة حرب عالمية ثالثة**، ستغدو لها آثارها ونتائجها الكبيرة . . »[٤].

وإن مرحلة تاريخية جديدة قد انفتحت بعد التخلص من ثنائية **الاستقطاب** العالمي: الإيديولوجية والعسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والتي دامت نصف قرن بالضبط ١٩٣٩ ـ ١٩٩٠ . أي أن زمن الحرب الباردة بين القطبين (الأمريكي ـ السوفييتي) قد دام حتى سنة ١٩٦٨ . وببداية المعاهدة الثنائية للحد من التسلح النووي، حلّ: زمن الوفاق بين القطبين[٥] . إن الزمنين قد ذهبا دون رجعة، **وإن معاصرتنا اليوم، هي مرحلة انتقالية إلى زمن دولي جديد مجهول الأبعاد والمضامين، لكن سيماه واضحة في إعلانياته السياسية وانتقالاته من المواقف والتصريحات**. . . إلخ.

---

(٣) G.R.Urban, **The Demise of the Soviet Union,** (Washington: American University Press, 1993), p.36.

(٤) سمير أمين في تعقيبه على بحث ناصيف حتّي: «الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى»، **ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي** المذكورة أعلاه.

(٥) للتفاصيل انظر:

L'URSS et l'Europe de l'Est en 1983-1984, Sous la diréction de Thomas Schrciber, (Paris: La Documentation Francaise, 1984), pp.11-45.

٢. توصيف سمير أمين للعولمة الجديدة:

يحدد المفكر الأستاذ سمير أمين الحالة الجديدة بداية مرحلة تاريخية انطلقت خلال ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ من خلال الإخفاق التام المزدوج لطمُوحات أنظمة وبلدان الشرق المسماة بـ**«الاشتراكية»**، وأنظمة وبلدان الجنوب المسماة بـ**«الاستقلالية الوطنية»** مختتمة عهد الحياد الإيجابي الذي عاش ثلاثون عاماً (= جيل كامل) للفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥. ويتوالد اليوم عهد جديد هو **«عهد السوق» Market** الذي سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم (= العولمة). معنى ذلك: ولادة مفاهيم ومضامين وأفكار وأنساق جديدة على حساب انتهاء وانتفاء ظواهر وحالات ومضامين ومصطلحات ومفاهيم عدة، مثل: (شرق ← غرب)، (شمال ← جنوب)، (العالم الثالث)، (الشيوعية)، (البلدان الاشتراكية)، (الحياد الإيجابي)، (عدم الانحياز)، (التأميم).... إلخ، وسيمضي زمن ليس بطويل تعيش فيه مفاهيم القرن العشرين في حالة اغتراب حقيقي، أو سيقضى عليها نهائياً، لتصبح تاريخاً إيديولوجياً عفا عليه الزمن. إذ ستنبثق مفاهيم ومصطلحات ومضامين جديدة تتخذ لها صوراً وأشكالاً مختلفة كونها ستعبر عن واقع سياسي /أو إيديولوجي مختلف، وربما لا تحكم الأطراف ـ كالعادة ـ التعبير عنه، بل ستعمد باعتبارها مكونات أطراف لمركز استقطاب النظام الدولي (= العولمة الجديدة)[٦].

---

(٦) من أجل تحليلات موسّعة عن فلسفة «العولمة» السياسية (أي: علم النظام العالمي Globology)، انظر: **Samir Amin, The Dynamics of Global Crises** (en Collaboration), (New York, 1983).

ويعتبر سمير أمين أول من أذاع هذا «المصطلح» وتنبأ به وبمضامينه السياسية المستقبلية.. ثم بدأ بتحليل وجهات نظر مختلفة فيه (لمن استقطبتهم منظمات دولية) ومن أبرزهم: ميشال كاليكي **M.Kalecki** وار. اف هارولد **R.F.Harlod** وي. د. دومار **E.D.Domar** ونيكولاي كالدور **N.Kaldor** من الاقتصاديين. وديفيد ابتر **D.Apter**، وب. هوسلتز **B.Hoselitz** من الأنثربولوجيين. ور. بال **R.Pahl** وجيري موسيل **J.Musil** وف. س. شابان **F.S.Chapin** من السياسيين. وأنور عبد الملك من السوسيولوجيين. للمزيد من الأفكار، انظر كتاب أنور عبد الملك، **تغيير العالم** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد (٩٥)، ١٩٨٥). ولي وقفة نقدية معه نظراً لاختلاف وجهات النظر معه، فيما أعلنه من أحكام وما أشار إليه من تنبؤات.

٣. العولمة القادمة: نحو عصر رأسمالي للمجالات الحيوية

أود أن أضيف المزيد من الأفكار والتحليلات، فلا بد من إتاحة الفرصة أمام الاحتمالات والتنبؤات والتوقعات أن تكون على جدول أعمال أي حوار استراتيجي أو أفكار مستقبلية يمكنها أن تناقش من موقع الجدية بكل أمانة وسعة صدر. وعلينا أن ندرك بأن الآليات الجديدة والمناهج المعاصرة في التفكير ستضع جملة من علامات الاستفهام والتساؤلات على ما لم ينفع أو يفيد من اليوتوبيات والتواريخ والمعلومات والموروثات والمضامين الكلاسكية القديمة التي لا نفع لها في تكوين المستقبل الدولي والتاريخي.

ثمة التفاتة مني إلى **الجيوستراتيجيات** المهمة التي تزدهر **بالمجالات الحيوية** جغرافياً مع مقوماتها، والقابلة مع قومياتها للانفتاح أولاً وللاختراق ثانياً من قبل الاستقطاب العالمي[٧]، وذلك لأنها تؤدي بشكل لا مندوحة عنه إلى الرأسمالية المزدوجة المزدهرة **«كابيتالية السوق»**[٨]. على الرغم ما سيحدث فيها من تمرّدات وهزّات وانتفاضات ودمارات متعددة ومتنوعة: إقليمية ومحلية وأهلية.. دينية وطائفية وعرقية وسلطوية.. إلخ، أي باختصار: **يوتوبيا ذات هيمنة عالية ومحكمة على المجالات الحيوية في العالم، تؤدي وتقود بالضرورة إلى احتدام الصراعات بين المراكز والنقاط والزوايا والمحاور والأطراف** كأسلوب يؤدي في النتيجة إلى التفكك والتفتيت. وستبدو (الصورة) سياسياً واجتماعياً وانثربولوجياً كما لو كان **المجال الحيوي Lebensraum** (أي مجال حيوي) مهترئاً في سيادته الوطنية، ومتناقضاً في هويته القومية، ومشلولاً في بنيته الجغرافية التاريخية

---

(٧) ولمزيد من التحليلات والتوقعات والمفاهيم عن نظرية «العولمة» الاقتصادية، انظر:
World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1993, 3rd. ed., (Washington D.C.: The Bank, 1993), pp.3-93.

(٨) للاطلاع على شروحات وتعليلات ومقارنات وتفريعات، راجع: سمير أمين في كتابه الرصين: **ما بعد الرأسمالية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨). وقارن أفكاره المختزلة التي طرحها كمحور للنقاش في ندوة «إشكالية الاشتراكية»، (حلقة نقاش) والمنشورة في **المستقبل العربي**، العدد (١١٣)، تموز / يوليو ١٩٨٨، ص ١٠٧ ـ ١١٤ (متوقفاً عند مناقشات: برهان غليون ومحمد سيّد أحمد وحسام عيسى وحسين معلوم وطه عبد العليم ومحمود أمين العالم).

لحساب هيمنة النظام الدولي القادم وبتدفق أكبر لمصالحة الاستراتيجية[٩].

٤ . المشروع السياسي الأمريكي الجديد: الأفقي والعمودي في الاختراق الدولي والإقليمي

تستحوذ القوميات العريقة منذ آلاف السنين على أوطانها الكلاسكية الآسيوية المهمة والتي تعد اليوم: **مجالات حيوية متجددة مع تطور الحياة والتاريخ**. نعم، تعد القوميات الآسيوية من أعرق شعوب البشرية قاطبة، نظراً لما تمتلكه من مواريث تاريخية وحضارية خصبة، وتزداد أهميتها جغرافياً نسبة إلى عدة مواقعها الجيوستراتيجية من الغرب. ويعلمنا التكوين التاريخي الحديث على مدى (٢٥٠) سنة (أي: منذ تأسيس شركة الهند الشرقية)، إن المجالات الحيوية في قارة آسيا بدأت تتعرض لاختراقات بريطانيا بشكل مذهل أثر نضوج الغايات والأهداف والمطامع الاستعمارية وتأسيس جذور النظام الكولونيالي الأوروبي الذي سيصل إلى أوج غطرسته في العهد الفيكتوري خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.. **في عمليات الامتداد الأفقية ومفهوم السيطرة البريطانية بنظام شرق ← غرب**، في حين ستغدو أبرز المجالات الحيوية الأفريقية عرضة **لعمليات الامتدادات العمودية ومفهوم السيطرة الفرنسية بنظام شمال ← جنوب**.

ورث النظام الإمبريالي الغربي بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، جميع منظومات الطرفين الاستعماريين الأوروبيين ـ المذكورين أعلاه ـ لاستخدام المجالات الحيوية في الهيمنة والنفوذ من خلال توزيع مناطق النفوذ في العالم إبان زمن ثنائية الاستقطاب الإيديولوجي والعسكري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في القرن العشرين. ولقد تتابعت الخطط والأطروحات في الاضطرابات التي يشهدها العالم اليوم من أجل ولادة **«العولمة»** الجديدة التي ترتبط، عموماً، اليوم **«بالمشروع السياسي الأمريكي الجديد»** ـ New

(٩) عن مفهوم «المجال الحيوي» في الاستراتيجية الدولية المعاصرة والمستقبلية، انظر: سيّار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم: من مثلث الأزمات إلى مربّع الأزمات: تحديات مستقبلية»، **المستقبل العربي**، العدد (١٨٤)، السنة (١٦)، حزيران / يونيو ١٩٩٤.

American Political Project ـ والذي يعبّر عنه روبرت كيهان من وجهة نظر أمريكية صرفة مبرراً «المشروع» قائلاً: بأن الهيمنة تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من **قواعد اللعب**[١٠]. إنه المنحى الذي يضفي على المشروع مشروعيته، وتجاهله القواعد الدولية التي استقر عليها العالم بعد الحرب العالمية الأولى بداهة، إذ **ستجد قواعد اللعب لها زعماء وقادة ونخبات وفئات وجماعات وأحزاب. . . مؤهلين لقبولها نظير استفادات آنية، في حين يرفضها آخرون يرون في القواعد الدولية: الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناء التاريخ المعاصر**، ناهيكم عن أن أساليب الهيمنة قصيرة الأمد بإشعال الحروب مستغلة للتناقضات والتناحرات، ومفجرة للصراعات السياسية والإيديولوجية والمذهبية والدينية. . ينتج عن كل ذلك: **اضطراباً تاريخياً مهولاً، وتمزقاً جغرافياً خطيراً**.

٥ . مرتكزات «العولمة» المستقبلية:

ويرى أكثر من محلل ومؤرخ ومراقب دولي، بأن صناع القرار الأمريكي من الذين يشتركون اليوم بصياغة مشروعهم في «العولمة»، وأولئك الذين ينفذونه، إنهم يفتقدون الوعي والخبرات الأساسية في التعامل مع النظام الدولي الجديد الذي يريدونه نتيجة حقيقية لتنفيذ المشروع الساعي **لتوحيد العالم من خلال رأسمالية السوق**[١١] Marketing Capitalism معتمدين في ذلك على أساليب متنوعة ومتعددة:

١ ـ تدشين **الحروب** واستخدام **العنف** والتهديد **بالإبادة الجماعية** لشعوب آسيا أساساً، ثم أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٢ ـ تفوق **الآلة الحربية الأمريكية** بعد خسران الاتحاد السوفييتي ليس لمصداقيته السياسية والإيديولوجية فحسب، بل إمكاناته العسكرية وتفرقها بعد تلاشي كيانه.

---

(١٠) عن أفكار ومقالات ومداخلات سمير أمين نشرها في صيف ١٩٩١.

(١١) قارن مع: Jean Peyrelevade, **Pour un Capitalisme Intelligent,** (Paris: Ed. Grasset, 1993), pp.76-98.

٣ ـ ارتهان المنافسة الاقتصادية والمالية الأوروبية واليابانية **للقوات العسكرية الأمريكية** نظراً لهشاشة كل من أوروبا واليابان[١٢].

لقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية هذه **المرتكزات** واقعياً من خلال الحرب، «بهذا المعنى فإن حرب الخليج كانت شبه حرب عالمية واجه فيها الشمال، الذي تقوده الولايات المتحدة بعد أن حولت أوروبا واليابان إلى تابعين لها فيما تفعله، الجنوب، وجرت فوق ميدان إقليمي، وفوق هذا الميدان قادت الولايات المتحدة حرباً (من أجل النفط وإسرائيل)، وعلى حساب العالم الثالث (وعلى رأسه البلدان العربية) والاتحاد السوفييتي وأوروبا واليابان».

ثانياً: الاختراقات الأمريكية للقوميات الآسيوية في إطار العولمة

١. الحزام العسكري ـ الأمريكي: استراتيجية الأطواق (التأطير)

أود بعد هذه **المقدمات**، إن أحلل موضوع **اختراق الغرب للقوميات الآسيوية** من زاويتين اثنتين:

أولاهما: **مشروع وفاق أوراسيا** (= وفاق أوروبي ـ آسيوي)، وهو يمثل كابوساً للولايات المتحدة الأمريكية وتصديها ضد استخداماته المستقبلية.

ثانيهما: **مشروع أمريكي** مضاد للهيمنة على المجالات الحيوية الآسيوية واختراق عدة قوميات في قارة آسيا.

فبماذا تدعَم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها **جيوبوليتيكياً** وليس **جيوستراتيجياً**؟

١ ـ يبدأ تدعيم نفسها من خلال تأمين **الباحة الخلفية** لها والمتكونة جغرافياً من (المكسيك /أمريكا الوسطى/ جزر الكاريبي) من أجل تأمين **دواخلها** (الولايات المتحدة /كندا/ أجزاء من المكسيك). وعليه، فقد قامت تباعاً بالتدخلات في (غرينادا وبنما ونيكاراغوا) لإحلال الأمن، وغدت القارة

---

(١٢) انظر: سمير أمين وجماعته، **قضايا استراتيجية في المتوسط** (سبق ذكره)، ص ٥٦.

الأمريكية الجنوبية تحت سيطرتها منذ أعطيت الحق في تدخلاتها فيها من خلال مبدأ مونرو (١٨٢٣). وتبرهن سياساتها فيها من خلال: **دعمها للدكتاتوريات العسكرية** وقلب نظام حكم الليندي (١٩٧٣)، وتوسع مصالح رؤوس أموالها بتأسيس السوق الرأسمالية[١٣].

٢ ـ يتطور تدعيم الولايات المتحدة نفسها من خلال **تأمين التحالفات الأطلسية** التي تشدد عليها كثيراً كونها حلقة الاتصال العظمى التي انتصرت لها في أحداث تاريخية ومصيرية معاصرة. تنقسم القيادة العسكرية الأطلسية إلى قيادتين اثنتين:

أولاهما: أطلسية شمالية، ومن مناطق نفوذها ـ أوروبا الغربية، ومن ثم عبر امتدادين استراتيجيين:

١) المغرب العربي كمستطيل له مجاله الحيوي الأفريقي.

٢) تركيا ← إسرائيل ← سوريا ← لبنان (ولمواجهة حلف وارسو حتى انحلاله في نيسان / إبريل ١٩٩١).

ثانيهما: أطلسية جنوبية، ومن مناطق نفوذها ← البلدان الأفريقية المحاذية لجنوب الصحراء وباستثناء القرى الأفريقية[١٤].

وتنبئنا الأحداث والوقائع، بأن أفريقيا على غرار أمريكا اللاتينية، لا ينظر إليها باعتبارها مصدراً لـ«**خطر**» حقيقي أو محتمل. لذلك لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية حتى بتطوير قوة تدخّل سريع خاصة بهذه المناطق من العالم، معتمدة على حليفين يقومان بالمهمة، هما: فرنسا وأفريقيا الجنوبية[١٥].

---

(١٣) راجع تنبؤات سمير أمين سنة ١٩٩٠ في مقالته «أوروبا الشرقية: مثلّث الأزمة وأوهام الحل»، مجلة المنار، العدد (٦٢)، فبراير / شباط ١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٣٣.

(١٤) التفاصيل في: General B.Rogers, «The Atlantic Proscriptions for a Difficult Decade», **Foreign Affairs**, Summer, 1982; see also, Admiral Wesley McDonald, «The Growing Warsaw Pact Threat to Nato Maritime Forces», **Nato Review**, vol.32, June 1984.

(١٥) صورة جيوبوليتيكية حاول سمير أمين تشخيصها.. وانصح باعتماد الأطلس الاستراتيجي للعالم: **L'atlas Stratégique du monde 1985**, Presenté par Le Monde, (Paris: Maspero, 1985).

٢. الباسيفيك: القوى المحيطية والقارية: من السياسات الإمبريالية إلى الاختراقات الرأسمالية

وعليه، فإن الزيادة الأمريكية في أعلى وأقوى تحليلاتها الإمبريالية قد منحت للباسيفيك أبرز درجات الاهتمام والمراقبة، **ذلك «الباسيفيك» الذي تغطي منطقته أكبر مجال جغرافي بشري ـ محيطي من المجالات الحيوية في العالم**، إذ لا يقتصر الأمر على استراتيجيتي مجموع المحيطين الهادي ← والهندي، إنما ما يحيط بهذين المحيطين العظيمين من مجالات حيوية كذلك، فضلاً عما يتكثف فيها من التجمعات القومية والعرقية الآسيوية، والطاقات البشرية العظمى. إضافة إلى الإمكانات الاقتصادية والصناعية الهائلة، وخصوصاً في **التجمعات الإقليمية** الممتدة في اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية(١٦).

ويكاد يكون الشرق الأقصى الآسيوي، يعيش تطوراته السياسية والتكنولوجية تحت الغطاء الغربي وفي **الظل الأمريكي** بالذات، **كقوى قارية** لها استراتيجيتها البحرية في ذلك المدى المحيطي الواسع الذي تمتد فيه القوة البحرية الأمريكية. وتعتمد الولايات المتحدة على **ركيزتين** إنكليزيتين قديمتين اثنتين تتمثلهما كل من استراليا ونيوزيلندا. . وعلى ولاء اليابان وكوريا وتايوان وعلى رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (ASEAN) التي تقتسم عضويتها كلّ من: (الفلبين ← تايلاند ← ماليزيا ← أندونيسيا)، والمؤمنة باستراتيجية **العقيدة الأمريكية** التي دعمت موقعها في التفكير السياسي الآسيوي الأقصى بعدد من القواعد الأمريكية القوية في (أوكيناوا، الفلبين، دييغوغارسيا)، وهي مستعدة لتقديم الدعم اللوجستي في حالة حدوث أية تدخّلات سواء بواسطة النشر السريع للقوات، أو ضمن استراتيجية عسكرية ذات مدى أطول بحرياً وبرياً(١٧).

---

(١٦) Fred Halliday, **Cold War, Third World: An Essay on Soviet-American Relations,** (London: H.Radios, 1989), pp.71-90.

(١٧) من الأهمية القصوى مراجعة الكتاب أدناه عن الاستراتيجية الأمريكية بعد الكتاب أعلاه:
Micheal Beschloss and Strobe Talbott, **At the Highest Levels: The Inside Story of the End of the Cold War,** (Boston: Little, Brown and Co., 1993), pp.309-321.

أما بالنسبة للهند، فإن حياديتها لا يعد أي «ثغرة» تزعج أساليب العمل الأمريكية وهي (إضافة إلى الباكستان..) تعدان من ضمن منظومة الكومنولث البريطانية فضلاً عن سيلان المنشغلة بمشاكلها المحلية. إن مشكلة كشمير المعلنة طوراً والمختفية تحت الرماد طوراً آخراً تعد مشكلة دينية وقومية وعرقية باستطاعة الغرب إذكائها وإشعالها متى يريد! أما بخصوص أفغانستان، فيكفي ما فعلته الولايات المتحدة وغربي أوروبا إزاء (المجاهدين) من أجل تخليصهم من الشيوعية، وحالة الاضطراب السياسي والسلطوي الذي تعيشه بعد سلسلة الانقلابات العسكرية والإيديولوجية منذ السبعينات وفقدان الاستقرار. كما ولم تكن بنغلاديش بمنأى عن المشاكل السياسية والاقتصادية ضمن التغيّرات الانقلابية العسكرية[١٨].

هذا **المثلث** الواسع الشاسع المقلوب على رأسه عند سيلان والمنتهي بقاعدته الباكستانية القديمة (بنغلاديش ← الباكستان (= باكستان الشرقية ← باكستان الغربية) يعلوه **عملاق نائم** اسمه الصين. وكيانات فقيرة هزيلة من منغوليا باتجاه الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي بدءاً بـ جبل التايا وانتهاء ببحر قزوين (= عالم آسيا الوسطى) والمتألف من: التاي كورنو ← تركستان الشرقية ← قيرغيزيا ← طادجكستان ← أوزبكستان ← كازاخستان ← تركمانستان (تركستان الغربية ـ بحر قزوين)[١٩].

إن تعقيدات **الجيوبوليتيكا الأمريكية** تبدأ من حدود ذلك «المثلث الهندي» لكي تتشابك وتتفاقم من هناك باتجاه «الشرق الأوسط»، وهي تعقيدات لا تقل عن تلك التي تتعلق بأوروبا. وعليه، فلا يمكن أن تقاس الأمور في هذه المنطقة الآسيوية الحساسة والاستراتيجية حسب الرؤية الأمريكية، كما تقاس رؤيتها

---

(١٨) للمزيد من المعلومات الحديثة عن المحيط الآسيوي الشامل، انظر:
Asia-Pacific /Africa-Middle East Petroleum Directory, 1993, 9th ed., (Tulsa OK: Penn Well, 1993).

(١٩) للمزيد من المعلومات والتفاصيل الجيوتاريخية عن هذا العالم الآسيوي المجهول، انظر: سيّار الجميل، «التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى»، **المستقبل العربي**، العدد (١٨١)، السنة (١٦)، آذار / مارس ١٩٩٤، ص ٣٩ ـ ٥٨.

الأحادية إلى كل من أمريكا الجنوبية وأفريقيا السوداء.

٣. استراتيجية الكيانات الآسيوية القصوى الكبرى:

لقد توضحت قدرة اليابان الاقتصادية والمالية والتكنولوجية المتفوقة منذ أكثر من عقد كامل من السنين، وغدت اليابان (الأورو ـ آسيوية) منافساً قوياً في هذا المجال للولايات المتحدة، علماً بأن اليابان قد طورت **نفوذاً خاصاً بها** في جنوب شرق آسيا، إضافة إلى قدرتها اليوم في أن تكون **قوة عسكرية** علماً بأن اليابان قد نجحت اليوم باختراق الفضاء بإطلاقها للأقمار الصناعية. ولكن؟ تبقى اليابان رغم كل قوتها الاقتصادية ـ الإنتاجية والتكنولوجية الهائلة لا تملك خياراً آخر لا الخضوع للإرادة السياسية الأمريكية والتحالف مع الولايات المتحدة!، وستغدو كوريا **منافساً محتملاً**، ولكنه سيبقى في المرتبة الثانية على الرغم من عدم تعاطف اليابان مع الكوريين.

وتكاد تشكل الصين، بموقعها الانعزالي، ذلك **الكيان الآسيوي الجاثم على نفسه، والمعتمد على ذاته**، فهي لا ترضى أو تقبل أية سيادة يابانية في المنطقة، ولكن تعتقد الولايات المتحدة بشكل جازم، إنه عند الحاجة وفي حالة نشوب أية اضطرابات سياسية، أو أوضاع ثورية، أو قلاقل داخلية في جنوب شرق آسيا، فبمقدورها أن تتدخل اعتماداً على الدعم الياباني. ولكن؟ ستبقى الاستراتيجية الأمريكية في هذه «المنطقة» وبشكل مؤكد أكثر ضعفاً مما هي عليه الأوضاع في أماكن أخرى نظراً **للتكتلات** الديمغرافية الثقيلة. لقد منحت الولايات المتحدة لنفسها حق التدخل في شؤون الفلبين في عهد ماركوس أو خليفته كورازون أكينو، ولكن ماذا ستصنع الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأقصى لو تغيّرت أو تمرّدت شعوب أو أقليات (أو حتى قوميات) آسيوية على النظام الدولي الجديد (القادم)، مثل: أندونيسيا، ماليزيا، الهند، أو تايلاند؟. وتبقى قناعة الأمريكان بأن مثل هكذا شعوب أو قوميات قد تأقلمت منذ أزمان طويلة على أوضاعها، وقد كانت ولم تزل منبهرة أو معجبة أو تابعة للغرب.. فضلاً عن كونها لا تملك موارد حقيقية لوسائل الطاقة (والبترول في مقدمتها) فستبقى إلى مدى تاريخي قادم

تتقبل أية صيغ يفرضها النظام الدولي ـ الغربي. ما يسهل عملياته الاستراتيجية في اختراق قسمات آسيوية أخرى، فضلاً عن إملاء شروطه على دولة متسلحة مثل كوريا الشمالية[٢٠].

٤ . الشرق الأوسط: أعظم منطقة استراتيجية في القرن القادم

إن القيادة العسكرية المركزية (Central Command) هي التي تغطي بعملياتها وخططها منطقة حساسة للغاية، تمتلك مجالاً حيوياً واستراتيجياً بارزاً في العالم أجمع[٢١]، والواقعة جنوب غرب آسيا الممتدة بين الباكستان شرقاً إلى وادي النيل غرباً، وصولاً من البحر الأسود شمالاً وحتى القرن الأفريقي جنوباً. وتزداد أهمية المجال الحيوي (= الشرق أوسطي) وثقله الاستراتيجي في قلبه ومركزيته باتجاهات مختلفة ضمن أبعاد محددة. وأنني أرى (كما أوضحت ذلك بالتفصيل في دراسة أخرى وضعتها حول تحولات النظام الدولي والمتغيرات الشرق أوسطية)[٢٢] إن تحوّلاً إقليمياً خطيراً قد جرى التخطيط له أمريكياً لما هو كائن منذ الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط من مثلث للأزمات يقع في قلبه، إلى ما سيكون عليه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من مربع للأزمات في قلبه أيضاً. وتقع رؤوس هذا المربع عند نقطة باكو، الخليج العربي عند نقطة البصرة ← الكويت، البحر الأحمر عند نقطة العقبة، وصولاً إلى طرابزون على البحر الأسود.

هذا «المربع» المليء بالأقاليم المتعددة والشعوب المتنوعة، سيكون عرضة

---

(٢٠) سمير أمين في مداخلاته عن «النظام الدولي الجديد» عن وثيقة برنامجه الخاص الجديد رفقة مجموعة عمل من العلماء والمنظّرين الاستراتيجيين.

(٢١) راجع خلاصة التنبؤات والتوقّعات التي طرحها الجنرال السير جون هاكيت عن اندلاع الحرب العالمية الثالثة عام ١٩٨٥ (في كتابه الأول مع آخرين) ثم تصويباته وتوقعاته الشخصية (في كتابه الثاني) عام ١٩٨٢ بالذات، انظر:
General Sir John Hackett, The Third World War: The Untold Story: A new book, (London: Sidgwick & Jackson, 1982).

(٢٢) راجع: سيّار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط..» (سبق ذكره).

لأزمات ومشاكل قومية ودينية ومذهبية وعرقية وطائفية، على امتداد جيل أو جيلين قادمين أو أكثر، أي على مدى النصف الأول من القرن القادم وفي ظل النظام الدولي الجديد. إن تشابك المشاكل، وتعقد الأزمات وتداخلها في المنطقة (= مربع الأزمات) يستلزم تعاوناً وثيقاً وعملاً مشتركاً مع القيادة العسكرية الأوروبية (أي: الحلف الأطلسي). **وتعتبر هذه «المنطقة» أهم منطقة ذات مجال حيوي في العالم ليس في النصف الثاني من هذا القرن فحسب، بل سيمتد ذلك بتفاقم الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة المومأ إليها بسبب ثرواتها البترولية الحيوية على امتداد القرن القادم**[٢٣].

هكذا، كانت وستغدو **منطقة الشرق الأوسط** الآسيوية أهم مجال حيوي وأعظم منطقة استراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة التي كانت ولم تزل تدعم الأنظمة السياسية الموالية لها... فضلاً عن تبنيها نشأة وتبلور قوة إسرائيل في هذا «المربع» الشرق ـ أوسطي في عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية في الشرق الأوسط على امتداد نصف قرن، أي منذ الحرب العالمية الثانية، وبسبب انطلاقة **الثورة القومية العربية**، والسعي العربي الحثيث جماهيرياً وفكرياً ونضالياً لتحقيق الأهداف العربية في التوحد، وإيجاد ظل عربي لا يمكن اجتيازه تحت الشمس!

وعليه، فإن ما ستصادفه المنطقة هذه، وفي إطار مربع الأزمات: مشاكل واضطرابات وتفتيت لكيانات واندثار لعملات، وذوبان لأحزاب وحركات، واستلاب لأفكار ونضالات، وتهجير لعقول وطاقات، ونهب منظم للثروات والإمكانات، وإضعاف لتواريخ وقسمات.. وسوف لن يقتصر الأمر كما كان عليه في القرن العشرين على العرب لوحدهم، بل سيشمل أقاليم أربعة ضمن نطاق المجال الحيوي الشرق ـ أوسطي، هي:

---

(٢٣) للمزيد من التحليلات المعاصرة والمستقبلية لحيوية الشرق الأوسط، انظر:
Phebe Marr and William Lewis (eds.), **Riding the Tiger: The Middle East Challenge after the Cold War,** (Boulder, CO: Westview Press, 1993), pp.vi-vii, 3-7.

المشرق العربي ← إيران الغربية ← شرق الأناضول ← ترانس قوقاسيا[٢٤].

السؤال الآن: ما هي طبيعة التحالف الشكلي والمصيري مع الغرب؟

إن حيوية هذه المنطقة بما تحتوي عليه من بيئات وأقاليم، تقابل **أهميتها** في التفكير الاستراتيجي الأمريكي مناطق أخرى في العالم، مثل: أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي، بل **وتصل أهميتها في صميم ذلك «التفكير» بمستوى أهمية أوروبا ذاتها.. وستبقى إسرائيل هي الحليف الراسخ المرتبط بالولايات المتحدة ارتباطاً عضوياً ومصيرياً من خلال اندماج متنوع في طبيعته، وسري في تكونه، ومتعدد في أبعاده.**

أما الحلفاء الشكليون للولايات المتحدة من الشرق أوسطيين، وأبرزهم: ثلاث دول أساسية لها ثقلها الجيوستراتيجي والاقتصادي، فهي: تركيا شمالاً والسعودية جنوباً ومصر غرباً (التي تعد باباً آسيوياً ـ من خلال سيناء ـ نحو أفريقيا). وقد كانت إيران الشاه محمد رضا بهلوي من أقوى الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، والتي بقيت على غبائها ولزمن طويل! ولما فقد الشاه المذكور عرشه لم تمنحه تأشيرة دخول نحو أراضيها، **ولم يمنحه الغرب كلّه حق اللجوء السياسي**[٢٥].. فهل تستوعب بقية الأطراف، أو أنها كانت قد استوعبت هذه التجربة التاريخية المريرة من الحلفاء الشكليين؟

ومـاذا أيضاً؟

---

(٢٤) سيّار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط..» (سبق ذكره).

(٢٥) من المهم جدّاً مراجعة ما كتبه وليم ساليفان (السفير الأمريكي) في إيران إبان نشوب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. إذ يقول: «.. ولكن الشاه اكتشف فجأة أننا لا نملك أية خطة أو مشروع أو فكرة، وأن النزوات والأهواء هي التي تقود وتوجّه سياستنا» (ص ٢١٧). ثم يقول في مكان آخر من كتابه: «علينا الآن أن ندع الشاه وراءنا ونركّز اهتمامنا بالدرجة الأولى على مصالحنا القومية» (ص ٢٢٣). ويوجّه وليم ساليفان انتقادات حادة للسياسة الأمريكية إزاء إيران والشرق الأوسط وبالذات إلى بريجنسكي مستشار الأمن القومي في عهد كارتر. انظر:
وليم ساليفان، **أمريكا وإيران**، ترجمة: نجدة الشواف، ط ١، (قبرص / ليماسول: دار الملتقى للنشر، ١٩٩١).

لقد أثبتت الأحداث التاريخية المعاصرة بما لا يقبل مجالاً للشك، إن الولايات المتحدة لها القدرة في استخدام أقصى وسائل الردع والحسم الكبرى التي تمتلكها، من أجل إبقاء نفوذها وسيطرتها على هذه «المنطقة» الحيوية والحساسة في العالم.

٥. التركيز الاستراتيجي العالمي القادم في المجال الحيوي للشرق الأوسط:

تؤكّد آخر الدراسات الحديثة بأن منطقة الخليج العربي تعد أهم رقعة إقليمية جغرافية /اقتصادية حيوية شرق ـ أوسطية في العالم أجمع، **والتي ستتفاقم استراتيجيتها في القرن القادم**. وهي تمثّل بحد ذاتها **نظاماً إقليمياً** خليجياً يجمع بإمكاناته الاقتصادية وتفاعلاته المحيطية قبل كل شيء **«دائرة»** تتمحور فيها أجزاء استراتيجية من ثماني دول عربية (عدا واحدة) هي: **الإمارات العربية وقطر البحرين وعمان والعراق والكويت والسعودية وإيران**. وهي أغنى دائرة إقليمية تزخر بالبترول، وأنها تملك أكبر الاحتياطيات المكتشفة والمنتجة حالياً، ولا يوجد أي نظام إقليمي آخر يضاهيه من حيث الأهمية الاستراتيجية في الحاضر والمستقبل المنظور.

إن الاحتياطي النفطي يزداد يوماً بعد آخر باستمرار ويتواصل مرتفعاً من: ٥٠ مليار برميل (١٩٥٠) ← ١٢٠ مليار برميل (١٩٦٠) ← ٢٥٠ مليار برميل (١٩٧٠) ← ٣٧٠ مليار برميل (١٩٨٠) ← ٦٥٠ مليار برميل (١٩٩٠). وبلغ ٧٠٠ مليار برميل (١٩٩٣)، والمتوقع أن يصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار برميل (٢٠٠٠)[٢٦].

إن خمس دول من هذه الدول (السعودية /إيران/ العراق/ الكويت/ الإمارات) **هي الأولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي**، إذ يتجاوز احتياطي كل منها على (١٠٠ مليار برميل).. ففي حين يتناقص الاحتياطي النفطي في أماكن أخرى من العالم، فإنه يتعاظم بمعدل ٢٠ مليار برميل كل سنة لدى هذه

---

(٢٦) عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، **المستقبل العربي**، العدد (١٨١)، السنة (١٦)، آذار /مارس ١٩٩٤، ص ٤ ـ ٥.

الدول على الرغم من الإنتاج والتصدير الكثيف.. وهو على حد توصيف محمد حسنين هيكل: «كنز الشرق الأوسط.. أصبح مجالاً مفتوحاً لسياسات التهديد والحماية»(٢٧).

وقد أكّدت أزمة الخليج المعاصرة بأن العالم أجمع تناسى صراعاته التاريخية والإيديولوجية وخلافاته السياسية، وتبايناته الاقتصادية ليوحّد نفسه في لحظة تاريخية نادرة (واستثنائية) في هيكلية تصويرية واحدة من أجل خوض حرب عالمية من أجل النفط، وتسيير النظام الإقليمي ـ الخليجي الذي يعدّ جزءاً حقيقياً من المجال الحيوي الشرقي ـ أوسطي والهيمنة عليه باعتباره مركزاً للثقل النفطي العالمي. وإن على دوله أن تتعايش مع حقيقة أنها.. الوحيدة التي تملك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم. وإن معظم ذلك «النفط» مطلوب كضرورة حياة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية المعروفة(٢٨).

هناك أربع ركائز أساسية تدعم بنية الشرق الأوسط إزاء المستقبل، ولكنها ستكون من أبرز المسبّبات لازدياد المشاكل وولادة التعقيدات وتفاقم التحديات والشروع بالاختراقات. تلك «الركائز» التي تحتل الزوايا الجغرافية الأربع من مربّع الأزمات الذي يشكّل من خلالها مجالاً حيوياً متفاقم الخطورة لتلك «البنية» الشرق أوسطية الاستراتيجية إزاء العولمة الجديدة:

١ ـ ركيزة الثروة النفطية في الخليج العربي (= شرقي السعودية + جنوبي العراق + غربي إيران + الكويت + البحرين + قطر + الإمارات العربية + عمان).

٢ ـ ركيزة الثروة الديموغرافية في مصر (= الدلتا / الوجه البحري).

٣ ـ ركيزة الثروة المائية في تركيا (= جنوب شرق الأناضول).

---

(٢٧) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢٨) عبد الخالق عبد الله، **المرجع السابق**، ص ١٢. (نقلاً عن:
Ken Mathews, **The Gulf Conflict and interantional Relations**, (New York: Routledge, 1993).

٤ ـ ركيزة الثروة الزراعية في شرق الأناضول وقفاقاسيا وترانس قفقاسيا.

ثالثاً: العولمة والمشاريع التاريخية الكبرى والصغرى

١. أمريكا ومشروع عالم أوراسيا:

لقد خططت الولايات المتحدة في استراتيجيتها: أسلوب الحيلولة دون قيام أي تكامل جيوسياسي أو اقتصادي لأوراسيا. ولعل أبرز الخطط الرئيسية المرسومة في الحيلولة هذه: نجاح حلف الأطلسي في تفتيت حلف وارسو الذي كان يجمع العالم الاشتراكي بيديه، وذلك بعد سلسلة أحداث دراماتيكية، منها: إعدام شاوشيسكو / الوحدة الألمانية/ انتفاضة الطلبة في ألبانيا / انهيار الاتحاد السوفييتي بعد سياسة البيريسترويكا والغلاسنوست/ وانفصال الجمهوريات السوفييتية في آسيا الوسطى وعالم قوقاسيا. . / وبداية مرحلة جديدة في المجر/ أهمية الإصلاح في الصين / انقسام يوغسلافيا والمآسي الدامية في البوسنة والهرسك. . . .

كلها أحداث تعمل على **تكوين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة** في العالم الأوراسي، وستمنع تلك «الاستراتيجية»، حدوث أي تقارب أوروبي ← آسيوي كأن يكون روسي ← أوروبي أو صيني ← أوروبي، إذ ينظر لهذا الأخير كونه كابوساً بالنسبة لمستقبل الاستراتيجية الأمريكية في ظل **النظام الدولي الجديد الذي تبدأ أمريكا بتأسيسه في نهاية هذا القرن!**

تتمثل **أمريكا** اليوم جيوبوليتيكيا كونها **«قارة جزيرية»** منعزلة، بالموروث الجيوبوليتيكي البريطاني في مثل هذه السنوات من القرن الماضي. إذ كانت **بريطانيا** في العهد الفيكتوري وعند نهاية القرن التاسع عشر، قد اتخذت من نفسها جيوبوليتكيا **«امبراطورية جزيرية»** منعزلة عن العالم الأوروبي ← الآسيوي (= عالم أوراسيا). هكذا، تنقل الولايات المتحدة اليوم التجربة البريطانية (التي وقفت على رأس صناعة النظام الدولي في مطلع القرن العشرين) من خلال إدامة توازن القوى على القارة الأوروبية، وإبطال أي نزوع نحو السيطرة بمعنى: إن البيئة الأمريكية الجزيرية الموحدة والمنعزلة والقوية لا يدافع عنها، ولا تعترض

سبلها، ولا يتعثر انتشارها أو تضعف سيطرتها إلاّ في بقاء **أوراسيا** نفسها مجزأة بين قوى متنافسة بل ومتصارعة.. مع الأخذ بنظر الاعتبار، الفوارق في الأساليب والآليات والإمكانات والقدرات الاستراتيجية في الاقتصاديات والتسلّح والمعلومات(٢٩)!

وعليه، فإن الاعتقاد السائد، هو أن العقلية الأمريكية اليوم، سوف لا تقبل حتى بأن تبقى تلك **القوى** على اتساعها أو تحافظ على جيوستراتيجيتها أو جيوبوليتيكيتها، **فمشروع النظام الدولي الجديد هو على أساس تفتيت الوحدات والتكوينات السياسية (= الدول القائمة) إلى كانتونات ودويلات صغرى، ضعيفة، ومهزوزة ومبتلية بالكوارث والمجاعات والصراعات والأزمات**. وقد بدأ المشروع الأمريكي، بقصم ظهر حالة **الكتلوية** الأوراسية (= العالم الاشتراكي الثاني)، ووضعه بنماذجه العديدة تحت طائلة الأزمات الاقتصادية والسياسية (والعرقية والدينية إن أمكن ذلك)!. في حين لم يؤثر كل ما جرى تلقائياً مباشراً أو بصورة غير مباشرة على بنية الأنظمة السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية والشمالية / الغربية، أي **المنظومة الرأسمالية** وعلى المنظومات الجيوبوليتكية التي لم تزل تدور في مداها!، وتلك التي لم تزل خاضعة تحت رحاها. بالعكس أن ما سيدفع بالعالم الرأسمالي نحو القرن القادم هو مدى الاستفادة القصوى من فرص **التغيرات** الحاصلة والمؤثرة في أوراسيا لصالح الغرب عموماً **عسكرياً** (= الانتشار السريع براً وبحراً)، **وسياسياً** (= هيمنة الإرادة الواحدة)، **واقتصادياً** (= تأمين الحاجات البترولية خصوصاً)، **وتكنولوجياً** (= ثورة الاتصالات والمعلومات) **وثقافياً** (= فرض رأسمالية السوق)... إلخ(٣٠).

---

(٢٩) Alexander Deconde, **Ethnicity, Race and American Foreign Policy,** (Boston: Northeasten Univ. Press, 1992), p.176.

(٣٠) للمزيد من التفاصيل والتحليلات والتنبؤات المستقبلية في التصادمات الاقتصادية:
Lester Thurow, **Head to Head: The Coming Economic Batlle among Japan, Europe and America,** (London: Nicolas Brealey Publishing, 1993), pp.7-251.

٢. روسيا ومشروع «التفتيت» الجغرافي والتباينات التاريخية:

إن أبرز عائق واجه الغرب الرأسمالي (= أمريكا الشمالية + أوروبا الغربية) هو احتمالية حدوث أي تغلغل سوفييتي، أو غزو محتمل، أو عدوان بالصواريخ عابرة القارات إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، أو حتى في زمن الوفاق خلال السبعينات والثمانينات. ولكن، لما زال ذلك «الخطر» فليس أمام النظام الدولي الجديد، إلاّ البدء بعمليات التفتيت، وخلق تشكيلات جديدة. ولكن هل مثل هذه «العمليات» سهلة الحدوث سواء لأمم عريقة، أو قوميات متشابكة، أو تكوينات سياسية قديمة؟[٣١].

وقبل أن نجيب عن التساؤل أعلاه، يمكننا القول، إنه على الرغم من الأحوال السيئة سياسياً واقتصادياً تلك التي تعيشها روسيا اليوم بالذات، فإن هناك «فكرة» أولية على رأس قائمة المشروع الأمريكي تقول بإمكانية **تفتيت الوحدة السياسية لروسيا** خوف تلاحمها أو تحالفها مع الدول الأوروبية. علماً بأن الشعوب الأوروبية قاطبة تختلف عن الشعوب الآسيوية سواء في الفلسفة القومية أو التكوينات التاريخية أو العقائد والإيديولوجيات والاقتصاديات. وعلى الرغم من أن روسيا **بلاداً أوراسية** إلاّ أنها في تكوينها وصيغتها ومرتكزاتها أوروبية وليست آسيوية!

وإذا كان أبناء قارة آسيا (= القوميات الآسيوية) لا تمتلك ذلك الحنين وتلك الذاكرة التاريخية الخصبة نحو الأنظمة التاريخية القديمة (= دول السلطنات والخلافة والخانات والأئمة والشاهات والمهراجات والباشوات. . . إلخ)، فإن للأوروبيين أجمع ذلك الحنين المؤثر وتلك **الذاكرة** التاريخية الخصبة والإحيائية نحو **كلاسيكيات** أوروبا في العصور الوسطى والحديثة (أي سواء تمثل ذلك بقوة الأباطرة ورهبة القياصرة، أم حكم الملوك، أم حكام المدن، أم زعماء الأمم). حتى وإن طال ذلك **الشغف السياسي** الممزوج بعواطف ساخنة ليس للتاريخ

---

(٣١) راجع مداخلات سمير أمين في ندوتي مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

القريب الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر سياسياً، بل لمجالات الاندماج التي ارتقى بها النظام الرأسمالي المشترك منذ سنة ١٦٤٨م في عصر المركنتيلية العالمية في القرن السابع عشر، ومروراً بعصر التنوير في القرن الثامن عشر وفعلته بالثورة الفرنسية (١٧٨٩)، ومرحلة نابليون بونابرت وعصر القوميات والاستعمار في القرن التاسع عشر، ووصولاً إلى عام ١٩١٥ الذي انتهى إلى تجديد للنظام الدولي القائم الذي دام حتى عام ١٩١٩ (والذي خرجت روسيا عن تكتله)[٣٢].

٣. أوروبا الغربية: مرجعية تاريخية للعولمة (الأمريكية) إزاء آسيا

لقد بقيت أوروبا هي المستحوذة على استمرارية النظام الدولي في القرن العشرين مع وجود التحالف الأمريكي الذي لم يدعم أوروبا استعمارياً حتى منتصف القرن العشرين. سيّما وأن الأوروبيين الغربيين قد حاولوا إعادة غزو المناطق الحيوية من العالم، فكانت الولايات المتحدة ترفض تبني الحروب الاستعمارية التي اعتقدت بأنها خاسرة لا محالة، سواء كان ذلك في الهند الصينية أو في أندونيسيا، أم في ماليزيا والجزائر والكونغو البلجيكية لاحقاً، وحتى الموقف الصلب لأيزنهاور عام ١٩٥٦ إزاء التحالف البريطاني ← الفرنسي ← الإسرائيلي في العدوان الثلاثي على مصر[٣٣]. وأعتقد ـ وربما كنت مخطئاً ـ بأن أمريكا كانت بإمكانها التدخل لحسم عدة مواقف وحالات ووقائع وحروب وأزمات.. إذ كان لها سابقتها الخطيرة في حسم الحرب العالمية الثانية بضرب هيروشيما وناغازاكي في اليابان بالقنابل الذرية. ولكن هذا الغموض أو الحياد أو الرفض الأمريكي ما كان ليكون من أجل سود عيون الآسيويين أو الأفارقة، بل لأنها كانت تتطلع منذ ذلك الحين لفرض الهيمنة من قبلها فقط دون اقتسامها مع الأوروبيين!

---

(٣٢) تفصيلات تاريخية وتحليلات جديدة في:

Jack Watson, **Success in European History 1815-1941**, (London: John Murray publishers Ltd., 1981), pp.282-338.

(٣٣) Hisham B.Sharabi, **Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century**, (London, 1962), p.56.

٤ . عولمة النظام القادم إزاء المشاريع القومية ـ الآسيوية:

إن الهيمنة الأمريكية لم تزل سائرة في طريقها لفرض إرادتها الواحدة، وتحتاج إلى زمن من العنفوان، ذلك أن النظام الدولي الجديد والآتي في القرن القادم، لم يلتفت للآن إلى «الكتل» أو **المنظومات القارية**، رغم أنها لم تزل مشاريع بعد. كما لم يندرج بعد على جدول أعمال «النظام»، **المشروع** الذي اقترحه غورباتشوف بتكوين «المنزل الأوروبي المشترك»[٣٤]، الذي تجتمع فيه (أوراسيا). وهناك **مشروع** كتلة قارية يهدد النظام الدولي، ألا وهو: إعادة بناء الكتلة الصينية ← الروسية؛ وأيضاً: «محيط الازدهار لامبراطورية اليابان» الذي يجمع الكتلة الآسيوية الصفراء القصية: اليابان ← الصين ← آسيا الشرقية والجنوبية. ومن المحتمل أن يكون هذا «المحيط» قابلاً للتمدد باتجاه الهند[٣٥]، فضلاً عن **مشاريع** استراتيجية واقتصادية كتلوية قارية وليست تعاونية.. ولكن؟

أستطيع القول، بأن كل هذه «المشاريع» التي رسمت على الورق في السنوات الأخيرة من الصعوبة البالغة تحقيق أدوارها، أو تنفيذ سيناريوهاتها، فثمة عوائق كبرى تحول دون إنشاء هذه **التكتلات الكبرى**، وهي «عوائق» قوية ليس من السهولة مطلقاً تنفيذها، وضمن **الحياة الآسيوية المتناقضة والمعقدة التي تتباين كثيراً عن الحياة الأوروبية المتسقة**. معنى ذلك كله: إن الاستفادة الأساسية ستتحقق كثيراً للأمريكان في تواصلهم المحيطي الجيوبوليتكي لقارة أمريكا الشمالية.

وماذا أيضاً؟

ثمة مشاريع قومية تاريخية آسيوية أو أفرو ـ آسيوية ازدهرت المطالبة بتحقيقها كأهداف سامية لقوميات عريقة يتخوف الغرب عموماً منها، وقد تأججت كثيراً في القرن العشرين، منها:

---

(٣٤) حول حالة النظام الاقتصادي السوفييتي، راجع التحليلات النقدية في:
Bernard Chavance, **Le système économique soviétique,** (Paris: Nathan, 1989), p.113.

(٣٥) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك»، بحث ألقي في ندوة **(العرب والأتراك: حوار مستقبلي)** المذكورة أعلاه.

١ ـ **الوحدة العربية**: بتوحيد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج كأسمى الأهداف العربية ضمن مشروع قومي لم تحقق التجارب التاريخية العديدة فرصة واحدة في النجاح إبان القرن العشرين سواء على مستوى «الجامعة العربية» أو «الجمهورية العربية المتحدة» أو «الوحدة الثلاثية» أو «الاتحاد الهاشمي» أو «الوحدة الاندماجية» أو «الاتحادية الكونفدرالية» أو «مجالس التعاون العربية» أو «مؤتمرات القمة العربية».. إلخ. وسيبقى مشروع الوحدة العربية قائماً على امتداد الأجيال القادمة، إذ سيتحقق حتماً وربما كان ذلك في القرن القادم وبأي شكل وضمن أي إطار ووسيلة نظراً لوفرة المقومات وتجانس الحياة وتلاقي المصير.

٢ ـ يدعو الأتراك من جانبهم أيضاً إلى **وحدة العالم التركي** الممتد من آسيا الوسطى وحتى البوسفور، وقد تكثفت الدعوة إلى هذا «المشروع» في السنوات الأخيرة... وعلى الرغم من هشاشة مقوماته، وتباين الحياة، وتنوع الجغرافيا، فهو مشروع قومي ـ آسيوي ربما يزداد الضرب على أوتاره في القرن القادم[٣٦].

هكذا، **فالولايات المتحدة حذرة جداً** من شعوب وقوميات آسيوية عدة يأتي **العرب** في مقدمتهم، ثم الإيرانيين وشعوب شبه القارة الهندية.. وهي تترقب الأكراد والأرمن في تركيا، والأذريين في ترانس قوقاسيا ← وإيران، والحرب الأهلية في سيرلانكا، والانفصاليين السيخ في الهند، وانتفاضة الكوريين، وحرب الأنصار في الفلبين، والمجاهدين الإسلاميين في أفغانستان، والمحاربين الفيتناميين السابقين حيث كانت «الشيوعية» الآسيوية تشكل هاجساً مريراً للغرب على مدى خمسة عقود زمنية. وانشغل التفكير الغربي بتمردات أنظمة شيوعية أو متحالفة مع الشيوعية.. بمعنى: إن ذلك الهاجس لا يمثل قضية خطيرة في القرن العشرين بحكم الظروف السياسية والإيديولوجية التي ما كانت تهدد العالم كثيراً، وبحكم عدم قدرتها على إنهاك أو إنهاء الحركات الوطنية بسبب عدم تجذّر

(٣٦) تنظيرات ومقاربات وتطبيقات في فلسفة المنهج الرؤيوي، ينظر في: سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، (ص ١٩ ـ ٣٤).

الشيوعية لدى الفئات الاجتماعية ـ الآسيوية، وخصوصاً المجتمعات الإسلامية. وعليه، فإن تحدي الشيوعية كان ينحصر لدى حكوماتها المتعددة وعند بعض الأحزاب الموالية لبكين..

السؤال الآن: ما هي المخاطر المنتظرة من خلال الهواجس الجديدة؟

٥. تحليل رؤيوي للمستقبل: نظرية نزاعات الحدة الدنيا التحديات القادمة إزاء القوميات الآسيوية (نموذجاً)

إن التحديات الجديدة والساخنة هي التي تنبثق اليوم من منطقة الشرق الأوسط (أي: من جنوب غرب آسيا) لا من الشرق الأدنى (أي: من جنوب شرق أوروبا)، ولا من الشرق الأقصى (أي: من شرق وجنوب شرق آسيا). إنها تتفجر من «**مربع الأزمات**» الذي يعج **بالتمركزات العرقية والشوفينية وبالمشاكل القومية والأزمات، والتهديدات الأقلية، وكذلك بالحركات الماضوية التي تشكلها الأصوليات الدينية والطائفية والتجمعات التكفيرية والسلفية والتصوفية**.. إلخ. وهذه كلها تقف أمام تقدم الشعوب وتطورها وتضر بأصالة الإسلام وسماحته ومرونته وتاريخه وحضارته وحاضره ومستقبله. كما أن هذه التمركزات والمشاكل والأزمات والتهديدات والحركات والانقسامات.. تفتك بحياة المجتمعات الإسلامية بكل شراسة، وتعمل على إنهاء كل ما تحصلت الشعوب عليه من إنجازات وطنية ومكاسب ثورية وخطوات قومية وتقدمية على طريق النهضة المعاصرة. إنها تضعف الطاقات والإمكانات، وتقيد حركة الأفراد وتشل العلاقات، وتجمد الأذهان، وتخل بالتقاليد الوطنية والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتميت الفكر والثقافة والتمدن بغرسها لنزعات غريبة وتقاليد بالية وأفكار ارتدادية.. إلخ[٣٧]..

دعوني أقول: إن هذا كله يأتي في صالح تهيئة العالم الغربي للتحكم والهيمنة

---

(٣٧) نقدات موسّعة في سوسيولوجيا الوعي العربي، انظر:

سيّار الجميل، «المشروع الحضاري العربي: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات»، **آفاق عربية**، العدد (٥)، السنة (١٩)، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٣٢ ـ ٤١.

والسيطرة على التفكير والواقع والخطاب في العالم الإسلامي، سواء كان آسيوياً أم أفريقياً. لقد دفع ذلك كله «البنتاغون» إلى تركيب نظريته المسماة بـ**«نظرية نزاعات الحدة الدنيا»** -Lawwar Intensity-، والتي توليها الاستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة ومتميزة؛ **ومعنى النظرية: إطالة أمد الوضعية الحالية، وانهيارها من أجل ضعف العالم الثالث** (وخصوصاً: في آسيا وأفريقيا) من خلال تشجيع هذه الحركات الماضوية، وتغذية النزاعات الجهوية والمحلية والأقلياتية والعرقية / الأثنية... إلخ، وتعزيزها سياسياً، ونشرها اجتماعياً لكي تساعد على تعفين الأوضاع لأطول مدة ممكنة. بل وتصل الأمور إلى تفجير الأزمات، وإثارة المشاكل، وإشعال الحروب، والعمل على إدامة الحروب، وبث التفرقة الطائفية والمذهبية وزيادة تناقضات المواقف عند الدول (الإسلامية) المرتبطة بالغرب.. أو الاعتراف السياسي السريع الغربي بأنظمة سياسية معادية للغرب... أو تأجيج الصراعات في أقاليم توحدت في كيان واحد. والدعم المتواصل المقدم لخصوم أنظمة سياسية أمثال: الكونتراس واليونيتا والرينامو.. إلخ أو دعم المجاهدين الإسلاميين الأفغان ضدّ السوفييت والتفرج اليوم على حربهم الفئوية ـ السلطوية... إلخ[٣٨]، يشهد بصحة ذلك.

هناك تيار اليوم لجماعات الضغط الذين لهم خيارهم الذي يدعو إلى الحروب التقليدية، والتخلي عن أوهام ـ كما تعتقده تلك الجماعات ـ حروب «الحدة الدنيا». ويعزى ذلك إلى أن متطلبات الحروب التقليدية الدامية تتطلب **أولوية في اقتناء الأسلحة الأمريكية المتطورة** تكنولوجيا، في حين **إن حروب الحدة الدنيا لا تتطلب تلك الأولوية**. إن مجرد تأمل عميق في خارطة المشاكل الحادة التي يعيشها العالم كله اليوم، لوجدنا أن قارة آسيا عند نهاية هذا القرن تحتل **المرتبة الأولى** والكبيرة فيما يتفجر فيها من مشاكل وأزمات ونزاعات الحدة الدنيا، والمستشرية جداً، والتي ستقود على مدى جيل كامل (= ثلاثون سنة) **إلى تفكك واسع في البنى القومية والتراكيب الوطنية والجغرافية ـ السياسية والاقتصاديات الإنتاجية.**

(٣٨) للتوسّع في نظرية «نزاعات الحدة الدنيا» راجع: سمير أمين (نقلاً عن: **US Department of Defence, Annual Report to the Congress.**

ويكفي أن تؤدي نتائج نزاعات الحدة الدنيا إلى عدم الاستقرار في نفس الوقت الذي تثير قلاقل مزعجة ولكنها لا تشكل تهديداً.

السؤال الآن: ما هي استخلاصاتنا من جملة ما أوردناه من تحليلات في أعلاه؟

استنتاجات واستخلاصات

إن النظام الدولي الجديد ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين.. **سيكون أخطر بكثير من النظام الدولي الذي سبقه في القرن العشرين،** فإذا كان هذا «الأخير» قد نجح في تجزئة القوميات في العالم، وتكوين الدول والكيانات السياسية في آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا الجنوبية.. وعلى أساس وطني أو إقليمي. **فإن النظام القادم سيعمل على اختراق تلك القوميات، وسيقوم بتفتيت بعض الدول والكيانات.** وسوف لا تقارن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩.. بما ستسفر عنه نتائج النظام الآتي لما ستحدثه من اختراقات واحتدامات وولادة كانتونات.. **في ظل سيادة تحالفات جديدة وتحكم قوى جديدة!**

أما الذي سيحدث بشأن آسيا، فهو تطويق كامل لقومياتها المتنوعة، وفي ظل استراتيجية **«ائتلافية» تعتمد «البر» لها أساساً عملياً دون «البحر» أو «الفضاء»،** فلقد تعلمت الولايات المتحدة من دروس التاريخ الاستعمارية أن الهيمنة البريطانية على العالم في نهاية القرن التاسع عشر كانت «بحرية» في عملياتها الاستراتيجية، ونفرتها من التدخلات البرية باعتمادها على «التوازن الأوروبي» فقط. هكذا، لم تتطور الاستراتيجية البحرية عصر ذاك بفعل اختلال ديبلوماسية التوازن الأوروبي في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ففقدت نظرية الإنكليز (Britain Rule the Waves) مصداقيتها[٣٩]. وعليه، فعندما بدأت أوروبا ترتب جغرافيتها واستراتيجيتها بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، اعتمدت «الائتلافية» أساساً لها في التحالف الدولي مع انعزال الاتحاد السوفييتي

(٣٩) Loc.cit.

والانطواء على نفسه، والخروج بعد ذلك لكي يسخر إمكاناته وطاقاته وموارده في عملية السباق نحو التسلح متحدياً التحالف الأطلسي، **ولينهي نفسه بكل غباء بعد أن فاتت عليه اللعبة الأمريكية.**

وأخيراً: ماذا عن القومية العربية في تحديها لمشاريع النظام الدولي الجديد؟

تأتي منطقة الشرق الأوسط في مقدمة اهتمامات الغرب (ومعه اليابان)، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً على صعيد المراقبة الشاملة للموارد الأساسية التي تتصف بميزة حاسمة لحياة الاقتصاديات الغربية، وما يحتاجه ميدان الطاقة. والبترول في حقول الأقاليم الخليجية الشرق ـ أوسطية، سيبقى محوراً مستهدفاً للاستحواذ والمراقبة لزمن قادم طويل. وفي إحدى أبرز زوايا (المجال الحيوي) أي: **مربع الأزمات**، فإن «الزاوية» الآسيوية ستتعرض لضغوطات الغرب القاسية مع ممارسة التهديدات في ظل ما سيحدث من **تغييرات جيوبوليتكية على خارطة العالم في القرن القادم!**

فما هي طبيعة الرؤية السياسية الغربية لمنطقتنا العربية ذات المجال الحيوي؟

ينظر إلى المنطقة العربية باعتبارها تمتلك **كيانات خطرة** «بالضرورة» بسبب نزعتها **القومية المناهضة للغرب**، وعجز النخبات والمشيخات المحلية وبعض الأحزاب المهادنة، عن تجاوز تلك المشاعر المضادة التي ولدتها لدى مختلف الشرائح الاجتماعية مواقف الغرب إزاء «المشكلة الفلسطينية»، **والتي تجبر الحكومات إلى اللجوء لترويج شعارات وطنية قومية أو التمسّح بالدين بل وترغمها في كثير من الأحيان إلى اتباع أساليب ديماغوجية أو تلفيقية إزاء الغرب تراوح بين التوافق والتضاد.** ولم يبق في حالة توافق مع السياسة الأمريكية من الأنظمة العربية إلاّ ثلاث دول خليجية هي: **المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة.** . معنى ذلك: إن العرب كقومية وأمة، كانوا في مقدمة الشعوب الآسيوية والأفريقية في رفضهم السياسة الأمريكية. وهو واقع جماهيري وثقافي وفكري وإيديولوجي وسياسي على الرغم من تغطيته من قبل بعض (أو أغلب) الحكومات العربية. . **هذا «الواقع» الفعلي الذي كانت**

الصهيونية ولم تزل تستغله أبشع استغلال بزراعة الأحقاد لدى الغربيين تجاه العرب والمسلمين بشكل عام(٤٠).

وأخيراً.. لا بدّ لنا أن نتساءل: من سيمتلك القرن الحادي والعشرين قارياً / محيطياً؟ ودولياً / إقليمياً؟

أقول: سباق محموم بين ثلاث قوى قارية لها محيطياتها: الباسيفيك / الآسيوي والمتوسطي/ الأوروبي والأطلسي / الأمريكي. وستبقى الولايات المتحدة رغم معظم الكوابح الداخلية مسيطرة على زمام النظام الدولي القادم بفعل المعلولات الآتية:

١ ـ تضاؤل الجغرافية القارية / المحيطية لليابان وعدم مضاهاة اليابان للأمريكان سياسياً وعسكرياً، فضلاً عن انكماشات القوميات الآسيوية إزاء اليابان التي سوف لن تبقى محافظة على غزوها للسوق العالمية بسبب ضمان حصولها على المواد الخام التي لا بدّ من استيرادها مع خلق قيود جديدة أمام فعالياتها الرأسمالية للسوق العالمية؟ ناهيكم عن ضعف أسواقها المحلية الداخلية.

٢ ـ أما المجموعة الأوروبية (إضافة إلى روسيا «الجديدة») فستغدو كتله اقتصادية لا يمكن مجاراتها، وسيصبح البيت الأوروبي قادراً على الاستقلال النسبي بذاته وقادراً على النمو بسرعة مذهلة خصوصاً وأنه ليس بحاجة إلى اعتناق أو تبنّي أية إيديولوجيات أمريكية أو يابانية مستعارة، ولكن؟ هذا لا يعني أن أوروبا ستكسب الجولة هي الأخرى، فاقتصاديات أوروبا الغربية لا بد من ادماجها مع شرق ووسط أوروبا. بمعنى: إن أوروبا بحاجة إلى زمن ليس بالقصير يتمّ فيه تحويل الاقتصاديات الشيوعية التي سادت في القرن العشرين إلى اقتصاديات السوق المعولمة، وهذا ليس من السهل تحقيقه.

٣ ـ أما الولايات المتحدّة الأمريكية وعلى الرغم من انفراد إرادتها السياسية في

---

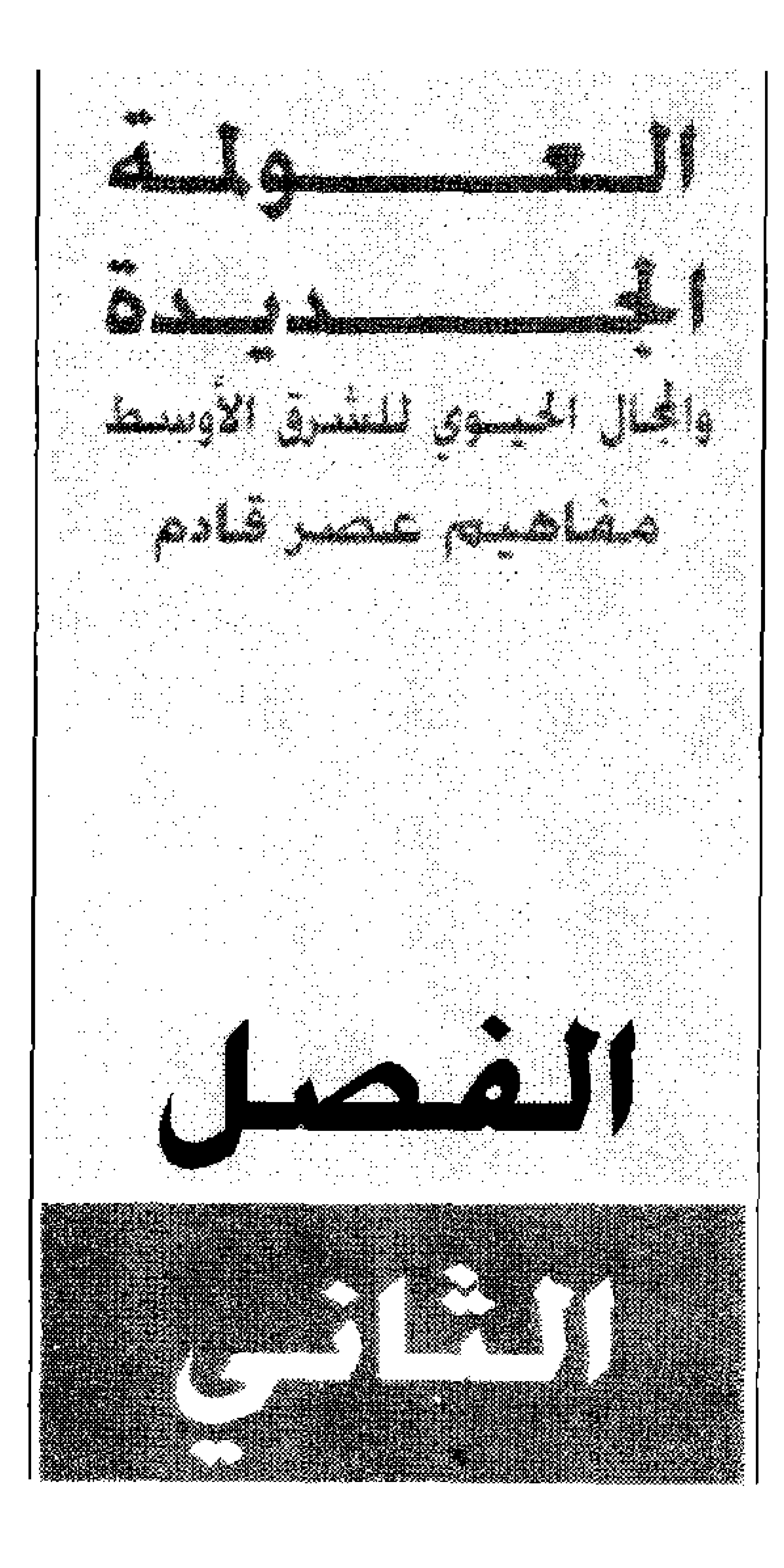
(٤٠) من الأهمية البالغة قراءة متمعّنة في النسخة العربية من كتاب:
شيمون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ط ١(عمان: دار الجليل، شباط/ فبراير ١٩٩٤). والتأكيد على تحليلاته وتوقعاته لمستقبل المنطقة قياساً للرؤية الصهيونية.

العالم، وإنها ستبقى القوة العسكرية العظمى الوحيدة في القرن القادم، ولكن ذلك سيشكّل عبئاً ثقيلاً عليها رغم مقوّماتها الاقتصادية الحقيقية التي تعدّ أكبر من أي منافس لها. لكنها ستجد نفسها رغم تطورها التكنولوجي والمعدل العالي لدخل الفرد السنوي فيها، ومستوى الإنتاجية والثقافة العليا وفعالية السوق المحلية أنها تتلبس بالمشاكل والمثالب، والتحديات سواء كان ذلك في نظامها التعليمي وتعقيداتها في إدارة مجتمع استهلاكي تفوق استهلاكياته استثماراته على عكس ما نجده في اليابان وبعض دول أوروبا الغربية.

نعم.. إنه رهان العصر القادم بالنسبة للعولمة الدولية.

السؤال الآخر: وماذا يحصننا نحن إقليمياً بصدد الشرق الأوسط إزاء العولمة القادمة؟ لا بدّ من القول إن تصفية سريعة ستجرى للقضية الفلسطينية قبل أن ينتهي هذا القرن.. وستبدأ حلقة تاريخية أخرى من الحياة الإقليمية الشرق ـ أوسطية في ظل المتغيّرات التي شهدتها الساحة منذ عام ١٩٩٠. وستجد (إسرائيل) نفسها في مدار سياسي وجغرافي له فعالياته الاستراتيجية على حساب المصير العربي والمقومات القومية للأمة العربية. وستبحث تركيا لها عن زعامة شرق أوسطية وخصوصاً بواسطة ورقة المياه.. وستغمر المنطقة بنشوب مشاكل وولادة تعقيدات جديدة في خضم الأوضاع الداخلية السيئة لمربع الأزمات سياسياً واقتصادياً، اجتماعياً ودينياً، عنصرياً وطائفياً.. إلخ مع مشاريع تفتيت سياسية لبعض الكيانات الإقليمية، والهيمنة الكاملة على الدائرة الإقليمية الخليجية المزدهرة بالاحتياطيات البترولية الهائلة.

السؤال الأخير: أين هو الوعي العربي المستقبلي إزاء هذه «المخاطر»؟ وماذا يحتاجه العرب وأبناء أقاليم الشرق الأوسط من «مقوّمات» صلدة لمجابهة التحديات القادمة؟ وأين سيكونوا أمام اختراقات «العولمة» الجديدة لهم ولبقية القوميات؟



المجال الحيوي للشرق الأوسط(*)
من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات

(*) نشر في مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية عدد ١٨٤/ ١٩٨٤

«مترنيخ، لويس فيليب، معاهدة نانكنغ [وكليمنصو] واللولب الدافع... كلها توحي بالكوكبة الإمبريالية التي سهلت الاختراق الأورو ــ أمريكي للشرق»

إدوارد سعيد

أولاً: المقدمات

١ ـ الشرق الأوسط: المنهج والرؤية والتفكير

من المعروف أن المهتمين والمختصين والمسؤولين العرب، اهتموا على مدى عقود عدة من السنين في القرن العشرين بالشؤون المحلية أو القطرية، أو كان اهتمامهم على نقيضها، أي بالشؤون القومية والعربية، من دون الالتفات أو التعمق إلاّ ما ندر التفكير فيه والعمل من خلاله؛ بالشؤون الإقليمية؛ إذ ساد الاعتقاد أو التوهم أن ذلك مدعاة أساسية لاختراق الفكر القومي وهدف تجزيئي لضرب الأمة العربية في الصميم. هكذا، انتقدت بضراوة مصطلحات ومفاهيم وأفكار انتقاداً مريراً، أمثال: «الشرق الأوسط» و«الهلال الخصيب» و«سوريا الكبرى» و«شمال أفريقيا» و«الأفرو ـ آسيوي» و«المتوسطية»[1]... إلخ، من دون أي إدراك مسبق لمسائل جوهرية وأساسية واستراتيجية في بناء الجغرافيا

---

(١) انظر: سيّار الجميل، «البحر المتوسط: الشرعية التاريخية العربية مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم»، دراسات عربية، السنة ٢٤، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ١١٩ ـ ١٢٠. انظر أيضاً آراء كل من سمير أمين وبول فياي في: «ندوة شؤون عربية: المتوسط بين العرب وأوروبا»، شؤون عربية، العدد ٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٤٥ ـ ١٦٢.

التاريخية المعاصرة والتي تصنعها التكوينات السياسية التي برزت إلى الوجود بعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. وغدت لها جملة واسعة من المصالح الدولية والعلاقات التاريخية والأهداف المصيرية، علماً بأن تاريخ العالم في القرن العشرين يعلمنا بأن الكتل أو التكتلات الإقليمية في العالم أجمع تخضع للإرادة الدولية سواء في جماعيتها (أي حلف، أو محاور) أو في ثنائيتها (الشرق ـ الغرب / الاتحاد السوفياتي ـ الولايات المتحدة) أو في انفراديتها (أي الولايات المتحدة الأمريكية)[٢].

ومن المعروف أن عدداً كبيراً من الخبراء والمختصين والمراقبين والمستشرقين المحدثين يهتمون بشؤون الشرق الأوسط ككتلة جيو ـ استراتيجية لها وزنها التاريخي والجغرافي في العالم المعاصر. وعليه، فإن معالجاتهم كانت جادة ومفيدة ومهمة ليس بالنسبة إلى أهدافنا وعملياتنا الإصلاحية والتحديثية / التنموية وبناء مستقبلنا بحسب رؤيتنا وتفكيرنا، بل بالنسبة إلى العلاقات القائمة على المصالح الغربية خلال عقود من الزمن. وكثيراً ما أهملت آراؤهم تحت غطاء حجج واهية، وهي أفكار ومعلومات وآراء ونتائج تقدم إلى أصحاب القرار وصناعه فوائدها. فماذا في دنيانا العربية؟ هل ثمة استيعاب لما قد كان ولما هو كائن من منظومات فكرية ومعلوماتية واستنتاجات وخبرات تدور كلها حول الشرق الأوسط!؟

ولكن لماذا الشرق الأوسط بالذات؟

قبل أن نحلل تأثير النظام الجغرافي في بناء الاستراتيجيا الدولية إزاء الشرق الأوسط، علينا أن ندرك الأهمية الاستراتيجية لما هو فوق العادة حول هذه «المنطقة» الجغرافية الواقعة في قلب العالم، والتي ازدادت أهميتها مع تفاقم المصالح الغربية إثر التطورات الاقتصادية التي أنتجتها الثورة الصناعية، فانتقلت

---

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الموضوع، ووجهات النظر المتعدد في كتاب سقوط الاتحاد السوفياتي، انظر:

George R.Urban, The Demise of the Soviet Union (Washington, D.C.: American University Press, 1993), pp.116-171.

من منطقة إقليمية لها مكانتها الموقعية التي تصل الشرق بالغرب إلى منطقة اقتصادية من الطراز الأول بتفاقم ثرواتها النفطية، إذ تجسّدت أهميتها الأولى في القرن التاسع عشر، ثم تبلورت أهميتها الثانية في القرن العشرين... فكيف ستغدو أهميتها في القرن الحادي والعشرين؟

٢ ـ إشكالية المصطلح الأوروبي: تقسيم ثلاثي غربي للشرق (الأقصى / الأوسط/ الأدنى)

لدينا ثلاثة مصطلحات أوروبية يروج استخدامها كثيراً لدى الكتّاب والمختصين والمراقبين والمستشرقين، وشاع استخدامها كثيراً لدى عموم المثقفين الغربيين إثر تطور الأجهزة السمعية والبصرية بعد الحرب العالمية الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار: تفاقم مصالح النظام الدولي في منطقة «الشرق الأوسط» بالذات... هكذا، دعونا نتساءل عن تلك المصطلحات الجغرافية الأوروبية؟

تواردت المصطلحات أدناه بشكل أساسي منذ القرن الثامن عشر، أي بمعنى: منذ أن حقّقت بريطانيا فعلاً اختراقاتها الاستعمارية في قارة آسيا، وأعقبتها فرنسا في القرن التالي لتحقق اختراقاتها الاستعمارية في قارة أفريقيا:

١ ـ **الشرق الأدنى The Near East**: منطقة إقليمية لها مواصفاتها الجغرافية المحددة والمتميّزة بموقعها غربي الأناضول والبحر الأسود، أي: مجموعة الأقاليم في «شرق أوروبا» الذي يعتبر هو «الأدنى» إلى غربي أوروبا[٣].

٢ ـ **الشرق الأوسط The Middle East**: منطقة إقليمية أوسع من المنطقة أعلاه، وتتمتع هي الأخرى بمواصفاتها وتراكيبها[٤] وتعقيداتها ومسالكها التي

(٣) تتألف جغرافياً من غربي تركيا (تراقيا)، بلغاريا، مولدافيا، مكدونيا، رومانيا، البوسنة، الهرسك، اليونان، ألبانيا، هنغاريا، ترانسلفانيا ولاجيا. انظر: John Gaisford, ed., Atlas of Man (London: Marshal Cavendish Edition, 1978), p.16.

(٤) من المهم الاطلاع على أعمال المؤتمر العالمي الخامس للجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط في كندا، والذي انعقد في تونس بالاشتراك مع مركز سيرمدي (Ceromdi) بعنوان: «وضعية الدراسات عن الشرق الأوسط» وذلك للفترة ٢٠ ـ ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١.

تربط الشرق بالغرب. . . وتؤلفها مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم، وتمتد فيها بحار عدة لها استراتيجيتها الدولية، وتعد «المنطقة» بالذات من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية؛ وهي تتوسط الشرقين: الأدنى والأقصى[٥].

٣ ـ **الشرق الأقصى The Far East**: منطقة إقليمية واسعة (أوسع من سابقتها بكثير). وتتمتع جغرافياً بامتدادتها الكبرى المحيطية (المطلة على محيطين: الهندي والهادي) وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها شعوب عدة، وهي تقع في شرق وجنوب شرق آسيا في أقصى العالم[٦].

يمكننا القول بأن غربي أوروبا كان منذ القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية يشكل مركز استقطاب دولي كبير ومؤثر، على كل ما هو شرقي، أي: باتجاه الشرق بالتقسيمات الثلاثية التي أوجدها في التواريخ الحديثة؛ والتي امتازت بكونها تتركب بعضها على بعض ولكن ليس بتناسق جغرافي في الأحجام، فالأدنى هو الأصغر دوماً، والأوسط هو المتوسط دوماً. . . وكان وسيبقى الأقصى هو الأكبر حجماً، والأثقل وزناً ديمغرافياً. لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الأهمية الاستراتيجية كانت ولم تزل للشرق الأوسط، وخصوصاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية. لنتأمل قليلاً في الشكل رقم (١).

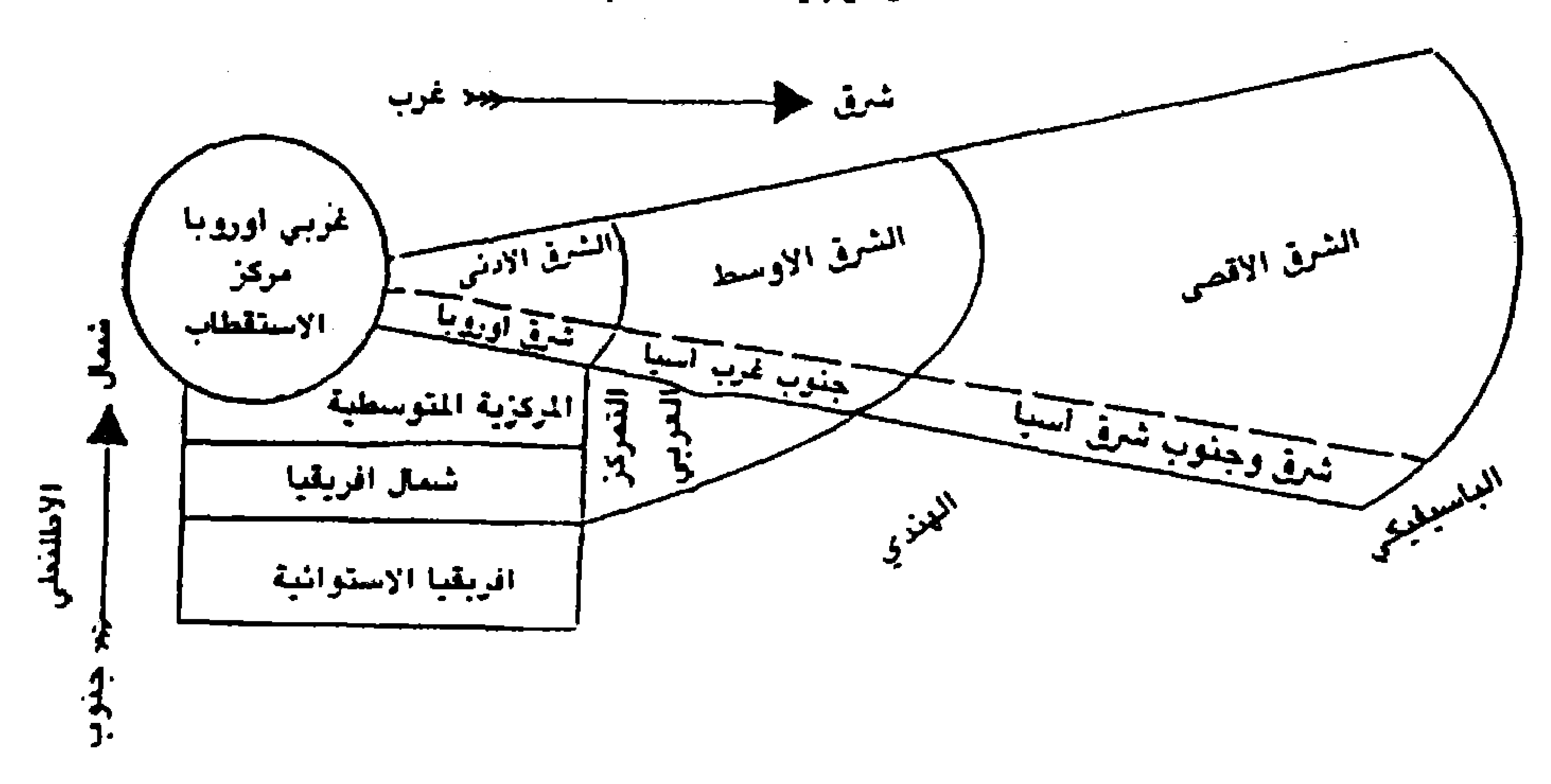
---

(٥) تتألف جغرافياً من: تركيا الأناضولية، العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، عموم شبه الجزيرة العربية والمنطقة الخارجية، إيران، مصر، ترانس قوقاسيا، الباكستان. . . انظر: John Paton, ed., Knowledge Encyclopedia (Leicester: Grisewood and Dempsey Ltd, 1981), p.235.

(٦) تتألف جغرافياً من: الهند، منغوليا، شرق سيبيريا، جنوب شرق آسيا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا. . . انظر: T.C.Thorne, Chamber's World Gazetteer and Geographical Dictionary (London: [n.pb.], 1965), p.491.

الشكل رقم (١)

استراتيجية الاستقطاب



٣ ـ اختراق أوروبا البنية الشرقية: تحديات تاريخية: الهندية للأقصى / الشرقية للأدنى/ الفلسطينية للأوسط

أما جيو ـ تاريخية «الأقصى + المتوسط + الأدنى» بالنسبة إلى غربي أوروبا الذي استقطب العالم، فلقد كان الشرق الأقصى هو الشغل الشاغل للأوروبيين الغربيين (الانكليز خصوصاً) بدءاً بعام ١٧٥١ عندما غدت الهند باباً جغرافياً للأوروبيين لاختراقهم إياها في القرن الثامن عشر، وتفاقم المصالح الاستعمارية بعد ذلك على امتداد القرن التاسع عشر، وإشعال أخطر قضية تاريخية / إقليمية هي «المسألة الهندية»[٧].

ثم غدا الشرق الأدنى هو الشغل الشاغل للأوروبيين الغربيين (الإنكليز والفرنسيين خصوصاً) بدءاً بحرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)، عندما غدت الدولة العثمانية (أو الرجل المريض ـ كما أطلقوا عليها) هي الشغل الشاغل للأوروبيين، وباباً جغرافياً لهم من أجل اختراق عوالم الإقليمية في شرق أوروبا، وبعد تفاقم المصالح الاستعمارية بعد ذلك بإشعال أخطر قضية تاريخية دعيت بـ«المسألة

(٧) التفاصيل التاريخية في: John A.Garraty and Peter Gay, eds., The Columbia History of the World (Toronto: Dorset Press, 1981), pp.944-953.

الشرقية» بعد توقيع معاهدة كوجك كينارجه سنة ١٧٧٤[٨].

ثم غدا الشرق الأوسط هو الشغل الشاغل للأوروبيين (الإنكليز والفرنسيين خصوصاً) بدءاً بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، عندما صارت المنطقة العربية بكامل جغرافيتها مخترقة أوروبياً في القرن العشرين. وقد تفاقمت المصالح الاستعمارية على امتداد عقوده الزمنية الصعبة بإشعال أخطر قضية تاريخية هي «القضية الفلسطينية» بتأسيس كيان إسرائيل عام ١٩٤٧ إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، فانفجر الصراع العربي ـ الصهيوني منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا بوقفاته التاريخية المريرة وحروبه الساخنة:

١٩٤٨ ← ١٩٥٦ ← ١٩٦٧ ← ١٩٧٣ ← ١٩٩١.

ثانياً: التكوين التاريخي للنظام الدولي الحديث

١ ـ الظاهرة الاستعمارية ومفهوم السيطرة على «المجال الحيوي»

يرتبط هذا «التكوين» بالظاهرة الاستعمارية الغربية التي فرضت هيمنتها على العالم على امتداد القرنين الأخيرين وبأنماطها المتعددة: كولونيالية أم استيطانية أم الحماية أم التحالفات والمعاهدات أم إمبريالية، وكان كل من قارتي آسيا وأفريقيا في الأجزاء والقسمات الإقليمية منها يشكل: «المجال الحيوي»[٩] الخصب للقوى الاستعمارية ليس في التحرك والتفاعل، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والارتكازات، وخصوصاً عندما نعلم أن كل ما حدث من نقائض كان بفعل اصطدام قوي لعوامل داخلية بحتة بالعوامل الخارجية. أي بمعنى: إن

---

(٨) التفاصيل التاريخية في: John Arthur Marriott, The Eastern Question: A Historical Study in European Diplomacy (Oxford: Oxford University Press, 1958), pp.6-9.

(٩) عن فلسفة ومضمون «المجال الحيوي» (Lebensraum)، انظر:

Gabriel Abraham Almond and James S.Coleman, eds., The Politics of the Developing Areas *(Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), p.47, and* L.T. Guelke, Historical Understanding in Geography (Cambridge: [n.pb.], 1982), pp.34-36.

التأثير الأوروبي كان قوياً جداً في اصطدام الأضداد المتنوعة والمتنافرة لدى الهياكل والمنظومات التي تمثلها أجيال متنوعة، فكان من نتائجها المريرة، حدوث هزات مجتمعية واقتصادية وسلوكية وفكرية ونفسية عنيفة تلك التي خلفتها مضامين ذلك التأثير، بحيث أحدثت خدوشاً غائرة عميقة دائمة في التاريخ الحديث والمعاصر.

إن التجربة الأوروبية الاستعمارية العاتية لم تقابلها تجربة آسيوية أو أفريقية تتكافأ معها أو تتحداها أو تستجيب لتحدياتها.

فلقد كانت هناك عدة دول آسيوية وأفريقية في العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر، وقفت على رأسها أربعة كيانات كبيرة (= دول كبيرة) هي: الدولة العثمانية والدولة الإيرانية والمملكة الأفغانية ودولة محمد علي باشا المصرية، وكان لا بدّ أن تحدث فيها وفي ـ عالم الهند: تطورات سياسية داخلية، واجتماعية نهضوية، واقتصادية تحديثية لمواجهة التحديات الأوروبية، ولكنها غلبت على أمرها على امتداد مائة سنة ١٨١٥ ـ ١٩١٤ إزاء أوروبا الاستعمارية، لكي تنقسم هذه الدول على نفسها، أو تنتحر بسرعة، أو تقع تحت الهيمنة الأوروبية التي صنعت في حروبها عند مطلع القرن التاسع عشر أو حروبها عند مطلع القرن العشرين: نظاماً دولياً كولونيالياً في الأول، ونظاماً إمبريالياً في الثاني.

وماذا يخصّ العالم الإسلامي إزاء ذلك؟

إن الآسيويين والأفارقة في العالم الإسلامي لم يعرفوا ولم يمارسوا الأساليب السياسية وصيغ التحالفات والمشاريع الحديثة التي اتّبعها الأوروبيون في القرنين الأخيرين، كالذي جرى عند الروس والأمريكان واليابان. إذ بقيت دول العالم الإسلامي تتوارث الأساليب القديمة في تصنيف طبيعة العلاقات الخارجية بينهم وبين غيرهم، أو بينهم وبين نظرائهم، دون أن يتداركوا أنفسهم كمسلمين في عالمهم الكبير وبقومياتهِ المتنوعة في استنباط مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، والتوغل في معرفة ما كان يدور في الذهنية السياسية (الاستعمارية) الأوروبية. . . والكشف عن خطط ومشاريع ومؤامرات. .

لقد كان الآسيويون والآفارقة في عالمهم الإسلامي، وما زالوا غير ممارسين البتة لأي تفكير جديد يمكنه أن يتعامل مع الظواهر الجديدة، فضلاً عن الضعف السياسي الذي كان يتقوقع به السياسيون من قادة وزعماء ومصلحين، وكذلك فضلاً عن الهزال الفكري الذي تتشبّع به النخب الوسيطة والفئات الوظيفية، ودون أي تجسيد ديمقراطي بين صنّاع القرارات وبين المفكرين والعلماء الذين برز منهم رجالات لامعين بأفكارهم الجريئة وأرائهم السياسية، ومعتقداتهم النهضوية والتحديثية.

فلم يزل الآسيويون من دون أية تحولات أو تغيرات في تقاليدهم السياسية أو مواريثهم التاريخية أو منظوماتهم الفكرية أو أنماطهم الاقتصادية والاجتماعية، فبقي «الآسيويون» رمزاً للقديم (أي: لبقايا ورواسب الموروث القديم)، في حين بقي «الأفارقة» في عزلة تامة بحياتهم البسيطة أو مواريثهم الفولكلورية على أكثر تقدير عرضة للإبادة أو التهجير أو غسل الأدمغة متأثرين جداً بعمليات التمسيح التبشيرية الأوروبية (والفرنسية خصوصاً) عدا الأفارقة العرب الذين كانوا يحملون نوازعهم ومواريثهم العربية والإسلامية والكلاسيكية الأصيلة، بحكم علاقاتهم وروابطهم القوية مع النسيج العربي[١٠].

لقد تكاثرت المجالات الحيوية في آسيا (الشرق الأقصى) بالنسبة إلى الأوروبيين، وعلى الأخص في مناطق استراتيجية حساسة، أهمها: الهند والصين واليابان... في حين لم يكن هناك من مجالات حيوية أفريقية، إلاّ تلك التي تفجّرت وازدادت أهميتها في القرن التاسع عشر (ومنها: مصر ومنابع النيل والجزائر والقرن الأفريقي وجنوب أفريقيا) كاستراتيجيات غدا لها ثقلها استعمارياً «فرنسياً» مقابل الاستراتيجيات الآسيوية في الشرق الأقصى والخطوط والمسالك التجارية البحرية والبرية الموصلة منها نحو أوروبا عبر مناطق مهمة وحساسة في الشرق الأوسط. وقد ازدحمت تلك المجالات الحيوية الآسيوية بالمصالح الاستعمارية بريطانياً، وخصوصاً بعد تفاقم البحث عن الموارد الاقتصادية:

---

(١٠) ستار الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦ (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص ٤٠٢.

البشرية والمعدنية والغذائية إنعاشاً للثورة الصناعية التي غدا أصحابها في حاجة ماسة أيضاً إلى الأسواق(١١).

هكذا إذاً، فإن المجال الحيوي للمصالح الاقتصادية الأوروبية ـ الاستعمارية لا يمكن تأمينه إلاّ بعد خلقه سياسياً، ولم يتحقق ذلك إلاّ من خلال عمليات السيطرة والحروب والنفوذ الكولونيالي للنظام الاستعماري القديم. ولم يكن هناك أمام غربي أوروبا في عمليات اختراق الشرق الأوسط إلاّ بعثرة الكيان الجيو ـ تاريخي للأمبراطورية العثمانية التي كانت ممتلكاتها تمتد في مجالات حيوية من شرقي أوروبا ← غربي آسيا ← شمال أفريقيا(١٢)، أو بالأحرى، إنها تصل الشرق الأدنى بالأوسط في كيان تاريخي واحد! فماذا حدث؟

لقد أثيرت (أوروبياً) «المسألة الشرقية» أولاً وفي أقرب مجال حيوي لمركزية غربي أوروبا، أي في الشرق الأدنى الممتد جغرافياً بين امبراطوريتين قديمتين يمتد نظامهما التاريخي إلى العصور الوسطى، هما كل من الأمبراطورية العثمانية شرقاً وامبراطورية الهابسبورك غرباً. وكان الضعف والانحلال قد حاق بكلتيهما معاً، وخصوصاً بعد تبلور النظام الدولي الاستعماري الحديث والذي استحدثته التغيرات السياسية المؤثرة والدراماتيكية الحافلة بالوقائع والتحولات التي تألب فيها: انتعاش وانتكاس ظاهرتين تاريخيتين اثنتين، **أولاهما**: الثورة الفرنسية بجملة مقوماتها البنيوية وتغيراتها المفاهيمية والفلسفية والسياسية والاجتماعية للفترة ١٧٨٩ ـ ١٧٩٥ (في نهاية القرن الثامن عشر).

وثانيتهما: امبراطورية نابليون بونابرت والحروب النابليونية الواسعة النطاقات الأوروبية للفترة من ١٨٠٣ ـ ١٨١٥ (في بدايات القرن التاسع عشر).

السؤال الآن: كيف تبلور ذلك كله تاريخياً في ما يخص عمليات اختراق غربي

---

(١١) انظر وجهات نظر أخرى في: J.Chesnaux, L'Asie orientale au XIX et XX siècles (Paris: Presses universitaires de France, 1973), pp.93-112.

(١٢) سيّار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١٥.

أوروبا كل من الشرقين: الأدنى والأوسط؟ إنه البحث في الجذور التاريخية.

٢ ـ الجذور التاريخية لاختراق غربي أوروبا (أي النظام الدولي) الشرقين الأدنى والأوسط

إن ستين سنة بالضبط هي الفترة التاريخية الفاصلة بين حصارين عظيمين أولهما على أبواب الشرق الأدنى وثانيهما في قلب الشرق الأوسط، وقد استفادت من نتائجهما أوروبا الغربية كثيراً في تقدمها التاريخي على حساب الشرقين المذكورين. وتنحصر الفترة التاريخية المعنية ما بين الحصار العثماني الثاني لـ فيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣، وحصار نادر شاه الموصل سنة ١٧٤٣. وقد فشلت الدولة العثمانية فشلاً ذريعاً أمام أسوار فيينا، فكان ذلك بمثابة السبب الحقيقي الخفي وراء انحدارها كقوة إسلامية مؤثرة في قلب العالم، أي أنه على امتداد جيلين اثنين، ضعفت خلالهما الدولة العثمانية كثيراً، ولم يعد بوسعها الدفاع الفعلي عن ممتلكاتها الاستراتيجية. وقد تبلورت خلال تلك الفترة التاريخية الصعبة قوى إقليمية (أغلبها عربية) غدت لها مكانتها السياسية والعسكرية في حياة الدولة العثمانية، ومنها الأقاليم العراقية، وأخص بالذكر كل من ولايتي بغداد والموصل. حيث نجحت الأخيرة في صد أعتى هجوم ليس عليها وعلى العراق فحسب، بل على المشرق العربي كله، وخصوصاً ضد الهجومات البرية التي تعرضت لها الدولة العثمانية من قبل إيران الصفوية، أولاً، والنادرية ثانياً... في حين كان المغرب العربي يتعرض ـ هو الآخر ـ لهجومات بحرية شرسة من قبل الإسبان وفرسان القديس يوحنا في البحر المتوسط[١٣].

إن انتصار العراق ضد نادر شاه على مدى عقد كامل بين ١٧٣٢/ ١٧٣٣ ـ ١٧٤٣، أي بين حصارين شرسين تعرضت بغداد لأولهما على مدى ستة أشهر ١٧٣٢ ـ ١٧٣٣، وتعرضت الموصل لثانيهما سنة ١٧٤٣، قد حسم الصراع لصالح مستقبل العراق وحافظ على البنية التاريخية / الإقليمية للشرق الأوسط،

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

وأبعد شبح التمزق عن نسيج المجتمع العربي[١٤]. وقد استمرت الروح الإقليمية اللامركزية في إطار الدولة لأكثر من قرن كامل تنامت خلاله بشكل مهول القوى الاستعمارية لكل من انكلترا وفرنسا في غربي أوروبا، وروسيا في شرق أوروبا، فظهرت أمام الدولة العثمانية بعد ثلاثين سنة بالضبط من انتصار العراق على نادر شاه سنة ١٧٤٣، أخطر مشكلة تاريخية تجسّدت بما سمي بـ«المسألة الشرقية» بعد توقيع المعاهدة الشهيرة بـ«كوجك كينارجه» سنة ١٧٧٤ التي سمحت للعديد من الدول الأوروبية بالتدخلات السافرة في شؤون الدولة العثمانية، أي بمعنى: تدخلاتهم في قضايا الشرقين: الأدنى والأوسط.

كما لم تمرّ على حصار الموصل وانتصار العراق على نادر شاه سنة ١٧٤٣ إلاّ أقل من ستين سنة، أي لم يمر القرن الثامن عشر حتى غزا نابليون بونابرت مصر سنة ١٧٩٨ ـ ١٨٠١؛ فنعلم من خلال ذلك كله أن الشرق العربي والشرق الأوسط قد حافظ على تواصله التاريخي حتى القرن التاسع عشر، في حين بدأ الشرق الأدنى في شرقي أوروبا ينتفض من خلال «المسألة الشرقية» ضد العثمانيين، الذين لم يكن في مقدورهم حتى مجيء عهد الإصلاحات العثمانية لكي يكسبوا الجولة أناضولياً، الوقوف أمام الغرب الذي بدأ يخترق بنية الدولة سياسياً واقتصادياً بشكل واسع النطاق. مؤثّراً بذلك وبشكل كبير في أنطقتها البحرية وأقاليمها الاستراتيجية التي وجدت نفسها في بدايات القرن العشرين تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية[١٥]، في حين استطاعت الدولة المنهارة أن تخلّص الأناضول جغرافياً ببروز الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، أي بعد مضي ستة أجيال كاملة (أي بعد ١٨٠ سنة بالضبط) على سنة ١٧٤٣.

---

(١٤) سيّار الجميل، حصار الموصل: الصراع الإقليمي واندحار نادر شاه (الموصل: مطبعة الجمهور، ١٩٩٠)، ص ٢٠٨ ـ ٢١٣. قارن ذلك مع: سيّار الجميل، «الحصار العثماني الثاني لـ(فينّا) عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة ٤، العدد ١٦ (١٩٨٤)، ص ١٢٠ ـ ١٤٠.

(١٥) عن اختراق اقتصادات العالم للأمبراطورية العثمانية، انظر:

Huri Islamoglu-Inan, ed., The Ottoman Empire and the World Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p.61.

لقد أضرت الإصلاحات العثمانية، من الناحية التاريخية، تلك الأوضاع العربية وبشكل كبير. فقد أعادت صيغ حكم المركزية الإدارية ـ العثمانية إلى إدارات تلك الأقاليم، وتفتّت النظم الإقليمية واستؤصلت الأنماط اللامركزية سواء أكانت أسروية أم أوليغاركية أو مملوكية أم عسكرية... وقد استطاعت كل من مصر وتونس فقط الحفاظ على بنيتيهما الإقليميتين.

٣ ـ المسألة الشرقية: آلية أوروبية للوصول إلى قلب الشرق الأوسط

يقول المؤرخ كارل براون: «وبدأت الأمبراطورية العثمانية تخسر باضطراد، من أقاليمها، منذ بداية المسألة الشرقية وحتى زوال الأمبراطورية نفسها بعد الحرب العالمية الأولى. ونجح العثمانيون، في حالات قليلة في الحصول على شروط أفضل بالتمسك بالمراوغة أو بالاعتماد على التدخل الأوروبي لتخفيف المكاسب الهائلة لقوة أوروبية واصلة. وفي إطار ذلك العصر، فإن أية تسوية تضمن العودة إلى الوضع الراهن السابق، كانت تعتبر انتصاراً للعثمانيين»[(١٦)].
ويتابع براون قوله: «وولّد هذا المناخ الفاعل في أوساط الزعامة السياسية في الشرق الأوسط أسلوباً دبلوماسياً تجسد في التأخير والعناد، والمراوغة من أجل كسب الوقت وإثارة نقاط هامشية، وبكلمة واحدة، رفض منح الخصم المتغطرس المستبد التسوية السريعة المرغوبة. وتتلمذ العثمانيون على مثل هذه التكتيكات جيلاً بعد جيل خلال عصر المسألة الشرقية. وفي الوقت نفسه تعرضت القوى السياسية الأخرى في المنطقة لتدريب مماثل سواء أكانت مستقلة فعلياً، أم أسمياً، مثل حكومات مصر وتونس، أو زعماء سياسيين محدودي التفكير ممن يثيرون الحكومة العثمانية المركزية والقوى الأوروبية المتعددة بعضها ضد البعض الآخر، مثل الدروز والمارونيين في لبنان، أو العديد من تجمعات القوى المحلية في البلقان»[(١٧)].

---

(١٦) انظر نص كارل براون في: L.Carl Brown, The International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game (U.S.A: [n.pb.], 1983), p.59.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

إن أكثر من مؤرخ ومختص ومتابع يرى أن الفترة الاستعمارية لتاريخ الشرق الأوسط لم تمثل انقطاعاً حاداً عن الماضي، وإنما استمراراً لسياسات «المسألة الشرقية»، مع تركيز خاص على الهلال الخصيب الذي بدأت بريطانيا ترصده منذ أحداث حصار الموصل عام ١٧٤٣، وعلى امتداد النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد ازدادت بريطانيا في دراساتها وتحليلاتها للعراق خلال القرن التاسع عشر، وبقي الحال كذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى لكي يقع العراق بأجمعه في القبضة العسكرية البريطانية (١٩١٤ ـ ١٩١٨)[١٨]. بمعنى وقوع قلب الشرق الأوسط لأول مرة في تلك «القبضة» الغربية بعد نجاح عملية الاختراق الأوروبي الذي بدأ مع ثورة «المسألة الشرقية» في الشرق الأدنى ثم انتقل بثقله إلى الشرق الأوسط. ولكن؟

لعل سائلاً يسأل عن «المسألة الشرقية» كمصطلح له أهميته البالغة في التاريخ الحديث. ويمكننا القول بأن «المصطلح» أوروبي في ولادته، أوروبي في جغرافيته، أوروبي في قسمته، أوروبي في مسبباته، أوروبي في نتائجه...

٤ ـ الهلال الخصيب: استراتيجية الأقاليم الوسيطة

إنه قلب «المجال الحيوي» للشرق الأوسط، ويعد من أهم أقاليم العالم جيو ـ استراتيجياً على امتداد تاريخ البشرية؛ وقد تضاعفت أهميته كثيراً على امتداد القرنين الأخيرين وذلك لأسباب: مركنتيلية ← شركة الهند الشرقية ← سياسية ← اقتصادية/ نفطية...

تعلمنا الجغرافيا التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط أنه منذ بدايات التاريخ الحديث وحتى فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ تجتمع فيها مسالك برية ونهرية عدة، تعد حلقة ارتباط بين الشرق والغرب. ويحتضن الهلال الخصيب في قلب الشرق

---

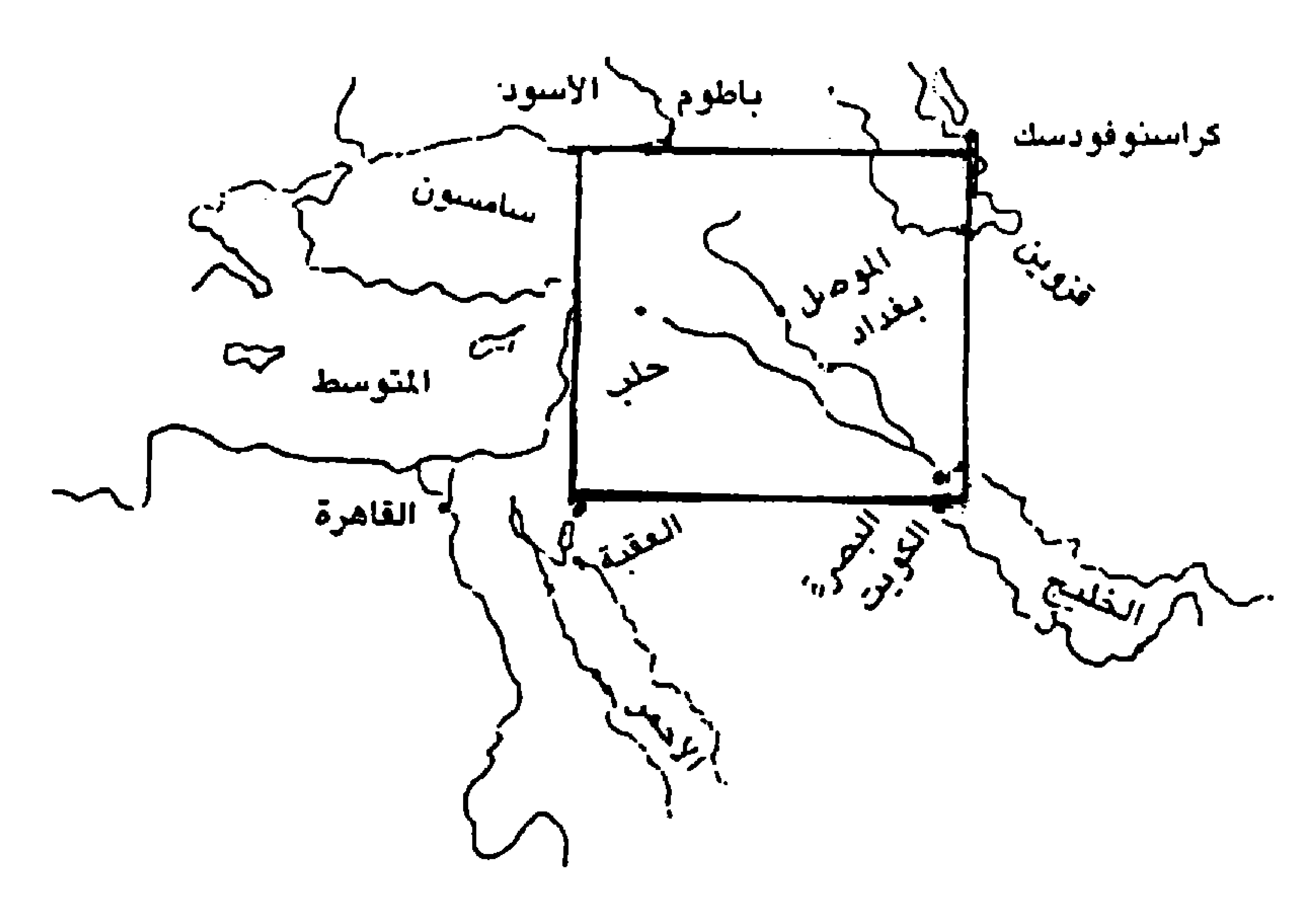
(١٨) التفاصيل التاريخية في: Hanna Batatu, The Old Social Clases and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Landed and Commercial Clases and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p.57.

الأوسط كتلة جغرافية قديمة ومنذ قرون عدة خلت، مجاميع من السكان أثبتت التواريخ الكلاسيكية والوسيطة والحديثة مدى تآلفها الاجتماعي وإنتاجها الاقتصادي على الرغم من عدم تجانسها العرقي أو القومي أو الديني. إنه على الرغم من اختلاف اللغات وتنوّع الأعراق وتباين النزعات واختلاف الأديان والملل والمذاهب، فقد أثبتت الدراسات العلمية والأنثروبولوجية منذ القرن التاسع عشر، أن السكان قد اتصفوا بالقوة والوحدة والائتلاف والروح العملية والتعايش السلمي، كما أثبتت التجارب والتجارب التاريخية بالذات، أن أبناء الهلال الخصيب كانوا على مدار التاريخ أصحاب نزعة صادقة وواضحة وأمينة في التعامل مع أخطر القضايا والشؤون المعقدة.

إن إلقاء نظرة تأملية عميقة على خارطة الشرق الأوسط بصدد ربط جغرافيتها بالإرث التاريخي الذي تحفل به، سيجعلنا نستنبط جملة من المفاهيم التي تؤيد الأسباب والعوامل التي تمّ الاعتماد عليها. . . فماذا نجد؟ من خلال التمعن في الشكل رقم (٢)، نجد أن الموصل قاعدة ارتكازية ـ فعلاً ـ للشرق الأوسط إذ

الشكل رقم (٢)

مربع الأزمات
توسع المجال الحيوي للشرق الأوسط



تتوسط قلب مربع له أبعاده المتقاربة وحدوده الهائلة، وأن نقاط هذا «المربع» الجغرافي الكبير تشكله زوايا قائمة أربع، كل زاوية منها تصل أحد البحار الأساسية الخمسة: قزوين / الأسود/ المتوسط / الأحمر/ الخليج العربي. هكذا نعلم أن الذي كان يسيطر على قلب ذلك المربع من الشرق الأوسط، فهو يسيطر على مقاليد العالم الاقتصادية. وعليه، فإن مجمل الحروب التي اندلعت في هذه «المنطقة» أساسه التوغل والسيطرة عليها، كان إقليمياً في البداية، ثم غدا مع توالي القرون دولياً.

ثالثاً: أثر النظام الدولي في التكوين الإقليمي للشرق الأوسط في القرن العشرين

١ ـ استراتيجية «المجال الحيوي» الشرق أوسطي والتكوينات الإقليمية

لقد بدأ النظام الدولي (الكولونيالي) إثر مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ الذي استمر أكثر من قرن كامل، أي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى والتوقيع على معاهدة فرساي في مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩. إن حصيلة التغيرات التاريخية التي أفرزها النظام الدولي في القرن التاسع عشر[١٩] قد أحدثت هزات عنيفة في البنية العثمانية / الغربية التي تفككت في المجال الحيوي للشرق الأدنى، وقاد ذلك إلى نيل الشعوب السلافية واليونانية والصرب والبوسنويين والبلغار في البلقان... استقلالاتها السياسية، وتكوين مجموعة من الدول التي أنتجها النظام الدولي أعلاه.

وبدأ النظام الدولي (الإمبريالي) المعاصر إثر مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وهو النظام الذي ساد في العالم إبان القرن العشرين، والذي يسعى الغرب اليوم لاستبدال نظام دولي آخر به. وكان النظام الدولي في القرن العشرين

---

(١٩) Ivan T.Berend and György Rank, The European Periphery and Industrialization, 1780-1914 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1982), p.261.

قد وجد في الشرق الأوسط «المجال الحيوي» له وخصوصاً بعد أن أوجد ذلك «النظام» مجموعة من البدائل والمشاريع والخطط التي حيكت ببراعة وخبث وجناية، مثل: اتفاق سايكس - بيكو ووعد بلفور ومقررات مؤتمر سان ريمو... إلخ، فأنتج ذلك كله: التكوين الشرق أوسطي لكل من تركيا وإيران والمشرق العربي (الذي تكونت فيه دويلات جديدة عدة بقي أغلبها في إطار الهيمنة البريطانية والفرنسية). بل لقد طالت التقسيمات الاستعمارية الطرف الآخر من الوطن العربي، فبرزت دول المغرب العربي.

لقد خرجت الكيانات السياسية (الدول) بثلاثة أصناف:

أ - **دول مركبة إقليمياً**: مثل العراق والجزائر وليبيا والسعودية... والإمارات.

ب - **دول مجزأة إقليمياً**: مثل سوريا واليمن والأردن... والمشيخات الخليجية.

ج - **دول إقليمية**: مثل تونس والمغرب ولبنان وعمان ومصر والسودان... ومملكة الحجاز[٢٠].

علينا أن نسأل الآن: أين تركّز المجال الحيوي في القرن العشرين؟

لقد تركز «المجال الحيوي» Lebensraum في قلب الشرق الأوسط المتألف من منطقة إقليمية مهمة جداً تدعى بـ«الهلال الخصيب»، وفي مثلث استراتيجي جغرافي تفاقمت فيه الأزمات، وتراكمت فيه الأحداث التاريخية المريرة، وزرعت إلى جانبه (دولة إسرائيل)، وتمتد أضلاع هذا (المثلث) بين:

أ - القاهرة نحو مياه دجلة المتشاطئة بين العراق وسوريا وتركيا ورأسه شمال العراق (الموصل ← زاخو).

ب - ويمتد منها الضلع الآخر مع امتداد دجلة (والحدود العراقية - الإيرانية) نحو جنوب العراق (البصرة ← رأس الخليج العربي).

---

(٢٠) التفاصيل والتحليلات التاريخية في: سيّار الجميل، «نظام الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الإقليمية»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان ٥ - ٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ١٧٠.

ج ـ ويمتد منه الضلع الثالث (القاعدة) عبر الصحراء العربية نحو القاهرة.

أي بمعنى: إن المجال الحيوي في الشرق الأوسط كان ينحصر خلال القرن العشرين بين نقاط: **القاهرة ← الموصل ← البصرة**، وقد انحصرت داخله أجزاء استراتيجية كل من: مصر وبلاد الشام والعراق وشمالي بلاد الجزيرة العربية.

لقد عاش «مثلث الأزمات» جملة متراكمة من الأحداث التاريخية التي دار أغلبها حول نشوء وتكوين كيان غريب في جسم الأمة العربية تمثّله دولة إسرائيل والأدوار التي حفلت بها المشكلة الفلسطينية كأبرز القضايا في حياة الشرق الأوسط، وما قادت إليه من أحداث غدت مع توالي الأيام الشغل الشاغل للعالم أجمع بكل ما كان لها من فصول حربية، وتوسّعات إقليمية، وحقوق عربية، وأحلاف استعمارية، وانقلابات عسكرية، وأنظمة متباينة سياسية، وتكتلات إقليمية، ومحاولات وحدوية ـ قومية، وريادات كاريزمية ـ بطولية... وحروب إقليمية... ونكاد نلحظ من خلاله إجراء مقارنات عدة بين ما حفل من أحداث تاريخية في هذا «المثلث» الذي يعد المركز الأساسي ـ الإقليمي للشرق الأوسط، وبين المجال الحيوي لمناطق إقليمية حساسة أخرى في العالم إبان القرن العشرين.

كيف يمكننا تعليل ذلك معرفياً؟

يكمن الجواب في ما تطرحه الجغرافيا التاريخية الحديثة لمنطقة «الهلال الخصيب» منذ فجر التاريخ الحديث عند بدايات القرن السادس عشر وحتى فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩، كحلقة اتصال أساسية بين الشرق والغرب تمر عبر مسالك عدة برية ونهرية[٢١]. وغدت المنطقة في القرن العشرين مجالاً حيوياً للنظام الدولي المعاصر[٢٢]. إن الهلال الخصيب يحتضن كتلة جغرافية قديمة ومنذ قرون عدة خلت؛ مجاميع من السكان أثبتت التواريخ الكلاسيكية والوسيطة والحديث مدى تآلفها الاجتماعي وإنتاجها الاقتصادي، على الرغم من عدم

---

(٢١) الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٢.

(٢٢) David Fromkin, A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914-1922 (New York: Heart Holt, 1989), [illegible]

تجانسها العرقي أو القومي أو الديني؛ إنه على الرغم من اختلاف اللغات، وتنوع الأعراق، وتباين النزعات، واختلاف الأديان والمذاهب والملل، فلقد أثبتت الدراسات العلمية والأنثربولوجية منذ القرن التاسع أن السكان قد اتصفوا بالقوة والوحدة والائتلاف والروح العملية والتعايش السلمي(٢٣).

٢ ـ مثلث الأزمات: العرب والتحدي الصهيوني

لا بد من أن يدرك المرء وهو يعالج هذه «النظرية» في الاستراتيجيا الجيو ـ تاريخية لكل من الحياة الإقليمية (الشرق الأوسطية) والدولية معاً، إن أي مجال في السياسات الإقليمية والدولية لا يولد ويخلق جغرافياً ولا ينمو ويتطور سياسياً ليغدو له وجود تاريخي مؤثر، من دون أن تكون له المبررات الحقيقية لذلك. وعادة ما تكون تلك «المبررات» جملة من الأسباب والعوامل المعقدة والمتشابكة والعلل والمعلولات الكافية لتوجيه الثقل الدولي نحوها بتفجير المواقف وإشعال الحروب وصياغة القرارات والتوقيع على المعاهدات وولادة الخرائط الجديدة باستحداث دول أو كيانات. . . إلخ.

لقد ولدت فكرة «مثلث الأزمات» في المجال الحيوي للشرق الأوسط قبل ١٥٠ سنة بالضبط من زرع الكيان الصهيوني وولادة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٧. لقد ولدت مع الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٧ ـ ١٧٩٨، أي مع أول تدخل أجنبي / أوروبي سافر في أحد أبرز وأقرب زوايا ذلك «المثلث» (القاهرة) من أوروبا. وقد خطط بونابرت، وبدأ بتنفيذ عملياته للسيطرة على الأجزاء الحقيقية من ذلك «المثلث» (أي بلاد الشام)، لكنه فشل فشلاً ذريعاً أمام صمود واستماتة قلعة عكا الحصينة وبعد حصاره الشديد إياها(٢٤) (انظر الشكل رقم (٣)).

إذا كانت هذه «المحاولة» هي الأولى التي فتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الدولية، فإن المحاولة الثانية قد تبلورت من خلال المواجهة الإقليمية الدامية بين مصر محمد علي باشا وإبراهيم باشا في بلاد الشام ضد السلطان

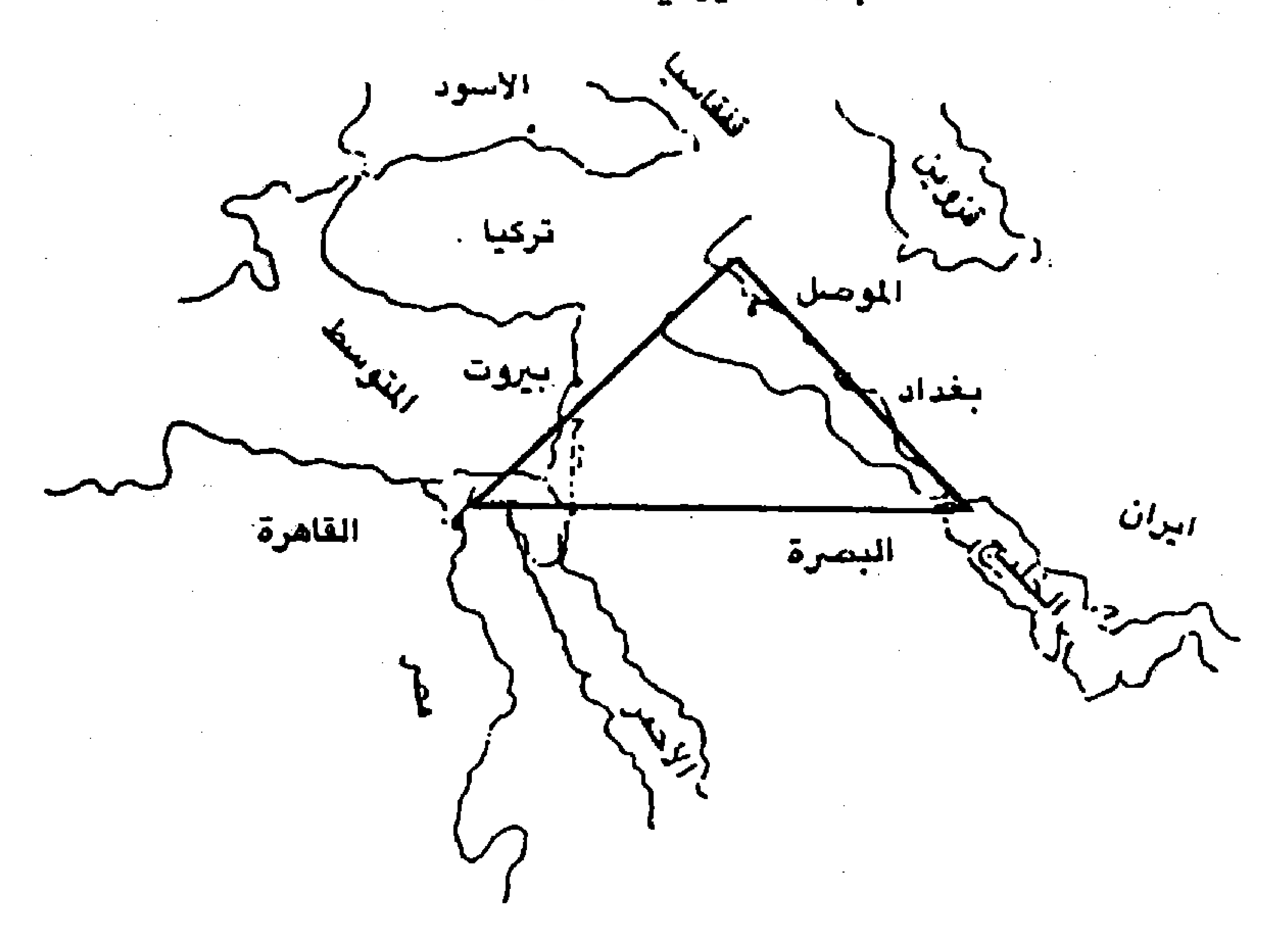
---

(٢٣) الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر، ص ٣٤٩.
(٢٤) الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٣٦٢.

الشكل رقم (٣)

مثلث الازمات

المجال الحيوي للشرق الاوسط



العثماني محمود الثاني. وإنني أرى أن ذلك «الصراع» لم يكن صراعاً بين قوميتين عربية وتركية بقدر ما كان جزءاً من عملية صراع إقليمي في إطار سياسي/ عسكري لم تتشكل عنه أية إيديولوجيات معاصرة(٢٥). لقد كان صراعاً داخلياً ساعد كثيراً على أن تخضع منطقة الشرق الأوسط للتدخلات الدولية، وفتح الباب ثانية أمام الأوروبيين لرسم أبعاد «مثلث الأزمات»!

هكذا، توالت التدخلات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وازدادت وطأتها كثيراً في العهد الفيكتوري، وخصوصاً من قبل الإنكليز وعلى مصر بالذات براً وبحراً التي احتلّت من قبلهم سنة ١٨٨٢، وعلى مدى حياة جيل كامل، ازدادت عمليات تلك الوطأة الاستعمارية (الكولونيالية) البريطانية، ليتفاقم ثقل تلك

---

(٢٥) انظر تعقيبي على بحث: خالد زيادة، «الثوابت والمتغيّرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية»، ورقة قدّمت إلى: ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ١٥ ـ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣.

التدخلات الحربية إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)؛ ولتتم السيطرة على المجال الحيوي للشرق الأوسط ويبدأ المثلث الشرق أوسطي أزماته وتعقيداته. فبعد ٣٥ سنة بالضبط من دخول الإنكليز القاهرة وسيطرتهم على قناة السويس، دخل جيش الجنرال مود بغداد، ودخل جيش الجنرال اللنبي القدس باحتلال بريطانيا كلاً من العراق وفلسطين سنة ١٩١٧، لكي ينفّذ مخطط استعماري في الشرق الأوسط بولادة مثلث الأزمات من خلال أساليب عدة: كالتجزئة العربية وخلق الكيانات ومشاريع التقسيم وإطلاق الوعود... إلخ.

تعدّ سنة ١٩١٧ علامة تاريخية فارقة في حياة العالم والشرق الأوسط المعاصرين، إذ سيولد فيها النظام البلشفي، وتبدأ منها حياة الاتحاد السوفياتي الذي سيؤثر ثقله السياسي في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بمواجهته الولايات المتحدة الأمريكية (بانهياره مؤخراً غدت الإرادة الدولية حكراً على الأمريكيين). أما الشرق الأوسط فستتغير صورته السياسية وبنيته التاريخية معاً وعلى أيدي الإنكليز خصوصاً بإحكامهم السيطرة على المجال الحيوي له، وسينادى بتأسيس كيان قومي لليهود في فلسطين عام ١٩١٧ من خلال وعد بلفور بعد مرور أربعة أجيال (١٢٠ سنة بالضبط) على احتلال بونابرت مصر، التي اعتلى عرشها الملك فؤاد سنة ١٩١٧. وهكذا، فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة ١٩٤٥، ترسخت صورة النظام الدولي الذي أوجده الحلفاء في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وضعف دور بريطانيا وفرنسا كثيراً على حساب بروز قوتين عظيمتين متنافستين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وبرز على العالم كيان جديد سنة ١٩٤٧ باسم «إسرائيل»، الذي نجح حتى هذا التاريخ بتأسيسه، وذلك بعد مرور ١٥٠ سنة (أي خمسة أجيال) بالضبط من دخول بونابرت مصر، وبعد مرور ٣٥ سنة (أي جيل واحد) بالضبط من دخول اللنبي القدس. فولد الكيان الصهيوني في أهم المناطق الجغرافية من المجال الحيوي للشرق الأوسط في النصف الأول من القرن العشرين[٢٦].

---

(٢٦) عن سلسلة مقالات كتبها المؤلف بعنوان «متغيرات الثقافة السياسية العربية»، ونشرتها جريدة السفير البيروتية، مارس ١٩٩٤.

٣ ـ الشرق الأوسط: من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات

لقد شكل زرع إسرائيل في المجال الحيوي الشرق أوسطي، نتوءاً غريباً ليس للمنطقة المذكورة فحسب، بل لعموم الوطن العربي الذي انشغل بأجياله الثلاثة بها عبر امتداد عقود القرن العشرين: جيل ما بين الحربين العظميين الذي مثلته الليبرالية الوطنية؛ وجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي مثلته الثورة القومية؛ وجيل ما بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ الذي مثلته الصراعات والبحث عن الذات. وقد غدت القضية الفلسطينية من أخطر قضايا العالم على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، وتنامت أهمية المجال الحيوي للشرق الأوسط كثيراً، وخصوصاً إبان زمن الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية المتمثلة بحلف وارسو والكتلة الغربية المتمثلة بحلف الستنو/ الأطلسي.

وفجأة ينهار الاتحاد السوفياتي، ولما لم يعد الروس جيراناً للشرق أوسطيين بزوال الحدود المشتركة، وتضاءلت التهديدات الروسية للمصالح الغربية، وتبخرت العلاقات السوفياتية ـ العربية، فضلاً عن انكشاف رأس المثلث في المجال الحيوي للشرق الأوسط، أي في شمال العراق عند نقطة التقاء الحدود العراقية ـ السورية ـ التركية وصولاً إلى الإيرانية... شهدت العلاقات الدولية الشرق أوسطية تغييرات هائلة في المنظومة الإقليمية أولاً والعربية ثانياً، متمثلة بالتدخلات الغربية السافرة في الشرق الأوسط.

فماذا حدث لتلك المنظومة الإقليمية الشرق أوسطية؟

١ ـ لقد تغير ذلك «المثلث» من المجال الحيوي الإقليمي الشرق أوسطي لكي يغدو «مربّعاً» استراتيجياً تقع جغرافيته بين أربعة بحار إقليمية داخلية، بحران مغلقان شمالاً وبحران منفتحان جنوباً (كالتي حددنا مواقعها آنفاً)، أي بين قزوين ← الأسود شمالاً والخليج العربي ← الأحمر جنوباً. وقد غدا هذا «المربع» يتفجر بالمزيد من المشاكل والأزمات والقضايا الحيوية الداخلية؛ إنه «المربع» الذي يضم مساحة أوسع من الشرق الأوسط، وضمنه مساحة «المثلث» السابق، إضافة إلى الجزء الشرقي من الأناضول

فضلاً عن أقاليم قوقاسيا وترانس قوقاسيا. وسيبقى مربع الأزمات يتعرض للمزيد من الهزات والمشاكل السياسية والإثنية والطائفية والاجتماعية والاقتصادية لعدد قادم من عقود السنين[٢٧].

٢ ـ يتخذ «الإسلام» اليوم شكل محاولة جديدة باسم مستقطبيه لجعله وسيلة روحية وأداة في سياسة توحيد «العالم الإسلامي» باعتبار أن المسلمين أنفسهم يوتوبيا دينية لا يعلو عليها أي شيء. ولكنها في الواقع يوتوبيا مختلفة ومتباينة بيئياً ومذهبياً وطائفياً تتنافر تطبيقاتها وتستغل مضامينها ما دامت لا تملك سوى ولادة صراعات في الاستقطاب الإقليمي، فغدت فرصة ثمينة لإحداث المزيد من الحروب والانشقاقات والتمردات مع غياب الوعي السياسي، وجعلها «هدف» الوصول إلى السلطة كما هو عليه حال أفغانستان والهند، وذلك كله سهّل عملية اختراق المنظومات الإقليمية سواء أكانت شرق أوسطية أم آسيوية أم أفريقية[٢٨]!

٤ ـ مربع الأزمات القادم وقضاياه الدولية والإقليمية: تحديات المستقبل

في ظل أوضاع دولية ذات تغيرات وتبدلات واسعة النطاق، وفي خضم مصاعب غاية في التعقيدات والمنافسات الإقليمية المليئة بالهواجس وانعدام الثقة، وفي حالة مزرية من التشتت العربي والاضطراب في الأمن القومي العربي مع بعثرة للجهود والموارد والإمكانات. . . والعالم كله يتوجه نحو فاتحة قرن جديد، ويستقبل الزمن القادم، ثمة عوامل داخلية تواجهنا كعرب علينا بحسمها قبل أن تتسع ضدنا التهديدات الخارجية التي تعد كتحصيل حاصل لتفاعل تلك «العوامل». وفي ظل ما رسمناه من رؤى وتنظيرات حول المجال الحيوي الشرق أوسطي، وماهية «الصورة» التي ستتشكل بعد سنوات قريبة، يمكنني تحديد أبرز

---

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) James Craig, «Changes in Arab Nationalism: An Outsider's View», Arab Affairs, vol.1 no.11 (Summer 1990), p.9.

القضايا الأساسية التي تخص مربع الأزمات (أي: المجال الحيوي الجديد للشرق الأوسط):

١ - **إقليمياً**: زيادة مضطردة في المشاكل الإثنية والطائفية والأقلياتية والاقتصادية ليس في الشرق العربي فحسب، بل في ثلاثة عوالم أخرى لها تعقيداتها من تلك المشاكل، وأقصد في كل من: تركيا وإيران (وترانس - قوقاسيا وقوقاسيا)، أي خصوصاً في المناطق الداخلة في حزام مربع الأزمات، وسوف تستعمل يوماً بعد آخر التهديدات والانشقاقات والصراعات كإحدى وسائل الإرادة الدولية الجديدة لاختراق وتفكيك أقاليم العالم الحيوية. وسيتم ذلك لدى القوميات الآسيوية الملاصقة غالبيتها للمشرق العربي، الذي لا بد له من أن يتأثر بذلك كله، نظراً إلى ما تشكله دول الجدار العربي الآسيوي (تركيا وإيران) من قيمة متكافئة في كتلتيهما الحيوية للإقليمية الشرق أوسطية(٢٩).

٢ - **دولياً**: زيادة الأزمات والمعضلات مع دول وكيانات سياسية ليس لها حدود متلاصقة بالشرق الأوسط، لكنها دول بعيدة لها تأثير متفاوت في المجال الحيوي الشرق أوسطي، وينحصر ذلك كله بالدول الكبرى التي لها خبراتها ومعلوماتها وعلاقاتها القديمة تاريخياً، ولها مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها مستقبلياً في النفاذ واختراق الشرق الأوسط. والأسباب متباينة مختلفة. وتقف المصالح الاقتصادية في مقدمتها بعد أن قفلت مرحلة زمنية طويلة من نزاع الشرق مع الغرب، أي بمعنى: اختفاء ثنائية القطب العسكرية والإيديولوجية التي جعلت القوتين العظميين، منذ بعيد الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، متعادلتين على هذين المستويين، في حين لم يقفا كذلك في مستوى القوة والنفوذ الاقتصادي(٣٠).

---

(٢٩) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العراب والأتراك»، ورقة قدّمت إلى: ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

(٣٠) عن مداخلة سمير أمين في الحوار المفتوح الذي عقد على هامش ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي.

وعلى هذين الأساسين، نستنتج أن ثمة حصانة دولية لبعض الأنظمة الإقليمية الشرق أوسطية من أجل حمايتها تبعاً لطبيعة العلاقة التي ربطتها بتلك القوى الدولية، مما يوفر لها حزاماً أمنياً سياسياً، فضلاً عن تآكل أبرز مشكلة دولية إقليمية شغلت العالم والشرق الأوسط منذ الحرب الثانية، ألا وهي القضية الفلسطينية، وإدخالها في مرحلة المفاوضات وإبقاء «إسرائيل» قوية متنفذة ولها تأثيرها الإقليمي والحيوي.

رابعاً: المستقبل العربي (القومي) والشرق أوسطي (الإقليمي) إزاء النظام الدولي القادم

١ - إشكالية التركيزين: العربي والغربي

قبل سنوات خلت، عبر محمد حسنين هيكل عن تباين مصيري وجوهري بين العرب والغرب في تحديد هوية المنطقة الغربية من العالم[٣١]. وفحوى ذلك «التباين» - كما تراءى لهيكل - هو في تركيز العرب على التاريخ والثقافة (وأضيف من عندي التراث) للقول بحقيقة «الأمة العربية» التي لا يمارى في وجودها... وثانياً في تركيز الغرب على الجغرافيا والاعتبارات البيئية والإقليمية (وأضيف أيضاً الاعتبارات الاستراتيجية) للتأكيد على وجود شرق أوسط (وأضيف من عندي شمال أفريقي).

ولا بد لنا من أن نحلل فحوى كل من التركيزين وخطابهما على امتداد عقود القرن العشرين، كي نشهد أن الفكرة الأولى في التركيز العربي إنما تكمن في مشروع حضاري (يراه غسان سلامة: سياسياً متكاملاً)[٣٢]، وأراه، طوباوياً غير

(٣١) انظر: Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy», Foreign Affairs, vol.56, no.4 (July 1978).

(٣٢) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية»، ورقة قدّمت إلى: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٤).

متكامل، إذ كان الأجدى مزاوجته بالواقع واختراق التحديات من أجل تجاوزها من دون الاستجابة لها. . . ولا الوقوف ضدها والصراع معها لخسران الجولة. ونشهد أن الفكرة الثانية في التركيز الغربي إنما تكمن في التعامل مع الجغرافيا واستراتيجيات المنطقة كواقع بكل ما حفل به من الانقسامات الجغرافية وتكريس الانشقاقات السياسية، وإشعال الحروب الباردة والمضي في عمليات التفتت الإقليمي(٣٣)، في محاولة لإلحاق كل من المنطقتين (الشرق الأوسط والشمال الأفريقي) بالأحلاف ومعاهدات الحماية والدوائر الغربية، ومواثيق الجيرة الإقليمية. وقد عجز العرب ـ أيضاً ـ في التعامل مع هذا «المفهوم» سلباً أو إيجابياً من أجل كبح جماح المؤامرات الإمبريالية والمخططات الصهيونية.

ولكن؟

علينا ـ هنا ـ أن نؤكد أن كل ما ورثه العرب في القرن العشرين من انقسامات جغرافية قديمة من بقايا القرون المتأخرة، قد شكل واقعاً سياسياً خرج على العالم بتكويناته التاريخية المعاصرة، ولم يفهم العرب على امتداد عقود القرن العشرين: جذورها، وتبلور منظوماتها، وصراعات عروشها، وتكتلات اقتصاداتها. . . فكان أن خسروا جولتهم باجترارهم الشعارات وتوارثهم المسميات والمثاليات، بدل محاكاة الواقع والمضامين والفهم والتهيؤ والتسلح بمواجهة المشاريع المضادة أو المؤامرات الخطيرة، أو حتى المجادلات المحاكة لقضاياهم وتناقضاتهم.

لقد عاش العرب بأجيالهم الثلاثة أو الأربعة على «أحلام» و«أطياف» جميلة في إطار مبادىء أساسية ولتحقيق أهداف سامية في الوحدة والتحرر وتحرير فلسطين. . . وشُحنت الجماهير بعواطف وقادة من دون أن تفهم الواقع التاريخي لها والواقع السياسي الذي أنيط بمقدراتها، فكان أن فقد العرب تركيزهم

(٣٣) حول موقف الغرب وتركيزاته، وما توارثته عن ذلك النخبات القيادية المحلية، والسلطات الإقليمية العربية من (مزايا) وخطايا المستعمرين الغربيين، وخصوصاً الإنكليز والفرنسيين السياسية، انظر تحليلات:
J.P.Netti and R.Robertson, International System and the Modernization of Societies (New York: [n.pb.], 1968), pp.91-99.

وتبعثروا في خضم التخبط والمعاناة الفكرية، أو بقوا على هامش التركيز الغربي. وهم اليوم أمام نتائج وخيمة لهذا التركيز الأخير الذي لم يعرفوا كيفية التعامل معه سواء في احتوائه أو الانتصار عليه، ويُعَد ميثاق جامعة الدول العربية في مقدمة القرائن العربية في اتخاذه التركيز الأول دون التركيز الثاني، إذ نبذ المعيار الجغرافي والتاريخي وانْتَوَب المعيار السياسي والمثالي(٣٤).

٢ ـ النظام الدولي والتناقضات الداخلية (العربية والإسلامية)

منذ أن ولد النظام الإقليمي للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وبقي يحيا حتى يومنا هذا، فإنه يعد واحداً من النظم التابعة subordinate للنظام الدولي. وإن هذه النظم ليست أقل أهمية في ما يحدث من تغيرات سياسية، ولكنها نظم تتحدد هي ذاتها بالنظام الدولي الأم. وهذا ما يظهر بشكل واضح من خلال أساليب وأشكال القوة(٣٥). إن النظم الإقليمية ليست تابعة للنظام الدولي بالقياسات أو الأساليب نفسها. ففي الدوائر الجيوبوليتيكية الداخلية، تميل تلك النظم إلى الوقوع تحت الهيمنة. أما النظم الإقليمية المبتعدة جغرافياً عن الميزان العالمي الاستراتيجي المركزي وبفضل موقعها المعقد، فهي تتمتع بدرجة معينة من الاستقلال.

ومن دون شك، إن المنظومة الإقليمية ـ العربية تمتلك استراتيجيا كامنة، وقد مرت بجملة من عمليات التغير والتبدل في الهياكل السياسية (أنظمة الحكم) لا في المضامين السياسية، مما قاد إلى تشوهات في طبيعة التغيرات الاجتماعية

---

(٣٤) حول سياقات جامعة الدول العربية، انظر: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، وانظر: مقارناً تحليلات: Ahmad M.Gomaa, The Foundation of the League of Arab States: Wartine Diplomacy and Inter Arab Politics, 1941 to 1945 (London: New York: Longman, 1977), pp.102-103.

(٣٥) تحليلات مهمة جداً لا بد من الاطلاع عليها في: Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System», in: R.Folk and M.Mendloritz, eds. Regional Politics and World Order (San Francisco: W.H.Freeman and Company, 1973), pp.328-334 and 355-368.

والاقتصادية والثقافية. وعلى الرغم من ولادة كيان إسرائيل وخلقها كدولة اختراق intruder توسعية، فإن النظام الإقليمي العربي كانت له روابطه القوية للغاية مع النظام الدولي ومنذ بدايته[٣٦]، ولكن؟

أ - ازداد في العقود الثلاثة الأخيرة تركيز النظام الدولي على التناقض القائم بين البلدان العربية، فمن طرف، هناك حالة من سوء التنمية، ومن طرف آخر، هناك الإمكانات الحقيقية التي تنطوي عليها هذه البلدان والتي تسمح في حالة استثمارها بشكل صحيح برفع المستوى الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي والثقافي لعموم المنطقة العربية. ولقد توارث العرب آلية نزوح للأموال العربية إلى الخارج ناهيك عن «الاستراتيجيات» المطبقة التي لم تؤد إلى تنمية حقيقية. وكان من الأهمية جداً بمكان أن تتنبه الدول النفطية العربية للقيام منذ زمن بعيد باستخدام عقلاني للعائدات[٣٧].

ب - تفاقم جداً في العقدين الأخيرين التركيز على استخدام التناحر العرقي / الإثني والديني والطائفي في العالم الإسلامي، ليس داخل مربع الأزمات في المجال الحيوي للشرق الأوسط فحسب، بل طال أيضاً جانبيه. إن مثالين صارخين يمكنهما أن يجسدا ذلك، **أولهما** في البوسنة والهرسك باستغلال الصراع العرقي الصربي ← البوسنوي ضد المسلمين في الشرق الأدنى، **وثانيهما** في أفغانستان باستغلال الصراع السلطوي السياسي وتفتت القيادات الإسلامية التي ناضلت ضد الهيمنة الشيوعية. إنهما مثالان واضحان لخلق النقيض الواضح وكبعد أساسي عن مستقبل المجال الحيوي. ويتطلع النظام الدولي إلى تفجّر المزيد من المشاكل والأزمات المرشحة عرقياً لاستخدامها في التفكك الإسلامي، فربما تفجرت مشكلة كشمير آسيوياً بين الهند وباكستان! وربما تفجرت مشكلة المسلمين والأقباط أفريقياً في

(٣٦) Philippe Braillard and M.r.Djalili, Tiers monde et relations internationales (Paris: Masson, 1984), p.43.

(٣٧) من المهم مراجعة أطروحة صلاح موهوبي: Salah Mouhoubi, Sous-développement et extraversion fiancière du Monde Arabe (Paris: [s.n.], 1983), pp.61-68.

وادي النيل. . . أو العرب والبربر مغاربياً كما هو حال الآذريين والأرمن أو الأرمن والأتراك أو الأكراد والأتراك. . . إلخ، كلها نماذج تساعد كثيراً على اختراق القوميات وتفتت التكوينات السياسية المعاصرة.

٣ ـ ركائز بنيوية ـ غربية في مشروع هندسة النظام الشرق أوسطي الجديد

إن مراجعة دقيقة لتواريخ الشرق الأوسط إبان مداخلات ونتائج الحرب العالمية الأولى وكل ما حفلت به من سيناريوهات واتفاقيات، تؤكد لنا أن ما جرى وقت ذاك في البنية الإقليمية الشرق أوسطية، يشابه إلى حد كبير ما يجري اليوم من هندسة وتصميم وتخطيط لإقامة نظام شرق أوسطي يجري تأسيسه. ولكن إذا كان نظام الشرق الأوسط في القرن العشرين من صناعة أوروبية، فسيكون النظام الإقليمي الشرق أوسطي القادم من صناعة أمريكية، ولحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرات واسعة في ذلك، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا نظراً إلى ميراثهما الاستعماري الثقيل سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً في دول الشرق الأوسط، وخصوصاً بريطانيا التي تمتلك رصيداً هائلاً من المعلومات والخبرات والتجارب التاريخية.

أما ما هي أبرز البدائل في هندسة النظام الإقليمي الشرق أوسطي القادم؟

أقول، إنه فضلاً عن ولادة مربع الأزمات مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط، فإن حالة جديدة كالتي خلقت بين العرب وإسرائيل بما فيها مفاوضات التسوية المتعددة الأطراف، تمثل أحد أبرز الاتجاهات في الانتقال إلى نظام إقليمي للشرق الأوسط لم تزل محتوياته مجهولة، وأبعاده غير واضحة، لأن ليس هناك مشروع متكامل أو غير متكامل مقدم على أنه مشروع لنظام الشرق الأوسط. . . ولكن ثمة أفكار وتصريحات وآراء ومقولات تنتشر بين الوقت والآخر. . . ويقدمها هذا الطرف وذاك وفق التصورات الغربية (والأوروبية بالذات)، كذاك الذي برز تحت عنوان «الشرق الأوسط وأوروبا: مقترب للمجتمعات المتكاملة»، وهو اجتهاد أوروبي ربما يتقاطع مع التكوينات السياسية الشرق أوسطية المعاصرة في

القرن العشرين[٣٨]. هذه الطروحات قائمة على أساسين اثنين: **أولهما قومي** كالذي جمع الشرق الأوسط في منظومته الجغرافية: العرب والأتراك والإيرانيين والأكراد والباكستانيين... إلخ؛ **وثانيهما قطري** كالذي نجده في التقسيمات القطرية للوطن العربي، وخصوصاً تلك التي تواجه أوروبا على البحر المتوسط.

هكذا، إذاً، لا بد من ركائز أساسية على الولايات المتحدة إتاحتها من أجل خلق بنية شرق أوسطية. وسندرك حتماً أن استراتيجية النظام الدولي القادم ستحول المجال الحيوي في الشرق الأوسط من مثلث للأزمات إلى مربع للأزمات، وقد تحققت البدايات الحقيقية لذلك كله وبالفعل إثر سقوط الاتحاد السوفياتي. ولكنه كان البدء الأسبق إلى التفكير والحديث الأمريكيين عن ضرورة تأسيس نظام جديد في الشرق الأوسط، فأخذت تلك «الملامح» تنضج شيئاً فشيئاً من خلال طبيعة العلاقات العربية ـ الأمريكية وطبيعة العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية. ويمكننا أن نقف عند أبرز الركائز[*] الأساسية في بناء نظام إقليمي للشرق الأوسط[٣٩]:

---

(٣٨) تفصيلات واستنتاجات مهمة جداً من وجهة نظر (الآخر) تجدها في: Gerd Nonnemen, ed., The Middle East and Europe: An Integrated Community Approach (London: Federal Trust for Education and Research, 1992), pp.7-25 and 67-119.

أما عربياً، فيمكننا التوقف قليلاً في إطار هذا الموضوع عند كل من: نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية: ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، فضلاً عن متابعة وجهة نظر عربية ـ فلسطينية مهجرية من بلجيكا في جامعة لوفان متمثلة في: بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(*) هكذا يسمّيها أقطاب المشروع. والحقيقة أن هذه «الركائز» هي مداخل وآليات قابلة للتحقق وعدمه، تبعاً لسيناريوهات محتملة ولها شروطها!

(٣٩) يمكن القارىء أن يراجع ببساطة حيناً، وبصعوبة حيناً آخر، كتابات متعددة لـ: سمير أمين، وليد الخالدي، برهان غليون، محمود عبد الفضيل، ناصيف حتي، غسان سلامة، الياس فرح، محمد عابد الجابري، سعد الدين إبراهيم، أحمد صدقي الدجاني، جلال أحمد أمين، عبد المنعم سعيد، منح الصلح، عادل حسين، ماجد كيالي، حسن معلوم، السيد يسين، جميل مطر، فؤاد مرسي، طلعت مسلّم، محمد السيد سعيد، أسامة الغزالي حرب، نبيل عبد الفتاح، صلاح المختار، =

أ ـ تكون الكلمة العليا للولايات المتحدة، ولها الحق في أن تشاور حلفاءها لبناء المصالح.

ب ـ تكثيف الوجود العسكري ـ الأمريكي في منطقة الخليج العربي بحراً وبراً.

ج ـ تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من طرف، وحلفائها من طرف آخر.

د ـ تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي. . . إلخ، بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.

هـ ـ بناء منظومة إقليمية نسيجية من التعاون بين دول الشرق الأوسط كافة.

و ـ فصل ما يسمى بـ«المشرق العربي» عن «المغرب العربي» بهدف رفض أي تكامل عربي أو أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة.

ز ـ اشتعال ثورات من المشاكل الإثنية /العرقية والطائفية والدينية والأقلياتية(٤٠).

السؤال الآن: كيف يمكننا بناء تصوراتنا الجديدة إزاء ما تقدم؟

علينا أن نفهم أن بناء أي نظام شرق أوسطي جديد سيكون مختلفاً تماماً عن النظام الشرق أوسطي الذي ساد على امتداد عقود القرن العشرين. فقد ولد ذلك «النظام» في ظل أوضاع تاريخية مختلفة اختلافاً جذرياً عن واقع وأوضاع جديدة، كالتي هي عليه اليوم. وهذه نقطة جوهرية مهمة تفيد جداً في بناء «التطورات»

= بطرس لبكي. . . وغيرهم. وهي كتابات تنظيرية في الدرجة الأساس ومتنوعة في اتجاهاتها الفكرية والسياسية حول رسم الأبعاد المستقبلية العربية (والشرق أوسطية خصوصاً). ويمكن مقارنة ذلك كله بكتابات وآراء «تطبيقية» للبعض من المفكرين العرب الذين شغلوا مناصب قيادية سياسية ودبلوماسية، أذكر منهم: محمد حسنين هيكل وسعدون حمادي وسليم الحص وكامل أبو جابر وأسامة الباز وكلوفيس مقصود وهاني الهندي وعبد الهادي التازي وأحمد طالب الإبراهيمي وأمين هويدي وأحمد صروش وغيرهم.

(٤٠) أحيل إلى ما كتبه: وليد الخالدي، بيئة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب (كراس) (واشنطن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٦٧.

الجديدة التي لا بد من أن تمتلكها دول الشرق الأوسط مقابل «التطورات» الأمريكية والغربية الجديدة التي بدأت تأخذ طريقها في التنفيذ.

ويمكننا أن نلحظ الفوارق والتباينات في الرؤية بين القادة الغربيين والشرق أوسطيين:

أ - وضوح الأوضاع والأحوال الشرق أوسطية بالنسبة إلى الغربيين، في حين ما زال الشرق أوسطيون يجهلون تحديات الغرب وأهدافه في ما يفعله هنا أو يصنعه هناك!

ب - إن الغربيين يمتلكون استراتيجيا قوية تقود دفتها السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، في حين لم يمتلك الشرق أوسطيون أية استراتيجيا إقليمية قوية ومتماسكة، فهم إذاً، عاجزون عن فهم التحديات التي سيلاقونها في المقابل.

ج - نجاح الولايات المتحدة في سياسة الاحتواء hyperonyme والاحتواء المزدوج، وإقامة التحالفات بالنسبة إلى دول بارزة في الشرق الأوسط.

د - تعزيز السلام العربي - الإسرائيلي من خلال فتح باب المفاوضات بين الطرفين والمحافظة على ميزان القوى لصالح إسرائيل، وتعميق الشراكة الاستراتيجية معها للحفاظ على تفوقها النوعي وتحقيق الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين، ودفع السوريين إلى الالتزام بسلام مع إسرائيل مع تطبيع العلاقات، وفتح الحدود، وتبادل السفارات، وإقامة علاقات تجارية... إلخ[٤١].

هـ - شمولية الرؤية أو النظرة الغربية إلى ما يحتويه مربع الأزمات من مشاكل واضطرابات ومعضلات، تعبر عن واقع متنوع ومتباين ومعقد أشد التعقيد سواء كان ذلك في الأقاليم العربية «المشرقية»، أو الأقاليم التركية «الشرقية» أو الأقاليم الإيرانية «الشمالية»، أو الأقاليم القوقازية «الجنوبية»، مع محدودية الرؤية وقصر النظر الشرق أوسطي إلى ما هو كائن من مشاكل ستتفجر تباعاً.

---

(٤١) Barry Rubin, «Reshaping the Middle East», Foreign Affairs, vol.69, no.3 (Summer 1990), pp.131-146.

و ـ إيمان الغرب بتفكيك الشرق الأوسط إلى دويلات وكيانات هزيلة متصارعة ومتناحرة مع دوام قناعات الشرق أوسطيين بما كان عليه الواقع السياسي في القرن العشرين.

٤ ـ الاحتمالات والهواجس المستقبلية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة

علينا أن نعترف، نحن العرب، بأن عجلتنا تدور ببطء شديد إزاء وتيرة الدنيا التي يقبض تمركز الغرب على دفتها بشراسة وذكاء وسيطرة. تلك «الوتيرة» التي لم يتعودها الشرق أوسطيون قاطبة، أو لم يستوعبها بعد وعيهم التعبوي أو القيادي أو الجماعي / الجماهيري، على الرغم من العواصف والهبات السياسية والحربية التي مرت ولم تزل تمر على المناطق الحساسة في العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. إن العرب لم يدركوا بعد أن النظام الدولي في القرن العشرين أزفت نهايته، وأن العالم يتغير اليوم بسرعة مذهلة، وكان سقوط الاتحاد السوفياتي أحد أبرز نتائج تلك التغيرات... بل وتعد المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية واحدة من تلك النتائج.

ولعل ما يثير اهتمام وملاحظة عدد من الخبراء والمراقبين الغربيين[٤٢]، أن الشرق أوسطيين (عدا الإسرائيليين) لا فهم واضح لديهم ولا وشائج سياسية في ما بينهم، ولم يمتلك أي طرف منهم أي فهم بالنسبة إلى الآخر.. فضلاً عن مراقبة منطقة الشرق الأوسط بكاملها وقد بدأت تتغرق في المشاكل الداخلية والانشقاقات والصراعات الدينية والطائفية والإثنية والأقلياتية، مما سيساعد على توسع مديات إسرائيل في المنطقة والعالم[٤٣]، وعلى التجلي السياسي ـ الإمبريالي

---

(٤٢) انظر إحدى أبرز الكتابات التحليلية عن «الشرق الأوسط»:
William Baur Quandt, ed.. The Middle East: Ten Years After Camp David (Washington, D.C.: Brookings, 1988), pp.149-170.

(٤٣) انظر إحدى أبرز الكتابات المستقبلية لـ«الشرق الأوسط»:
A.O.Naseef, Today's Problems, Tomorrow's Solutions: The Future Structure of Muslim Societies (London: Mansell, 1988), p.112.

على اختراق الدول والقوميات الشرق أوسطية. . . ناهيكم عن مجموعة مهمة من الهواجس المستقبلية.

يرى ناصيف حتي أن ثمة احتمالات مستقبلية لا تنحصر سيناريوهاتها ضمن مشهد واحد، بل إن النظام العربي يقف أمام مشاهد رئيسية، هي:

أ ـ المزيد من الانهيار، وغياب أية بلورة لسياسة حد أدنى لهذا النظام، وبالتالي يصبح النظام طرفاً متلقياً، وليس طرفاً فاعلاً في النظام الشرق أوسطي الجديد.

ب ـ تفكك النظام العربي الحالي بعد انتهائه إلى أنظمة فرعية مندمجة في «أنظمة إقليمية» تضم دولاً في المحيطين العربي وغير العربي، مع تأسيس نظام «شرق أوسطي» كإطار أوسع وأشمل لتلك الأنظمة العربية.

ج ـ إعادة إحياء النظام العربي عبر بلورة قيادة لهذا «النظام»، تؤسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة، وتُعَد هذه «القيادة» قوة دفع للنظام، كما أن المشهد وتشكيله يقتضيان مجموعة من الأسس والتوجهات والقواعد والمناهج والأساليب التي تحدد نمط الأولويات[٤٤].

ويبوح غسان سلامة في «الأبعاد السياسية للتحديات ـ الشرق أوسطية ـ الجديدة بخمسة هواجس مصيرية، هي: الإلحاق /الاختراق/ الاختناق / الانسحاق/ الانشقاق»[٤٥]. . . وقد حصرها جميعاً في «الجسم العربي» دون الأجسام الأخرى التي يتكامل معها الشرق الأوسط، وخصوصاً ما أوضحناه سلفاً من «المجال الحيوي» الذي عبرت عنه بـ«مربع الأزمات». فهل العرب وحدهم سيُلحقون ويُخترقون ويُخنقون ويُسحقون ويُشقّون شقاً؟ فما هو تفسير ذلك؟

---

(٤٤) انظر التفاصيل في: ناصيف حتي، «النظام الإقليمي العربي: إلى أين؟» الهلال (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٤١ ـ ٤٢. انظر أيضاً: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، صفحات متعددة، فضلاً عما كتبه: محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢).

(٤٥) سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية»، مرجع سابق، صفحات متعددة.

لقد أعطى الباحث إسرائيل ثقلاً مستقبلياً في بناء محددات نظام الشرق الأوسط الجديد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. . . كيف؟

إن هاجس الإلحاق يمثّل الصورة الأصغر عن «السوق الشرق أوسطية» التي ستضم عناصر ثلاثة، هي: إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني العتيد.

وهاجس الاختراق يتمثّل بتفصيل مشاريع، منها: ربط تركيا بمصر بعد اختراق سوريا ولبنان وإسرائيل. . . وربط إسرائيل بالأرض المحتلة بالأردن. . . وربط العراق بالعقبة والبحر الأحمر. . . وربط الهلال الخصيب بالجزيرة العربية، وتؤكد التقارير التي رفعها البنك الدولي مكانة إسرائيل الإقليمية، وكأن صفة «الإقليمية» لا تتأمن في الشرق الأوسط من دونها؟

وهاجس الاختناق الذي تفرضه أطراف متعددة وفي مقدمتهم إسرائيل على تطبيق حصارات مختلفة على دول شرق أوسطية من خلال قرارات دولية قاسية ومؤلمة.

أما هاجس الانسحاق، فيزداد شعور العرب به عندما يقرنوا ركام أسلحة الدمار الشامل لإسرائيل مع العراق، والتدمير المنظم دولياً لأسلحته وهي أقل بكثير من أسلحة العدو الإسرائيلي.

أما هاجس الانشقاق، فهو أعمق وأقدم للجسم العربي المتشظي إلى اختراقات غير متآخية وهي قديمة، إذ فشل العرب وعجزوا عن الوصول إلى حد أدنى من التضامن والتكامل في خلق أو قيام «سوق» يدخلون فيها مشتتين متفرقين بل وحتى متناحرين[٤٦].

---

(٤٦) المصدر نفسه، معوّلاً على أفكار إحدى أبرز المقالات الخطيرة للمستشرق المعروف برنارد لويس، وإفصاحه عن المزيد من إعادة التفكير، وبأسلوب خلاب تميّز به غسان سلامة في الأدب السياسي. انظر:

Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East». Foreign Affairs, vol.71, no.4 (Fall 1992).

٥ ـ سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب: مخاطر قادمة

وتتكشف سيناريوهات عدة لـ«التفكيك» و«إعادة التركيب» بوضوح، فهناك هندسة جديدة للمنطقة العربية في إطار النظام الشرق الأوسطي الجديد، أو في ما يتفق ومتطلبات هذا «النظام». ولكل «سيناريو» من هذه «السيناريوهات» أبعاده وتداعياته الاقتصادية... وتنهض الهندسة الجيو ـ اقتصادية الجديدة من عدد من المقومات والدعائم الأساسية فيها:

أ ـ بناء «منظومات» و«مناطق» للتعاون الاقتصادي والعربي.

ب ـ فصل بلدان «المشرق» عن بلدان «المغرب» العربي.

ج ـ شمول مصر بالمشرق وشمول إسرائيل بالمشرق الجديد، وأن تعمل ضمن منظومة تعاون اقتصادي وأمني.

د ـ فصل العراق عن المنظومة العربية وعن منظومة الهلال الخصيب، ودمجه في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج وربما إيران وجمهوريات إسلامية مستقلة عن الاتحاد السوفياتي.

هـ ـ دمج بلدان المغرب العربي في فضاء عالم البحر المتوسط.

و ـ عزل وتهميش بلدان الأطراف والسودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة بأفريقيا والقرن الأفريقي.

ز ـ تحويل «فلسطين» إلى معبر بين الوطن العربي وإسرائيل[٤٧].

ويؤكد محمود عبد الفضيل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ويحدّد معالمها على شكل تجمعات اقتصادية جديدة ومشروعات ربط إقليمي (في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة والبنية التحتية ومشاريع المياه وقناة ما بين البحرين (الميت ← العقبة)، وتحويل الجولان إلى منطقة صناعية، وإنشاء البنك الإقليمي للشرق

---

(٤٧) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة»، ورقة قدّمت إلى: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

الأوسط، وتأسيس جامعة الشرق الأوسط...). ويتساءل في تحليلاته عن «التوظيفات»: مَن سيوظف من؟ مجيباً عن ذلك من خلال ما صرّح به شيمون بيريز في حديث له عام ١٩٩١، إذ قال الأخير: «إن المعادلة التي سوف تحكم «الشرق الأوسط الجديد» سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية»[٤٨].

الاستنتاجات

ثمة استنتاجات مهمة نتوصل إليها بعد معالجتنا موضوع «الشرق الأوسط» بين التحولات التاريخية التي رافقت عملية تطور «النظام الدولي» في حقبتين تاريخيتين: النظام الكولونيالي في القرن التاسع عشر، والنظام الإمبريالي في القرن العشرين بعد تحليل للجذور التاريخية والمضامين الجيو ـ استراتيجية وأثرهما البالغ في البنية الإقليمية للشرق الأوسط أولاً، وفي المنظومة القومية للأمة العربية ثانياً... فماذا نستنتج إذاً؟

١ ـ عانت تلك «البنية» وتلك «المنظومة» معاً، كثيراً من تحديات النظامين أعلاه سواء ما قبل الحرب العالمية الأولى (وبالتحديد سنة ١٩١٧ التي تعد علامة فارقة بين الحقبتين)، أو ما حدث من تحولات بعدها، وخصوصاً زرع إسرائيل في قلب المجال الحيوي للشرق الأوسط الذي شكّل مثلثاً للأزمات.

٢ ـ إن النظام الدولي (الغربي) الجديد بدأ يوسع ذلك المجال الحيوي في ترتيبات مستقبلية للشرق الأوسط ليغدو ذلك «المثلث» «مربعاً للأزمات» تزدحم فيه النزاعات والاضطرابات والحروب، ذلك المربع القائم بزواياه عند رؤوس بحار داخلية: (قزوين / الأسود/ المتوسط/ الأحمر/ الخليج).

---

(٤٨) المصدر نفسه، نقلاً عن: Le Monde, 3/9/1993, et Expansion (Octobre 1991). وللمزيد من الطروحات المستقبلية، انظر: جميل مطر، «مستقبل النظام الإقليمي العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢).

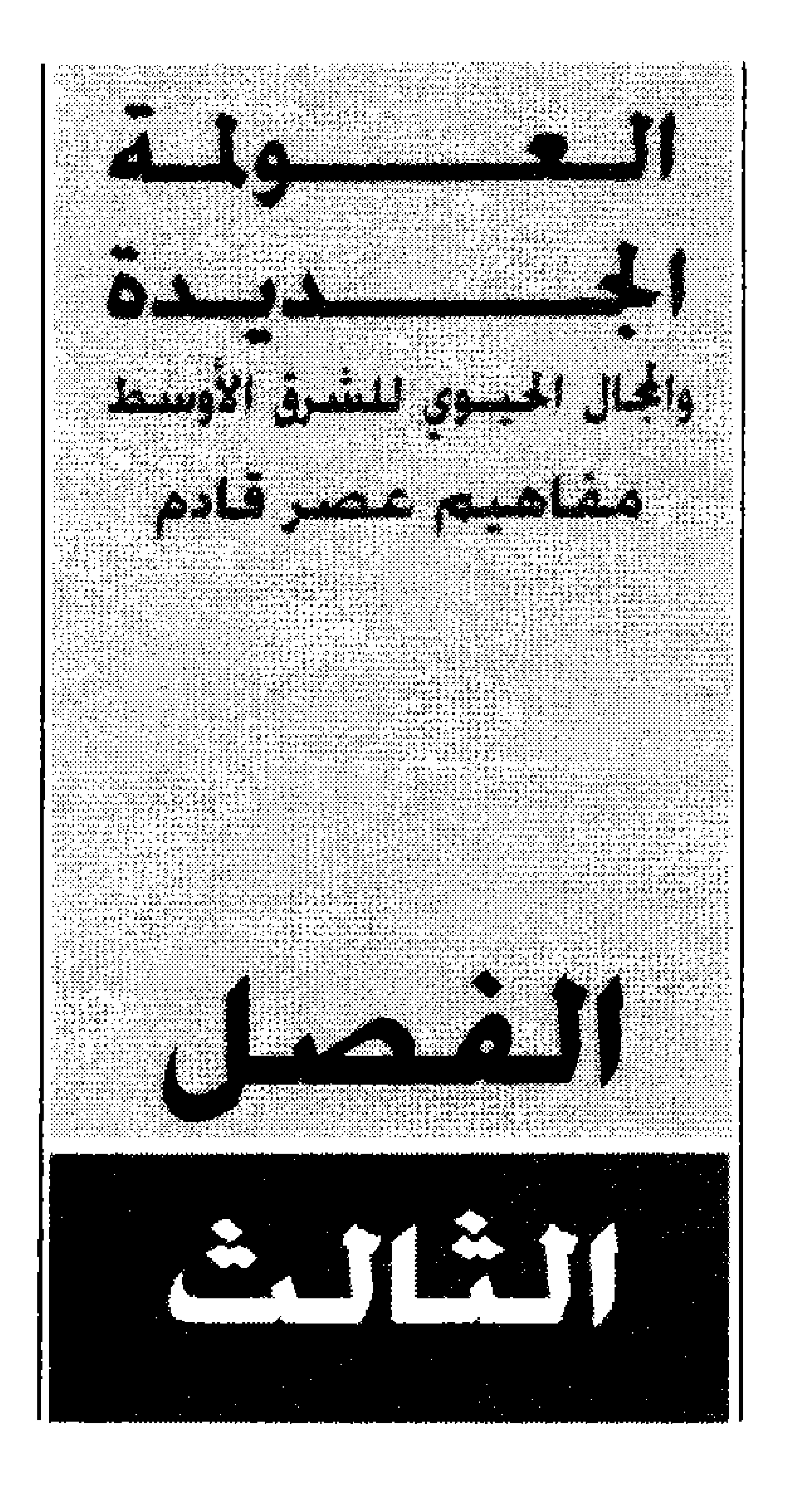
٣ ـ إن ما سيجري التخطيط له وترتيبه في الشرق الأوسط سيجري التخطيط له وترتيبه أيضاً في المغرب العربي ووادي النيل كأبرز مجال حيوي إقليمي في قارة أفريقيا بعد الاستفادة من جملة الأحداث السياسية والعناصر التاريخية والجغرافية والاستراتيجية المتوسطية، وفي سبيل دولي للفصل الإقليمي والقطيعة القومية بين المشرق العربي والمغرب العربي. وسيبدو المجال الحيوي أعلاه على شكل مستطيل يطل على المتوسط وينتهي بحوافي الصحراء، إذ تمتد محاوره وزواياه بين: القاهرة ← طنجة شمالاً (بامتداد السواحل مقابل أوروبا)، والخرطوم ← نواكشوط جنوباً (بامتداد الصحراء مقابل أفريقيا الاستوائية) (انظر الشكل رقم (١)).

٤ ـ سيواجه العرب جميعاً تحديات صعبة في القرن القادم بعد هندسة النظام الدولي للنظام الإقليمي والكشف عن سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب في المنطقة العربية سياسياً وإقليمياً واقتصادياً والتي نشرت بعض مضامينها مؤخراً. فثمة هواجس واحتمالات تثيرها الأحداث الساخنة مع خلاصة توصيف آراء وأفكار بعض المفكرين والمراقبين من خلال تركيزات الغرب وقياساته.

٥ ـ إن ما نخلص إليه ونثيره حقاً في الوعي والتفكير والذاكرة هو الانتباه الشديد لجملة من موروث المنجزات والمكتسبات الوطنية والقومية والنهضوية، التي حققها العرب على مدى أكثر من قرن كامل خوف إجهاضها أو استئصالها أو تجاوزها في خضم بحر متلاطم من الأزمات والمشاكل والكوابح والانتكاسات والتشاؤم والارتدادات في عصر خطير جداً تتدافع فيه التحولات، ويتسارع فيه تنفيذ القرارات، مع جملة من الاعتداءات، وفرض الحصارات، وإجراء المفاوضات مع إسرائيل القائمة ـ كما هو معلوم ـ على مبدأ التوسعات، وإعلان التهديدات. . . وتمزيق الدول والكيانات، وبعثرت الموارد والإمكانات. فلا يمكن العرب أو بقية شعوب الشرق الأوسط السكوت أو الاستسلام أمام تلك الترتيبات!

وأخيراً، أقول بأن النظام الدولي الجديد سيعصف بالكثير من المناطق

الإقليمية والكيانات السياسية وسيخترق جِزَم عدة من القوميات مع مزيد من التحولات التاريخية في بدء القرن القادم، من أجل الخروج بخريطة جديدة للعالم تكون المجالات الحيوية فيه تحت رهان أو سيطرة أو إرادة النظام الدولي الجديد!.



العولمة إزاء أبرز منطقة(*) في الاستراتيجية - البترولية

(*) ملف بحث نشر بعدة لغات عالمية ضمن كتاب (العولمة نظرة من الجنوب) تحرير الاستاذ سمير امين... واشترك في تأليفه مجموعة من العلماء في العالم.

مقدمة:

ثمة أساليب بحث ومناهج دراسة يمكننا الانطلاق منها أو الاعتماد عليها في دراسة الظواهر والقوى الاجتماعية وبما تعكسه الأوضاع السياسية والترتيبات الاقتصادية ضمن إطار العلاقات الإقليمية / عربياً أو العلاقات الخارجية / دولياً. وقد اخترت منهج تحليل ذلك كله على ضوء منظور رؤيوي مقارن مركزاً على الفجوات المعاصرة لاستشراف حالة المستقبل... ومؤسساً على **البنى** (Structures) **والعناصر** (elements) **والعلاقات** (relationship)، **والأنساق** (systems) والمسار أو **العمليات** (processes).

وعليه، فإن هذا «الملف» يطمح باختصار أن يتوصل إلى نتائج أساسية من خلال بحث علاقات التداخل في النظام الإقليمي ـ الخليجي وعلاقته مع المنظومة العربية (وخصوصاً بعد أحداث عام ١٩٩٠) ومسار تلك «العلاقة» نحو سنة ٢٠٠٠، وتأثير ذلك على طبيعة السياقات الاقتصادية المهمة ثم البنى الاجتماعية في ضوء التغيرات المصيرية. والأهم من ذلك كله: إنه سيصار ضمن هذا التوجه إلى التركيز على أشكال التأثر والتفاعل مع البيئة الخارجية (= النظام الدولي) ولواحقه أو ركائزه في منطقة الشرق الأوسط.

السؤال الآتي: **من يحتاج من؟** النظام الدولي أم النظام الخليجي؟

لقد أوضحت الأحداث منذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم أن أبرز العوامل في حدوث التغيرات الدولية وتبدّلات «النظام الدولي» كان بفعل استراتيجية الخليج العربي البترولية في المقام الأول، وبعدها فجأة تنهار «الاشتراكية» من خلال أنظمتها التي لم تحافظ أبداً على كياناتها وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو!

١ . المنهج: الرؤية الشمولية والمستقبل:

ثمة ملاحظات أساسية أودّ تسجيلها بخصوص المنهج والرؤية قبل تحليل الموضوع والخروج بالاستنتاجات التي ستفيد حتماً في قياس المتغيرات المستقبلية إزاء التطورات الحاصلة في مدار «العولمة الجديدة» التي ساهم في إثراء **فلسفتها** المعاصرة المفكر الأستاذ سمير أمين وجماعته في كتاباتهم الأخيرة والتي تتسم بمنهج شمولي يشخص بتحليلاته وتنبؤاته وتوقعاته «رؤية» مستقبلية قد تختلف كثيراً أو قليلاً عن «المفاهيم» التي يطرحها آخرون بصدد «العالم» الذي سيمر بسنة ٢٠٠٠ نحو قرن قادم[١]، فما هي ملاحظاتي؟

١ ـ تنبؤنا المعلومات المتوفرة ـ حتى اليوم ـ بأن الشرق الأوسط سيغدو من أبرز **المجالات** الجغرافية الحيوية في القرن الواحد والعشرين، وخصوصاً ركيزته (أو زاويته) الجنوبية ـ الشرقية (= منطقة الخليج العربي) نظراً لاستراتيجيته الاقتصادية (**البترولية** المختزنة)، ودور النظام الدولي القادم في رؤيته ومخططاته إزاء ذلك. كما تدلنا على ذلك مجريات الأحداث الساخنة التي عاشتها منطقة الخليج العربي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين[٢].

---

(١) أحيل ضمن هذا «التوجّه»، الإشارة إلى أبرز ما نشره المفكر سمير أمين من دراسات وكتابات أخيرة له، وبالإمكان الاستفادة منها دون أن تكون مضامينها الفلسفية وحصيلتها النظرية بالضرورة تتّفق مع «المنهج الرؤيوي» الذي أتبنّاه وأعمل بآلياته وفلسفته، انظر مثلاً:

Samir Amin, **Dynamics of the Global Crisis,** (New York: [n.pb.], 1982).

Samir Amin, **L'Echange inégale et la loi de la valeur**, nouvelle éditions à paraite (Paris: Anthropos, 1988).

سمير أمين، **امبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا، ط ١، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

Sheila Smith, «The Ideas of Samir Amin: Theory or Fautology», **Journal of Development Studies,** (October 1980).

(٢) هذا ما أشرت إليه في مداخلة جدلية لي في الجلسة الرابعة من ندوة مركز الدراسات الخارجية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية التي عقدت في طهران للفترة ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ حول (**أمن الخليج والتدخلات الدولية**)، والمداخلة بعنوان: **«Globology, Conflict and Regional Order in the Arab Gulf»**.

٢ ـ لا بد لنا أن نشير أيضاً إلى حجم ما كتب ونشر بلغات عدة (وخصوصاً في الإنكليزية) في السنوات المتأخرة من أدبيات وتوثيقات وتحليلات وتقارير عن منطقة الخليج العربي في جوانب عدة؛ استراتيجية وسياسية واقتصادية وحربية وبيئية واجتماعية. . . إلخ تفوق الحصر. . تعلمنا المعلومات والآراء والمضامين والبيانات والجداول والإحصائيات ومختلف الأدلّة والقرائن عن مدى ثقل هذه «المنطقة» استراتيجياً وأهميتها في الحاضر والآتي من السنين بالنسبة للعولمة الجديدة والمستقبلية.

٣ ـ لا بدّ أن يتم التركيز في مثل هكذا «موضوع» على «قضايا» أساسية يعالجها التفكير وتشخصها الرؤية الجديدة، ليس لما قد كان ضمن النطاق التاريخي أو النطاق الجيوبوليتيكي المعاصر، بل لما سيكون (أو قد يكون) ضمن النطاق (الرأسمالي) القادم أو نطاق استراتيجية «العولمة الجديدة»!

٤ ـ إن القضية الأساسية التي تفرض نفسها في معالجات مثل هذا النوع إنما تتعلق بدراسة «الموضوع» كوحدة جغرافية ـ خليجية مستقبلية، إذ إن الأمور سوف تختلف تماماً ـ كما تدل على ذلك التطورات الجيوبوليتيكية المعاصرة ـ في سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. فلا بد من الانتقال بالتفكير من المفهوم الضيق لبلدان الخليج الصغيرة إلى المفهوم الأوسع في دراسة «منطقة» إقليمية كاملة تشتمل على بلدان صغرى كالكويت والبحرين وقطر والإمارات وبلدان كبيرة في منتهى الأهمية كالعراق (الجنوبي) والسعودية (الشرقية) وإيران (الغربية) على الرغم من أن هذه البلدان الثلاثة تطل في أجزاء منها على الخليج العربي.

٥ ـ لا بد من التركيز في التحليلات على الحلقات الموضوعية الأكبر تأثيراً وعلى الحلقات الموضوعية الأصغر، التي تتداخل في إطار الأولى. . ويتوضح ذلك ـ كما تدلّنا آخر الدراسات والأبحاث المبتكرة والناضجة ـ من خلال الأنطقة المنهاجية في دراسة المستقبليات لمنطقة الخليج العربي كجزء من المجال الحيوي للشرق الأوسط: **الاستراتيجية**. . . **الاقتصاديات** البترولية ذات الاحتياطات الهائلة. . . **التكوينات** السياسية (النظم الجيوبوليتيكية

الإقليمية ضمن إطار المتغيرات الدولية للعولمة الجديدة)... الحياة الاجتماعية والثقافية ومدياتها ومتغيراتها من خلال المؤثرات أعلاه...

٦ ـ وأخيراً: رسم الصورة المستقبلية للمنطقة من خلال الاستنتاجات التي سيخرج بها الباحث بعد إجرائه واستخدامه المزيد من الفحوصات والمقارنات والتدقيقات والمديات التي ستشكّل كوّة نافذة ومهمّة نحو المستقبل في إطار متغيرات العولمة الجديدة ومؤثراتها.

٢. المواصفات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية:

لقد مرت منطقة الخليج العربي بفترات حرجة للغاية سياسية وحربية منذ عام ١٩٧٤، بالتحديد، وبعد أن رفض العرب مشروع كيسنجر الذي خطط له مع البنتاغون ليكون المشروع جاهزاً لاحتلال مناطق البترول العربية على الخليج بدعوى التدخل الودّي الوقائي لتأمينها، وتمّ وضع «الخطة» في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ تحت اسم رمزي (= الكودي)، وقد شملت الهيمنة العسكرية براً وبحراً وجواً[٣].. وكانت الأسباب والحجج والذرائع عادة ما تمر من خلال «مبررات» دولية في إطار صراع القوتين العظميين آنذاك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولا شكّ أن للخليج العربي أهميته الجيوبوليتيكية، وخاصة مع وجود كيانات سياسية متنوعة في قوتها الإقليمية التي تقسم إلى قسمين (بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكمها):

١ ـ دول إقليمية قوية ومؤثرة إقليمياً في الخليج العربي كالعراق وإيران والسعودية.

---

(٣) راجع تحليلات عن الخطط الأمريكية في:
Richard Holloran, «Poised for the persian Gulf», New York Times (1 April 1984), pp.39-40.

وانظر ما كتبه هنري كيسنجر في كتابه الذي نشره عام ١٩٨٤:
Henry Kissinger, Issues before the Attantic Alliance, (washington D.C.: Georgetown University Press, Center for Strategic and International Studies, 1984), p.118.

٢ ـ دول صغرى متمكنة ومؤثرة محلياً في الخليج العربي كالكويت والبحرين وقطر والإمارات.

وتمتد المساحة الخليجية البحرية بين البصرة (= العراق) ومضيق هرمز (= إيران) وهو المضيق الذي يمثل عنق الزجاجة خليجياً والذي تمتد قاعدته بين الكويت والعراق وإيران ويبلغ عمق المياه ١٠٠ متر وتمر به ٥٠٪ من ناقلات البترول في العالم أي حوالي ١٠٠ ناقلة يومياً»[٤].

وتطلّ إيران على الخليج العربي من الشرق ودول مجلس التعاون الخليجي عليه من الغرب ويقف العراق على رأسه ويعد مضيق هرمز والجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى بوابة للهلال الخصيب. وأضفى وجود البترول بكميات هائلة أهمية اقتصادية عالمية من الدرجة الأولى.. ومع زيادة عائداته والرغبة في التنمية الداخلية مع وجود نقص في السكان أصبحت «المنطقة» سوقاً للعمالة الإيرانية والعربية والآسيوية ومجالاً خصباً للخبراء الغربيين (والأميركيين خصوصاً)[٥].

ويهمنا أن نركز على البعد الجيوسياسي المتفاوت بين المجموعتين أعلاه:

إذ تعد الناحية العسكرية لدول الخليج (باستثناء العراق وإيران ـ والسعودية إلى حد ما ـ) هي نقطة ضعف لعدم فاعليتها وعجزها عن توفير الدفاعات عن الخليج العربي وعن المصالح الوطنية والقومية لدوله، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، منها:

١ ـ قلة عدد السكان الخليجيين الأصليين.

٢ ـ انخفاض المستوى الثقافي في أجزاء واسعة منه.

---

(٤) Harold Richard Dickson, **Kuwait and her Neigrbours** (Edited for Publication by Clifford Witting), (London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956), p.112.

(٥) انظر التفاصيل في: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير: نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

٣ ـ عدم توفر الكوادر الفنية والإطارات العلمية التي يمكنها استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

٤ ـ استعانة دول الخليج بقوات مسلّحة من الخارج.

٥ ـ عدم رغبة الحكام الخليجيين في توحّد قواتهم العسكرية.

٦ ـ ضعف مستوى التخطيط والتدريب والأداء للقوات المسلحة.

نتيجة لذلك كله وللأهمية الاستراتيجية للمنطقة[٦] ولكل من الهلال الخصيب شمالاً والبحر العربي جنوباً والمحيط الهندي شرقاً وللبحر الأحمر غرباً، ونظراً لاستعمال حزام السيطرة الذي جرى إنشاؤه ممتداً من أفغانستان إلى اليمن وأثيوبيا، شهدت المنطقة في الثمانينات تغييرات جذرية بالنسبة للقوى الكبرى، وكذلك بالنسبة لاختلاف المركزين والاستراتيجية بالمنطقة[٧]. وقد جاءت هذه «التغييرات» نتيجة للتنافس من أجل السيطرة على مصادر الطاقة.

وعلى الرغم من الكوارث التي مرت في المنطقة وخصوصاً بين العراق وإيران والكويت، فلم تكن الحرب الخليجية الأولى (العراقية ـ الإيرانية) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨[٨] ولا الحرب الخليجية الثانية (التحالفية الدولية ـ العراقية) ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ من المؤثرات الوحيدة على أمن المنطقة في نهايات القرن بقدر ما ستعكسه

---

(٦) راجع تحليلات ذلك في: Antony H.Cordesman, **The Gulf and the Search for Strategic Stability** (Boulder, Co.: Westview Press, 1984), p.16.

(٧) **The Military Balance, 1984-1985,** (London: International Institute for Strategic Studies, 1984), pp.5-7.

وقارن المعلومات بعد عشر سنوات مع آخر تقرير أصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فـي: **The Military Balance, 1994-1995** (London: International Institute for Strategic Studies, 1994), pp.112-131.

(٨) انظر تحليلاتي المختزلة في:

سيار الجميل، «الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية»، **المستقبل العربي**، العدد (٢٠٦)، نيسان / أبريل ١٩٩٦، ص ٨٤ ـ ٨٧ (في الأصل: ورقة بحثية قدمت في ندوة **(العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل)** التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر في الدوحة ١١ ـ ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥.

نتائجها وآثارها على مستقبلها في مطلع القرن القادم ولكونها من المؤثرات الرئيسية في رسم خطوط المستقبل للشرق الأوسط(٩). وهناك الكثير من العوامل الجيوبوليتيكية والاقتصادية المهدّدة لأمن المنطقة يقف على رأسها استراتيجياً كل من إسرائيل والبترول ناهيكم عما تعانيه دول الخليج العربي مثلها في ذلك مثل باقي دول العالم الثالث من المشكلات السياسية والأزمات الاجتماعية والآثار الاقتصادية.. وأن أبرز تلك المشاكل والأزمات:

١ - التفاوت في المستوى الثقافي والتكوين الحضاري.

٢ - تداخل التخوم والأرخبيلات والسواحل والجزر والحدود الجغرافية.

٣ - المساحات الجغرافية الشاسعة وأنواع السكان.

٤ - الانقسامات الدينية والطائفية وجذورها التاريخية.

٥ - التنظيمية القبلية وتفاوت الانتماءات والولاءات بالنسبة للنظام السياسي(١٠).

٣. المجال السياسي/ الإيديولوجي:

ستبقى الأجزاء الساحلية الخليجية العربية (الغربية) والتي تشتمل على الكويت وقطر والبحرين والإمارات و(السعودية الشرقية).. تعاني آثار وهن مشترك في مقوّمات المواقف الاستراتيجية إقليمياً، ولحقبة قادمة من السنين، نتيجة معاناتها من مؤثرات ضعف مشتركة في العلاقات الإقليمية قياساً إلى العلاقات الدولية التي تبدو في وضع أقوى (حتى بالنسبة للعراق وإيران). إن التجزؤ والتنافر الإقليمي الخليجي يمرّ اليوم عبر مسارات أربعة تتمثل بـ:

---

(٩) من أجل عروض مفصّلة عن النتائج والإمكانات والقدرات، انظر:
Antony Cordesman, After the Storm: The changing Military Balance in the Middle East (Boulder: West view Press, 1993), pp.61-90.

(١٠) لعل أبرز من عالج هذه «المشكلات» المستديمة تاريخاً وسوسيولوجياً في كتابه القيم: خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية [من منظور مختلف]**، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، الفصول السبعة.

١ ـ السعودية ← الكويت ← البحرين ← الإمارات العربية.
٢ ـ عمان ← قطر (على الرغم من تجمع مجلس التعاون الخليجي)[(١١)].
٣ ـ العراق.
٤ ـ إيران.

وعلى الرغم من تباين النظم السياسية، فإن «الاتجاهات» أعلاه قد كرّستها الأحداث المأساوية ـ الإقليمية التي مرّت بالمنطقة في العقدين الأخيرين، ورسختها في العمق: الإيديولوجيات السياسية المتنافرة بين دول الخليج العربي، وهي:

١ ـ النزعة التقليدية الدينية ـ الأوتوقراطية (= التوحيدية / الوهابية منذ عام ١٧٩٢م) للسعودية[(١٢)].
٢ ـ النزعة السلطنية المذهبية المتوارثة (= الإمامة والأباضية) عمان منذ عام ١٧٥٣م[(١٣)].
٣ ـ النزعة المشيخية القبلية (١) التجارية: (آل الصباح في الكويت من العتوب منذ حوالي ١٧٥٢م).
(آل خليفة في البحرين من العتوب منذ حوالي ١٧٨٣م)[(١٤)].
(٢) الاتحادية: (القواسم وبنو ياس في (الإمارات العربية المتحدة) منذ عام ١٧٧٧م)[(١٥)].

---

(١١) انظر التفصيلات عن «المشكلات» في كتاب:
Shireen Hunter (ed.), **Gulf Cooperation Council: Problems and Prospects** (washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1984).
(١٢) راجع: سيار الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ط١، (جامعة الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٣١٠ ـ ٣١١.
(١٣) المرجع نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٩٤. وانظر: خلدون النقيب، المرجع السابق، ص ٧٧. وراجع مقارناً:
Wendell Phillips, **Oman: A History** (Beirut: Librairie du Liban, 1971), pp.51-55.
(١٤) النقيب، المرجع السابق، ص ٧٦. وانظر: الجميل، تكوين العرب الحديث، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧.
(١٥) الجميل، تكوين العرب الحديث، ص ١٩٥ ـ ٢٠٣.

٤ ـ النزعة القومية (الاتجاه القومي للدولة والمجتمع) في العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١[١٦].

٥ ـ النزعة الفارسية والدينية (تكوين الدولة الفارسية والمرجعية الأمامية الشيعية الأثني عشرية) في إيران[١٧].

معنى ذلك: أن هناك تفاوتاً هائلاً في المرجعيات التاريخية والمفاهيم والمواقف السياسية التي تعكسها مؤثرات إيديولوجية وعقائدية وتاريخية ومذهبية.. ترى كل واحد منها النطاق الإقليمي (بل وحتى الدولي) من خلالها، ولم يكن هناك من مصالح متبادلة سياسية أو لوجستية أو براغماتية بين هذه «الأطراف» إلاّ في إطار مصالح ذاتية أو تهديدات داخلية خليجية بحتة، وتبقى المصالح القومية والاستراتيجية والإقليمية للخليج العربي غائبة عن الوعي والذهن والممارسات[١٨]... وسيبقى التبعثر الإقليمي الخليجي رهان «العولمة القادمة» في اختراق رأسمالية الغرب للتكوين الإقليمي الخليجي وسهولة ضبطه وتأمين المصالح فيه على مدى سنوات قادمة.

٤. نحو التكامل الإقليمي (السياسي/ الاقتصادي):

ما دام مثل هذا «التجزؤ» الإقليمي يحكم منطقة الخليج العربي ضمن علاقات

(١٦) سيار الجميل، «أنتلجنيسيا العراق: التكوين.. الاستنارة.. السلطة»، **المستقبل العربي**، العدد (١٣٩)، السنة (١٣)، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠. وانظر أيضاً:

Stephan Hemsley Longrigg, **Iraq 1900 - 1950: A political Social and Economic History** (London & New York: Oxford University Press, 1953), pp.9-17.

(١٧) بصدد إيران، راجع:

Rouhollah K.Ramazani, **The Forign Policy of Iran: A Developing Nation in World Affairs, 1500-1941** (Charlottesville: Virginia University Press, 1966), p.16.

(١٨) هذا ما توضّح جلياً في المواقف المتشظيّة في الحربين الخليجيتين الأولى والثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٩١، انظر:

Dru C.Gladney, «Sino-Middle Eastern Perspectives and Relations since the Gulf War: Views form Below», **International Journal of Middle East Studies**, vol.26, no.4 (November 1994), pp.680-2.

متنافرة في نهايات القرن العشرين، فإن المجابهة الحقيقية للتحديات الدولية القادمة لا تتم استراتيجياً إلاّ من خلال «التكامل الإقليمي» بين مختلف الأطراف، وخصوصاً في جانبين أساسيين اثنين: أولهما «**السياسة الإقليمية**»، وثانيهما «**التكامل الاقتصادي**» لتوفر شروط تحقيق الحد الأدنى في ذلك، وخصوصاً بين المستويات: المستوى الأصغر (= الدول الصغيرة) والمستوى الأكبر (= الدول الكبيرة). فمثلاً هناك سمات ضعف مشتركة للمستوى الأصغر لدى كل من الكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان، كبلدان تعاني من نقص شديد في **الأيدي العاملة** المدربة والفنية، كانت ولم تزل تعتمد على العمالة المستوردة والوافدة في تسيير جميع مناحي الحياة الاقتصادية سواء ما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية أو الجارية. كما أنها بلدان تعاني من الضعف الشديد في **القاعدة الزراعية**، فلم تستطع تحقيق الحد الأدنى من مستلزمات أمنها الغذائي لنفسها. وأنها «مجتمعات» يمكن تسميتها بذوات «اقتصادات ريعية» تعيش بالدرجة الأولى على **عوائد النفط** الخارجية والتي يتحدّد حجمها وقوتها الشرائية وفقاً لاعتبارات دولية متقلبة في هذا القرن وربما ستكون رأسمالية ثابتة في القرن القادم. ثم إنها «اقتصادات استهلاكية» بالدرجة الأولى من خلال اعتمادها شبه المطلق على **الاستيرادات** الخارجية، فقدت حتى «أنماط الاستهلاك الفردي» التي هي فيها مرتبطة ارتباطاً عضوياً بأحدث سلع الاستهلاك وأنماطه الغربية[١٩].

إن مشروع **التكامل** الإقليمي كان سيجد مناخه ملائماً جداً نحو تحقيق بعض جوانبه الأولى ـ لولا ما عصف بالمنطقة من أحداث منذ عام ١٩٩٠ والتي أبعدت الشقة بشكل مروّع ليس بين العراق وجيرانه الخليجيين فحسب، بل بين جميع أعضاء هذا التجمع الجيو ـ إقليمي بانتزاع الثقة وترسيخ **أزمة** المشاكل القائمة. علماً بأن الأحداث التي جرت منذ عام ١٩٩٠ قد وسعت من حدّة **التمفصل** الإقليمي بين مختلف الأطراف، التي كانت ولم تزل تحكمها خمسة اتجاهات (كالتي وجدناها) ناهيكم عن التمايز في طبيعة الأنظمة الاقتصادية المعمول بها: فالبلدان

---

(١٩) من أبرز الباحثين العرب الذين اهتموا بهذه الجوانب في دراساته المتخصصة، هو: علي خليفة الكواري، **«هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات»** (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

الخليجية تعمل أساساً على مبادىء «الاقتصاد الحر» والعراق يعمل على مبادىء «الاقتصاد الاشتراكي والمختلط»، وإيران تعمل على مبادىء «الاقتصاد الديني»[٢٠]!!

ويجرّنا ذلك إلى أن تباين النظم السياسية والاقتصادية والتشريعية السائدة في كل قطر خليجي، يقف عقبة رئيسية في وجه مجهودات التكامل الإقليمي المستقبلي.

٥. البترول الخليجي والنظام الإقليمي:

ثماني دول تشكل هيكلية النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي وهي: الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، العراق، الكويت، العربية السعودية وإيران. وسماتها أنها متقاربة إقليمياً، ومتلاصقة جغرافياً ومطلة على سواحل الخليج العربي. وأن ما يميّز هذه «الهيكلية الجغرافية» أنها مليئة بالبترول، وتعد دول هذا «النظام» من أغنى دول العالم بالبترول على الإطلاق، ولكن يحكمها التنافر والتباعد السياسي (فيما عدا دول مجلس التعاون الخليجي ـ إلى حدّ ما ـ). ناهيكم عن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميّز هذا «النظام» بفعل عوامل جغرافية وتاريخية وسوسيولوجيّة. وما يميّزها أيضاً أنها جميعاً تمتلك أكبر الاحتياطيات البترولية في العالم، التي تم اكتشافها حتى اليوم، وما زال العمل جارياً في الكشف عن احتياطيات بترولية أخرى وفي أراض عربية. وبذلك فهي تنتج أكبر كمية من البترول الخام تجارياً، وأنها من أكبر الدول التي تصدره إلى أنحاء العالم[٢١]. ولقد كان البترول الخليجي، وسيبقى إلى أماد

(٢٠) راجع تحليلات مهمة في دراسات عدة يجمعها كتاب:
Tim Niblock (ed.), Social and Economic Developement in the Arab Gulf (London: Croom Helm, 1980), pp.71-80; 95-111.

(٢١) راجع ما تضمنتْه مقالة رصينة كتبها:
عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، المستقبل العربي، العدد (١٨١)، السنة (١٦)، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٤ ـ ٥، وقارن مع ما كتبه: سيار الجميل، «العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية: متغيرات النظام الدولي القادم: رؤية مستقبلية» (مقبولة للنشر في مجلة المستقبل العربي).

بعيدة من القرن القادم هو المؤثر الحقيقي في توجيه دفة السياسات والنزاعات والصراعات والحروب لهذه الدول، التي تعدّ وحدات كيانية سياسية. وربما أثر البترول في وحدتها وتماسكها واستراتيجيتها الإقليمية وهو أمر يحكمه إلى حد كبير وجود النفط أو نضوبه، وحجم احتياطياته الكامنة في كل دولة خليجية[22] . . . معنى ذلك: إن هذا المحيط الإقليمي الخليجي يفيض بأهم سلعة يحتاجها العالم على مدى عقود قادمة من السنين. وعليه، فإن ذلك «المحيط» الإقليمي يمثّل أهم مجال حيوي في الاستراتيجية القادمة للعالم المعاصر. وقد ضعفت أهمية مناطق إقليمية عدة كان لها شأنها على امتداد القرن العشرين، في حين بقي الخليج العربي يستقطب الاهتمام والمصالح الدولية بالنسبة لحاجة العالم كله إلى النفط، وخصوصاً الدول الصناعية التي تزداد ارتباطاً بمنطقة الخليج التي ستغدو مع توالي الأيام مركز ثقل عالمي. «ولم يحدث في التاريخ أن احتلت منطقة أخرى مثل هذا التركيز الذي ربما لن يتكرر مع سلعة أخرى غير النفط»، على حد تعبير عبد الخالق عبد الله[23]. كيف؟

١ - يضم الخليج العربي ما يقارب ٧٠٪ من كل نفوط الأرض. وإن الدول الخليجية تمتلك في ما بينها احتياطياً نفطياً يصل إلى أكثر من ٧٠٠ مليار برميل، وليست هناك أية مجموعة إقليمية في العالم تحتوي على مثل هذا الخزين الهائل!

٢ - إن خمس دول في النظام الإقليمي الخليجي هي (السعودية/ إيران/ العراق/ الكويت/ الإمارات العربية) هي الأولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي إذ تمتلك كل واحدة منه ١٠٠ مليار برميل.

٣ - وفي الوقت الذي بدأ احتياط النفط في العالم ينكمش وينخفض، أخذ الاحتياطي النفطي في الخليج يزداد بمعدل ٢٠ مليار برميل في كل سنة رغم كثافة الإنتاج اليومي.

---

(٢٢) راجع ما تضمّنه كتاب:
Ken Mathews, **The Gulf Conflict and International Relations** (New York: Routledge, 1993), p.69.

(٢٣) عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص. ن.

لقد ارتفع الاحتياطي النفطي الخليجي من: ٥٠ مليار برميل (١٩٥٠) ← إلى ١٢٠ مليار برميل (١٩٦٠) ← ٢٥٠ مليار برميل (١٩٧٠) ← ٣٧٠ مليار برميل (١٩٨٠). وتضاعف إلى ٦٥٠ مليار برميل (١٩٩٠). ويبلغ ٧٠٠ مليار برميل (١٩٩٣).. وتدل التوقعات المستقبلية المؤكدة أنه سيبلغ أكثر من ٨٠٠ مليار برميل بحلول سنة (٢٠٠٠)[٢٤].

إن ذلك معناه: هو التحوّل استراتيجياً، أي أن الإقليمية الخليجية ستغدو مركز الثقل الدولي العالمي في القرن القادم لكون النفط سيبقى قوة اقتصادية متعاظمة تكون مدعاة لخلق استراتيجية قوة سياسية في تسيير النظام العالمي القادم.

٦. المجال السياسي/ الاجتماعي:

إن طبيعة حكم الأسر الخليجية الحاكمة (آل السعود/ آل الصباح/ آل خليفة/ آل ثاني/ آل نهيان/ المعاد/ آل مكتوم/ القواسم/ البوسعيد..) يقوم أساساً على مبدأ **التضامنيات** (Corporation) غير الرسمية التي تعني: تلك القوى الاجتماعية المتضامنة التي لا تعبر عن نفسها إلاّ ضمن **مؤسسة الحكم**، وبواسطة رؤساء معنيين أو شيوخ محدّدين تعترف الدولة بهم وبمكانتهم الاجتماعية، ويقدم لنا خلدون النقيب ست **تضامنيات** غير رسمية من هذا النوع (عدا الأسرة الحاكمة) هي:

١ - المؤسسة **القبلية** التي تتألف من شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومات الخليجية على المستوى المحلي / الجهوي.

٢ - المؤسسة **التجارية** التي تتألف من كبار التجار ورؤساء العوائل التجارية من المحافظين والإصلاحيين ومن المتنفذين في السوق والمهيمنين على حركته وتمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.

٣ - المؤسسة **الطائفية** التي تتألف من قادة الطوائف الدينية كالشيعة والإباضية والسنة والزيدية والتوحيدية والشوكانية والإخوانية.

---

(٢٤) نفسه، ص.ن.

٤ - **المؤسسة الدينية** التي تتألف من القادة الدينيين الذين يمثلون الحركات الدينية والخطباء والأئمة والمطاوعة والمشايخ والأنصار (والدعاة الذين ترعاهم السعودية بشكل خاص) والإخوان المسلمين والسلفيين والأصوليين.

٥ - **الطبقات الوسطى** التي تشكّلها الأسر والعوائل التي غلب عليها الرضا الطوعي بالحكومات التسلطية ذات الهيمنة الهجيونية.

٦ - **العمال الخليجيون** الذين يمتلكون تنظيمات نقابية كونهم من المواطنين[٢٥].

إن «التضامنيات» الخليجية تتفاوت فيها أهمية المؤسسات كمستويات وولاء وارتباط، فالتضامنية القبلية هي دوماً المستودع الأساسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والمليشيات المسلحة (= الحرس الوطني) وقوى الأمن الداخلي، وبذلك تكون القوى القبلية المتضامنة قد تحوّلت من **بنية اعتبارية** في المجتمع إلى **مؤسسة** مستخدمة لدى الدولة متكيفة على مدى النصف الثاني من القرن العشرين مع الأوضاع السياسية والاقتصادية[٢٦]. وقد حلّت بديلاً متخلفاً معوقاً لنشوء وتطور المؤسسات الدستورية والديمقراطية، القائمة على أسس انتخابية ديمقراطية، علماً بأنّ ليس هناك أية «ديمقراطية» في المؤسسة القبلية التي تعود ممارساتها، حتى عهد قريب، إلى جذورها الممتدة إلى العصور الرعوية، والتي تسود فيها - كما هو معروف - العلاقات الطبقية الاستغلالية في طور التبلور نحو العصور الإقطاعية التي لم تنشأ في المناطق الخليجية أية علاقات من هذا النوع لأسباب جغرافية وبيئية وسكانية ومناخية بحتة[٢٧].

ولم تكن الورقة **الطائفية** أقل شأناً من الورقة القبلية في المجتمع الخليجي، فالتضامنية الطائفية التي اعتمدتها «الدولة» قد ساهمت في بلورة **تعقيدات** اجتماعية وثقافية مريرة، فبقدر ما ساهمت هذه «الورقة» في فرض «التسلطية» والقوة للدولة، فإنها خلقت علاقات غير متكافئة بين السكان مما ألحق الضعف

(٢٥) النقيب، المرجع السابق، ص ١٤٩.
(٢٦) نفسه، ص ١٥٠.
(٢٧) نفسه، ص ١٥١.

والتفرقة في المجتمع، ناهيكم عن أن خلق أية علاقات طائفية في دواخل أي مجتمع سيقود بالضرورة إلى غياب التنظيمات المجتمعية القائمة على أسس وطنية، ويسهّل غربياً إلى كبح جماح الوازع القومي ـ العربي باتجاه قوى مضادة خارج حدود الأمة(٢٨)، ومعنى ذلك: خلق أجيال مفككة في انتماءاتها الوطنية ومضطربة في ولائها القومي ومنشطرة في علاقاتها الدينية بالضرورة.

ومعنى ذلك أيضاً: التجميد القوي للقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف إلى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية قبلية وطائفية متخلفة..

تكمن خطورة من نوع آخر في طبيعة العلاقات السياسية ـ الاجتماعية (كالتي أثارها بعض الدارسين كفؤاد زكريا وخلدون النقيب مثلاً) تلك، القائمة على اللعب السياسي الموجّه **بالتضامنيات** كافة، في التحالف مع المؤسسة القبلية ضد مؤسسة التجار في السوق وما يتوزعه من طبقات وسيطة، أو التحالف مع المؤسسة الدينية (وخصوصاً السنية/ السلفية) لضرب التيارات القومية والعلمانية والتقدمية. وقد ظهر كل من التحالفين أعلاه بشكل متزامن ومتوازن مع هزيمة ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ثم تبلور بشكل مروّع خلال الموجة الاستهلاكية التي صاحبت ارتفاع مدخولات النفط منذ عام ١٩٧٣، وما زالا قائمين حتى الآن في أغلب بلدان الخليج والجزيرة العربية(٢٩).

يمكننا التعرف على طبيعة الحياة الخليجية المعاصرة، وهي بالفعل موضع لدراسات وأبحاث عدة (ورسائل وأطروحات منشورة وغير منشورة بعد)، من خلال تبياننا للقوى الخارجية والداخلية المؤثرة، أو كليهما معاً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند نهاية القرن العشرين. كما يمكن توضيح ذلك من الناحية النظرية بتصور التعارض بين المواريث التقليدية والفولكلورية

---

(٢٨) نفسه، ص ١٥٢ (وراجع ما أورده النقيب من آراء نقدية نشرها: فؤاد زكريا في كتابه: **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة** ـ القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦ ص ٢١ ـ ٢٦).

(٢٩) حول هذا «الموضوع» وتأثيراته، انظر:

M.S.Al-Azhari (ed.), **The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development** (London: Croom Helm, 1984), pp.71-109.

والرواسب البدوية والمشيخية في المجتمع، وبين كل ما هو دخيل وغريب وجديد على تلك «الحياة». بدءاً بما خلفته قوى الاحتلال (البريطاني خصوصاً) وصولاً إلى بلورة المشيخات القبلية وتحويلها إلى كيانات سياسية لها اهتماماتها المحلية الخاصة، ثم التأثر عربياً بما قد حصل في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية من تجديدات وتطورات إثر الاتصال بالمدينية الغربية. فإذا كان ذلك كله مقبولاً ومعتمداً وطبيعياً في بلاد كسورية ولبنان والعراق والأردن وفلسطين، فهو معارض ومتباين على أشدّ ما يكون التعارض والتباين، لطبيعة القبائل الخليجية وأساليب حياتها وسيادتها وأنماط معيشتها وبنيوياتها الذهنية والسوسيولوجية والثقافية، التي أثّرت ـ كما سنرى ـ في طبيعة الأوضاع السياسية بشكل خاص.

ثمة عوامل فعّالة ومؤثّرة أدّت وبسرعة إلى بلورة أنماط جديدة في الحياة الخليجية[٣٠]، لم تكن مألوفة قبل ثلاثين سنة (= جيل واحد)، إذ تباينت تلك الحياة عما كانت عليه في الستينيات مع ما آلت إليه في التسعينيات، عند نهاية القرن العشرين. والسبب واضح تمام الوضوح في حدوث تلك «التحولات»، ألا وهو «النفط» الذي بدُأ باستخراجه وتسويقه بغزارة، فانعكس تأثير ذلك كقوة داخلية لا سبيل أبداً لإيقاف عجلتها على أنماط الحياة الخليجية. وقد رافقت ذلك ولادة عوامل جديدة انبثقت من خلال التبدلات وتفاعل الخارجي بالداخلي، والتي قادت جميعها إلى تحطيم البنى التقليدية والثقافية والفولكلورية التي عرفتها المنطقة الخليجية منذ أزمان طويلة. مما أدى بدوره إلى حدوث تحولات نظامية أو عشوائية في أساليب الحياة والاقتصاديات وغلبة الاستهلاكيات، والاعتزاز بالذات، والتشيؤ التكنولوجي، والمحافظة على الحدود، والنمو المعماري والبحث عن الحياة العذبة. ويمكننا أن نتوقف عند أبرز الانعكاسات على الأقطار الخليجية:

---

(٣٠) انظر تحليلات يوسف الصائغ في كتابه:

Yusif A.Sayigh, **Arab Oil Policies in the 1970s**, (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins University Press, 1983), pp.36-116.

وانظر أيضاً:

William B.Quandt, **Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil** (Washington D.C.: Brookings Institution, 1981), p.56.

١ ـ التمخّض سياسياً في الانتقال من الدولة الرعوية في ظلّ نظام الحماية قبل الاستقلالات إلى الدولة الريعية في الخمسينيات والستينيات، ثم إلى الدولة التسلطية في السبعينيات والثمانينات[٣١]، (مع انبثاق مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١) فإلى مخاض الرعب الذي حدث مع اندلاع حروب الخليج إبان التسعينات...

٢ ـ تأمين المحافظة الصارمة على حدود الأطراف والأقاليم الخليجية على الرغم من كونها كيانات جديدة تستند في شرعيتها على ماضيها القبائلي وواقعها الماضوي.

٣ ـ انتشار وسائل نقل ومواصلات حديثة، أي الانتقال مباشرة من وسائل النقل التقليدية القديمة (= الجمال والقوافل) إلى الوسائل الآلية المتطورة في البر والجو والإقبال على استخدامها بشكل كثيف مما قاد إلى انعكاسات اجتماعية مؤثرة على ركود الحياة البدوية وشكلها وضياع مصادر دخل بدائية.

٤ ـ تأسيس أنظمة إدارية حكومية لم تكن معروفة في ما سبق تاريخه، تمتعت عناصرها بوظائف وسلطات جديدة مما حدّ من أنشطة الوظائف القبلية التقليدية على امتداد المناطق الخليجية فانقص ذلك من السلطات الذاتية للتجمعات القبلية وساهم مساهمة فعّالة في ترسيخ الكيانات الحكومية.

٥ ـ إنشاء آليات الدولة (State machinery) ومؤسساتها من خلال اقتسام المدخولات النفطية وتوزيعها على شكل إنفاقات حكومية ولكن باسم الهيئات والأسر الحاكمة التي قبضت على زمام المؤسسات السياسية والعسكرية (والإدارية والاقتصادية في أغلب الأحوال). (كما يرى غسّان سلامة)[٣٢].

---

(٣١) راجع تحليلات خلدون النقيب في دراسته المتميزة «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي»، **الفكر العربي المعاصر**، العددان ٢٧ ـ ٢٨، (خريف ١٩٨٣).

(٣٢) أشير هنا إلى الكتاب الذي حرّره غسان سلامه:

Ghassan Salamé (ed.), **The Foundations of the Arab State** (London: Croom Helm, 1987).

٧. مستقبل الحياة الخليجية: توقعات وتنبؤات:

يتضح لنا من خلال دراستنا للحياة الخليجية وتحولاتها في النصف الثاني من القرن العشرين، أن ثمة سمات ومواصفات ومن ثم تقديرات لأوضاع جديدة تنشأ في المستقبل المنظور، طبقاً لعلاقة قوية ومصيرية تربط بلدان الخليج العربي بالنظام الدولي القادم. وعند التعرض بالبحث للعوامل المتصلة بالتطورات الحاصلة، يتضح لنا بأن الأمر لا يعدو أن يكون إلاّ مجموعة من المشاكل والتحديات العامة، هي:

١ ـ **السيادة/** الأميرية السلطوية الحاكمة في بلدان كالكويت والبحرين وقطر والإمارات والعرشين (الملكي = السعودي/ والسلطاني = العماني) والمحافظة على مكانتها لدى الأجيال القادمة، التي ستختلف لا محالة عن الأجيال السابقة في تقويم مسألة الحكم في الخليج العربي وشرعيته التاريخية والسياسية[٣٣]، وسيقف الرأي العام عند **الرؤى** التي يرسمها بعض أبناء النخبة الأكاديمية الخليجية المختصة هذه الأيام[٣٤]. وإن معظم ما سيدور من تساؤلات حول المناطق الخليجية ذات الأهمية الاقتصادية، وهذا ما ينطبق على الكويت والمنطقة الشرقية (= السعودية)، ودولة الإمارات العربية بصفة خاصة، كنتيجة لتأثير القوى الخارجية، أو بسبب المجهودات الخليجية التي تبذل في الآونة الأخيرة في ضم أكبر قدر ممكن من مناطق استخراج البترول. وقد أمنت معظم الدول الخليجية خدمات متطورة جداً في

---

(٣٣) لقد كتبت هذه «الفكرة» قبل حدوث التغيير الهادىء في نظام الحكم القطري، بعزل الأمير حمد بن خليفة آل ثاني لأبيه عن الحكم، وتوليه مقاليد السلطة، وأحداثه لتحوّل سياسي أساسي في توجهات السياسة القطرية إزاء الكتلة الخليجية أولاً، والشرق ـ أوسطية ثانياً.

(٣٤) انظر إشارات مهمة لهذا «التوجّه» في:

Richard J.Barnet and John Cavangh, **Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order** (New York: Simon & Schuster, 1994), pp.286-7.

وقارن آراء مختلفة في دراسات أخرى يجمعها كتاب حررته: هيفاء جواد، انظر:

Haifa Jawad (ed.), **The Middle East in the New Order** (New York: St.Martin's Press, 1994), pp.39-48.

المواصلات وشبكات الكهرباء والطرق ووسائل النقل ومراكز الخدمات الصحية الطبية وحفر آبار المياه والمطارات وتأمين الغذاء المتنوع في صناعته ومصادر إنتاجه(٣٥)، كما عثر على النفط الحيوي في عمان مما جعلها ترشح لأن تكون دولة نفطية!

٢ ـ رغم ضرورة تكريس طاقة الإمكانات الحالية المتاحة في تطوير الدولة الخليجية بأكملها نظراً لمحدودية الثروة البترولية ونضوبها في يوم من الأيام القادمة، فإن هناك نقصاً كبيراً في العمالة المؤهلة والأيدي العاملة الرخيصة والمواطنين الخليجيين المعدّين لهذا «التطوير» الشامل للدولة، وقد بقيت معظم الدول الخليجية تلجأ ـ حتى اليوم ـ إلى العمالة الأجنبية التي لا يمكن أن تكون حلاً دائماً لهذه المشكلة. ويقول فريد شولز Fred Scholz «لم يول المرء في الدوائر الحاكمة حتى الآن أي عناية تذكر بضم مناطق القبائل البدوية وتأهيل أهلها على مجالات العمل المطلوبة عن طريق اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك بل أنهم جانبوا تعبئة أهل المناطق الريفية»(٣٦). ولكن؟

لا يمكننا البتة اعتماد هذا «الرأي» نظراً للصعوبة البالغة في تأهيل البدو الخليجيين على الوسائل الحديثة وممارساتهم للأنماط المدنية، فسكان الخليج عموماً لن يمروا أصلاً بالمرحلة الزراعية والاستقرار المديني والإنتاج المركنتيلي عصراً طويلاً، كما مرّ بذلك أبناء ما بين النهرين وبلاد الشام ومصر. وعليه، فإن الخليجيين قد عبّروا من النمط الترحالي المعتمد على الذات إلى النمط البترولي المعتمد على الآخر.

٣ ـ لقد اتبعت الحكومات الخليجية عدة إجراءات ارتكازية أطلقت عليها «عوامل جذب» Pull-Factors، ومنها:

١ ـ الإمداد بالماء والخدمات العلاجية بدون مقابل.

---

(٣٥) Henry T.Azzam, **The Gulf Economies in Transition** (London: The Macmillan Press, Ltd., 1988), pp.121-158.

(٣٦) انظر: **Economist**, 13 June 1987

٢ ـ الدعم المالي عند الاستيطان وتأمين مقر للمعيشة.

٣ ـ تأمين مؤسسات تربوية وتعليمية للصغار والكبار.

٤ ـ ضمان الحد الأدنى للأجور ومسايرتها المعيشة في المدن.

٥ ـ تفضيل البدو عند شغل أماكن العمل.

٦ ـ تعهد الشركات الأجنبية بتأهيل المواطنين الخليجيين من البدو على أعمال الحرف والمهن.

٧ ـ حرية الاختيار عند تحديد منطقة الاستقرار والاستيطان.

٨ ـ تشييد مساكن للعمال ومناطق لإقامتهم في ضواحي المدن الحديثة.

٩ ـ دفع المنح التشجيعية لمن يربي رؤوس الماشية(٣٧).

إن عوامل الجذب Pull Factors قد أثرت على طبيعة المجتمع الخليجي التقليدي تأثيراً متبايناً في شدّته وفعالياته من قطر خليجي إلى آخر.. ولكنها لم تقض حتى يومنا هذا على الحياة التقليدية البدوية، بل إن نتيجة تأثير عوامل الجذب على المدن وسكانها كانت كبيرة، بحيث تحولت في أجزاء منها إلى مدن شبه بدوية. ويمكننا أن نقف على التغيرات الحاصلة في بنية المجتمع الخليجي المعاصر (من خلال الاطلاع على عدة دراسات نظرية وميدانية) التي تتميز بثلاثة مجالات مهمة هي:

١ ـ المجال **الاقتصادي** المتمثل بنقل الطابع الترحالي إلى الزراعي ومن الطابع

---

(٣٧) انظر: سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط٢، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٢ ـ ٨٩. وراجع تفاصيل أخرى نشرت عام ١٩٨٦ في:

Ian Seccombe and Richard I.Lawless, «The Guld Labour Market and The Early Oil Industry: Traditional Structures and New Farms of Organization» in: Richard I.Lawless (ed.), **The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses** (Durham: University of Durham, Center for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986), pp.95-114.

الرعوي للحيوانات إلى الطابع التربوي للماشية، وامتلاك الأراضي، واستغلال بعض المحاصيل الزراعية، وتوسيع أعمال الإدارة وقطاع الخدمات، وتأسيس البنوك والصيرفة.. إلخ على الرغم من غلبة الطابع الاستهلاكي على الطابع الإنتاجي.

٢ ـ المجال **المعيشي والإسكاني** المتمثّل بنشر الوسائل الترفيهية والقضاء على مناطق التواجد التقليدية مع تطوير البنية التحتية بنشر شبكة من الخدمات الوسطية، واستبدال الأسواق القديمة بأسواق جديدة على الطرز الغربية، والاهتمام بالمستشفيات والحدائق والعمارات ووسائل الترويح..

٣ ـ المجال **الاجتماعي والثقافي** المتمثّل بنشر المدارس والمعاهد والجامعات واستقطاب المدرسين والأساتذة، والاهتمام بالنشر والحياة الثقافية المتفاوتة مدياتها بين الضعف والقوة من بلد خليجي إلى آخر. ناهيكم عن الاهتمام بالفرد ووسائل دعمه وسفرياته إلى أنحاء العالم، وتمتعه باختياراته الحرة نظراً لقدرته المالية، فضلاً عن الاهتمام بوسائل الإعلام كالإذاعات والتلفزيون (دون السينما والمسرح)[٣٨].

٨. تحليل لمستقبليات الخليج العربي:

حاولنا في **تحليلاتنا** أعلاه للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي أن نوضح الدور الذي تمتعت به استراتيجية المنطقة كجزء من المجال الحيوي الشرق أوسطي، إزاء النظام الدولي القادم كجانب جيوتاريخي، من طرف، ثم إزاء المستقبل الذي ينتظر المنطقة في القرن القادم من طرف آخر كجانب استراتيجي. ولقد توضّح أمام أعيننا الدور الذي تمثّله «الدولة» محلياً وإقليمياً وقضية التطور والتجديد، فدلّت لنا «الدراسة» لحصيلة عشرات القراءات لمصادر ومراجع كثيفة: إن هذه «المسألة» قد نقلت ـ فعلاً ـ المجتمع الخليجي العربي من طور كان يثوي في مرتعهِ عند الخمسينيات إلى طور من نوع آخر عند نهاية القرن!

---

(٣٨) انظر وجهات نظر وتحليلات متعددة في كتاب:
B.R.Pridham (ed.), **The Arab Gulf and the West** (London: Croom Helm, 1985).

ودلت عملية دراسة بعض النماذج والحالات على وجود تباين كبير في مسارات ونتائج عملية التطور، رغم التشابه في إطار الظروف العامة بين أجزاء المناطق الخليجية (= الدول). ولا يمكن ـ وفقاً للحالة الحاضرة لدرجة التطور في البحث والتقصي والدراسة ـ التحدث عن وجود اتجاه معين يحكمها نحو المستقبل إلاّ في إطار العلاقة التي تحدّدها منطقة الخليج العربي مع النظام الدولي القادم على المستوى الخارجي.

إن المستوى الخارجي لا يمكن أن يعبر لنا عن فحواه وتوقعاتنا الدقيقة إزاءه ما لم نتمكن جيداً من المستوى الداخلي.. فكيف لنا أن نحدد المستوى الداخلي/ الخليجي؟

من خلال مقارنتنا لعدد من المصادر المهمة في تحديد المعلومات والأحداث والوقائع والعلاقات، يتبين للباحث أن ثمة مجموعات كبيرة من الإجراءات الخاصة بالبنية الخليجية قد اتخذت، وهي خاصة بالبنية الأساسية والنظم القانونية والاقتصادية قصدت بها «الدولة» الخليجية حث المواطنين الخليجيين (= أبناء المدن + السواحل + البوادي + الدساكر + الواحات + الفيافي...) بصفة عامة على المشاركة في حفظ كيان «الدولة» الخليجية، إزاء المخاطر التي تتعرض لها ثم أخذت تحث المواطنين الخليجين من أبناء العواصم والحواضر المهمة بصفة خاصة على المشاركة في عمليات تجديد المجتمع الخليجي في إطار الدولة ودستورها[٤٩].

السؤال الآن: **كيف كانت طبيعة تلك الإجراءات الخاصة؟**

الاهتمام بالتربية والتعليم بشكل كبير، ثم تلبية احتياجات المواطنين الخليجيين في المجتمع بما يتلاءم وتقاليدهم الشعبية وعاداتهم وتفكيرهم وموسيقاهم.. ولكن؟

---

(٣٩) إن أبرز من عالج هذا «الموضوع» عربياً هو المؤرخ مسعود ضاهر في أكثر من دراسة وكتاب، أشير إلى أحدث ما أصدره، انظر:

مسعود ضاهر، **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي**، ط١، (قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٩٤.

أسوة بباقي أجزاء الأمة العربية وعلى غرار ما ألفناه من الثنائيات والازدواجيات المنطوية في المجتمع العربي، فإن ما نلمسه في الخليج جملة **تناقضات رهيبة** بين ما يتميّز أبناء الخليج من رواسب وبقايا تاريخية وسوسيولوجية وبين ما يألفونه اليوم من مكتسبات وقيم وتقاليد غريبة عنهم تمام الغرابة.

إن المؤسسات الثلاث التي تمثل الأسس التي يستند إليها المجتمع العربي عامة، وهي:

١ ـ أسبقية **التجارة** في النظام الاقتصادي (= النمط المركنتيلي).

٢ ـ **القبلية السياسية** من حيث هي عقلية عامة (Ethos) ومن حيث هي مبدأ تنظيمي (وليس فقط صلة القربى أو النسب).

٣ ـ **المؤسسة الدينية ـ الطائفية** بجذورها التاريخية العميقة(٤٠).

تتمتع دول الخليج العربي بنمطية سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية معينة ساهم النفط في تجسيدها وإن تعاظم مدخولاته على مدى عشرين سنة من اليوم (أي منذ عام ١٩٧٣)، قد نقل الدولة الخليجية من مركزيتها السياسية الاجتماعية في الخمسينات والستينات إلى مركزيتها السياسية الاقتصادية في السبعينات والثمانينات. ولكنها فقدت كل من الإثنين إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ بانتقال **مركزية** الدولة الخليجية إلى ساحة الحرب التي أدارها الحلفاء بالكامل، وتعود اليوم شيئاً فشيئاً إلى رأسمالية الدولة التابعة التي تشير إلى عملية إنتاجية اجتماعية اقتصادية تشل المجتمع كله، نظراً لتوسع بيروقراطية الدولة المركزية، وستغدو مع توالي الأيام أكثر تبعية لاقتصاد السوق بفعل مكانتها في سياسة النظام الدولي الجديد (= القادم)(٤١). ولنا أن نتوقع بناء على ما أوضحناه أن تلك المنطقة الخليجية باعتبارها **إحدى ركائز** منطقة الشرق الأوسط المهمة مختلفة عن السبل

---

(٤٠) راجع تحليلات سمير أمين في كتابه: **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل الثالث، وانظر مقارناً ما كتابه أيضاً في كتابه: **ما بعد الرأسمالية**، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٣.

(٤١) سمير أمين، **امبراطورية الفوضى** (سبق ذكره)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

التي اتبعتها في العقود الزمنية الأربعة الماضية، ويوضع مخالف على الأقل مما سار عليه الوضع في دول الجوار العربي والإقليمي.

لقد كان **لأحداث** عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ السريعة والمباغتة **أثارها** المرعبة والخطيرة على العرب عموماً، والخليجيين خصوصاً، انتقالاً بقوة تأثيرها من الشمال نحو الجنوب، ولعل من أبرز تلك «المؤثرات» وكما نتوضحها من خلال عدة كتابات وانطباعات وتحليلات ـ إنما تتمحور في الحقائق التالية:ـ

١ ـ **الانكماش السياسي ـ الإقليمي** أغلب دول الخليج العربي على نفسها، ببقائها كتلة إقليمية لم تعد تجاري بالمستوى الذي كانت عليه قبل الأحداث تلك القضايا العربية (القومية) المصيرية. . بل وانقلبت على مرجعياتها السياسية العربية إزاء **القضية الفلسطينية** مثلاً، بل لم تعد الهموم الفلسطينية ـ مثلاً ـ في لائحة اهتماماتها ـ الأولى، ويكاد الدور السياسي الخليجي في المحيط العربي ينكمش على طواياه، ونحن نتلمس الدور السياسي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية في المنطقة مقارنة بدورها السياسي الذي كانت عليه في عقدي السبعينات والثمانينات!

٢ ـ **الانكماش الاجتماعي ـ الخليجي** على الذات الخليجية ومحاولة فصمها في الوعي عن الذات القومية العربية بعد ولادة الرغبة منذ زمن بعيد، وانفجرت الأحداث سريعاً لكي يحقق الخليجيون انكماشهم، وأن يبدأوا بتحقيق الاستقلالية الجغرافية (وحتى التاريخية) عن العرب. لقد عانى الخليجيون من أزمتين متداخلتين زمانياً أولاهما: أزمة دخول العراق إلى الكويت في ٢ آب / ١٩٩٠.

٣ ـ ثانيهما: أزمة **الضغوطات الأجنبية** على السكان الخليجيين وفعل الإرادة الدولية في الحفاظ على مصالحها البترولية في المنطقة، والتأثر بما قد كان وبما هو كائن من نزاعات وتحالفات ودوليات وحروب إقليمية. إن الجروح الإقليمية الغائرة التي تركتها أحداث عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ سوف لن تجف بسرعة. معنى ذلك: **إن اضطراباً تاريخياً سيسود العلاقات الإقليمية لفترة من الزمن المنظور** ثم تلتئم تلك «الجروح» بسبب وجود خصائص قومية وإقليمية مشتركة بين الأقطار

العربية الخليجية. . وحتماً ستثور مشكلات شتى في وجه التعاون أو التكامل أو الاندماج الاقتصادي بفعل طبيعة العلاقات العربية ـ العربية.

ولكن إلى أي مدى ستبقى حالة التفكك الخليجي سائدة؟

٤ ـ إن بقاء **الوطن والتفكك وعدم الوفاق الإقليمي** في الخليج رهن حالة عدم التوازن بين العناصر والأطراف المكونة إقليمياً له. . ناهيكم عن فقدان حالة التوازن كمجتمع جيوبولتيكي متميز إستراتيجياً وبين القوى الدولية. . ناهيكم **حالة النفط** المكونة له اقتصادياً ـ دولياً وما جرّه وسيجره على المنطقة من متاعب ومنغصّات!

٩. العولمة الجديدة إزاء الخليج العربي:

لقد هيمنت الإرادة العالمية الجديدة على منطقة الخليج العربي هيمنة كاملة سواء:

١ ـ أثناء أو بعد حرب الخليج الثانية **إقليمياً**.

٢ ـ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كانت له استراتيجية إزاء المنطقة **دولياً**.

وغدت «المنطقة» التي كانت ضمن إطار ما أطلق عليه «هلال الأزمات» أو «قوس الأزمات» أو كما أسميته بـ«مثلث الأزمات»[٤٢]. . ذلك «المثلث» الذي تبارت فيه الاستراتيجيات بحكم التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي بين دول اتسمت بنظمها التقليدية وأخرى بالثورية، وبين دول اتسمت جغرافيتها السياسية بالحجم الكبير كإيران والسعودية والعراق وأخرى بالحجم الصغير كالكويت والبحرين وقطر. ويزداد الاختلال في الموازين الاقتصادية وعلاقات الجوار المتوترة، مما أدى إلى سباق التسلّح، كما أن الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة قد أوقعتها في مجرى صراع مصالح القوى الكبرى والتي

---

(٤٢) سيار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم / من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية»، **المستقبل العربي**، العدد (١٨٤)، السنة (١٧)، حزيران / يونيو ١٩٩٤.

كانت تتوخى **الأهداف البارزة** التالية:

١ ـ جعل **المنطقة** ضمن دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي.

٢ ـ إيجاد حزام **أمني** ومد خطوط دفاعية.

٣ ـ تحقيق **أبعاد استراتيجية لها أعماقها في** حالة انفجار أي صراع عسكري ـ تقليدي لتوفير إمكانية المناورة والمفاجأة.

٤ ـ السيطرة على **مخزون المنطقة** واحتياطها الأكبر من الخامات والمواد الأولية.

٥ ـ **التحكم** في المنابع والحقول البترولية لتأمين المصالح الاقتصادية الكبرى.

٦ ـ خلق **أسواق عالمية** واسعة في مجتمعات استهلاكية من الدرجة الأولى.

٧ ـ السيطرة على المنطقة جغرافياً لتأمين **مسالك عبور بحرية وبرية وجوية تتحكم في المعابر الدولية بين الشرق والغرب**(٤٣).

لقد ساعدت على تحقيق أغلب هذه «الأهداف» لصالح العولمة القادمة بعد كل من حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفياتي:

١) طبيعة **العلاقات** «القومية» **العربية** المتفجرة بتناقضاتها المنظورة وغير المنظورة والتي كانت آخر مشكلاتها الهشة أربعة محاور أساسية:

١ ـ **مجلس التعاون الخليجي**. [السعودية + عمان + الكويت + قطر + البحرين + الإمارات].

٢ ـ **مجلس التعاون العربي** [مصر + العراق + الأردن + اليمن + (منظمة التحرير)].

٣ ـ **اتحاد المغرب العربي** [المغرب + الجزائر + تونس + موريتانيا + ليبيا].

---

(٤٣) انظر مثلاً: Alif Kubursi and Salim Mansur, «An American Century», **Arab Studies Quarterly** (1993).

وراجع مقارناً أيضاً: M.A.Adelman, «Oil Resource Wealth of the Middle East», **Energy Studies Review**, vol.4, no.1, (1992), pp.7-21.

٤ ـ **التنسيق السوري ـ اللبناني [سوريا + لبنان].**

٢) طبيعة العلاقات الإقليمية بين العرب ودول الجوار والتي يشوبها الصراع العلني والخفي. . وعدم قيام أي استراتيجية وفاق إقليمي سواء بين العرب والإيرانيين أو العرب والأتراك أو بين ثلاثتهم معاً. لقد تحول النزاع السياسي بين العرب والإيرانيين منذ عهد الشاه إلى انفجار حرب مأساوية دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران(٤٤).

١٠. الخيارات السياسية والفكرية:

شهدت المنطقة الخليجية ثقل أحداث حربية مريرة بدخول العالم مرحلة تاريخية جديدة، وسوف لن تبرز تراكيبها الثابتة وبنيوياتها المستقرة إلاّ بعد مضي سنوات انتقالية تتميز بطابعها الفوضوي المتصادم، إذ ستتضارب المشاريع والمجهودات المتناقضة للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة على مستوى كل بلد خليجي، وكل منطقة أو بيئة ضمن الإقليم الخليجي واسع الأبعاد، وعلى مستوى التوازنات العالمية. وتسعى الإرادة العالمية اليوم التي تمتلك القدرات الهائلة في توظيفها لبناء مصالحها الدولية، لوضع خططها موضع التنفيذ كالذي رأينا مشاهده وعشنا أحداثه منذ عام ١٩٩٠ ولم نزل. . .

فما هي الخيارات الممكن توافرها عربياً ـ قومياً أو إقليمياً/ خليجياً، والتي باستطاعتها أن تستجيب لتحديات من نوع آخر أو لمنطق من طراز آخر؟ خيارات لها مصالحها المستقبلية: الاجتماعية والقومية والوطنية. . وهي التي تعبر بخطابها وممارستها إن استطاعت عن واقعها وذاتها لكي ترفد مصالح الغالبيات الجماهيرية ومتطلبات شعوب آسيوية وأفريقية وأمريكية ـ لاتينية؟

النقطة الأولى: لما كانت «**الاشتراكية**» لم تطبق أبداً في أي بلد خليجي عربي أو إقليمي ما عدا (العراق)، وأنها كفلسفة اجتماعية أو نظام حياة ومنظومة فكرية سياسية قد فشلت فشلاً ذريعاً هنا أو هناك من العالم، فلا يمكن أن يفكر الخليجيون يوماً في ما تبقى من هذا القرن أو في القرن القادم بما هو شبيه

---

(٤٤) سيار الجميل، «الخلافات العراقية ـ الإيرانية». . **المرجع السابق**، ص ٨٤ ـ ٨٧.

بـ«الاشتراكية» التي أسيء استخدامها كثيراً في القرن العشرين وضمن نماذج متعددة ولو قدّر لها أن تبقى، فسوف لم تكن الخيار الحقيقي أو شبهه بالنسبة للخليجيين بشكل عام!

النقطة الثانية: إن اللعب على أوتار (مصطلحات) شاعت عربياً وفي العالم الثالث خلال القرن العشرين مثل **«الاستقلال الوطني»**، **«التحرّر القومي»**، **«الحياد الإيجابي»**، **«سياسة عدم الانحياز»**، «العمل الأفرو ـ آسيوي». . . إلخ من التعابير التي استقطبها التفكير السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين والتي عبّر عنها خطاب العالم الثالث في مجملهِ. . إنها **في طريقها إلى الزوال** أيضاً نظراً لأن بعضها تجاوزه الزمن، وبعضها الآخر وقع تحت وطأة الهيمنة والانسحاق، وبعضها كانت له خياراته السابقة في تجاوز ذلك نحو «تبدلات جديدة. . . علماً بأن المنطقة الخليجية لم تشهد بشكل حيوي فعاليات سياسية ضمن هذه المحاور خلال الفترة المذكورة. . . فهي مدعوة إلى تبني «خيارات» من نوع جديد تستطيع من خلالها مواجهة القرن القادم بكلّ إشكالياته ومشاكله وتعقيداته الصعبة! لماذا؟

لأن **التجربة** التاريخية لحركات التحرّر الوطنية ودول عدم الانحياز والعالم الثالث قد أكدت على تعطل التصنيع والتعبئة التكنولوجية والمالية الجديدة والتنمية المفقودة والديون الخارجية والفقر والعجز الغذائي. . وتعاظم الدكتاتوريات وزوال الشرعيات. . إلخ.

النقطة الثالثة: إن ما حدث عربياً وإسلامياً على المستوى الديني من تبدلات عنيفة ومنذ عام ١٩٧٩ في إيران قد أحدث المزيد من **التخلخلات** الاجتماعية والفكرية والسياسية على الساحة العربية، وإذا كانت حجوم التأثيرات على مدى هذين العقدين الأخيرين من القرن العشرين سياسية بحتة على مستوى التنظيمات والتحركات في كل من مصر والجزائر (بشكل خاص)، فقد كانت **اجتماعية بحتة** على مستوى التفاعل والاختلاط بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، باستثناء العراق الذي بدأ باستئصال تلك التأثيرات منذ ولادتها، فكانت أحد أسباب الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات كاملة!

السؤال الآن: **ما هو دور الخيار الإسلامي في دول الخليج العربي؟ أولاً**: على الرغم من التديّن التقليدي وتباينه من مكان خليجي إلى آخر لدى الحكام الخليجيين، إلاّ أن عجز هذا «الخيار» عن إجراء «التبدلات» يكمن أولاً في الفلسفة التي تسحب المجتمع بجملته إلى ماضوياته وتبعده ليس عن مستقبله فحسب، بل حتى عن حاضره، فتبقى الفصائل والشرائح الاجتماعية كافة في غيبوبة عما يحدث في العالم. **ثانياً**: حدة الانقسامات المذهبية والطائفية التي تعشعش في المركبات الذهنية والمرجعيات الثقافية والعادات الاجتماعية والتي تبرز بشكل علني في خطاب معبر عن واقعها الممزق وخصوصاً في منطقة الخليج العربي، حيث تزدحم فيها الجاليات الإسلامية، والملل والطوائف والقبائل والانتماءات والولاءات... وتجربة البحرين من أبرز نماذجها. وعليه، فإن **الخيار الإسلامي** قد لا يقوى على مجابهة تحديات المستقبل ولا على مجابهة أساليب العولمة القادمة، ولن ينتشل كل من المجتمع والثقافة والهيئات الحاكمة من الحالات التي تثوى فيها[٤٥]..

النقطة الرابعة: آلية **التضامن الإقليمي** في إطار مجلس التعاون الخليجي كخيار أساسي ومؤثر من خلال الأحداث والتبدلات التي جرت في العشرين سنة الأخيرة من القرن! ونجح «المشروع» إلى حدٍّ كبير في بناء فهم سياسي مشترك لقضايا أساسية تعيش توازناتها دول الخليج العربي، كما غدا «المشروع» فيما بعد نموذجاً يحتذى به عربياً في نهاية الثمانينات من هذا القرن، عندما انبثق «مجلس التعاون العربي» و«الاتحاد المغاربي». وعلى الرغم من الاهتمامات السياسية التي حفل بها التضامن الإقليمي الخليجي وحدوث بعض «العقبات» بين بعض أعضائه، إلاّ أن الحاجة المستقبلية تدعو إلى تنظيم قوته الإقليمية على أساس اقتصادي وضمن **ضوابط منهاجية**، تتطلب بالضرورة:

١ ـ **قياس «التغيرات»** العالمية إزاء الأوضاع الإقليمية وخصوصاً إزاء تعمّق

---

(٤٥) سيار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك»، **المستقبل العربي**، العدد (١٨٥)، السنة (١٧)، تموز / يوليو ١٩٩٤.

العولمة والتداخلات الثلاثية إزاء الخليج متمثلة بـ(الولايات المتحدة / المجموعة الأوروبية/ اليابان)، وخصخصة الاقتصاديات الخليجية.

٢ ـ قياس «التوسعات» العالمية إزاء الخليج العربي من قبل الدول المصنعة الجديدة التي برزت وستبرز للوجود مع تقادم الأيام التي ستبدّل من طبيعة السوق الرأسمالية متمثّلة بـ(بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية). والحصيلة: الحاجة إلى آليات وأذهان عربية / خليجية تستوعب حالة التبدلات والانتقالات المتدرجة تاريخياً من: اقتصاديات المدن ← الاقتصاديات القارية ← الاقتصاديات السياسية ← الاقتصاديات الدولية ← الاقتصاد العالمي (= رأسمالية السوق). وهذا الأخير هو الذي يتصف ببروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم والآليات الإنتاجية الوطنية.

النقطة الخامسة: لقد كانت «الديمقراطية» القائمة على مبدأ «التعددية» السياسية هي الخيار المتجدّد دوماً في التاريخ، وعلى الرغم من حاجة المجتمعات في العالم الثالث إلى **الدمقرطة** ومنح الحريات كضرورة حياة ومستقبل، سواء ما يخص أبرز المشاكل الصعبة التي عاشها العالم الثالث: مشكلة الفصل العنصري أفريقياً، مأزق التجارب الشيوعية لبعض الدول، تطور المشكلة الفلسطينية شرق أوسطياً، انفجار حروب الخليج العربي إقليمياً ـ خليجياً، تصاعد الأصولية الدينية إسلامياً، الاقتتالات العرقية الإثنية آسيوياً، الانقلابات العسكرية والانفلات السياسي أمريكياً لاتينياً . . إلخ، من الظواهر التي عاشها النصف الثاني من القرن العشرين، ولا يمكن حسمها لصالح المستقبل إلاّ من خلال التجارب الديمقراطية. ولكن؟

١ ـ هل يمكن لمنطقة الخليج العربي أن تتبنى هذا «الخيار» لمعالجة مشاكلها المعاصرة والمستقبلية؟ علماً بأن التجارب الخليجية في **التعددية السياسية** كان لها تاريخ طويل (إيرانياً كأول تجربة ليبرالية في المشروطية عام ١٩٠٥) و(عراقياً مع تطور التجربة النيابية مع تأسيس الدولة عام ١٩٢١)، ثم بروز أكثر من تجربة نيابية خليجية بعد الحرب الثانية (في الكويت والبحرين أقواها مثلاً).

٢ ـ إن المنطقة الخليجية كاملة (بما فيها إيران الإسلامية والعراق القومي الاشتراكي) بحاجة إلى **مقومات تحديثية** وتربوية جديدة من أجل تحفيز التنمية الديمقراطية لصالح القوى النخبوية والجماهيرية. . لكي لا تسوء ممارسة الحريات السياسية والتعدديات الحزبية.

٣ ـ لا يمكن استخدام هذا «الخيار» إلاّ عند الذين يؤمنون به حتماً في تفكيرهم به وممارستهم إياه، إذ لا يمكن **احتكاره** دينياً أو إيديولوجياً أو قبلياً والترويج له أو الضغط عليه، أو التواصف الشكلي به. . ثم القيام باغتياله!

٤ ـ إنه «خيار» يبدأ من النخب والجماهير **كحاجات اجتماعية** وظاهرة حضارية لها أن تتطور مع الزمن، لا أن تبدأ من الدولة والمؤسسات السلطوية كشعارات سياسية ومظاهرة شكلية. إن أغلب الدول العربية لا تعطي مصداقيتها لهذا «الخيار» الصعب، فتظهر التزويرات الانتخابية، والزيف السياسي، والمؤسسات (الديمقراطية) الشكلية التي تتراءى كالدمى بيد أصحاب القرار!

١١ . المستويات والتكيفات الثقافية:

لقد توضحت لنا جلياً التناقضات التي حكمت المنطقة ردحاً طويلاً من القرن العشرين وخصوصاً في مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة مع بعضها البعض الآخر والتي انعكست بشكل أو بآخر على «الخطاب الثقافي» الذي لم يزل يعبّر، بشكل جزئي، عن الواقع المعاش في ظل موازين القوى الداخلية والخارجية. ويقود الدارسين لذلك كله إلى **الاعتراف** بضرورة الخيارات الديمقراطية بعد أن دلّت التجارب التاريخية المريرة إلى عقم الحالات التسلطية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ومدى ما فجرته من التناقضات المذهلة على الساحة الخليجية، تلك التناقضات التي أخذت تراكماتها تزداد بشكل صارخ في العقدين الأخيرين من هذا القرن[٤٦]. وعلى الرغم من **تباين** المستويات السياسية بين أقطار الخليج العربي بدلالة المرجعيات المختلفة التي تعرفنا على جانب مختزل منها.

---

(٤٦) انظر أبعاد ذلك كله في: **Howard Bowen-Jones, «The Gulf Today: An Overview of a Region in Recession», Arab Gulf Journal**, vol.6, no.2, (October 1986), pp.10-24.

إلاّ أن ثمة شراكة واضحة في المستويات الاقتصادية التي سمحت بالتركيز على «التنمية الاقتصادية» في كل من السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين. ولكن الوقائع تظهر لنا التناسب العكسي لفعالية القرارات التي اتخذت في هذا الإطار، ومقادير الهدر في جوانب ومستلزمات غير أساسية أو ضرورية البتة! وقد انعكس ذلك كله على حالة «التمايز» لدى الشعوب الخليجية سواء على مستوى الزعامات الحاكمة أو المشايخ أو رؤساء القبائل أو المسؤولين.. أو على مستوى النخبات والجماعات التضامنية (القبائلية أو الطائفية أو الاقلياتية..) أو على مستوى الجماهير والفئات الشعبوية.. إلخ، التي لم تتوفر لديها جميعاً الشروط الملموسة والخاصة في عمليات المغايرة والانتقال الفعالة والحقيقية مما هي عليه من الأوضاع والقيم والتقاليد، إلى ما يجب أن تكون عليه أساساً علماً بأن هناك افتقاد ملموس وواضح للخصائص والمواصفات التي كانت تعبّر عنها ثقافات أصلية عند الخليجيين والتي كانت حية ترزق إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية[٤٧]. وهذا بحدّ ذاتهِ يشكل نوعاً من التحدّي الحقيقي لأزمة المجتمع الخليجي الذي لم ينتبه إلى عمق اغترابه الثقافي من خلال آليات جديدة أخذت تغزوه يوماً بعد آخر، لا لكي تتقدم به من أجل تحقيق بدائل ناجعة، بل لكي تضعه في إطار دوامة مثاقفة جماعية يصعب الانفصال عنها. وهنا نستخلص المعادلة التي تؤشر طبيعة العلاقات في انتقال المستويات من السياسية ← الاقتصادية ← الاجتماعية ← الثقافية بشكل متداخل لا يمكن فصله ضمن الثوابت الخليجية، على مدى النصف الثاني من القرن العشرين (بمعزل عمّا حدث من تفاعلات من نوع آخر في كلّ من إيران والعراق) معنى ذلك: إن الثقافة ومستوياتها قد انبثقت عن التناقضات الاجتماعية والتي ولّدتها الأوضاع الاقتصادية التي كان للسلطات وأصحاب القرارات السياسية الدور المؤثر في تحريكها ضمن منظومات خاصة تحكمها هي الأخرى مرجعيات تاريخية قديمة.

---

(٤٧) راجع التفصيلات التي كتبها: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤)، صفحات متعددة.

١٢ . التصورات واحتمالات التحالفات:

على ضوء ما تقدّم تحليله وإقامة الفرضيات حوله، لا بد لي أن أعرض ما أراه من **مشاهد للمستقبل** يتراءى أمامي بشكل واضح أو خافت قياساً لحالة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وطبقاً لطبيعة العلاقات والشروط والآليات والمنظومات والقوى التي حكمت هذه المنطقة الخطيرة في الشرق الأوسط . .

ولا بدّ لي أن أذكر ما طرحته مؤخراً من توقعات وتنبؤات فيما يخص صورة المستقبل ليس لمنطقة الخليج بالذات، بل للشرق الأوسط الذي أتعبته طويلاً **«المشكلة الفلسطينية»** على مدى خمسين سنة، هذه «المشكلة» التي ستقفل قضيتها التاريخية في عام ١٩٩٧ بإكمال ١٠٠ سنة (قرن كامل) على مشروع هرتزل الصهيوني عام ١٨٩٧، وإكمال ٨٠ سنة على دخول اللنبي القدس عام ١٩١٧، وإكمال ٥٠ سنة (نصف قرن) على تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٧، وإكمال ٣٠ سنة على هزيمة العرب في ٥ حزيران ١٩٦٧، وإكمال ٢٠ سنة على زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وبداية تنفيذ مسلسل **المفاوضات** مع مصر وعقد معاهدة كامب ديفيد ومع الفلسطينيين وعقد معاهدة غزا ـ أريحا مؤخراً، ومع الأردنيين في السنة ١٩٩٥، ومع اللبنانيين عام ١٩٩٦ ومع السوريين عام ١٩٩٧ ـ كما أتوقع ـ ولكن ضمن جملة من التغيرات على الساحة العربية الشرق أوسطية.

السؤال الآن: ما هي **أشكال العلاقات السياسية والاقتصادية بين أطراف المنطقة** بما فيها إيران والعراق ودول الخليج النفطية؟ ولا بد أن نتساءل ـ أيضاً ـ عن دور أطراف إقليمية ثلاثة ضمن هذا «التشكيل» هي: **مصر وإسرائيل وتركيا؟** كما ولا بد من التساؤل ـ أيضاً ـ عن الرؤية المعولمة والمخطط المستقبلي للنظام الدولي القادم إزاء الارتباطات وصورة العلاقات المستقبلية؟ ثم ما هي احتمالات التحالفات في المستقبل؟ وكيف سيبدو **مستقبل المنطقة العربية** عند فاتحة القرن الواحد والعشرين؟

ثمة أساسيات وارتكازات تفصح عن طبيعة الأحداث التاريخية المريرة المعاصرة في المنطقة، **يمكننا إجمالها باختزال:**

١ ـ **تغيرات جزئية** وليست كلية ستلحق بخارطة المنطقة كجزء من تنفيذ خطط النظام الدولي القادم الذي لاحت صورته واضحة جلية مع انهيار الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي بعد انفجار حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

٢ ـ **بقاء الحكام** والتسلطيات والإدارات والأسر الحاكمة في مواقعها الرسمية متمتّعة بكامل شخصيتها المطلقة وصناعتها للقرارات كافة سياسية واقتصادية واجتماعية. ويظهر للعيان عدم بروز ريادات كاريزمية عربية خليجية بما يتفق وشخصية ومواصفات الكاريزما ذو السحر الجماهيري.. مع مخادعات وتزييفات وسائل الإعلام العربية في تأليه حكامها!

٣ ـ **استمرار الهيمنة الاقتصادية** على الثروة البترولية نحو القرن القادم، مما سيؤثر على المشروع المحلي/ الخليجي والإقليمي/ الشرق ـ أوسطي والقومي/ العربي وسيخضع الخليج العربي إلى رأسمالية خصخصة السوق العالمية بفعل عامل الاستقطاب.

٤ ـ **غياب أنتلجنسيا** خليجية عربية ثورية مقتدرة ومؤثرة في بلورة بدائل فكرية أو نضالية فعالة تساهم في صنع القرار أو في قبة البرلمان، أو في الصحافة والإعلام وقاعات الجامعات.. وهي قوة اجتماعية مؤثرة يحسب لها حسابها لدى مجتمعات أخرى.

٥ ـ تدلّنا الوقائع والأحداث والمعلومات إلى **مفاهيم** أكاد أجزم في بناء تصورات جديدة من خلالها حول انتفاء حدوث تحولات اجتماعية أو سياسية متناقضة، **وعدم بروز قوى اجتماعية جديدة لها** فعالياتها في الساحة السياسية مع ولادة شروط جديدة لتحديد «التضامنيات» الداخلية، وتقليص حجم «الجاليات» الأجنبية.

إن العلاقات السياسية ستأخذ لها **منحىً جديداً** في ظل هيمنة الاستقطاب الثلاثي القادم (= الولايات المتحدة + المجموعة الأوروبية + اليابان) وبتأثير أوسع على الشرق الأوسط من قبل الأمريكان؛ وسيبقى التوتر في العلاقات يسود بعض الدول، وأرى بأن هناك تحالفاً استراتيجياً جديداً سينبثق في المنطقة، ولكن له

وزنه العالمي ضمن إطار شبيه بالحلف الإقليمي / الدولي الذي كان سائداً في الخمسينات والمتمثل بـ«حلف بغداد» الذي لم يدم طويلاً، فانبثق «حلف السنتو»!

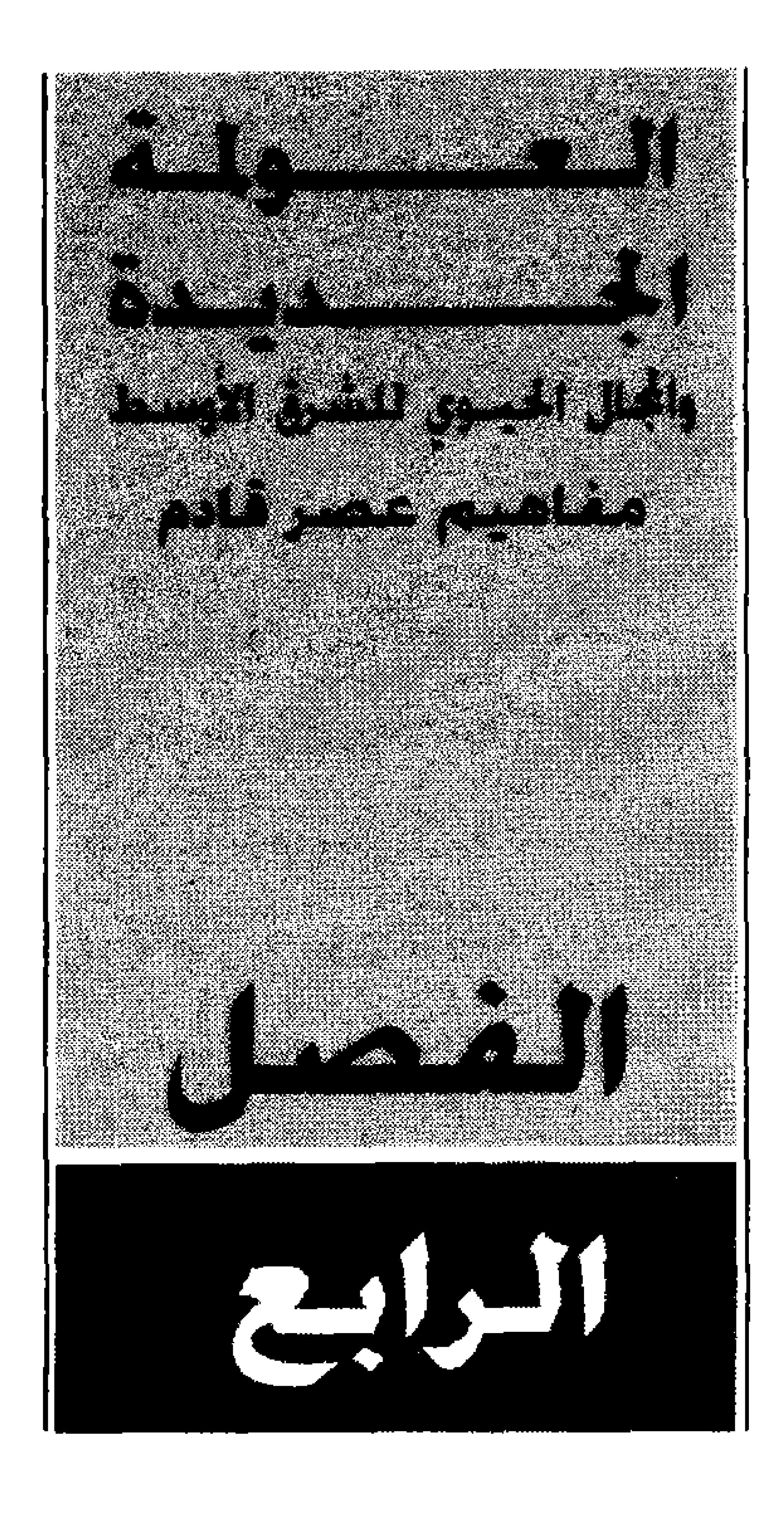
ما معنى ذلك كله؟

١ ـ دخول تركيا إلى حلبة **العلاقات السياسية الإقليمية** بشكل مضطرد ومؤثر من خلال أنماط التعاون وسياسة المياه ومحاولتها تطبيق مشاريعها المائية والاقتصادية من أجل حيوية اقتصادياتها، وستتوثق علاقات تركيا ببلدان الخليج كثيراً مع تطور أنماط التعاون الإقليمي.

٢ ـ سيبقى العراق بعيداً عن تلك **العلاقات الإقليمية المتطورة** بفعل رواسب الأحداث التاريخية المريرة منذ عام ١٩٩٠؛ إذ ليس من السهولة أبداً أن تستعاد العلاقات الإقليمية معه بنفس القوة، لأن هناك مراحل قانونية وتشريعية تعقب التفاوضات وتثبيت بنود الصلح ورسم الحدود ثم تعقبها مرحلة التطبيع والدبلوماسية السياسية، فاحتمال التعاون الاقتصادي العراقي ـ التركي ثم الإيراني ثانياً ثم العربي ثالثاً.

٣ ـ سيكون **لإسرائيل مجالاً للتحرك واختراق الخليج** يبدأ شكلياً في إطار اقتصادي أو ثقافي أو تعاوني وينتهي عملياً في إطار سياسي واستراتيجي، وسيكون لتركيا الدور المؤثر في إقامة مثل هكذا ارتباطات فضلاً عن مصر التي ستوجه بعضاً من الأساليب بدلالة تجربتها في التحالفات وخبرتها السياسية العربية مع إسرائيل!

٤ ـ حدوث **مشاكل سياسية عنيفة** بين أقطار الخليج العربي النفطية مع عدم توسيع رقعة الخلافات الإقليمية، مع ضعف في الوازع القومي على حساب استشراء النمو المتصاعد لـ«العولمة» ونظائرها وقرائنها.



إرادة الاستقطاب الأحادي(*) ونظرية تعدّد الأقطاب

(*) ورقة بحثية شارك بها المؤلف (بالانكليزية أصلاً) في الندوة الدولية حول: «الخليج والمتغيرات الدولية» التي عقدها مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الايرانية في طهران، في الفترة ١٣-١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

مقدمة :

تمثّل هذه **الدراسة** التي تستشرف حالتين بارزتين في التفكير الاستراتيجي المعاصر، محاولة لخلق بنى **تحليلية** (Analytical Constructs) تغني الثقافة القيمية التي يسعى اليوم، أبناء المنطقة عموماً لترسيخها، بغية التأثير فيها، أو التلازم معها. وذلك لا يتم إلاً من خلال الفهم والوعي والإدراك لما يحصل من مشاهد وسيناريوهات في العالم، وما يطرح من فرضيات مترابطة ومركبة أو متباعدة متشظية حول ما سيكون عليه الحال في المستقبل.

تستمد هذه «**الدراسة**» تحليلاتها عن حالتي: **الاستقطاب الأحادي وتعدّد الأقطاب** من فكرة «النظام الدولي» الذي يشيع كثيراً في أيامنا من تسعينات هذا القرن. وعليه، فلا بدّ من معرفة أن **النظام الدولي** (International Order) هو غير **النظام السياسي** (Regime)، وهو غير **النظام الفلسفي أو الاجتماعي** (System). إن مفهوم النظام الدولي الجديد، قد صيغ ببراعة من قبل قادة وزعماء وعلماء في السياسة الأمريكية، بعد تلقّفه واستلهامه من غورباتشوف قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٢ . ولكن؟

كان مصطلح «**النظام الدولي**» سائداً ومستخدماً في مضمونه التاريخي منذ مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ على يد شيخ الرجعية الأوروبية مترنيخ، ثم تجدد في سبعينات القرن التاسع عشر على يد بسمارك في التوازن الدولي إبان العصر الفيكتوري، ثم تجدّد على يد كليمنصو في مؤتمر فرساي (= الصلح) عام ١٩١٩، ثم تجدد في يالطة على أيدي الحلفاء بعيد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ .

إن ما نقصده هنا بمصطلح **النظام** (Order) سماتهُ في كل مرحلة بنيوية تاريخية

خلال القرنين المتأخرين، في حين يعرف النظام السياسي (Regime) كونه أحد المفاهيم المستخدمة سلطوياً/ مرحلياً.. ويعني توافقياً: المعايير المتفق عليها في تنظيم السلوك المتّبع في بنية سياسية لدولة معينة، في حين يعني النظام الدولي تاريخياً: تنفيذ للخطط والترسيمات والمقررات في تنظيم شؤون العالم (= العولمة) لبنى دولية مختلفة.

لم يكن مصطلح **«الاستقطاب الأحادي»** أو **تعدد** الأقطاب، شائعاً قبل عام ١٩٩١ (أو بالأحرى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي)؛ وقد شاع بعد ذلك من قبل الأمريكان، علماً بأن العالم لم يتخيل أبداً سقوط الاتحاد السوفياتي بهذه السرعة التي كان ماشياً فيها لدفن نفسه دون رجعة، فكان أن أمسك الأمريكان مباشرة بمفاتيح كل العالم دون أية حرب نووية وقودها ملايين البشر. إن التصور الأمريكي لمثل هذه النتيجة دون ثمن، جعلهم يشعرون بنوع من **الطغيان وهم يمثلون قطباً أحادياً** في الحسم لأمور لا يتراجعوا عنها أمام كل العالم!

أولاً: نظام القطب الواحد: واقع على العالم استيعابه!

١ . الاستقطاب الأحادي: علله وعوامله

قدم الأستاذ إدوارد و. سعيد كتابه **«الثقافة والإمبريالية»** بفقرة تقول: «ونحن نرى القطبية الغربية ـ الأمريكية، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تتركز يوماً بعد يوم، ونرى عمليات «التفتيت» و«التقتيل» و«الإبادة الجماعية» تتناول دول العالم الثالث والعالم الثاني «سابقاً» في الوقت الذي تزداد فيه **وحدة العالم** الأول تماسكاً ليفوز بالسيادة المطلقة والهيمنة على المعمورة كلها..»[١].

فكيف يمكننا معالجة ظاهرة **الاستقطاب** العالمي؟ وأين هو العالم اليوم في تبلور التكتلات الجديدة في ظل سياسة **العولمة** الجديدة؟ وأين هو الدور العربي إزاء هذا

---

(١) انظر هذا «النص» في مقدمة إدوارد سعيد لكتابه:
Edward W.Said, **Culture and Imperialism** (London: Chatto and Windus, 1993), xxxii, p.6.

النظام الذي يستحوذه القطب الواحد؟ وهل سيبقى العالم طويلاً حتى ينفرج عن توازنات جديدة يولدها تعدّد الأقطاب؟

منذ نهاية عقد الثمانينات، بدأت بالظهور مصطلحات جيوستراتيجية وجيوسياسية جديدة في إطار ما أعلن عن ولادة نظام دولي جديد. ويعدّ ما حدث حتى الآن، هو جملة من المتغيرات الدولية المهمة، الساخنة منها والباردة تحتويها عدة متفرقة من أكبر الأحداث وأبلغ الوقائع. ولكن مع ذلك كله، لم يبدأ بعد، أي نظام دولي جديد، والعالم كله يترقّب ولادته ونشأته وعناصره وسيرورته ضمن الذي سيسود في القرن القادم! وربما تتأخر ولادة «النظام الدولي الجديد» حتى السنوات الأولى منه. ولعل أبرز المتغيرات الدولية التي طرأت في تسعينات هذا القرن، والتي ستتوالد عنها جملة من الأحداث التاريخية ومؤثراتها المستقبلية[٢].

١ ـ اندلاع حرب الخليج الثانية ضد العراق، والتي نتج عنها نسقاً كبيراً من المعطيات سواء ما يخص منطقة الشرق الأوسط، أو العالم بأسره. ولعل من أبرز تلك «المعطيات» المضي في مشروع التسوية العربية ـ الإسرائيلية، والتفكير في بناء المشروع الشرق ـ أوسطي الجديد.

٢ ـ انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط عدة أنظمة سياسية في العالم الاشتراكي، وتبعثر حلف وارسو بولادة أحداث ساخنة وحروب أهلية في بيئات متخلخلة عرقياً ودينياً وقومياً في يوغسلافيا وقفقاسيا وأفغانستان وغيرها.

هكذا، تصاعدت الهيمنة الأمريكية وفرض إرادة القطب الواحد. وتتباين الآراء اليوم بين الذي يؤمن ببقاء سياسة القطب الواحد، وبين الذي يرى أن الهيمنة الأمريكية مؤقتة، وأن العالم سيدخل قريباً طوراً متعدد الأقطاب، وذلك من خلال ظهور أكثر من قطب لإعادة حالة التوازن الدولي للعالم.

---

(٢) لعل أبرز من عالج هذه «الأفكار» حديثاً جداً ناشراً عنها كتابه المهم، هو: برتراند باديه أحد أبرز علماء فرنسا المعاصرين في الثقافة السياسية ومقارباتها. انظر:
Bertrand Badie, *La fin des territoires* (Paris: Fayard, 1995), pp.71-6, 216-251.

٢ . عولمة المركز والأطراف: ولادة مفاهيم استراتيجية جديدة

ونتلمس عند نهايات القرن العشرين، الانهيار الفكري والإيديولوجي والقيمي، أي باختصار: **انهيار الاشتراكية التي اعتبرها البعض نهاية للتاريخ**[٣]، واعتبرها البعض انتصاراً للرأسمالية، وعدّها آخرون: حتمية لا بدّ منها لكي يتنفس العالم قليلاً، ويبدأ بحالات التغيير والانتقال من القطاعات العامة إلى **الخصخصة**[٤]، ومباشرة **الحياة الرأسمالية** الجديدة (أي: هيمنة الخصخصة privatization واقتصاد السوق على العالم)، فضلاً عن اضمحلال مفاهيم عديدة سادت العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وتفاقمت كثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، وخصوصاً في ظل ذلك الانقسام الذي عاشه العالم منذ الخمسينات في صراع **الشرق** والغرب وحربهما **الباردة** أو **وفاقهما** السياسي!

ونتلمس أيضاً، تباين المناخ التاريخي حسب كل نظام دولي يسود العالم إبان كل قرن من القرنين المتأخرين، فإذا كان عسكرياً كولونيالياً في القرن التاسع عشر، وخصوصاً بعد مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥، فإنه كان سياسياً إمبريالياً في القرن العشرين، وخصوصاً بعد مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ . . . وهكذا، فإن مؤشرات تسعينيات هذا القرن تؤكد على أن القرن القادم سيكون رأسمالياً اقتصادياً بحتاً[٥]! وذلك باستخدام **العوامل الاقتصادية** وحالات الدبلوماسية الاقتصادية . . والتوغل إلى أعماق **المنظومات** الإقليمية لتحقيق الرأسمالية الجديدة، من أجل أن تعيش تلك «المنظومات» في حالة تنافسات جيواقتصادية وفي خضم الفعاليات التي سيزدحم بها اقتصاد السوق (The Capital Market).

---

(٣) منها نظرية المؤرخ الأميركي، من أصل ياباني، **Francis Fukuyama** التي سماها «نهاية التاريخ» **(The End of History)** والتي أخذت لها من الشهرة أكثر مما تستحقهُ أبداً!

(٤) بدأت حالات التغيير الاقتصادي منذ الثمانينات، انظر:

Peter Druker, «The Changed World Economy», **Foreign Affairs**, vol.64, no.4 (1986), p.784.

(٥) راجع: سيار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم / من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد (١٨٤)، السنة (١٦)، حزيران / يونيو ١٩٩٤، ص ٢٣ ـ ٢٧.

هكذا، بدأ العالم يشهد تحوّلات مهمّة تبرز الاقتصاديات فيه بفعالية شديدة. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الإقليمية في العالم، ويحسب لها الأمريكان وأعضاء الاتحاد الأوروبي حسابات فائقة، وعلى الأخص: العراق ومنطقة الخليج العربي(٦). ويبدو جلياً بأنه كما عملت أمريكا في الماضي القريب على إبعاد السوفييت عن المنطقة المذكورة، كذلك تحاول اليوم إبعاد أوروبا الغربية واليابان عنها، وهي «المنطقة» التي تعيش تنافساً جيو ـ اقتصادي مع حالة الاضطراب، وعدم الاستقرار، وانعدام الثقة، وخوف البعض من البعض الآخر، فضلاً عن تخوفات بعضهم من «أحداث» مريرة ستتوالد قريباً، إذ إن المنطقة حبلى بالأحداث الباردة والساخنة في ظل متغيرات سريعة لا يمكن تجاوزها أبداً، بل ولها تأثيراتها على المجتمع في الشرق الأوسط خصوصاً وعلى نخبهِ وفئاتهِ وسكانه ناهيكم عن زعمائهِ وقياداته.

لعل من أبرز الدول المتخوّفة، هي الدول الخليجية، التي اندفع بعضها لشراء الأسلحة المتطورة التي تكمن من ورائها أهداف ثلاثة، هي:

١ ـ استنزاف الثروات الضخمة لدول المنطقة.

٢ ـ استنزاف الطاقات البشرية والعلمية والعملية.

٣ ـ ترميم الثغرات الكبيرة في اقتصادات الدول المصنعة من خلال بيع المتراكم من الأسلحة(٧).

---

(٦) راجع للاستزادة: دراسات مهمة يحتويها كتاب:
B.R. Pridham (ed.), **The Arab Gulf and the West** (London: Croom Helm, 1985).

(٧) انظر معلومات مبتسرة وموسّعة عن ذلك في:
New York Times, 4/11/1994, **Washington Post**, 1/2/1994.
وقارن ذلك مع مصدر آخر، من أجل مسح موسّع للقدرات والإمكانات العسكرية الخليجية، انظر:
Antony Cordesman, **After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East** (Boulder: West view press, 1993), pp.117-9.
وراجع حجم المبيعات من الأسلحة وأثمانها:
Economist, 15th Oct. 1994, and Cf., David Calahan, «Saving Defense Dollars», **Foreign Policy**, 96 (Fall 1994).

٣. قرائن الاستقطاب الأحادي والأمريكي:

لقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم معلنة عن نظام دولي جديد، بعد أن حققت مكاسب استراتيجية في تسعينيات هذا القرن، محتلّة مجال القطب الواحد الذي فرض هيمنته على المنطقة بعد تسجيله النقاط التالية:

١ ـ **الضمان الأساسي للنفط** في المنطقة على مدى زمني قادم.

٢ ـ **الضمان الأساسي لدول** المنطقة الصغيرة، والعمل على احتواء الدول الثقيلة والمؤثرة فيها.

٣ ـ **إدارة النظام الإقليمي** القادم للشرق الأوسط.

٤ ـ **الطرف** الأكثر قوة وهيمنة في ميزان النفط.

٥ ـ الحصول على **مكاسب جيو اقتصادية** على حساب غربي أوروبا واليابان.

٦ ـ السيطرة على **عمليات التحكم** Control في المنطقة أولاً، والعالم المتطور ثانياً.

٧ ـ **التدخل في الشؤون الداخلية**، واختراق السيادات الإقليمية.

٨ ـ ترتيب **قضايا التسوية** بين العرب وإسرائيل(٨).

٤. مشروع «لبننة» الشرق الأوسط: (= تفتيت المنطقة العربية): من البلقنة إلى اللبننة

تشير كل الدلائل إلى أن منطقتنا العربية (والشرق أوسطية بالذات) مقبلة على مشروع «تفتيت» من أجل إعادة صياغة وتركيب **جيو استراتيجية** المنطقة برمتها، والتخلّي عن كل المرتكزات التي قامت عليها دول المنطقة في القرن العشرين، تلك «المرتكزات» التي ترسخت بعد مؤتمر فرساي (الصلح) بباريس عام ١٩١٩ والاتفاقيات والمعاهدات اللاحقة التي انبثقت عن: لوزان وسيفر وسان ريمو..

---

(٨) انظر تحليلات جديدة حول ذلك في:

Eric A.Nordlinger, **Isolation Reconfigured: American Foreign Policy for a new Century** (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1995), pp.63-5, 120-1.

فضلاً عما كان قد صيغَ قبل مؤتمر فرساي من خطط واتفاقيات، أشهرها: اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦.

معنى ذلك: إن صناعة جيو تاريخية جديدة ستبدأ، ولكن ليس على الأسس التي كان إرساها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا تحديداً)، بل ضمن إتاحة بدائل جديدة يفرضها النظام الدولي القادم الذي تستقطب الولايات المتحدة الأمريكية هندسته الصعبة. والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: ما هي الرؤية المستقبلية لمشروع تفتيت المنظومة القومية العربية التي يتألف منها: المشرق العربي (= العراق + بلاد الشام + بلاد شبه الجزيرة العربية)!

١ ـ إدخال دولها كأجزاء كانتونية (= تجزئة التجزئة) في نظام إقليمي أوسع سيطلق عليه بـ«النظام الإقليمي للشرق الأوسط»، وهو كتلة مهمة جداً ضمن تكتلات دولية أخرى يهيمن عليها القطب الواحد.

٢ ـ تأسيس شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية (= أقلمة دول المنطقة) في المشروع الإقليمي لاحتواء مرتكزات التغيير والتقدم الاجتماعي؛

٣ ـ ستبدأ الهندسة الجيو سياسية للمنطقة عملها من الداخل وليسَ من الخارج، مما يضفي على «المشروع» موافقات ضمنية من قبل الجماهير.

٤ ـ استمداد النظام الإقليمي للشرق الأوسط وظائفه من النظام الدولي القادم الذي يرعاه القطب الواحد.

٥ ـ تتم كلّ التدخلات الأمريكية باسم مجلس الأمن الدولي أو هيئة الأمم المتحدة[٩].

٥. الاستقطاب الأحادي في إدارة العولمة الجديدة:

سيناريوهان اثنان يتسابق العمل بهما، وأولهما أعتى من ثانيهما: القطب

(٩) راجع ما جاء من معلومات وخطط خطيرة عن سيناريوهات التفتيت وبلقنة المنطقة العربية جيوسياسياً، ولبننتها جيوسوسيولوجياً، وذلك في مقالات حسام سويلم، «الاستراتيجية الخفية لإسرائيل والصهيونية العالمية: تفتيت الوطن العربي» في مجلة استراتيجيا، العدد (١٠٩)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ص ٤٢ ـ ٤٤؛ والعدد (١١٠)، يناير ← فبراير ١٩٩٢، ص ٥٦ ـ ٥٧.

الواحد والمتعدد الأقطاب في النظام الدولي بديلاً عن الثنائية القطبية أو النظام الأحادي، وتجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها اليوم صاحبة للقطب الواحد، أو أنها مستقطبة له، وهي تمتلك القوة دون منازع في العالم، وتحاول فرض سياستها (أو جملة من سياساتها) على العالم. وينقسم الرأي السائد حول ذلك إلى قسمين: قسم يؤكد على صواب التوجّهات الأمريكية في بناء النظام الدولي القادم؛ وقسم يشيع بأن القيادة الأمريكية ستغدو متزلزلة وغير مستقرّة مع الدول الأخرى، وخصوصاً الدول الإقليمية الممتلكة لأبرز الاستراتيجيات المستقبلية، ولأن المنطق السياسي الذي ساد بين الكتلتين الشرقية والغربية في أيام الحرب الباردة لا يمكن تطبيقه في منطقة الخليج العربي. . والسبب؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تتخذ سياسة دولية خاصة تسيطر من خلالها على سياسات دول المنطقة الإقليمية، وإن جملة من التغييرات التي تقودها بعد التخطيط لها وتنفيذها في المنطقة تميّزها صفتان أساسيتان:

أولهما: أحادية اختراق المنطقة بموافقة الأطراف المعنية أم دون ذلك.

ثانيهما: أحادية قيادة المتغيرات وتنفيذها دون الاستئناس بموافقة الأطراف المعنية التي قد ضمنت ذلك مسبقاً.

هكذا استراتيجية جديدة في السياسات الأمريكية الدولية ستؤدي لا محالة إلى جملة من التناقضات في النظام الأحادي. ذلك لأن القوى الآسيوية المؤثرة كالهند والصين ستكون مضطرة للتوجه نحو منطقة الخليج العربية. . ومن المتوقع أن يؤدي الأمر في خضم عمليات قيادة الاختراق والمتغيرات التي سترافقه إلى: إيجاد «أطروحة» جديدة لحكومة الصين من أجل إقامة علاقات أوسع مع إيران والدول الخليجية العربية. كما ستبحث الهند لها أيضاً عن دور مؤثر في هلال إقليمي يضمّ المملكة العربية السعودية والدول الخليجية العربية[١٠].

---

(١٠) راجع أفكار عبد المنعم سعيد في كتابه: **العرب ومستقبل النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ ومقارنة ذلك مع ما نشر مؤخراً في:
Kishore Mahbubani, «The Pacific Way», **Foreign Affairs**, (Jan. -Feb., 1995), 70, 2.

ولكن؟

يرى المنظّر الأمريكي هنري كسينجر في **الاستراتيجية الأمريكية** أنها بحاجة إلى إيجاد قاعدة كلية لسياسة أمريكا الخارجية، لكي لا تكون مع نزاع ضد القوى الآسيوية الكبرى، والمتمثّلة أساساً بالصين واليابان والهند. ولكن هذا لا يتم إلاّ بعد تطبيق أمريكا لنظرية «الاحتواء المزدوج» باتّباع كلّ من العراق وإيران لسياستها في الشرق الأوسط أولاً، والقارة الآسيوية ثانياً. إن الأمريكان يولون هذه **«النظرية»** أهمية بارزة مؤكدين، بطول بالهم على تطويع الخصم على مدى سنوات طويلة من خلال إيذائهِ اقتصادياً، أو ترويضه نفسياً، أو كسر شوكته سياسياً، أو التقليل من هيبتهِ إعلامياً، بعد حرق أصابعهِ بقصفهِ، أو إشعال الحرب ضده أو عزله ونسيانه، أو نفيه، أو فرض الحصار عليه وتكبيل سيادته واستقلاله.. وهذا ما حدث ويحدث في عدة بلدان آسيوية وأفريقيا أو في أمريكا اللاتينية(١١).

٦ . الترسيمات المستقبلية للعولمة (الأمريكية):

إن النظام الدولي القادم والذي سيبدأ حياته مع مطلع القرن القادم سيكون أمريكياً مائة بالمائة، ولأول مرة في تاريخ البشرية يفرض العالم الجديد سيطرته على العالم القديم جغرافياً. إن ثقِل كل من أوروبا وآسيا لم يزل مستمراً حتى هذهِ «اللحظة» التاريخية التي كانت من منتجات الحربين العظميين والتشكيلات الإقليمية والدولية التي انبثقت عن نهاياتهما في القرن العشرين! لقد حسمت أمريكا حالة الصراع البارد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب لصالحها؛ واستطاع العالم الجديد أن يفرض سيطرته الدولية لأول مرة في التاريخ على عالم أوراسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وعمليات حرب الخليج الثانية.

---

(١١) حول نظرية «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران، وردود الفعل السياسية، انظر:
F.Gregory Cause II, «The Illogic of Dual Containment», **Foreign Affairs**, 73, 2 (March-April 1994); and Martin Indyk (et.al.), «Symposium of Dual Containment», **Middle East Policy**, vol.3, no.1, (1994).

وتحاول أوروبا أن تفرض نفسها مؤتلفة في صياغة تاريخ المستقبل من خلال مواقفها الجديدة من قضايا وأزمات عدة خلال السنوات الخمس الماضية وهي مؤشرات كافية لإمكانات استقطاب دولي متعدد، ولكنني أعتقد بأن ليس لديه القدرة في أن يكون مسابقاً الهيمنة الأميريكية!.

وليسَ غريباً على أمريكا، استخدام سياسة العصا الغليظة لدول ومجتمعات عريقة في الشرق والغرب، حتى وإن اقتضى الأمر: إيجاد جيش كبير ومنظّم يهدّد قدرات الآخرين، وسيضغط باتجاه هذا «الأمر» على متحدّي الإرادة الأمريكية، أولئك الذين لا تتناغم منطلقاتهم وتوجهاتهم مع السياسة الأمريكية. وستبدو أمريكا بالنسبة لكافة الشعوب في العالم أجمع، أنها الأقوى على رسم ما تقرّره، وعلى تنفيذ ما تريده من الآخرين. وسيكون ثمن ذلك ـ دون شك ـ **أجواء ملبدة بالمشاكل، ومتوترة بالأزمات، مع أحزمة من بلدان جائعة وأخرى متخمة، مع كانتونات فدرالية، أو دويلات كونفدرالية في عدد من الأقاليم المهمّة في العالم كالإقليمية «الشرق ـ أوسطية»، والإقليمية «المتوسطية»، وإقليمية قوقاسيا وآسيا الوسطى، وإقليمية الباسيفيك، وإقليمية أمريكا اللاتينية**... إلخ.

السؤال هو: بماذا ستتمثّل ردود **الفعل** إزاء الترسيمات المستقبلية للقطب الأحادي في أعلاه؟

بالتأكيد، ثمة تشكيلات عسكرية، وقدرات نووية، واتحاد عملات، وأسواق مشتركة، وتجمعات عولمية نخبوية... يمكنها أن تقف جميعها في طور التنافس إزاء الإرادة الأمريكية، فلا مندوحة من تشكيل جيش أوروبي تعزّزه قدرة نووية فرنسية، وخبرات روسية، وطاقات صينية، وإبداعات يابانية، وثروات عربية... تمثّل جميعها قوى **«العولمة الجديدة»** (The New Globology) إزاء تحدّيات النظام الدولي القادم[١٢]!

---

(١٢) راجع الدراسات المهمة التي نشرت في كتاب:
Paul Marantz and Blema S. Steinberg (eds.), **Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy** (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp.6-16.

إذا كانت هذهِ كلها تمثّل الضغوطات الدولية والقارية ـ المحيطية على أمريكا، فإن الشرق الأوسط نفسه سيشهد ـ هو الآخر ـ تحدّيات متنوعة، واستجابات متعدّدة. وأعتقد أن أمريكا ستلاقي متاعب عدة في مناطق إقليمية محدّدة من الشرق الأوسط، وتضطر لحماية نفسها.. فثمة منازعات عسكرية ساخنة في الشرق الأوسط أتوقّع قيامها في مناطق برية أو بحرية أو نهرية. ويتوقع البعض نشوء «اتحاد» للقوى والبلدان الإسلامية، أو للقوى الوطنية إزاء سياسات التهديد التي تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل. وهناك آراء تقول بأن حزاماً استراتيجياً إسلامياً سيقوم في قلب العالم الإسلامي لمواجهة النظام الدولي القادم! ولكن؟

إن هكذا توقّعات خيالية أو تنبؤات غير واقعية لا يمكن الاطمئنان إليها، بل لا يمكن قبولها واقعياً، ولديّ أسباب عدة تقف حيال عدم إمكانية نشوء هكذا «اتحاد» أو «حزام» خيالي بعيد التحقّق، هي:

١ ـ لعلّ أربع دول شرق ـ أوسطية يمكن اعتبارها من **الدول الثقيلة** استراتيجياً في المنطقة (باستثناء مصر)، وبإمكانها أن تشكّل قوة إقليمية/استراتيجية غربي آسيوية قوية، هي:

تركيا ← العراق ← إيران ← السعودية (فضلاً عن مكانة **سوريا**). ولكن؟

أ) هناك افتراق كبير في السياسة الدولية والإقليمية بين طرفين وموقفهما من الأمريكان: **تركيا والسعودية** من طرف، **والعراق وإيران** من طرف آخر (+ سوريا).

ب) بالإمكان **تطبيع العلاقات** العراقية ـ الإيرانية من خلال الاتفاق على «مبادىء»[١٣] تخصّ الخصم المشترك لكليهما، ولكن من الصعوبة أن تحل جميع الخلافات الإقليمية والحدودية والمعاهداتية بينهما.. فضلاً عن إزالة آثار الحرب القاسية التي استمرت بينهما ثماني سنوات، وزرع عامل الثقة، فضلاً عما يعانيه العراق جراء فرض الحصار الاقتصادي عليه على مدى ست سنوات!

---

(١٣) عن هذه «المبادىء»، راجع: سيار الجميل، «الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد (٢٠٦)، السنة (١٨)، نيسان/أبريل ١٩٩٦، ص ٨٧ ـ ٨٨.

٢ ـ **الاختلافات** والتباينات الكبيرة سواء كانت محلية أم أقلياتية أم عرقية أم دينية أم طائفية أم قومية ولغوية وثقافة واجتماعية في عالم إسلامي هائل يزداد سكانه دوماً ليزن ديموغرافياً عند نهاية القرن العشرين أكثر من مليار نسمة.. ناهيكم عما يحكمه من تنافرات واسعة النطاق مخفية مستترة أم علنية ظاهرة، مع مشاكل قديمة وحديثة بالإمكان إشعالها بسرعة، وفي مناطق حسّاسة جداً في الإقليم[١٤].

* * *

ثانياً: نظام متعدد الأقطاب: نظرية.. هل تتحقق؟

إنه **البديل الاستراتيجي** المقترح إزاء نظام القطب الواحد؛ ويفترض أن يكون عاملاً ضرورياً في العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي. وهو «**النظام**» الذي يطالب به *رافضو نظام القطب الواحد*، ويؤكدون فيه على أن يسود مبدأ ***«الحوار»*** مع القوى الكبرى والصغرى، وأن تتشكل من خلاله: الأدوار السياسية التي يمكن أن يمارسها الجميع ضمن منظوماتهم الإقليمية بعيداً عن الهيمنة واقتراباً من التفاهم، وبناء للمصالح المشتركة.

ويؤكد أصحاب **نظرية تعدّد الأقطاب**، بأن منطقة الخليج العربي، ستبدو أوضاعها في ظل سياسة تعدّد الأقطاب قليلة التأزمات، أو أن الأزمات ستقلّ كثيراً، كما ستقلّ السياسات التي يمارسها الكثير من اللاعبين؛ وأن التجارب القاسية التي مرّت بالمنطقة قد أكسبت دولها نتائج مرّة يمكن أن توظّف في السلم والأمن الإقليمي، وبناء علاقات جديدة متكافئة؛ وذلك يكفي لكي تتعامل دول المنطقة مع نظام متعدّد الأقطاب بعيداً عن الأزمات والصراعات والحروب، كما أن الحرب الباردة قد اقترنت مع نظام ثنائي القطبية على مدى زمني يتكلل بسياسة الوفاق في النصف الثاني من القرن العشرين. ولا يمكن إغفال دور العالم الثالث

---

(١٤) للاستزادة، راجع آراء حازم نسيبة، في مقالته: «معطيات العلاقات الدولية في عالم متغير»، مجلة الندوة (عمّان: جمعية الشؤون الدولية)، العدد (١)، المجلد (٧)، شباط/فبراير ١٩٩٦، ص ٣٧.

الذي له تأثير بالغ في اقتصاديات العالم على امتداد القرن المقبل، أو ما يشكّله العالم الإسلامي في المستقبل القريب(١٥).

إنها علاقة أكثر تعقيداً مما يبدو لأوّل وهلة، ولكن يكفي التأمّل والتفكير قليلاً في نظرية **«العولمة الجديدة»** التي يمكن أن تساعد العالم أجمع بشقّيه الغني المتخم والفقير المدقع، وبثنائية شمال ← جنوب، أو بثنائية شرق ← غرب في عملية أو أكثر بتصادم الحضارات القارية، أو تفاعل الثقافات القومية في الخروج من سطوة الهيمنة الرأسمالية التي يستحوذ عليها نظام القطب الأحادي. مع خلق إيجابيات للتعاون الدولي أو الإقليمي، يمكنها من بتر السلبيات والمشاكل والأزمات التي يثيرها نظام القطب الأحادي الذي يحدّد دوره وممارساته على أساس احترام السيادات الإقليمية، ويوقف عملياته في اختراق القوميات، وخلق الكانتونات، وتكوين التبعيات، وإثارة الحواجز والنعرات والصراعات، ويخفّف من وطأة التشويه الإعلامي الذي يستخدمه بفظاعة ضدّ خصومه، وخصوصاً في العالم الإسلامي(١٦).

ويرى أصحاب الدعوة **لنظام متعدّد الأقطاب**، إن صفحة تاريخية جديدة يمكنها أن تبدأ من خلال تطبيق هذا «النظام»؛ وذلك بإعطاء الفرص للشعوب كافة لكي تمارس حقوقها التعليمية والثقافية والسياسية والديمقراطية؛ وأن يتعاظم دور النخب من العلماء والمفكرين والأساتذة والمثقفين والصحافيين في العالم أجمع لأن يمارسوا أدوارهم الحقيقية إلى جانب القيادات السياسية، وبالإمكان منح تلك «النخب»: سلطات كاملة في الدولة والمجتمع، تدعى اليوم بـ«المعرفتاليا» (على غرار: البروليتاريا)، تقف تلك «السلطات» إلى جانب بقية السلطات الأخرى

---

(١٥) انظر توقّعات الصراعات القادمة بين المسلمين أنفسهم من طرف، أو بين المسلمين والغرب من طرف آخر، (أو ستشظى حرباً تنافسية باردة على أقل تقدير) فلا بد من احتوائه في:
Graham E.Fuller and Ian O.Lesser, **A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West** (Boulder, Colo.: Westview Press, 1995), ix, p.26.

(١٦) لعل أبرز من عالج هذه العمليات دارساً لها ومحللاً لمضامينها، وناجحاً في تعرية مخاضاتها الصعبة، هو الأستاذ سمير أمين في مجمل كتاباته الأخيرة، وأخصّ بالذكر، كتابه: **امبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا، (بيروت: الفارابي، ١٩٩١).

المعروفة (: العليا / التشريعية/ التنفيذية / القضائية/ الإعلامية).

السؤال هو: هل يمكن الاستفادة عربياً وإسلامياً من هكذا «اقتراحات» يلقيها أصحاب الدعوة لنظام متعدّد الأقطاب؟

نعم، بالتأكيد، ذلك لأن المسلمين عموماً والعرب خصوصاً قد ازدحمت تواريخهم ومواريثهم وعوالمهم وأوطانهم بنخب المثقفين والعلماء والمختصين وبالسلطات والقيادات والعلاقات... فلابدّ أن يتم أي نوع من التجسيد للفجوات التي تفصل النخب المفكّرة عن الزعامات، وأن تمارس تلك «النخب» دورها الحقيقي بمنحها سلطة من نوع ما والاستفادة من خبراتها وأنشطتها وتجاربها الفكرية والعلمية والمهنية في صنع القرارات وصياغة الخطط، وتوظيف الإمكانات، ومن المعروف أن العالمين العربي والإسلامي يمتلكان عدداً كبيراً من أبرز المفكرين وألمع العلماء والباحثين ورجالات الثقافة والآداب الذين نال بعضهم حظوة عالمية، وسمعة دولية في ميادين فكرية وتخصّصية وإبداعية عدة.

لقد اهتم عدد من الكتّاب والمؤرخين والباحثين العرب والمسلمين المعاصرين بدور النخب والمعرفة العربية والإسلامية، ومواقعها من السلطات، والقضايا المشتركة بين أصحاب البحث وبين أصحاب القرار سواء في دراسات تاريخية أم فكرية أم سوسيولوجية وهي حاجة أساسية بل وضرورة ملحّة للعرب والمسلمين وهم يواجهون القرن القادم. ومن المستحسن جداً، إعادة النظر والفهم معاً في دور النخب المعرفية العربية والإسلامية من أجل تجسيد الفجوات الواسعة بين القيادات السياسية وبينها من خلال إعادة شحن الذهن والتفكير والممارسات بالروح الليبرالية والعلاقات الديمقراطية.

يتوجب أيضاً توفير الحياة السياسية في ظل نظام متعدد الأقطاب، وفسح المجالات أمام الاقتصاديين وتكنوقراط عالم الجنوب، في التركيز على اقتصاداتهم الإقليمية في ظل تكويناتهم السياسية الحديثة التي يمكنها أن تتطور كثيراً في القرن القادم، خصوصاً وأن تكوينات العالم السياسية (= الدول الحديثة) كانت من نتائج نظام متعدد الأقطاب بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن خلال مفاضلتهم، يرى **دعاة نظام** متعدد الأقطاب، بأن ما يوفّره هكذا «نظام» من بدائل مشتركة ومهمة هي أجدى كثيراً من «البدائل» التي يوفرها نظام القطب الأحادي، بدليل قلة المنافسة الكبيرة بين الأقطاب، بل ستخلق فرصاً جديدة لدول عديدة حتى في ظل اعتماد بعضها على الدعم الخارجي.. وسيخلق مناخ أمني واضح في الجهات الإقليمية الساخنة من العالم(١٧). وعليه، فإن احتياج القوى الكبرى إلى (شرطة إقليمية) سيزول في مناطق مهمة من العالم. كما أن حاجة الدول الصغيرة والإقليمية للتسلّح ستزول يوماً بعد آخر! وستخلق ضوابط استراتيجية تحكم طبيعة العلاقات الإقليمية الصعبة بحلّ الخلافات الحدودية والمشاكل المعلّقة.. وسيطلب من الأمريكان أو غيرهم. صرف النظر عن تواجدهم العسكري والجوي في أية منطقة إقليمية حسّاسة. أما في خضم الظروف الخاصة للعالم متعدد الأقطاب، فيستطيع الأمريكان إذ ذاك أن يوقّعوا على عقود مع أي طرف أو دولة محافظة على سيادتها الإقليمية، وتمنع حدوث أية انزعاجات إقليمية أو دولية!

وتستمر «النظرية» **تفصح عن فرضياتها** المبدئية التي بينها وبين **الواقع** مسافة واسعة، فهي ترى بأن اللاعبين الكبار في نظام متعدد الأقطاب يمكنهم التفاهم بالتشاور مع اللاعبين الصغار، إذ لن يكون هناك لاعب قوي يفترس الآخرين أجمعين!! وستتبلور هناك نزعة نحو التعاون بين الكبار والصغار، وعند ذاك، فإن العالم في الجنوب والأطراف سيغدو أكثر استقلالية في التعاون الإقليمي. وسيفتح الطريق واسعاً لإنجاز أدوار تكون أكثر فاعلية تؤديها المنظومات الإقليمية، أو على الأقل: الدول ذات الثقل الإقليمي في المنطقة، إذ تكفي قدراتها الجيوسياسية والاستراتيجية لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة الإقليمية كاملة، وإيجاد التعاون الجماعي، وخلق مواثيق إقليمية داخلية تنظم عمل النظام الإقليمي إزاء النظام الدولي.

ويرى البعض من المفكرين العرب الذين ما زالوا يعيشون **«يوتوبيا»**

---

(١٧) راجع إشارات واضحة عن ذلك في مقالة: Atif Kubursi and Salim Mansur, «An American Century», **Arab Studies Quarterly**, (1993).

الخمسينات بكل أحلامها وخيالاتها، بأن باستطاعة العالم الإسلامي أن يشكّل قطباً متميّزاً إزاء نظام متعدد الأقطاب! وأعتقد بأن هذا «التفكير» لا أسس له من الصحة في التطبيق لأن لم يكن العالم الإسلامي في العصر الحديث موحّداً بشكل رسمي لكي يكون متكافئاً بين الأقطاب.. فلا يمكن تخيّل أن يقوم هكذا «قطب» إزاء الأقطاب الأخرى المتميزة بالتماسك والأحادية، وهو المتّصف بالتشتّت والانقسام والضعف والتخلف.. إزاء بقية التكتلات المتعددة الأقطاب المتميزة بخططها وبرامجها وهندستها مقارنة بمفارقاتهِ وارتجالاته وعواطفه! إن العرب وحدهم لم ينجحوا حتى يومنا هذا ـ مع الأسف ـ في إقامة سوق مشتركة بينهم منذ الأربعينات. كما ولم ينتصروا لأهدافهم القومية في تحقيق أي تكامل وحدوي أو اتحادي أو تضامني على مدى خمسين سنة من تكوينهم المعاصر.. فهل من المعقول أن تقوم الدول الإسلامية بإعلان نفسها أحد أقطاب العالم؟

ثمة «أفكار» أخرى يقدّمها المنظّرون في النظام الدولي المبني على تعدّد الأقطاب، إذ إن الصراعات العقائدية والإيديولوجية لن تزول كلياً، وأن الخلافات الحدودية والإقليمية سوف لن تحسم نهائياً، ولكنها جميعاً سوف تكون في رعاية نظام إقليمي يمكنه أن يخلق حالة جديدة من التعاون خصوصاً، وأن الشعوب من خلال النخب العليا والفئات الوسيطة والجماهير الدنيا (بعيداً عن القيادات والقيادات الرسمية بالذات)، قد امتلكت الوعي بالتجارب المريرة في القرن العشرين.. آخذة حتماً بتجنب الأخطاء في الماضي، ومحو الأحقاد في الحاضر من أجل تسيير النظام الدولي الجديد (= القادم)، علماً بأن مجال تحرّكه يشتمل على مناطق حيوية من غربي آسيا، وشمالي أفريقيا، وشرقي أوروبا.

ويمكنني أن أقول أيضاً، بأن نظام متعدد الأقطاب سوف لن ينجح أبداً، لأن التاريخ البشري علمنا دوماً بأن هناك ثنائية قطبية تحكم العالم دوماً.. ناهيكم عن أن نظام القطب الواحد الذي تكرّسه: سياسة أمريكية تلقى تأييداً كبيراً في أرجاء العالم من قبل الرأي العام، كما أنها مدعمة من قوى أخرى (دولية وإقليمية)، فهي إذن: تشكّل كتلة أحادية اليوم باستطاعتها استخدام سياسة التهديد المباشر والفوري لمعالجة الضعف الاقتصادي الذي يحيق بأمريكا التي تحاول الحصول على

تنازلات اقتصادية من العالم، وتجربتها واضحة المعالم سواء إزاء اليابان وكوريا بالنسبة للمنتوجات الصناعية، وأن أول دولة أخرى تتميز بمنتجاتها الزراعية كالصين التي تتفوق بمحصول استراتيجي هو «الرز»، ولكن يبقى هؤلاء بعيدون عن تعدد الاستقطاب، ويبقى نظام القطب الواحد يكرّس جهوده إلى أن يكون النفط تحت تصرّفه المباشر. وأن أمريكا في نظامها هذا، تحاول السيطرة على الكنز النفطي مهما كان الثمن غالياً.

وعليه، **فإن أعلى منطقة في الخليج العربي، وهي منطقة تشكل دائرة (Zone)** تشتمل على:

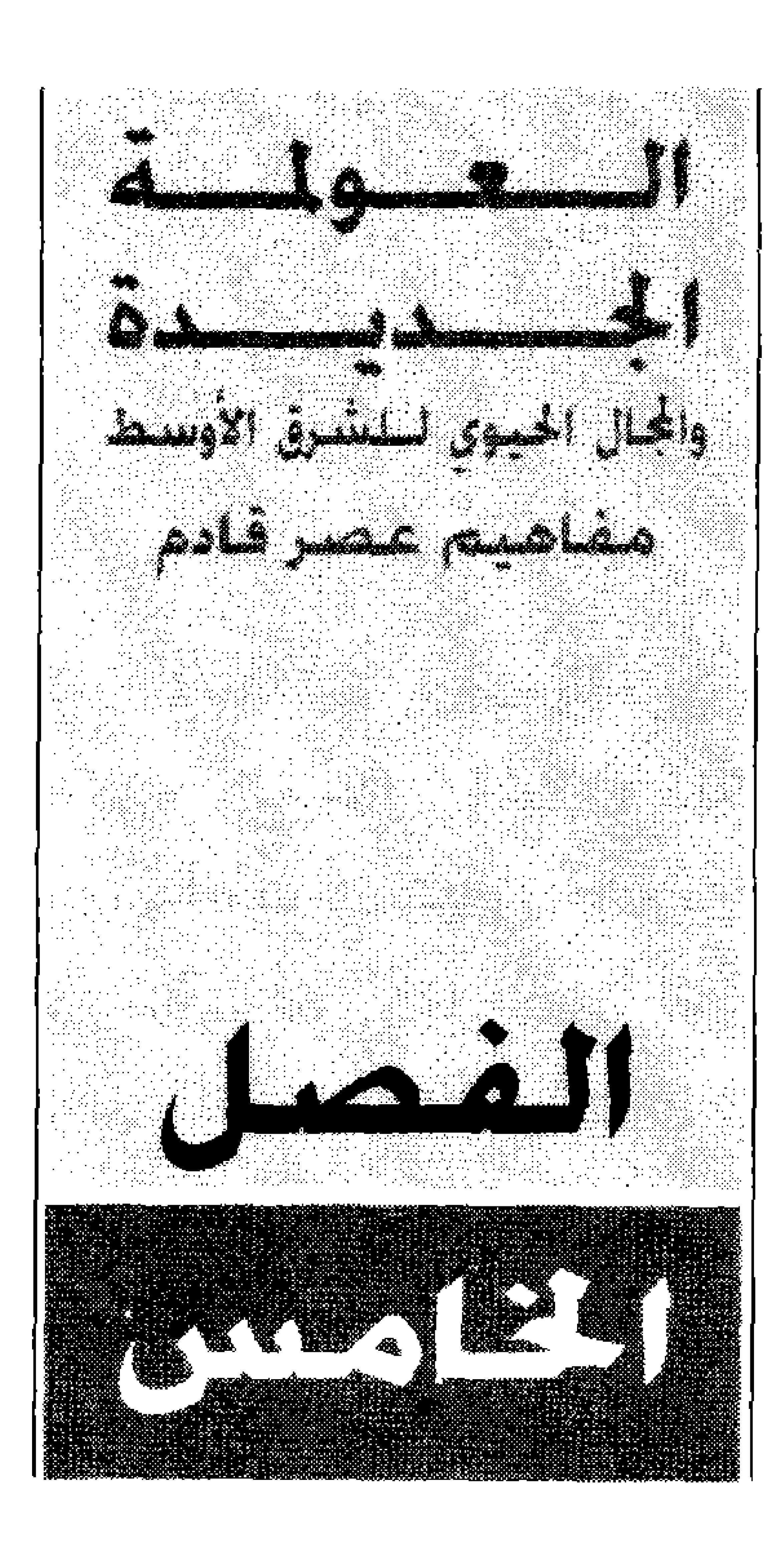
(جنوب العراق ← + الكويت ← + شمال ـ شرق السعودية ← + الإمارات ← + وسط غربي إيران)

وستغدو هذه «الدائرة» على امتداد الخمسين سنة القادمة مسرحاً جيواقتصادياً معقداً للشركات وحرب الشركات الأجنبية المدعومة من مركزية الاستقطاب أو حتى من مركزيات تعدد الأقطاب.. وسيؤثر ذلك على متغيرات الأوضاع السياسية في أبرز وأهم زاوية من الشرق الأوسط.

أخيراً، لا بدّ من القول، إنه **على امتداد تاريخنا البشري الطويل، لم يحدث أن ولد نظام «متعدّد الأقطاب»**، بل كان هناك دوماً **ثنائية في الاستقطاب الدولي** سواء كان ذلك في الماضي والحاضر، كما هو ـ دوماً ـ **قانون الانعكاس الثنائي في التاريخ**.

إنني ـ هنا ـ إن استبعدت قيام تعدّدية قطبية، ارتكازاً إلى هذا «القانون» في الاستقطاب الدولي.. حسناً إذا كان هذا صحيحاً على صعيدي التاريخ والواقع، فأين هو القطب الثاني في تحليل الحالات التي نمرّ بها اليوم لا سيّما بعد أن شدّدتُ في سياق التحليل على الأحادية القطبية الأمريكية؟ أقول: بأن العالم يمر اليوم في حالة انتقالية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وسوف تستمر هذه «الحالة» حتى العقد الثاني من القرن القادم وصولاً إلى نهاية العقد الثالث منه عندما يستقرّ بناء النظام الدولي القادم، وبروز قطب ثنائي يواجه الأمريكان بكلّ ثقله

الاقتصادي قبل السياسي، ولا يمكنني التكهن بدوره الاستراتيجي، ولكن ثمة إشارات تاريخية تعلمنا من خلال عمليات عدة في التحوّلات Transmutation الضخمة في العالم. . فربما كانت أوروبا الاتحادية وربما كانت الكتلة الحيوية في الشرق الأقصى!



الشرق-أوسطية:(*)
بين مشاريع التسوية
والشراكة الاقتصادية العربية-الاسرائيلية

(*) مجموعة دراسات وحوارات نشرت تباعاً في جريدة السفير، ١٩٩٦

مقدمة:

يحدّد ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا السابق، القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط من خلال الاندفاع العالمي الشرس على بتروله المتدفق، أو تأمين احتياطاته النفطية الهائلة. ومنذ أن اكتشفت هذه الثروة فيه بغزارة وعلى مدى أكثر من خمسين سنة، وبقدر ما كانت أماني العرب القومية منشدّة لتحقيق الوحدة العربية كأحد أبرز وأهم الأهداف المثالية السامية لدى العرب، زاحمتها أهداف غربية بانشداد كبير من أجل امتصاص الثروات العربية البترولية[1]. وكانت الشرق ـ أوسطية أحد أبرز الأفكار والمشاريع الغربية التي شغلت تفكير الغربيين كثيراً، بدلالة ما قاله ميشيل جوبير نفسه عن الشرق الأوسط بالنص: «هذه المنطقة من العالم التي وجد الأوروبيون وسكان البحر المتوسط أنه من المناسب تسميتها بهذا الاسم». ونجدهُ يحدّد هوية المنطقة مستطرداً بقوله: «وإن ما يقرب من ٢٠٠ مليون عربي (بما في ذلك أهالي المغرب العربي) يحتلّون قلب العالم الإسلامي الذي يمتد وشاحه الطويل من المحيط الأطلسي إلى سور الصين، والبلدان التي يقطنونها واقعة تحت الوصاية منذ أمد طويل، رغم كل ما يقولونه ويعتقدونه»[2].

ويحدد شيمون بيريز خريطة الشرق الأوسط تمتد من حدود مصر الغربية حتى

(١) راجع تحليلات: نيفين عبد الخالق مصطفى، «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٣)، آذار/مارس ١٩٩٥، ص ٥.

(٢) ميشيل جوبير، «ترتيبات جديدة لتفادي العواصف مستقبلاً» في كتاب: ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط (القاهرة: مركز الأهرام للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٥.

حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى شمالاً، حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً[٣]. إن هذه المنطقة كان قد حدّدها من قبله رجالات عرب، هي منطقة عربية ـ إسلامية، تمتلك مقوّمات للتكامل منذ زمن بعيد، وقد بذلت العديد من الجهود من أجل إقامة سوق عربية أو سوق إسلامية، أو ائتلافات إقليمية.. باءت كلها بالفشل!

أما «المشروع الشرق ـ أوسطي»، فإن من أبرز معالمه: **إقامة سوق شرق ـ أوسطية** ترتكز أساساً على الانفتاح بين العرب وإسرائيل لانتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة. وتعتمد على **ثلاث مراحل**: أولهما، **إقامة منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومناطق الحكم الفلسطيني**، أي بين اقتصادين: إسرائيل ـ إنتاجي وفلسطيني خدمي، أو بين اقتصادين: ارتكازي مهيمن وبين وليد تبعي!! **وثانيهما، توسيع منطقة التجارة الحرة وشمول الأردن** بإقامة نوع من النظام الاتحادي اقتصادياً على شاكلة النظام القائم بين دول البنلوكس في غربي أوروبا، **وثالثها: تجري فيها انضمام باقي دول المشرق العربي** إلى مجال التبادل الحر، وليس غريباً ـ كما يشير عدد من المحللين والمراقبين العرب أن تتجاوز القدرة الاقتصادية الإسرائيلية القدرات الاقتصادية العربية لمصر وسوريا والأردن ولبنان ومناطق الحكم الذاتي ـ الفلسطيني مجتمعة[٤]!.

١ . المشروع الشرق أوسطي: فكرته ومبرّراته:

ابتداءً من أواسط عقد الثمانينات، بدأت التصوّرات الحديثة للمشروع الشرق

---

(٣) شيمون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية (عمان: دار الجليل، ١٩٩٤)، ص ٦٢، ٩٩. وانظر: أيضاً لشيمون بيريز، «عصر جديد لا يطيق المتخلّفين ولا يغفر للجهلة»، ضمن كتاب: **ماذا بعد عاصفة الخليج** (ذكر في أعلاه)، ص ٩٧ ـ ١١٠.

(٤) انظر: نيڤين عبد الخالق مصطفى، **المرجع السابق**، ص ١٣ ـ ١٥. وقارن: عبد الإله بلقزيز، «تحديات إقامة النظام الشرق ـ أوسطي»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٢٠٣)، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ص ١٦. وراجع: محمد زكريا إسماعيل، «النظام العربي والنظام الشرق ـ أوسطي». **مجلة المستقبل العربي**، العدد (١٩٦)، حزيران/ يونيو ١٩٩٥، ص ١٢.

ـ أوسطي بالذيوع باسم **«مشروع مارشال للشرق الأوسط»**. وكان من أبرز المشاركين في إعدادهِ: شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل وقت ذاك، فضلاً عن مشاركة أحد الساسة المصريين في إعداد «المشروع» وهو مصطفى خليل رئيس الحزب الوطني الحاكم في مصر. ويتضمّن المشروع أفكاراً عدة تختصّ تطبيقاتها بترتيب العلاقات الاقتصادية الجديدة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط؛ ولعلّ أبرز تلك «الأفكار» تكمن في استيعاب الثروات البترولية الخليجية (والعراقية بضمنها بشكل خاص) وادماجها في اقتصادات الغرب من خلال تنفيذ برنامج مشترك برصيد يقدر بـ(٣٠) مليار دولار تديرهُ الولايات المتحدة الأمريكية، وبشراكة الدول الأوروبية والدول العربية البترولية.

وقد نجحت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية **بعقد اتفاقية** اقتصادية استهدفت تكامل السوق في كلٍ من البلدين.. وكانت «الاتفاقية» موضع انتقاد من قبل الدول العربية، معتبرة إيّاها أحد أبرز الوسائل في تسلّل المنتجات الإسرائيلية، وتسريبها إلى البلدان العربية كونها منتجات أمريكية، وذلك لكبح جماح قرارات المقاطعة العربية. ولقد وجد هذا «المشروع» فرصته متوفّرة للتحقيق إثر التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة العربية التي غدت عاجزة لوقف محاولات التغلغل واختراق المنطقة[٥].

السؤال الآن: كيف وجد النظام الشرق أوسطي مبرّرات وجوده؟

لقد وجد ذلك كله في ظلّ واقع عربي ممزّق ومنهار ومتصارع في العقد الأخير من القرن العشرين.. فضلاً عن كونهِ يستند إلى منطق القوّة الذي يُعلنه النظام الدولي الجديد سعياً لتكريس «الرأسمالية» القادمة (= اقتصاديات السوق). وهو «النظام» الذي يعمل بمنطق استراتيجي وجيوبوليتكي جديد للتكتلات الإقليمية التي ستعمل على إذابة الإيديولوجيات الوطنية والوعي القومي وصولاً إلى تحقيق النظام الأحادي[٦].

---

(٥) نيڤين عبد الخالق مصطفى، المرجع السابق، ص ٦ ـ ٧.

(٦) راجع مقالة جان لوك دومناك، «تسيّب الصين» (= الفصل السادس) في كتاب زكي العائدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة: سوزان خليل، ط ١، (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ١٩٠.

هكذا إذن، سيصطدم النظام القومي العربي بالنظام الشرق أوسطي الإقليمي، وخصوصاً عقب حالة التحالفات الإقليمية والدولية التي شهدها عام ١٩٩١ ضد العراق. فلقد بدأت عدة دول عربية بتصفية التزاماتها السياسية وحساباتها المالية مع العرب وتحويلها سعياً لادماجها في منظومة التكتلات الشرق أوسطية!

وتمثّل المفاوضات الجارية والمتعدّدة الأطراف للتسوية بين العرب وإسرائيل، اتجاهاً للانتقال إلى نظام إقليمي شرق أوسطي يقصد بهِ أن يكون بديلاً عن النظام الإقليمي (القومي) العربي. ولا بدّ من القول إن المشروع الجديد لا يمكن اعتباره متكاملاً أو شبه متكامل؛ وإنما هو في طور التبلور والتغيّر والتصوّر كلٌّ وفق مصالحهِ.

٢. النظام الشرق أوسطي: هندسته وتصميمه

من المؤكد أن هندسة النظام الشرق أوسطي وتصميمه وتخطيطه.. يرجع ذلك كلّه أساساً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وليس إلى أوروبا أو إلى أية قوة دولية أخرى. إذ كانَ الأمريكان قد بدأوا الحديث عن ضرورة إقامة نظام جديد في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٩٠، معلنة عن عدّة ركائز أساسية، أهمها:

١ ـ أن تكون للولايات المتحدة **الكلمة العليا** والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة، لضمان مصالحها الخاصة فيها (وخصوصاً في أمن الخليج واستقراره لصالح الإرادة الأمريكية).

٢ ـ **مشاورة** حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد مستلزمات حماية مصالح هذهِ الدول التي عليها أن تبادر في تحديد ذلك.

٣ ـ **تكثيف** الوجود البحري الأمريكي باعتباره الأساس العملي للترتيبات الأمنية مع عدم الإبقاء على وجود برّي دائم في عموم شبه الجزيرة العربية.

٤ ـ **تطوير أشكال** التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من طرف وأصدقائها في الدول العربية وإسرائيل من طرف آخر متمثّلاً ذلك بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع إجراء التدريبات.

٥ ـ الاعتماد على الأمم المتحدة في القيام بدور مهم في الترتيبات الأمنية، وتتلخص في المهام الآتية:

(أ) ترسيم الحدود بين العراق والكويت وضمانتها دولياً.

(ب) مراقبة المنطقة المنزوعة السلاح في شريط من الأرض بين العراق والكويت.

٦ ـ تعزيز التعاون بين دول الخليج من طرف وبين الولايات المتحدة والدول الصديقة والشركاء الأمنيين من طرف آخر.. مع احتفاظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق وتنفيذ الترتيبات الأمنية عملياً.

٧ ـ استمرار فرض الحظر على تزويد العراق بالمعدات العسكرية والأسلحة المتنوعة.

٨ ـ فرض قيود إقليمية على التسلّح.

٩ ـ الحفاظ على أمن إسرائيل.

١٠ ـ إنشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة[٧].

٣. التسوية العربية ـ الإسرائيلية: قطار السلام وترسيم مراحل سرعته

ثمة اتفاقات عربية ـ إسرائيلية تعدّ حصيلة لقاءات متعدّدة دارت مواضيعها حول مصادر المياه وتحلّيتها، وأمور معاشية واقتصادية أخرى، إذ يطمح الخليجيون بشكل خاص، الاستفادة من تخصّصات التقنية الإسرائيلية في هذا المجال أو ذاك. وهذا الأمر بالذات هو الذي أدى إلى تأزم واضح بين إسرائيل ومصر، إذ إن لمصر رؤيتها وفلسفتها الخاصة في مشروع السلام مع إسرائيل، فقد كانت أول دولة عربية كبيرة تعترف بإسرائيل منذ قرابة عقدين كاملين من الزمن وبكل تحوّلاته وتعقيداته وحروبه الأهلية والإقليمية والخليجية، فهي تعتقد، أنه

---

(٧) انظر: أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي» ضمن أعمال ندوة التحدّيات «الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٧.

يستوجب على العرب أن لا يمشوا نحو إسرائيل بهذهِ السرعة! ويرى بعض المراقبين بأن مصر في هذا الجانب، إنما تلعب لعبة ذات وجهين حسب الحالات المتنافرة التي استجدت مؤخراً؛ ولكنني أرى بأن مصر تعتقد أن مكانتها العربية من طرف، وتجربتها السياسية مع إسرائيل قد أكسبها خبرة تودّ لو استفاد العرب منها، أي أنها تطمح أن تمرّ العلاقات العربية ـ الإسرائيلية من خلال قنواتها، لا أن يذهب العرب مباشرة راكضين للجلوس مع إسرائيل! أما المملكة العربية السعودية، فإنه على الرغم من تحفظها وتكتمّها لما قاد إليه «قطار السلام»، فهي مستعدة أن تخطو نحوه، ولكنها لا تريد أن يكون التقدم كبيراً مع إسرائيل، إذ تجد بأن التباحث في الشؤون الاقتصادية من شأنه حلحلة الواقع المتأزم نفسياً لدى العرب.

أثناء جلسات مهمة جداً في مؤتمر عمان الاقتصادي للفترة ٢٩ ـ ٣١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٥[٨]، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على السعودية، لكي تعطي المال اللازم من أجل تغطية مشاريع اقتصادية وسياحية في المنطقة بإعلان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي عن إنشاء بنك إقليمي في الشرق الأوسط تكون القاهرة مقرّه. وقد أجابت السعودية بأنها لا تشارك في ذلك «البنك» بحجّة أنها قد تضرّرت من حرب الخليج سنة ١٩٩١! ولكنها حجة لم يقتنع بها الجميع، بل أرادت السعودية بذلك أن تتخلّص من الدخول الآن في أية علاقات جديدة قد تنبثق عنها تبعات من خلال ما يعقب مؤتمر عمّان الاقتصادي من تفاعلات مع أبرز الأطراف، وعلى رأسهم إسرائيل. وبذلك اختلفت توجهات السعوديين عن توجهات الخليجيين الذين يجتمعوا معاً في مجلس إقليمي للتعاون الخليجي. فماذا يمكننا رؤيته في هذا الجانب؟

---

(٨) راجع التفصيلات والتحليلات في ورقة عمل: عبد الفتاح الجبالي، ومداخلات الحلقة النقاشية التي اشترك فيها: إبراهيم العيسوي، والسيد عليوه، وجلال أمين، وجميل مطر، ورؤوف سعد، ومحفوظ الأنصاري، ومحمود عبد الفضيل في ندوة نشرت بعنوان: «قمة عمان: بين أوهام السلام وطموح التسوية» في مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٤)، السنة (١٨)، شباط/ فبراير ١٩٩٦، ص ٤ ـ ٥٤.

٤ . تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية:

لقد دخل العرب بعلاقات علنية مع إسرائيل في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٥: وفود إسرائيلية ـ قطرية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، ووفود قيادية عربية عالية المستوى في إسرائيل لتأبين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين في الشهر نفسه، لقاء قطري إسرائيلي لشراء الغاز، والخليجيون بقيادة قطر وعُمان يتقدّمون في بناء وتطوير علاقاتهم مع إسرائيل التي تسعى لخلق ظروف جديدة تمكنها من توطيد «الثقة» قبل «التطبيع» في المشرق العربي برمّته. بدءاً بالدواخل المتمثّلة بـ«الفلسطينيين»، أو بالأطراف: مصر ← الأردن ← سوريا، وصولاً إلى منطقة الخليج العربي: قطر ← عمان؛ انتهاء بتأسيس علاقات دبلوماسية إسرائيلية ـ تونسية في المغرب العربي عند مطلع سنة ١٩٩٦. وقد تطور التفاهم الإسرائيلي ـ الخليجي كثيراً عندما تكلّل مؤخراً بزيارة رسمية قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز إلى كل من عُمان وقطر وباختراق طائرته سماء شبه الجزيرة العربية!

ويبدو لبعض المراقبين والمحللين السياسيين بأن بلداناً عربية أو إسلامية ما كانت تريد أن يتمّ خرق إسرائيل لمنطقة الخليج العربي بنفس الدرجة والسرعة التي تتم الآن، حصيلة اتفاقاتها الصعبة مع دول الجوار في الإقليم، والتي جاءت متبلورة بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١. أما القلق المشترك بين الإسرائيليين والخليجيين، فهو يكمن في كيفية خلق آفاق للتعاون المشترك القادم! وهي «آفاق» اقتصادية بحتة وليست سياسية، ذلك لأن وصول قافلة السلام إلى حيث تلك «الآفاق» سيجعلها وقد دخلت حزام **الخصخصة**، والذي ـ تعتقد الأكثرية من العرب ـ أن بيد إسرائيل حلّه وربطه، أي لها اليد الطولى في حركته[٩]! ولا أظن

(٩) راجع الآراء والتحليلات التي تضمّنها موضوع «التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية: حلقة نقاش»، مجلة **شؤون المتوسط**، العدد (٣٢)، آب /أغسطس ١٩٩٤. فضلاً عن الورقة البحثية القيمة التي قدّمها محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ← المحاذير ← أشكال المواجهة» التي قدمت إلى ندوة **«التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي»**. (سبق ذكرها في أعلاه).

ذلك أبداً، إذ إن مفاهيم الخصخصة وآلياتها لم تزل جديدة حتى على إسرائيل نفسها. . كما تعلمنا بذلك عدة من أدبياتها وصحفها وما يصدر عنها من نشريات تعبّر عن واقعها الاقتصادي وهو «واقع» متطوّر دون شك زراعياً وصناعياً، ولكنه لم يغدو حتى الآن مخصخصاً بالكامل!

كما ويبدو أن بيروقراطيي الخليج العربي قد بدأوا «يحرّرون» اقتصاداتهم للسير في طريق الخصخصة الاقتصادية خلافاً لأولئك الخبراء من الرجال القدماء. . من الاقتصاديين البيروقراطيين المصريين وما يرونه بصدد المفاهيم الجديدة في إجراء التحولات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط[١٠]. وعلى الرغم من أن مصر وعُمان ليست لهما مشاركات مع إسرائيل في مثل هذا «الإطار»، ولكنهما بدأتا التحرّر أيضاً سعياً نحو الآفاق التي يمكنهما ترسيمها مع إسرائيل على مدى خمس سنوات جارية الآن، أي منذ سنة ١٩٩٢ وحتى سنة ١٩٩٧.

إنني أعتقد أن هذا المخاض الجديد من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، سيمرّ بمراحل خمسية ثلاثة، لإسرائيل دور كبير في ترسيمها، ويمكنني اختزالها بـ:

١ ـ مرحلة زمنية (خمس سنوات) من **بناء الثقة وإزالة الحواجز** ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.

٢ ـ مرحلة زمنية (خمس سنوات) من **بناء التطبيع والتفاهم** ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢.

٣ ـ مرحلة زمنية (خمس سنوات) من **بناء العلاقات والاندماج** ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧.

٥. كيف تفكّر إسرائيل؟

(الشراكة الاقتصادية العربية ← الإسرائيلية: في إطار العولمة الجديدة)

لقد عدّ مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، فاتحة أوروبية لنظام اقتصادي وجيوسياسي جديد، أعقبه مؤتمر الدار البيضاء سنة ١٩٩٤ الذي عدّ خطوة متوسطية / شمال

(١٠) انظر الآراء القيمة التي تضمنها كتاب:
محمود مراد، المشروع الاقتصادي العربي: دراسة لكبار الاقتصاديين ورجال المال العرب (القاهرة: وكالة الأهرام للصحافة، ١٩٩٥).

أفريقية. وفي نهاية سنة ١٩٩٥، انعقد مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عدّ خطوة دولية جديدة في المسار التاريخي المتسارع في إطار العولمة الجديدة، فضلاً عن أهميتِهِ البالغة في تأسيس التعاون الإقليمي وتطويره بين الأطراف المختلفة، وهو يستكمل خطواته الشرق ـ أوسطية. وقد شهدنا كم تطوّرت الآليات المستخدمة في القمم الثلاث، ولا سيما في الصيغ الجديدة التي رسمها مؤتمر عمان الاقتصادي، ودخول نظرية السوق الشرق ـ أوسطية موضع البحث بعد أن كانت مجرد فرضيات[11]! وتتزامن مع ذلك كله: سريان المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بهدف تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة! يستهدف توقيع معاهدات سياسية وترتيبات أمنية.. وإرساء قاعدة عريضة من العلاقات الاقتصادية والمعاملاتية، أي بمعنى: الانتقال من السلام البارد الجامد إلى السلام الحيوي الدينامي!

لقد قدمت إلى المؤتمر ثلاث أوراق رئيسية، هي: الورقة الإسرائيلية، والورقة المصرية، والورقة الأردنية تناولت جميعها قطاعات أساسية وارتكازية في حياة الشرق الأوسط، هي: المواصلات والنقل والطاقة والالكترونيات والنفط والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والثقافة وتنمية الموارد البشرية والتقانة المتقدمة والمعلومات والبيئة والبحوث والتنمية والمياه والاتصالات.

إن معاينة دقيقة في الأوراق الثلاث وما ضمته من مشاريع، ترينا حجم، ما يفكّر فيه كل من الأطراف الثلاثة في سياق الشرق ـ أوسطية. فلقد كان إجمالي المشاريع (بعددها وقيمها التقديرية) في الورقة الإسرائيلية كبيراً جداً، إذ بلغ عدد المشاريع فيها (١٦٢) مشروعاً بقيمة تقديرية تصل إلى (٢٥,٣٢٠,٠٠٠) مليون دولار، في حين بلغ في الورقة المصرية (٨٥) مشروعاً بقيمة تقديرية تصل إلى (٢٣,١٣٩,٠٠٠) مليون دولار.. وبلغ في الورقة الأردنية (٢٧) مشروعاً بقيمة

---

(١١) راجع أبرز من عالج تفصيلات ذلك في:
جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ٩ ـ ٢٨.

تقديرية تصل إلى (٣,٥٠٠,٠٠٠) مليون دولار[١٢].

فما معنى ذلك؟

معنى ذلك: إن إسرائيل قد تفوّقت في مشاريعها على مصر والأردن. ولكن السؤال المهم الذي يعقب ذلك: في أي القطاعات تركزت المشاريع الإسرائيلية؟

لقد ركزت إسرائيل أولاً على السياحة بتقديم (٣٦) مشروعاً، ثم على المواصلات والمياه بواقع (٢٣) مشروعاً لكل منهما، ثم الطاقة بواقع (٢١) مشروعاً، ثم الصناعة والتجارة بواقع (١٨) مشروعاً، ثم الاتصالات بواقع (١٧) مشروعاً. . وصولاً إلى الزراعة (١٢) مشروع، والبيئة (٦) مشاريع. . وانعدمت مشاريع النفط والثقافة وتنمية الموارد البشرية والتقانة المتقدمة والمعلومات والبحوث والتنمية.

إذا قارنا ذلك كله مع المشروعين المصري والأردني قبل تحليلنا لما يكمن في **التفكير** الإسرائيلي. . نجد أن **الورقة المصرية** قد ركزت على المواصلات والنقل (١٢) مشروعاً، وتنمية الموارد البشرية (١١) مشروعاً، والصناعة والمعلومات والبيئة بواقع (٩) مشاريع لكل من القطاعات الثلاثة، ثم النفط والزراعة والسياحة بواقع (٦) مشاريع لكل من القطاعات الثلاثة، ثم الطاقة (٥) مشاريع، والثقافة والمياه (٤) مشاريع لكل من الاثنين. . وأخيراً البحوث والتنمية (مشروعان). أما **الورقة الأردنية**، فقد أكّدت على المواصلات (١٢) مشروعاً، والاتصالات (٩) مشاريع، والسياحة (٤) مشاريع، ثم الطاقة والبيئة بواقع مشروع واحد لكل منهما[١٣].

سنؤكد على **الرؤية الإسرائيلية**، وما طرحته ورقة إسرائيل بصدد (التعاون) الإقليمي مؤكدة على عدة **عوامل**، هي:

١/ صغر حجم دول الإقليم، ٢/ تباين الموارد الاقتصادية المتاحة، ٣/

---

(١٢) راجع الجدول رقم (١)، «التركيب القطاعي للمشاريع المقدّمة إلى قمة عمان»، في ورقة العمل التي قدمها عبد الفتاح الجبالي، المرجع السابق، ص ١٦.

(١٣) المرجع نفسه، ص.ن.

التراث الثقافي المشترك، ٤/ الوحدة الجغرافية للدولة، ٥/ السعي من أجل تكوين تكتلات اقتصادية في الإقليم، ٦/ ضعف التبادل التجاري بين دول الإقليم[١٤].

دعونا نتساءل: **ماذا قصدت إسرائيل بصغر حجم دول الإقليم؟** وأي «الدول» تقصد بذلك؟ وهل تقصد دول موجودة الآن في الشرق الأوسط؟ أم أنها تقصد الدول التي سيتألف منها (إقليم) الشرق الأوسط في المستقبل القريب؟ أما بشأن العامل الثالث: فلست أدري إن كان هناك **أي تراث مشترك** (حضاري أم ديني أم تاريخي أم ثقافي) بين المشروعين العربي والصهيوني وحتى لو افترضنا تواجد تراث كلاسيكي بين العربية والعبرية، أو تواجد تلاقيات نادرة بين الطرفين، وخصوصاً والعالم عند نهايات القرن العشرين.. فلا يمكن تواجد أية شراكة تاريخية أو اجتماعية أو ثقافية بين الطرفين اللذين تنازعا قرابة خمسين سنة! وإسرائيل تدرك ذلك جيداً بحكم ما تعرفه القلّة القليلة عن دواخل إسرائيل التي تعرف ـ هي ـ الكثير الكثير عن العرب وبلادهم.. وهي لما تعلن عن **ميراث ثقافي مشترك**، لم تأت بمشروع ثقافي واحد بين الطرفين في حين تقدّمت مصر بـ(٤) مشاريع للثقافة! ولم يأت الأردن بأي مشروع ثقافي مشترك، لمعرفته بحقيقة تراث كل أمة وميزاتهِ وخصوصياته!

وماذا أيضاً؟

هناك تقاطعات مضادة بين الطرفين خصوصاً في اختلافات الموارد الاقتصادية المتاحة! فكيف يتم السعي من أجل تكوين تكتلات اقتصادية في الإقليم في ظل تلك الاختلافات والتقاطعات؟ وبقدر ما كانت هناك تقاطعات في الوعي والمواريث الثقافية بين الطرفين، فإن هناك ضعفاً في التبادل التجاري، إذ لا يمكن تأسيس سوق إقليمية مشتركة في ظل حالات الانكماش؟! أو في ظل هكذا قرائن وحيثيات تدركها إسرائيل جيداً قبل غيرها. علينا أن نتوقّف عند الأساليب التي طرحتها إسرائيل التي يزداد الحديث اليوم عن مخاطر اختراقاتها

---

(١٤) المرجع نفسه، ص.ن.

تطبيقياً لمنطقة الشرق الأوسط فماذا نرى؟

إن إسرائيل تفكّر فعلاً في صياغة مستقبل للمنطقة، ولكنها تشترط أمام الجميع، أنها يجب أن تقف على رأسه (أي بمعنى: قيادته)[١٥]. . وأن ما يعنيها فعلاً، هو: المجال الحيوي للشرق الأوسط! أنها تفكر فعلاً بما كنت قد أسميته بـ«مربع الأزمات»[١٦]. فكيف صنّفت إسرائيل الحيويات الاقتصادية لمستقبل الشرق الأوسط؟

دعونا نتأمل قليلاً في النقاط الخمس أدناه:

١ ـ نصّبت إسرائيل من نفسها: دولة منتجة لبضائع استهلاكية لا غير، ولكنها أردفت قائلة بأنها تتميّز بـ«التقانة المتقدّمة» (= العقل).

٢ ـ صحيح أن مصر تقوم بإمدادات الإقليم بالمنسوجات والحديد، ولكن الأهم من ذلك كله، كما أكدت عليه الورقة الإسرائيلية «الأيدي العاملة» (= السكان).

٣ ـ تساهم دول الخليج العربي في مجال البتروكيمياويات، وأعتقد أن الكيمياويات هنا لا توازي ما هو أخطر وأهم استراتيجياً للعالم كله إلاً وهو «البترول» (= النفط + الغاز). ولم تحدّد إسرائيل أسماء هذه الدول، ولكنها معروفة، فهي تلك الواقعة جغرافياً في دائرة Zone الاحتياطي الأعظم من المنتوج البترولي الهائل في القرن القادم، متمثّلة جغرافياً بشمال الخليج العربي، والمحددة بـ(العراق كله + شمال شرق السعودية + وسط غربي إيران + الكويت / قطر / الإمارات).

---

(١٥) من أجل التوسّع في ذلك، انظر الآراء المتنوعة التي تضمّنها كتاب:
Shimon Peres and Arye Naor, **The New Middle East** (Longmead, Eng.: Element Books, 1993), pp.11-29, 51-2.

(١٦) سيار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحدّيات مستقبلية»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (١٨٤)، حزيران / يونيو ١٩٩٤، ص ١٦ ـ ١٨.

٤ ـ لقد انفردت إسرائيل في ورقتها بتقديم (٢٣) مشروعاً خاصاً بالمياه، وأنها تطمح استراتيجياً في الاستفادة من مياه الإقليم الداخلية، ومياه الإقليم الخارجية. وأن لديها الوعي الكامل بأهمية المياه في عصر قادم. وعليه، فإن نصف مشروعاتها تقع في منطقة وادي الصدع لاستغلالها، ولم تخصص لقطاع غزة إلاَّ ثلاثة مشاريع فقط للمياه مع مشروع واحد للضفة الغربية. فإذا كانت هذه خططها الداخلية، فكيف ستعمل في الاستفادة من المياه التركية الغزيرة مستقبلاً في خطط خارجية؟

٥ ـ لقد أكدت على أن يقوم الأردن بتزويد المنطقة **بالأدوية والأسمدة**، وأن يساهم لبنان في مجال **الصناعات الخفيفة والمتنوعة**. وهذه رؤية صحيحة لما هو عليه كل من الدولتين، ولكنها رؤية قاصرة، إذ أين هو عمق كلّ من الدولتين استراتيجياً وجغرافياً، وتسويقياً ـ اقتصادياً؟ وأن إسرائيل ليست عمقاً لهما مستقبلياً، بل يؤكد الواقع الجيو اقتصادي بأن سوريا تمثل عمقاً استراتيجياً للبنان، وأن العراق يمثل عمقاً استراتيجياً للأردن.

وماذا يمكنني قولهُ أيضاً؟

إن إسرائيل تعي جيداً خطورة هذا التكامل ليسَ على مستوى اقتصادها، بل على مستوى وجودها **بالكامل**.. فهي تحاول إجراء جراحة جغرافية للمنطقة على حد تعبير لأحد المحللين السياسيين الاستراتيجيين[١٧]، أي إحداث تغييرات مهمة في البيئة الإقليمية على أساس التفتيت الإقليمي للشرق الأوسط الذي يشكل العرب ثقله الديموغرافي الأكبر ومساحته الجغرافية الأوسع، وثرواته الاقتصادية الأعظم!

لقد نجح كل من الأردن ومصر وإسرائيل في **الاتفاق** على تأسيس مشاريع مشتركة سواء مشروع لإنتاج «البرومين» أو الأسمدة، أو مشروع كهربة استراتيجية بين إسرائيل والأردن ومنطقة الحكم الذاتي / الفلسطيني ومصر بتكلفة

(١٧) راجع توصيف السيد عليوه في مداخلته، ندوة «قمة عمان: بين أوهام السلام وطموح التسوية..»، المرجع السابق، ص ٤٣.

مقدارها (٢٣٦) مليون دولار أو إنشاء «مشروع ريفيرا الشرق الأوسط» في منطقة العقبة وإيلات لتشجيع السياحة وخلق سياحة حرة كبرى على غرار المناطق الصناعية بتشييد طاقات فندقية هائلة تقدّر بـ(٢٠,٢٠٠) غرفة في إيلات وحدها خلال السنوات القادمة القليلة. واستقبال آلاف مؤلفة من السياح بتخصيص نقاط عبور سهلة لهم تلغى فيها تأشيرات الدخول، وإعطائهم تصاريح مرور (= ترانسيت) يومية. وهناك مشروع تطوير منطقة (طابا ← إيلات ← العقبة) بين إسرائيل والأردن ومصر المدعوم من الاتحاد الأوروبي بإنشاء سوق مشتركة، ومركز للصناعات اليدوية، وشبكة اتصالات محلية، وإنشاء معهد متخصّص في دراسة الحالة الاقتصادية الخاصة بالمنطقة... وهناك أيضاً مشاريع أخرى[١٨].

إن ما يجري في العالم اليوم يغيب التعرّف عليه مليّاً، وأن ما يدور حولنا في منطقتنا العربية (سواء: الشرق أوسطية أم المغاربية) يصعب استيعابه وتصنيفه نظراً لسرعته وغزارة معطياتِهِ، وخصوصاً على المستوى الاقتصادي، وترتيبات شؤون اقتصادات الإقليم، ودور إسرائيل في مشاريعها سواء تلك التي أعلنت عنها منذ خمس سنوات في حلقتها الأكبر، أو تلك التي تضمّنها كتابها الرسمي (الذي أعلن عن سياستها الواضحة في مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، أو في مؤتمر عمان الاقتصادي عام ١٩٩٥) مستهدفة أحداث تغييرات جغرافية واقتصادية واسعة المدى في البيئة الإقليمية، ولعلّ أسلوبها الجديد هذا في التعامل مع معضلة الشرق الأوسط هو أحد أبوابها في الاختراق الاستراتيجي على مدى خمسين سنة قادمة، فلقد كانت سياسة التوطّن والتبيؤ التي اتبعتها على مدى خمسين سنة بين ١٩٤٧ ـ ١٩٩٧ كافية لها لكي تبدأ سياسات جديدة تكون الاقتصادات التطبيقية بديلة عن الاتفاقات على الورق!

إن مشروعات جديدة وكبرى كالتي اتّفق على تنفيذها أو تأسيسها يمكن أن تحدث تغييرات قوية قادمة، مثل: عقدة المواصلات، ومد خطوط سكك الحديد، وتوحيد الموانىء، وتطوير المطارات، إنها عمليات منشآتية مؤسسة تأتي سباقة لعمليات تأسيسية لاقتصاديات أكبر. وعندما تبدو بصماتها واضحة لتأسيس تاريخي اقتصادي جديد، وتخطيط دولي عولمي داعم، فإن اللحظة التاريخية هذه

---

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

عند نهاية القرن العشرين تعيدنا إلى اللحظة التاريخية التي عاشت قبل مائة سنة بالضبط، عندما كانت هناك تجارب دولية / أوروبية تخترق الاقتصادات العثمانية سواء في الاستثمارات والقروض أم في تأسيس البنوك، ومشروعات واسعة في مجال البنية التحتية.

وكانت المواصلات ومدّ خطوط السكك الحديدية، وتطوير الموانىء والمرافىء من قبل الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية وغيرها من أولى العمليات التاريخية التي سبقت إجراء جراحات جغرافية معقدة.. بعد ذلك بعقدين من الزمن، وخصوصاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. وهي جراحات أنتجت تاريخاً سياسياً معقّداً جداً لكيانات قطرية على حساب الأماني والتطلعات العربية.. وأنه التاريخ المعاصر الذي لم يزل نعايش نهاياته، كي تبدأ عند قفلة القرن العشرين: المشاريع الجديدة لتأسيس تاريخ جديد لم يزل التفكير والوعي العربيين بعيدين عن إدراك مخاطرهِ وتحديّاته وامتداداته في القرن القادم!

وقد يسأل البعض: من يقف اليوم وراء تنظيم كل هذا التأسيس الرأسمالي الجديد، ووراء هندسة نظام العولمة القادم الذي يعتني اليوم بالمركزية وصناعتها على حساب تبعية الأطراف، واختراق ثرواتها واقتصاداتها؟

هناك مؤسسة عنكبوتية تعتني بمسارات الغرب وجعله «حكومة عالمية» منظمة لكل الاتجاهات والتكتلات من خلال ارتباطاتها الوثيقة بألف شركة كبرى في العالم، وتندرج ضمن لائحة اتصالاتها: المئات من الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن شخصيات عالمية مؤثرة إلى جانب ما يسمى بـ«قادة المستقبل» الذين لا تزيد أعمارهم عن سن الـ٤٣ ـ ٤٤ سنة، ويطلق عليهم بـ«مديري عالم المستقبل» إلى جانب ما يقارب ٤٠٠ أكاديمي والمئات من المراقبين والمحللين والصحفيين والإعلاميين الذين لهم القدرة الكافية لترويج الأفكار والدعايات والمفاهيم والمصطلحات الجديدة في العالم كله. ويصل عدد الذين يديرون عمل هذه المؤسسة الهائلة إلى ٤٠ ألف من خيرة ما أنتجه العقل البشري الذي يطلق عليهم مصطلح Globalization Markets (أي: صنّاع العولمة Globalogy أو الكوكبة Globalization) وتسعى هذه النخبة إلى الوصول إلى مستقبل جديد تقوم صناعته

النظامية لعالم جديد إلى تأسيس حكومة عالمية مسيطرة على كل الأرض[١٩]!

السؤال الذي يفرض نفسه علينا: أين سيكون موقع العرب من كل هذه الترتيبات الجديدة؟

٦. هل باستطاعة إسرائيل قيادة دفّة اقتصاديات الشرق الأوسط؟

إن ما سيجري العمل به بعد سنة ١٩٩٧، لم تتّضح صورته حتى الآن، ولكن ثمّة إشارات تضيئها إسرائيل على حد زعمها وإعلاميات الميديا الأمريكية ـ لطريق (مفروش بالورد والرياحين) أمام مستقبل الشرق الأوسط، بعد مضي المشروع الشرق أوسطي في سيرورته وبناء آلياته وتحرك عناصره وفعالياته! وهنا علينا أن نتساءل: لماذا كل هذا الثقل الاستراتيجي الذي تدّعيه إسرائيل والقادر على رسم المعالم الشرق ـ أوسطية القادمة؟ ولكي نجيب عن هذا التساؤل، لا بدّ من البحث عن عناصر القوة لدى إسرائيل، ومقارنتها بما لدى العرب من تلك العناصر، حتى يمكننا القول بأن ثمة تكافؤ أو توازن أو حتى تماثل بين الطرفين. ولقد توضّح أمامنا بشكل جلي كيفية تنفيذ إسرائيل لإجراءاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية واستخدامها أعتى درجات القوة في فرض نفوذها، وتحقيق مخططاتها، سواء إزاء الفلسطينيين وفرض الحصارات الداخلية عليهم، أم إزاء اللبنانيين في جنوبي لبنان وبكل قسوة وخلال فترة زمنية محدّدة كرّستها إزاء الطرفين خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٦.. باتجاه منفتح عام ١٩٩٧، وهو العام الذي سيشهد ـ كما أعتقد ـ عدة تغيّرات أساسية في الشرق الأوسط كونه قفلة تاريخية لعصر مائة سنة كاملة من ولادة الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧، وكونه قفلة تاريخية لحقبة خمسين سنة كاملة من ولادة دولة إسرائيل عام ١٩٤٧ في قلب الأمة العربية[٢٠]! وكونه قفلة تاريخية لمرحلة عشرين سنة كاملة

---

(١٩) ما أورده السيد عليوه في مداخلته المذكورة أعلاه، المرجع نفسه، ص ٤٣.

(٢٠) راجع سلسلة مقالات بعنوان (متغيرات الثقافة السياسية العربية)، نشرتها بقلمي في جريدة السفير البيروتية، نيسان ← تموز ١٩٩٤. وانظر مقارناً:

Barry Rubin, Joseph Ginat and Moshe Ma'az (eds.), From War to Peace: Arab - Israeli Relations, 1973 - 1993, (New York: New York University Press, 1995), pp.81-111.

من زيارة الرئيس الراحل أنور السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧، وكونه نهاية فترة زمنية من خمس سنوات كاملة على تنفيذ بناء الثقة وإزاحة الحواجز (حتى ولو كان ذلك بأقصى درجات القوة)، فضلاً عن أن إسرائيل تعتقد الآن كونها قد أعطت للعرب سواء كانوا من المعتدلين أم من الراديكاليين: دروساً وتجارب وعبر ورسائل من الوقائع والأحداث، تكفي كلها لاكتمال مشروع التسوية والبدء بمرحلة تاريخية جديدة!

نسترجع سؤالنا قائلين: هل باستطاعة إسرائيل قيادة دفة اقتصاديات الشرق الأوسط في الزمن القادم؟ مستفيدة (أو متطلّعة بشكل كبير للاستفادة) من عناصر أساسية أربعة تحكم الزوايا الأربع للشرق الأوسط، وهي:

(البترول الخليجي ← الديموغرافية المصرية ← المياه التركية ـ العربية ← زراعة الهلال الخصيب). ناهيكم عن الاستفادة في بناء السوق الشرق ـ أوسطية من عناصر أخرى لها أهميتها البارزة استراتيجياً على المستوى الدولي كالتجارة الإقليمية والدولية والسياحة الدينية والتاريخية والساحلية، والاستثمارات الداخلية البرية والنهرية، والبحرية والجوية... إلخ إضافة إلى المواصلات ووسائل الاتصالات، وتحقيق مركزية إسرائيلية في ذلك كله!

إن توظيف ذلك كله سيزيد كثيراً من عائدات إسرائيل (وهي اليوم أكثر من ١٦ مليار دولار أمريكي)، فضلاً عن حجم المساعدات التي تتلقّاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد إسرائيل بأن العلاقات السلمية هي الطريق القويم إلى تحقيق السوق الشرق ـ أوسطية؛ وبها يمكن لدول المنطقة أن تدخل سوق التجارة الدولية.. وتدّعي أيضاً، إنه بإمكانها أن ترسل ببضائعها إلى العالم كله.. ولا يمكنها الدخول إلى السوق العالمية إلاّ من خلال دورها في الشرق أوسطية الجديدة[٢١].

هكذا، فإن إسرائيل تحاول أن تقنع المتلقّي والمتعامل معها، إنها القوة الوحيدة

---

(٢١) راجع آراء فضل النقيب، **الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني: دراسة تحليلية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ٦٦ ـ ٧٣.

المؤثرة في هندسة الشرق الأوسط. والحقيقة، إن إسرائيل ليست لها من القوة الاقتصادية إلاّ الخبرات والتجارب والتقنيات المتطورة التي تؤهلها للحصول على مكانة معينة ومتميزة في تحريك الاقتصاديات الشرق ـ أوسطية بكل فعالية! ولكن هل بإمكان إسرائيل أن تمنح إمكاناتها التقنية المتطورة للعرب بيسر وسهولة وطيب خاطر؟! أم أن ثمن ذلك سيكون كبيراً جداً لا محالة؟ خصوصاً، وأنها لم تزل قوة عسكرية ونووية تهدّد عموم الشرق الأوسط.. وأنها تمتلك اقتصاداً عسكرياً تمثّله «الصناعات الحربية»، ويعدّ جزءاً خطيراً من الدخل القومي الإسرائيلي[٢٢]! وعلينا أن نقول في هذا «المجال»: كم كان مهمّاً جداً على العرب أن يفاوضوا إسرائيل مجتمعين أولاً، وأن يكون شرطهم الأساسي: إزالة إسرائيل لكل أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها ثانياً.. ولكن يعرف الجميع بأن إسرائيل من المستحيل أن توافق على هذين الشرطين!

وماذا يعلن أيضاً؟

١ ـ باستطاعة الدول المتخلّفة التي لا تنمية فيها، الاستفادة القصوى من الشرق أوسطية الجديدة.

٢ ـ على البلدان الخليجية نقل رساميلها إلى الشرق ـ أوسطية الجديدة، إذ يستوجب عليها أن تسلك طريق الخصخصة من أجل بناء الشرق الأوسط.

٣ ـ إن بلداناً في الشمال كإيران وبعض دويلات قفقاسيا خطة خطوات في هذا المجال للاستفادة من القطاعات الفرعية.

٤ ـ العمل بما سيرسمه النظام الدولي الجديد على يد الولايات المتحدة الأمريكية.

ماذا يتطلب ذلك كله حسب رؤية إسرائيل المستقبلية؟

التمحور حول المنظومة الشرق ـ أوسطية فكرياً وتطبيقياً، إذ تزعم إسرائيل

---

(٢٢) حسين أبو النمل، **الاقتصاد الإسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، المقدمة.

بأنها ستغدو مركز الاقتصادات الفعال في المنطقة «كونها العقل المدبّر لجميع شؤونها» ـ كما يعلن عن ذلك الإسرائيليون وعلى رأسهم شيمون بيريز في كتابه عن الشرق الأوسط الجديد[٢٣] ـ وقد عدّ «اتفاق أوسلو»: بداية حقيقية لواقع داخلي جديد بين العرب وإسرائيل، وعلى مدى سنتين اثنتين:

١ ـ اتفاق واشنطن لـ إعلان المبادىء (= أوسلو ١) في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

٢ ـ اتفاق توسيع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني (= أسلو ٢) في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥[٢٤].

ويعدّ اتفاقا أوسلو خطّاً أخضراً لدخول إسرائيل طوراً جديداً من العلاقات مع العرب[٢٥] الذين تستعدّ بعض (بل أغلب) بلدانهم لفتح مكاتب لها في إسرائيل، والتي استفادت كثيراً من الحالة الجديدة بإقامة علاقات لها مع كوريا الجنوبية وتايلاند، إذ بدأت التجارة تتّسع إلى حدّ كبير في مجالات مختلفة. وتعلن إسرائيل عن تقدّمها للغاية بامتلاكها قواعد أساسية للصناعات الثقيلة، وأنها تتّفق مع أمريكا لتوسيعها.. وإن بلداناً تنتظم الواحدة بعد الأخرى كفنزويلا وبعض دول أمريكا الجنوبية تنتظر دورها لكي تكون لها مبادلات مع إسرائيل. كما ويمكنني القول، إن دولاً إسلامية عدة في العالم الإسلامي سواء في آسيا أم أفريقيا، تنتظر هي الأخرى نتائج حسم المواقف في مشاريع التسوية بين العرب وإسرائيل، لكي تبدأ هي الأخرى حلقات جديدة من العلاقات بينها وبين إسرائيل، بل وأن تركيا ـ مثلاً ـ التي كانت ولم تزل تمتلك علاقات ديبلوماسية قديمة مع إسرائيل، زادت من قوة علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل والخروج

---

(٢٣) Shimon Peres, and Arye Naor, **op.cit.**, p.31.

(٢٤) تفاصيل معمّقة عن هذا «الموضوع»، انظر: الحلقة النقاشية «حول اتفاق أوسلو الثاني» التي شارك فيها: أحمد صدقي الدجاني وآخرون، في مجلة **المستقبل العربي**، العدد (٢٠٣)، السنة (١٨)، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ص ١٠٠ ـ ١٢٥.

(٢٥) راجع مقالة عدنان السيد حسين، «اتفاق أوسلو: مبادىء لخيارات صعبة»، **شؤون الأوسط**، العدد (٤٦)، السنة (٥)، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، ص ٩٥ ـ ٩٧.

مؤخراً باتفاقيات مشتركة في تثبيت مشروع الشرق ـ أوسطية، باعتبار تركيا أحد أبرز ركائزهِ الجيو إقليمية!

٧. السؤال المهم الآن: ماذا يتطلب منا نحن العرب إزاء ذلك كلّه؟

على العرب أن يتضامنوا في إطار أي اتفاق عربي ـ عربي سياسي جديد في ضوء المتغيرات الجديدة دولياً وقومياً وإقليمياً.. يمكنهم هذا «الاتفاق» الجديد من الحفاظ على مقوّماتهم الجوهرية، ومواثيقهم القومية، ومصالحهم المشتركة، ومنافعهم المستقبلية في بناء عصر عربي جديد.. وأن يقلّلوا من شأن مركزيتهم الاقتصادية الكبرى، وحصيلة نتاج نهضويتهم العربية حتى في الحدّ الأدنى من مكتسباتها.. ليس في الشرق الأوسط وحده، أو في دائرتهم المتوسّطية الفعالة، بل في العالم أجمع، ناهيكم عن دورهم التاريخي وموروثهم الحضاري في الدائرة الإسلامية الفاعلة! إن احتياطياتهم البترولية الهائلة هي قوة اقتصادية هائلة على مدى القرن القادم أجمعه.. ناهيكم عن مكانتهم الاستراتيجية الثقيلة في جغرافية الإقليم: قدرة إنسانية كبيرة، ومواريث نهضوية ونخبوية متميّزة في بلدان عربية معينة، وعقول علمية عربية مشتّتة، وإمكانات اجتماعية وثقافية ضائعة، وأسواق مدن عريقة منتشرة ومتنوعة، مع كلّ ما تتطلّبه الأوضاع القادمة من محاصرة للمشاكل الداخلية وبشكل سريع للغاية، وذلك بتوفير المناخات الديموقراطية، واعتماد لغة الحوار المتنوعة والمتعددة بين مختلف التيارات والاتجاهات الداخلية.. والاعتماد على الإكفاء في تسيير الحياة العربية.. مع توطيد للعلاقات الإقليمية دون إثارة أية حساسيّات أو مشاكل أو تعقيدات من أجل الحفاظ على مصالحنا العربية العليا: على أوطاننا العربية من التقسيم والتجزئة أو تجزئة التجزئة.. وعلى حقوقنا الجغرافية والمائية (النهرية والبحرية).. فضلاً عن تكريس الوعي العربي الجديد بالمخاطر القادمة التي ستنعكس على الأجيال في القرن القادم. فضلاً عن الإدراك المستقبلي بأن اتفاق (المبادىء) في أوسلو ١، واتفاق (التنفيذ) في أوسلو ٢ لا يعني بأي صورة من الصور بأن (فلسطين) قد وقفت عند حدودها، وأن الوطن والأهل والمواريث جميعاً قد زالت من الوجود!

إن السؤال الذي يثيره البعض من المراقبين والمحلّلين في أجزاء من العالم، يقول: هل أن القضية الفلسطينية قد زالت فعلاً من الوجود؟ أقول: إن «القضية» قد تفككت فعلاً ولكنها لم تنته بعد! إن باستطاعة إسرائيل أن تنهيَ أعمالها في مسيرة السلام بعد تحقيق ما كانت قد خططت له.. وأتوقّع أن تحسم ذلك كله عام ١٩٩٧! أي بعد مرور مائة سنة بالضبط على انعقاد أول مؤتمر صهيوني في بال بسويسرا عام ١٨٩٧، وبعد مرور خمسين سنة بالضبط على تأسيس كيانها الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٧. ولقد وصفها أحد الدارسين وصفاً دقيقاً وهي تعمل على مدى خمسين سنة الأخيرة ١٩٤٧ ـ ١٩٩٧، عندما قال بأن: «إسرائيل أفعى في إدارتها للمتغيرات الإقليمية والدولية»! سواء في سياساتها الإقليمية على مدى عشرين سنة (منذ زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للقدس عام ١٩٧٧) وحتى حسم التسوية ـ كما سيجري ـ عام ١٩٩٧. لقد عرفت إسرائيل منذ البداية ـ مع الأسف ـ كيف تحارب العرب مجتمعين لا منفردين، وكيف تفاوض العرب منفردين لا مجتمعين! وكيف توقّع معاهدات واتفاقيات بينها وبين جيرانها العرب موحّدة إزاءهم منفردين! وكيف تستفيد من الانقسامات العربية؟ وكيف نجحت في تمرير مصالحها من خلال أزمات الانهيار والضعف العربيين في القرن العشرين؟ أو حتى بخلق أزمات أو شنّ هجمات، أو افتعال تعقيدات، سواء كان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى، أم بعد الحرب العالمية الثانية، أم بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦. أم بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، أم بعد حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣، أم أثناء الحرب الأهلية اللبنانية والحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات، أم بعد حرب الخليج الثانية وضرب العراق عام ١٩٩١!! أما اقتصادياً، فلقد نجحت إسرائيل أكثر من العرب في بناء قوة اقتصادية إسرائيلية في المنطقة من خلال مساعدات وكفاءات ومنح واستثمارات واحتكارات وسياحات وزراعات واستصلاحات الأراضي واستغلالات العمالة والأيدي الفنية والمهارات.. فضلاً عن استحواذات كبرى على المياه والطاقات مع بناء بنية تحتية للصناعات الثقيلة والتسلّح والانتفاع من العقول والخبرات... إلخ[٢٦].

(٢٦) راجع فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي لإسرائيل**، ط ٢، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٦ ـ ٥٩.

إن العرب مدعوون اليوم لجدولة تفكيرهم إزاء المتغيرات التاريخية القادمة، وترسيخ وعيهم وإدراكاتهم كاملة بما ستؤول إليه أوضاع أجيالهم من بعدهم في القرن القادم. إن المرحلة التاريخية القادمة. تتطلّب منهم وهم عند نهايات القرن العشرين: أولويات أساسية في ترتيب شؤونهم في بيتهم العربي المشترك رغم كل عوامل الافتراق والآلام والجراح التي سبّبتها التقاطعات الساخنة والباردة في القرن العشرين (سواء كانت شرق أوسطية إقليمية أم قومية عربية) السياسية والإيديولوجية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية.. فما هي تلك الأولويات؟

٨. أولويات أساسية في بناء الحياة العربية القادمة:

ثمة أولويات أساسية يجب أن تتوفر من أجل بناء حياة عربية تقف على رجليها في المستقبل:

١) على العرب أن يغيّروا (شاؤوا أم أبوا) تفكيرهم الذي ساد في القرن العشرين بنماذجه المتنوعة والمختلفة عقائدياً وإيديولوجياً وليبرالياً وراديكالياً وأصولياً... إلخ من أجل بناء وعي مستقبلي جديد، له القدرة على استيعاب المتغيرات الحاصلة والقادمة التي ستطال كل شيء في الحياة العربية وأجيالها الواعدة. إن الوعي الرؤيوي المطلوب تجذيره، لا بدّ أن يتوفّر عليه كل أبناء الأمة العربية سواء كانوا قادة وزعماء أم نخب ومفكرين، أم فئات ومثقفين، أم قطاعات وتجمعات وأحزاب، أم قواعد وشرائح من الجماهير.

٢) لا يمكن أن يتوفّر أي مناخ جديد في بناء الوعي ← الإدراك والتفكير الجديد، إذ لم تؤسس حياة عربية ديمقراطية مرتبطة بمصالح المجتمع العربي الحقيقية، وتعمل من خلال ممارسات بنائية وجديدة لها تطلّعاتها نحو إغناء المستقبل، متخلّية عن كل مرجعيات الماضي المعوّقة، وتجاربه المريرة! وعن كل التناقضات التي تفاقمت مستشرية في الحياة العربية مؤخراً، مع احترام كل الآراء والإيمان بالحوار، والدفاع عن الرأي الآخر.. وتربية الجيل الجديد ديموقراطياً.

٣) تجديد الهياكل السياسية العربية في معظم الدول العربية، وأن يراعى بعضها ممّن يحتل (أو: سيحتلّ) ثقلاً استراتيجياً وجيوإقليمياً مضافاً عند مطلع

القرن القادم، دوره في الكتلة الإقليمية سواء كان ذلك سياسياً أم اقتصادياً. وأن تبدأ الهياكل الجديدة بترتيب شؤونها الوطنية والقومية والإقليمية (والدولية إن استطاعت) بما يتفق ومصالحها المستقبلية، وذلك كله رهين استقرارها وأمنها الداخلي، وطبيعة علاقاتها الخارجية.

٤) الحاجة الشديدة والماسة لإلغاء كل المنظمات والتجمعات العربية الفاشلة التي تأسست في القرن العشرين، ولكنها فشلت في تقديم خدماتها الجوهرية والارتكازية للحياة العربية المعاصرة، وغدت لا تنفع أبداً بتقاليدها الرثة، وأساليبها القديمة التي تجاوزها الزمن، والتي سوف تسيء ـ لا محالة ـ للأجيال القادمة. إن الاضطرابات والخلل الذي أصاب أبرز منظمة عربية هي «الجامعة العربية» وفشلها في حسم ومعالجة عدة أحداث ومواقف.. يجعلها مستقبلاً أمام علامات استفهام كبيرة! وكيف ستؤدي دورها إزاء المتغيرات القادمة؟ فهل من بدائل عربية أقوى يمكنها التعامل مع المستقبل بأساليب أكثر كفاءة وقدرة وتميز؟

٥) التخلّص من كل الأمراض السياسية والاجتماعية التي حفلت بها الحياة العربية، وأنظمتها المتعددة في القرن العشرين، ومنها: الصراعات والانقسامات والتجزئة.. والطائفية والقبلية والوصولية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، والشعارات الإيديولوجية، وحرق الموارد، والتبذير الاقتصادي. والمعارك الإعلامية، والخطابات النارية.. إلخ. ناهيكم عن تصاعد حدّة التخلف والأمية في المجتمع العربي، وضعف الإنتاج، وتفاقم الاستهلاكيات، والاعتماد على الآخرين.. وضعف الاكتفاء الذاتي، والفقر المدقع، وانهيار المعرفة والتعليم والعلوم في الجامعات والمؤسسات العلمية العربية.. إلخ.

٦) وبنفس الوقت، لا يمكن تهميش أو إهمال ما أنتجه تكوين العرب المعاصر في القرن العشرين من مواقف ومعطيات إيجابية كان لها فاعليتها التاريخية، ووظائفها النهضوية، وأهدافها الشريفة في تحقيق الأماني الوطنية والقومية السامية في الفكر والسياسة والمجتمع.. وفضلاً عما قدّمه العرب من تضحيات وجهود وآلام ومعاناة في سبيل تحررهم واستقلالهم والحفاظ على هويتهم وانتمائهم وتجديد ثقافتهم ومحاولات تحديث واقعهم. إن مشروع التسوية (أو: مشاريعها)

فضلاً عما هو مطروح في الساحة دولياً وإقليمياً، لم يفقد الصهاينة عقيدتهم السياسية ولا «المبادىء» التي تربوا عليها في تكوينهم (اللامشروع) الذي نفّذوه على مدى قرن كامل!

استنتاجات بحثية ورؤى مستقبلية:

إن أبرز ما نستخلصه من استنتاجات أساسية ورؤى مستقبلية:

١) إن المشروع الشرق أوسطي بهندسته ومحدّداته وبنوده يعمل اليوم في إطار إغناء المعنى والقوة للتكتلات التي يرعاها النظام الدولي الجديد، وإن المشروع أجمعه وبكافة بنوده إنما يعزّز الظاهرة الرأسمالية القادمة التي ستتبناها الولايات المتحدة في القرن القادم (وعلى مدى زمني / تاريخي قدّرته بـ ٥٠ سنة).. ويعدّ المشروع الشرق ـ أوسطي من أهم مشاريع التكتلات الإقليمية في التفكير الاستراتيجي ـ الأمريكي نظراً لأهمية الشرق الأوسط العظمى في القرن القادم!

٢) أما بالنسبة لموقف الدول العربية من السوق الشرق أوسطية كبديل للسوق العربية المشتركة، فإنها لم تعلن موقفاً محدّداً من تلك «السوق» باعتبار أنها لم تُطرح كمشروع متكامل.. وعلى الرغم من ترحيب بعض المسؤولين العرب بـ«المشروع» ترحيباً مشوباً بالحذر كونه يشتمل بالدرجة الأساس على ادماج إسرائيل في هذه «السوق» وهيمنة الولايات المتحدة عليه.. وعليه، فلا يمكن التعامل مع «المشروع» ما لم يقرّ «السلام» في الشرق الأوسط... عند ذاك سيغدو التعامل مع الواقع الجديد تحصيل حاصل!

٣) ستنجح إسرائيل في تحقيق الخطوات الأولى من «المشروع» الشرق أوسطي، وذلك على حساب فصم العلاقات القومية العربية.. وعليه، فإن الحاجة التاريخية الماسّة تدعو إلى الفهم العميق للواقع العربي، وتوقّع التحدّيات الخطيرة التي ستواجه العرب كونها تطال اقتصادياتهم وأمنهم القومي ـ العربي على حساب التكتل الشرق أوسطي وسوقه التي سترتبط بالرأسمالية الجديدة.

٤) سيتمّ العمل بعد ترتيب شؤون الصراع العربي ـ الصهيوني وبعد مرحلة

المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية لتنفيذ خطط ادماج الدول العربية المهمة في نظم وعلاقات ومواثيق مع دول إقليمية، مثل: تركيا (وإيران بعد احتوائها) وكيانات والقوقاز والباكستان وقبرص ومالطة. . . وسوف تسعى مثل هذه «الدول» سعياً حثيثاً وراء تحقيق الحزام الشرق أوسطي الذي يشغله مربع الأزمات.

٥) معارضة الأوروبيين لتنفيذ الخطط الأمريكية نظراً لأنهم قدّموا مساعداتهم لمشاريع التنمية في الشرق الأوسط، وصرفوا الكثير على مشاريع التسوية، ولم يكن للولايات المتحدة إلاّ إدارة عمليات التسوية فضلاً عن أهدافها التي من أبرزها: الهيمنة الأمريكية وأمن إسرائيل.

٦) سيتفاقم دور إسرائيل في المنطقة العربية (المشرقية بشكل خاص)؛ وعلى الرغم من تناقض مواقفها وسياساتها وأهدافها (ووجودها كاملاً) حتى مع الأجيال العربية القادمة، إلاّ أنها ستغدو متفرّدة في هميتها الإقليمية ومستحوذة على قيادة المشروع الشرق أوسطي بشكل كامل من خلال أثرها البالغ على العلاقات الاقتصادية التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة عليها كجزء من الرأسمالية العالمية في القرن القادم!

٧) ستضطرب المنطقة كثيراً عند مطلع القرن القادم باشتعال أزمات عدة داخل حزام منطقة الشرق الأوسط (وخصوصاً في دواخل محددات مربّع الأزمات). وستغدو الاضطرابات اقتصادية وديموغرافية ومعيشية واجتماعية وثقافية. . فضلاً عن صراعات عرقية وإقلياتية وطائفية. في ظل غياب أية ردود فعل عربية تضامنية/ قومية بفعل انشغال كل قطر أو بيئة عربية بمشاكلها الخاصة.

٨) ستشهد الحياة الاقتصادية في المنطقة أنماطاً جديدة من العلاقات الإنتاجية، وسبل التعامل التجاري والاستثمارات والشركات متعددة الجنسيات وغزو للبضائع الإسرائيلية، في حركة ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية التي ستغدو جزءاً فعّالاً من المنظومة الرأسمالية المهيمنة على العولمة الجديدة إبان القرن الحادي والعشرين بديلاً عن النظام الإمبريالي في القرن العشرين.

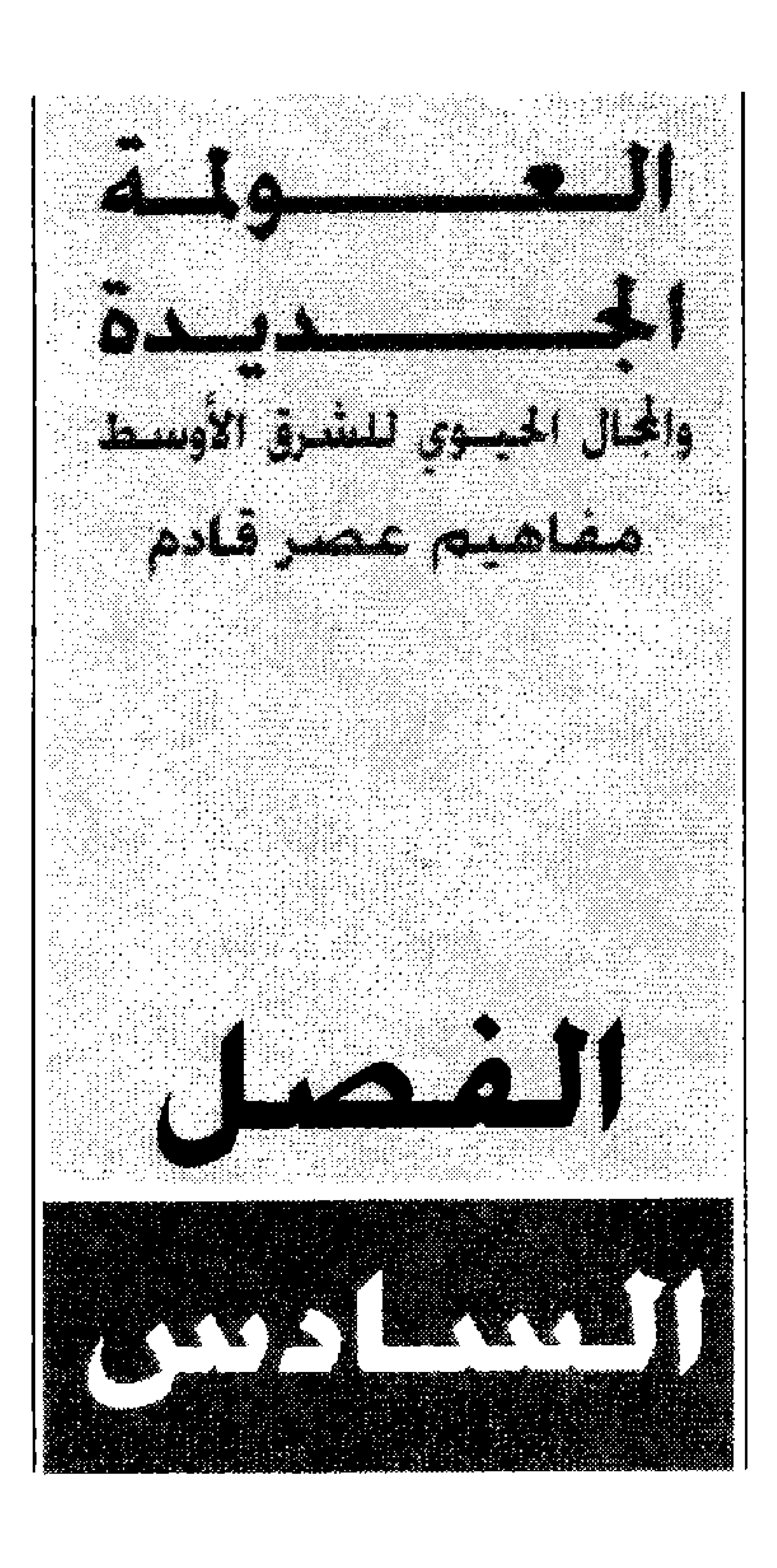
٩) تأسيس هياكل إقليمية منها: بنك للتنمية الإقليمية بعد رفع المقاطعة العربية لإسرائيل، وتشجيع الاستثمارات في الشرق الأوسط مع عدم مشاركة بعض الدول الأوروبية والخليجية فيه نظراً لتمسّك الأوروبيين بالبنك الدولي وتمسّك الخليجيين (والسعوديين خصوصاً) بالبنك الإسلامي.. وإنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة وستكون القاهرة محوراً مركزياً لذلك كله.. نظراً للتوجه الأمريكي نحو ذلك باقتراح إنشاء بنك التنمية الإقليمي فيها.

١٠) وأخيراً أقول، بأنّ الصورة العربية التي ألفنا وجودها نحن أبناء القرن العشرين بأجياله الثلاثة.. ستتغيّر كثيراً في ظلالها وألوانها وحجومها وأشكالها وحتى مضامينها أو مضامين من بعض أجزائها.. بفعل ما سيصيب المجتمع العربي ونظام الأنظمة العربية (= الكيانات السياسية / الدول) واقتصادياتها من تغيرات وتبدّلات، تحتاج كلها إلى وعي جديد، وفهم جديد، وانتباه جديد لذلك كلّه مع القدرة القومية لمواجهة التحدّيات القادمة التي يكسوها منطق الغنى والقوى[٢٧] حسب توصيف النظام الدولي الجديد ـ القادم الذي يوصف بـ«الكابيتالية الجديدة»[٢٨] في عصر اقتصاديات السوق.

---

(٢٧) أشير في هذا الصدد إلى دراسات معمقة كالتي كتبها: زكي العائدي، «المعنى والقوى في النظام الدولي» في كتابه الذي حرره (والمذكور في **أعلاه سابقاً**)، ص ١٥ ـ ٤٧.

(٢٨) راجع التفاصيل والتحليلات التي تختلف وجهات نظرنا عنها، في:
Jean Beachler, **La Capitalisme** (Paris: Gallimard, 1995).



المتوسطية: الشرعية التاريخية(*) العربية ومشروع الأورو-متوسطية

(*) نشر في مجلة دراسات عربية، (٩) تموز/يوليو ١٩٨٨

أولاً: البحر المتوسط:
الشرعية التاريخية العربية مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم

يعتبر البحر المتوسط أكبر بحر يتوسّط ثلاث قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا (العالم القديم). مساحته حوالي (٢٩٦٥٥٥٠) كم٢، ويمتد حوالي (٣٧٠٠) كم طولاً، و(١٩٣٠) كم عرضاً، ويصل عمقه في بعض أجزائه إلى (٤٤١٢)م. وكما هو معروف، فإنّه يتّصل بالمحيط الأطلسي الشمالي عبر مضيق جبل طارق، ويتصل بالبحر الأسود من خلال بحر إيجه عبر الدردنيل وبحر مرمرة ومضيق البوسفور، كما ويتصل بالبحر الأحمر بقناة السويس. ويضم البحر المتوسط أقساماً متعدّدة، هي عبارة عن بحار متداخلة معه هي البحر الأدرياتيكي ـ Adriatic Sea، والبحر الأيوني ـ Ionian Sea، والبحر التيراني ـ Tyrrhenian Sea، وبحر إيجه ـ Aegean Sea. وتعتبر مياه البحر المتوسط أكثر ملوحة من مياه المحيط الأطلسي، واختلافه المدّي غير كبير، وشواطئه المطلّة عليه جبلية التضاريس في أغلب الأماكن. وتتناثر فيه جزر هامة وعديدة منها قبرص وكريت ورودس وصقلية ومالطة وسردينيا والبليار وميوركة وكورسيكا[١]...

التسمية:

هناك تسميات عديدة للبحر المتوسط استعملت قديماً من قبل الإغريق والرومان والعرب واللاتين. فقد دعاه أحد القياصرة الرومان في الإغريقية (mare nostrum) أي (بحرنا = Our Sea). واسمي في اللاتينية (The Mediterranean) ومعناها البحر في وسط البر (= Inland Sea). واستعملت تسميات مختلفة في العالم الكلاسيكي القديم منها بحر الروم أو بحر الإغريق أو بحر رينيان (= Reanean Sea). وقد استقر العالم أجمع على تسميته في العصور الحديثة بـ(البحر المتوسط).

---

(١) Chambers's World Gazetteer and Geographical Dictionary, ed. by T.C. Thorne, London, 1965, pp.433-4.

وفي هذا المجال يمكننا أن نوضّح بصورة مركّزة حقائق ضائعة بين الخطأ والصواب، أي تسمية البحر المتوسط عربياً اليوم. إذ لا زلنا نحن العرب لم نستعمل مصطلح (المتوسط) على وجه علمي دقيق. ولم تزل أغلب وثائقنا ومراجعنا الحديثة، ودوائرنا السياسية ومؤسساتنا الفكرية، وإذاعاتنا وصحفنا، وكتّابنا وجغرافيينا ومؤرّخينا. . . إلخ، يطلقون تسمية (البحر الأبيض المتوسط) أو (البحر الأبيض) خطأ في اصطلاحهم بـ(البحر المتوسط).

إن مصطلح (البحر الأبيض) تركي الأصل، دخل على لغتنا العربية خلال العهود المتأخرة من عصر الامتداد التاريخي العثماني. ومن الجدير بالذكر، إن هذه التسمية لا تزال مستعملة في اللغة التركية حتى اليوم البحر الأبيض (= Ak deniz)، كما هو حال التسمية التي لم تزل معروفة في جميع لغات العالم عن البحر الأسود (Kara deniz) تركية الأصل.

نتيجة لذلك كلّه، علينا التنبيه إلى استعمال المصطلح العلمي الرائج وهو (البحر المتوسط) الذي يجمع العالم كله في استعمالاته له. ويعتبر المصطلح الكلاسيكي اللاتيني المعروف بـ (Mediterranean) هو المقرر علمياً في جميع المصادر والمراجع والأطالس والخرائط ودوائر المعارف والمعاجم الأجنبية. وعليه فمن الأجدر علمياً بخصوص تسميتنا له أن نقتصر على اصطلاح (البحر المتوسط)، لأن تسميتنا له بـ(البحر الأبيض) يشوبها الاضطراب وعدم الدقّة كمصدر واصطلاح. ومما يعزّز هذا الرأي جغرافياً، تواجد بحر صغير يقع في شمال الاتحاد السوفياتي يدعى بـ(البحر الأبيض) (= White Sea)، ويقع ميناء آرخنجيلسك (= Arkhangel'sk) في زاويته الجنوبية[٢].

التسميات العربية القديمة:

هناك ظاهرة ملفتة للعيان وهي التنوع في التسمية العربية القديمة للبحر

(٢) See map No.42, The Concise World Atlas, Omega books in association with Oxford Cartographes Ltd, Oxford, 1980.

ومن الملاحظ جغرافياً بأن البحر الأبيض يقع للشمال الشرقي من مدينة لينغراد الروسية.

المتوسط، وذلك عند أهم الجغرافيين والمؤرخين المسلمين القدماء. . فقد سماه ابن خرداذبه في كتابه (المسالك والممالك) بـ(بحر الشام)[٣]. وسمّاه المقّري التلمساني في كتابه (نفح الطيب. .) بـ(بحر تيران)[٤]، وسماه ابن خلدون في مقدمته بـ(البحر الرومي)[٥]. وأطلق عليه ياقوت الحموي في (معجم البلدان) بـ(بحر المغرب)، ويعدّد له تسميات عديدة في فهرسه الشهير[٦]. ودعاه أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني المعروف بابن الفقيه في كتابه: (مختصر تاريخ البلدان) بـ(البحر المغربي الدبّوري الرومي)، أو (البحر الرومي المغربي)[٧].

ومن الأهمية بمكان أن نقف على تعريف كل من ابن خلدون وياقوت الحموي للبحر المتوسط. وصفه ياقوت بقوله: «بحر المغرب وهو بحر الشام والقسطنطينية مأخذه من البحر المحيط (= المحيط الأطلسي الشمالي)، ثم يمتد شرقاً فيمر من شماليه بالأندلس ثم ببلاد الإفرنج إلى القسطنطينية فيمر ببنطس (= البحر الأسود)، ويمتد من جهة الجنوب على بلاد كثيرة أولها سلا ثم سبتة وطنجة وبجايه ومهديه وتونس وطرابلس والإسكندرية ثم سواحل الشام إلى إنطاكية حتى يتّصل بالقسطنطينية، وفيه من الجزائر المذكورة الأندلس وميورقة (= Menorca) وصقلية وأقريطش (= كريت) ورودوس وغير ذلك كثيرة»[٨]. ويضيف ياقوت قائلاً: «فبحر الأندلس وبحر المغرب وبحر الإسكندرية وبحر الشام وبحر القسطنطينية وبحر الإفرنج وبحر الروم جميعه بحر واحد»[٩]. أما ابن خلدون فقد قال في وصف البحر المتوسط: «البحر الرومي المعروف، ويبدأ في خليج متضايق في عرض اثني عشر ميلاً أو نحوها ما بين طنجة وطريف ويسمّى الزقّاق (= مضيق جبل طارق)، ثم يذهب مشرقاً وينفسح إلى عرض ستمائة ميل ونهايته

---

(٣) انظر: ابن خرداذبه، المسالك والممالك، تحقيق دي غويه، ليدن، ١٨٨٩، ص ١٠٦.
(٤) المقري التلمساني، نفح الطيب. . .، ١/ ٣١.
(٥) ابن خلدون، المقدمة، ١/ ٤٢٧.
(٦) ياقوت الحموي، معجم البلدان. .، ١/ ٥٠٥.
(٧) أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني، مختصر تاريخ البلدان، ص ٧
(٨) معجم البلدان، ١/ ٥٠٤.
(٩) المصدر نفسه، ١/ ٥٠٥.

في آخر الجزء الرابع من الإقليم الرابع على ألف فرسخ ومائة وستين فرسخاً من مبدئه، وعليه هنالك سواحل الشام. وعليه من جهة الجنوب سواحل المغرب، أولها طنجة عند الخليج، ثم أفريقيّة، ثم برقة إلى الإسكندرية. ومن جهة الشمال سواحل القسطنطينية عند الخليج، ثم البنادقة، ثم رومة، ثم الإفرنجة ثم الأندلس إلى طريف عند الزقّاق قبالة طنجة. ويسمّى هذا البحر الرومي والشامي، وفيه جزر كثيرة عامرة كبار مثل أقريطش وقبرص وصقلية وميورقة وسردانية ودانية[١٠] (= Denia)»[١١].

نستخلص من هذا كله ما يفيدنا من نتائج فيما يخص التسمية العربية القديمة للبحر المتوسط فهي:

١ ـ قد اتّخذت من العناصر الجغرافية أساساً لها في إطلاق تسميات مختلفة ومتغيّرة غير ثابتة نظراً لحجم البحر الواسع الإمداء.

٢ ـ ومن هنا فإن اهتمام الثقافة العربية القديمة به جاءت مجزأة في تسميتها له، وذلك على أساس الأقاليم والثغور والنقاط الساحلية كمراكز استراتيجية ـ عربية، لعبت أدواراً فعّالة في جغرافيته التاريخية خلال فترات متنوعة من التاريخ الوسيط والحديث.

٣ ـ وقد قاد ذلك لأن يبقى مصطلح (بحر الروم) ساري المفعول في الثقافة العربية حتّى عصر ابن خلدون وما بعده ضمن اعتبار كلّي للبحر المتوسط بأجمعه. في حين كانت نظرة الثقافة العربية ذاتها مع ما حفلت به من أدبيات للبحر المتوسط، كونه مجموعة من البحار المتداخلة والمتّصلة في بحر عظيم واحد.

٤ ـ ورغم هذا وذاك، فإن هناك من أطلق عليه (بحر العرب)[١٢]، وهي

---

(١٠) دانية: هي قصبة الناحية الشمالية من كورة (اليكانت) الإسبانية. وازدهرت دانية خلال الحكم العربي بعد فتح الأندلس سنة ٧١٣م، وقد أعادها فيليب ٣ إلى الإسبان سنة ١٦١٠م. انظر: المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للأدريسي، حققه ونقله إلى الفرنسية: محمد حاج صادق، O.P.U. 1983.

(١١) انظر: ابن خلدون، م.س.، ص ٧٧.

(١٢) انظر وصف الكندي له عند المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٧٧، ٧٨.

تسمية تقابل في كل الأحوال مصطلح (بحر الروم).

٥ ـ الملاحظ بأن عدد التسميات الإقليمية العربية له هي أكثر من التسميات الأجنبية الأخرى له عند العرب.

٦ ـ لا بدّ لنا ومن المفيد علمياً أن نصحّح الخطأ الذي وقعت فيه (الأنسكلوبيديا الإسلامية) في طبعتها الحديثة عندما فسّرت التسمية العربية للمتوسط عند ياقوت الحموي (بحر المغرب) بـ(بحر الغرب)(١٣) إذ ترجمت المصطلح على النحو التالي: (The Sea of the West =)، في حين قصد ياقوت وغيره من الجغرافيين العرب المسلمين بذلك (بحر المغرب العربي).

البحر المتوسط: ملكيته وعروبته:

من خلال الإرث الجغرافي القديم، واستخدامه علمياً، وربطه بخارطة حاضر الجغرافية ـ السياسية لمنطقة البحر المتوسط وحوضه ومياهه.. نتساءل: إلى أي مدى توصلنا المدلولات الجغرافية والمقارنات التاريخية إلى الملكية الحقيقية لهذا البحر؟ وإلى أي مدى يوصلنا ميراثنا العربي العظيم إلى استنتاجات علمية صائبة تقول بعروبة البحر المتوسط؟؟

قبل الإجابة على ذلك، علينا أن ننتبه إلى أن العرب هم الشعب الوحيد من بين شعوب البحر المتوسط الذي امتلك هذا البحر على مدى قرون طويلة موصولة بفترات التاريخ الحديث، وذلك من خلال امتدادهم الأثنوغرافي خلال فترات السيطرة العثمانية عبر القوى البحرية، في حين ما ادّعى العرب ذلك يوماً. أما الرومان الذين يعدّون من الشعوب المتوسطية ـ الأحادية في التاريخ لا في الجغرافية، فقد ادَّعوا بأن البحر المتوسط هو ملكهم لوحدهم، وذلك لأنهم كانوا بالفعل قد بنوا امبراطوريتهم القوية من الناحية الاقتصادية، معتمدين على البحر المتوسط كبحيرة تتوسطها. ثم إن البحر المتوسط كان بمثابة الامتداد الجغرافي العميق الذي ساعدهم في بسط نفوذهم على أجزاء متعدّدة من سواحله كاملة،

(١٣) Cf. The Incyclopeadia of Islam, 2nd ed., vol.I, p.935.

وحمى ذلك وجودهم لقرون عديدة. وهكذا، ومن خلال ذلك التكوين التاريخي ـ الجغرافي، فقد اعتبر البحر المتوسط خلال عصورهم التاريخية فقط هو بحرهم، ودلّلوا على ذلك بإطلاق صفة ملكيتهم عليه (= mare nostrum)[١٤] التي ذكرناها سلفاً.

ورغم انتهاء آخر حلقات قوة العصور التاريخية ـ الرومانية بعد انهيار روما، لعبت بيزنطة دوراً فعّالاً في البحر المتوسط حتّى انكماش نفوذها عليه إثر ولادة الإسلام على يد العرب، وانبثاق تكويناته الإمبراطورية والدولية النافذة من بعدهم، وسيطرة العرب على البحر المتوسط سيطرة تكاد تكون فعالة كبرى، وخصوصاً خلال القرن الثامن الميلادي. إلاّ أن ادعاء روما لم ينته بالنسبة لملكية البحر المتوسط حتّى يومنا هذا، فقد ورد المصطلح القديم (= Our Sea ـ بحرنا) على لسان موسوليني من قلب روما في التاريخ المعاصر[١٥].

هكذا يبدو للمؤرخ في استراتيجية البحر المتوسط، بأن كل من الرومان والعرب قد تنازعوا الملكية الحقيقية للبحر المتوسط عبر التاريخ، رغم تلاشي الرومان، واندثار قوّتهم الإمبراطورية من التاريخ، ورقعتهم الجغرافية واسعة الأبعاد منذ أحقاب عديدة من الزمن.

وبالرغم من سيطرة العديد من القوى الكبرى لدول عالمية عديدة في التاريخ على البحر المتوسط كالمصريين القدماء والآشوريين والفينيقيين والبيزنطيين والإفرنج والوندال، ثم الإسبان والأتراك والإنكليز، إلاّ أن أيّاً من هذه القوى ما ادّعت يوماً ملكيتها للبحر المتوسط رغم سيطرتها عليه. ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية وجغرافية وسكانية ودولية، منها ما هو متلاشٍ مندثر، ومنها ما هو منقطع عن مواصلة الحياة التاريخية، ومنها ما هو بعيد جغرافياً عن مياه البحر المتوسط، وليست له سواحل مطلّة عليه، ومنها أيضاً من يقف على أحد رأسيه شرقاً أو غرباً أو من يملك شواطىء طويلة، إلاّ أنها ما كانت تحتوي على كثافة بشرية متوطّنة قرب

---

(١٤) للتفاصيل، انظر: P.H.C. Davis, A History of Medieval Europe, Longman, ISBN, 1981, p.5.

(١٥) للاستشارة، انظر: Moodie, Geography Behind Politics, London, 1948, pp.67-9.

شواطئه تعتمد البحر أساساً في حياتها، أو أنها لا تمتلك منافذ استراتيجية، أو مرافىء وموانىء كبرى عليه. ويعتبر ادّعاء روما أنها مالكة للبحر المتوسط معتمداً أساساً على مركزيتها فيه، فهي حقّاً تقع في قلبه.

بعد هذا كلّه، تمكّننا الدلالات الجغرافية، والمعلومات التاريخية إثبات ملكية البحر المتوسط، وتوصلنا حقائقها إلى إثبات عروبته. فهو حقاً بحر عربي جغرافية وتاريخاً منذ عصر الفتوحات العربية ـ الإسلامية، وتفاعل العرب إثر ذلك مع الشعوب، وامتداداتهم عبر اتجاهاته المتباينة، وإحكام السيطرة على قطبيه شرقاً وغرباً، وعلى سواحله الشرقية والجنوبية والغربية، وعلى حوضه من خلال التحكّم في العديد من جزره الكبرى.

الدلالات الجغرافية:

١ ـ الأبعاد الساحلية

تضمّ السواحل العربية أكبر الامتدادات وأطولها على البحر المتوسط، إذ تبدأ من الإسكندرونة العربية في شمال غربي سوريا نزولاً إلى غزّة الفلسطينية، وامتداداً منها حتّى جزيرة جربة التونسية، مروراً بالإسكندرية وطرابلس الغرب، ثم ارتفاعاً من جربة إلى تونس، وامتداداً من الأخيرة حتّى طنجة في المغرب الأقصى مروراً بعنابة وبجاية والجزائر ومستغانم ووهران والمرسي الكبير ثم مليلة وتطوان وسبتة.

تمثّل هذه الامتدادات الهائلة، السواحل الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط ـ كما هو معروف، في حين تضمّ سواحله الشمالية والغربية شواطىء قصيرة قياساً بالشواطىء العربية.. وتعود ملكية تلك الشواطىء القصيرة لتركيا وأمم أوروبية عديدة مختلفة، فهناك سواحل تركية، ويونانية، وألبانية، ويوغسلافية، وإيطالية، وفرنسية، وإسبانية. وإذا قيست شواطىء أيّة أمّة متوسطيّة مذكورة بالشواطىء العربية، فإنّ نسبة الفارق في أبعاد الامتدادات الجغرافية المطلّة عليه قليلة[١٦].

---

(١٦) Cf.D.S. Walker, The Mediterranean Lands, London, 1960, p.113.

إضافة إلى أن الشواطىء العربية تمتاز بأبعادها الطويلة المتوازية عكس الشواطىء التركيّة والأوروبية كثيرة التعاريج والالتفافات والبحار الداخلية.. فلا يمكن اعتبار اسطنبول ـ مثلاً ـ مدينة متوسطية من الدرجة الأولى كتونس أو مرسيليا، فهي ثغر واقع على البوسفور الذي يفصل بحر مرمرة عن البحر الأسود. كذلك لا يمكننا اعتبار أثينا ثغراً متوسطياً، لأنه يقع على بحر إيجة.. وهكذا بالنسبة لمدينة أزمير التركية، وسالونيكا اليونانية، وميلانو الإيطالية الواقعة على البحر الأدرياتيكي.. وروما ونابولي على البحر التيراني، بالرغم من أن هذه البحار هي بحار متداخلة مع البحر المتوسط، وغير منفصلة عنه. أما المرافىء والمدن العربية الساحليّة فإنها تقع جميعها مباشرة على البحر الأمّ، البحر المتوسط نفسه.

٢ ـ التعليلات العلميّة ـ العربية:

يقول الكندي عن البحر الشرقي (= المحيط الهندي)، بأنه البحر الذي يمتد إلى الشرق الأقصى، ولا يشمل العالم العربي في ذلك، وهنا يقبل الكندي ومدرسته بأفكار بطليموس(١٧). بينما يختلف الأمر بالنسبة للبحر المتوسط، فهو على الأقل بحر عربي من ناحيته الجنوبية ـ كما يذكر الكندي ـ، ويحاول الكندي جاهداً ومن خلال شروحاته العلمية أن يصلّح الإرث الإغريقي الذي لا يعتبر البحر المتوسط بحراً عربياً (توفي الكندي بعد سنة ٢٥٦ هـ = ٨٧٠م). إذن، يعتبر موقف الكندي على درجة كبيرة من الأهمية العلمية في إصلاح بعض أخطاء بطليموس، إذ يقول إن طول البحر المتوسط هو ٣٩٠٠ كم. أما بطليموس الذي حسب طول البحر المتوسط على أساس جغرافي قديم ومعروف في الحسابات التقريبية (= يمتد من ٦٢ درجة التي تفرّق بين عرصات هوكول من مدينة إيزويس تصل إلى درجة ٥٠٠ استاد)، فيقول بأن طول البحر المتوسط هو ٥٥٨٠ كم(١٨). أما البطّاني فإنّه يقدّر طول البحر المتوسط بـ٥٠٠ ميل، في حين يقدّره

---

(١٧) انظر: المسعودي، م.س.، ص ١١٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٥. وقارن ذلك بما أورده المسعودي أيضاً في كتابه: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، فقرة ١٩٠، ملاحظة رقم ٨.

الكندي بـ٦٠٠ ميل[١٩]، وذلك من خلال حساب الفراسخ، مما يحملنا القول إلى أن أطوال البحر هي المقدّرة بـ١١٥٠٠ كم (= هذا إذا اعتبرنا أن ثلث الفرسخ يساوي ١,٩٢ كم).

٣ ـ الموقف التاريخي لملكية البحر:

إن التعليل العلمي المذكور أعلاه، يدفعنا إلى إبراز الموقف الثابت جغرافياً والمتحول تاريخياً وذلك حسب الآراء العربية فيما يخص الدلالات الجغرافية، والتي تجاوز عمرها الألف سنة. إن نظرة كل من الكندي والمسعودي حسب رأي المستشرق الفرنسي أندريه ميكال في تصحيح طول البحر المتوسط عند بطليموس، هي نظرة مالك البحر ضد من لا يملكه[٢٠]. فهذا الاصطلاح والتصويب في آن واحد هو علامة تدلّ على المتملك الذي يعالج مواصفات أملاكه باسم حقّ الملكيّة، وهو بداية فكرة مملكة الإسلام التي تعرف بأنها شيء يملكه الإنسان فعلاً. كما وأنها فكرة تبدو تكويناتها على مستوى من الدقّة والكفاءة ابتداء من القرن الرابع الهجري بعد تكوين الجغرافية الإدارية عند العرب (= الإدارات والأقاليم). وتدخل ضمن هذا المنظور العربي لصورة الأرض، والذي لا يدخل العالم العربي ضمن هذا العالم القديم فقط ليندمج فيه، وإنّما ليأخذ هذا العالم القديم على عاتقه ويتملّكه لأنه يعرفه ويعانيه.

لقد أضفى الجغرافيون العرب صفة الإنسانية على جغرافية بطليموس الإغريقية، وابتدأ هذا الاتجاه بنقد الموقف المعلوماتي ـ الذاتي الإغريقي، فأصبحت الأرض المسكونة عند العرب لا تختلف عن الفكرة الإسلامية الداعية إلى أن التقسيم الإلهي أعطى أرض الإسلام أحسن الأراضي والأقاليم[٢١]. فالإسلام هو مركز العالم سواء كان بالعراق، أو في مكة، أو في القدس. وإن التقسيم

---

(١٩) انظر: م.س.، فقرة ١٩٢.

(٢٠) Andre Miquel, Le Geographie humaine de monde musulman Jusqu'au milien du 11e Siècle, mouton-Paris, LAHAYE, 1973, p.77.

(٢١) Loc. cit.

الإداري لتكوينات العالم يتألف من دار الإسلام ودار الحرب، وما بينهما الثغور. ليس من باب الصدفة أن أوّل ما ظهر هو فكرة المسالك والممالك في حياة الجغرافية الإدارية للأقاليم عند العرب، وتعني هذه الفكرة ضبط الحياة الإنسانية داخل الأرض المسكونة، والأخيرة هي خارطة الإسلام ومسالكه وأراضيه الأصيلة والمفتوحة وهي الممالك. أما المسلك في المفهوم الجغرافي الإنساني عند العرب، فهو المعبّر عن كيفيّة الوصول إلى ما يملكه المسلم من ممالك وأقاليم وأراضي[٢٢].

نتوصّل بعد هذا كلّه إلى نتيجتين أساسيتين فيما يتعلّق بالبحر المتوسط، والموقف التاريخي العربي بالنسبة لملكيّته الحقيقية:

٣/ ١ ـ إن البحر المتوسّط كجزء واسع الأبعاد وكبير الأمداء، هو جزء من الثغور المذكورة أعلاه. والبحر المتوسّط هو البحيرة العربية ـ الإسلامية التي تفصل بين دار الإسلام ودار الحرب في مملكة الإسلام، وذلك من خلال منظور جغرافي عربي ـ إنساني تبلور مع نضوج التطور الإنساني ـ الحضاري عند العرب في العصر الوسيط من تاريخ البشرية. ونستنتج بالمقارنة، إن هذه الفكرة هي التي استفاد منها الغرب في تعامله مع أصحابها منذ فجر عصر الاستكشافات الجغرافية الأوروبية، مروراً بآخر حلقات التاريخ الحديث، وأدواره المعاصرة في يومنا هذا، وخصوصاً التجربة الأوروبية في حوض البحر المتوسط وأطرافه الشرقية والجنوبية.

٣/ ٢ ـ إن جميع التجارب التاريخية العربية ـ الإسلامية، منذ عهد الخليفة العظيم عمر بن الخطّاب في ركوب البحر المتوسط كمنطقة ثغور عازلة ضد البيزنطيين والممالك الأوروبية خلال العصور الوسطى، قد كانت تجارب صراع حيّة ساهمت في جعل البحر المتوسط بحيرة عربية وذلك بالسيطرة عليه، وعلى خطوط ملاحته ومسالكه الأساسية، وجزره الاستراتيجية الكبرى، وقد تأثّرت بذلك سواحله وخلجانه بذلك أعظم تأثير، وتقلّص فيه النفوذ الأوروبي بصورة

---

(٢٢) Loc. cit.

كبيرة إثر الامتدادات العربية فيه. وتمثلت أبرز الظواهر التاريخية لذلك عند الأمويين خلال القرن الثامن الميلادي الذين وصلوا بنفوذهم البحري الفعّال إلى السواحل الإسبانية والفرنسية، ثم اختراق العرب للمياه الإيطالية في حركاتهم الحربية خلال القرن التاسع الميلادي. ويعتبر القرن الثامن الميلادي أساساً تاريخياً لمواصلة التجارب الإسلامية العظمى في النفوذ والسيطرة الحربية والاقتصادية على البحر المتوسط.

الظواهر الطبيعية وأثرها في التكوين التاريخي للبحر المتوسط:

نعالج أدناه أبرز الظواهر الجغرافية ـ الطبيعية التي ساعدت من خلال آثارها في التكوين التاريخي للبحر المتوسط على هويته وملكيّته:

١ ـ **الموانع الطبيعية**: للبحر المتوسط موانع طبيعية كبرى، استطاع من خلالها أن يحتفظ بمزايا تاريخية خاصّة به منذ عصور سحيقة في التاريخ، وقد حمته هذه الموانع من تراكيبه السكانية في شرقه وجنوبه من عوامل السيطرة أو التبدّد، وخصوصاً خلال أحقاب العصور الوسيطة. وأهم تلك الموانع المحيط الأطلسي من الغرب، والصحراء الكبرى من الجنوب، ويعتبر كل منهما من الموانع الطبيعية الصعبة[٢٣]. أما في الشرق فتشكل الصحراء السورية (= بادية الشام) بحدّ ذاتها مانعاً من وقوع موانئه بيد الفرس الذين صارعوا دولاً عديدة على امتداد التاريخ بغرض السيطرة على المشرق العربي، والوصول من خلالها إلى موانئه ومياهه، إضافة إلى الهجمات المنغولية التي نجحت في الوصول إلى الأراضي الأوروبية برّاً وليس بحراً. أما في شماله، فبالرغم من موانع سلسلة جبال الألب الواقعة بامتداد الجنوب الأوروبي، إلاّ أنها لم تَحمِهِ من الهجمات التي تعرّض لها من الشمال فإذا كانت الموانع الشمالية لم تخدم الإمبراطورية الرومانية من الامتدادات البربرية والهجمات الكبرى التي تعرّضت لها[٢٤]، فإن الموانع الثلاثة الأولى قد

(٢٣) E.B. Worthington, Science in Africa, Oxford, 1938, p.7.

(٢٤) Davis, op. cit., pp. 5-6.

خدمت العرب استراتيجياً في الحيلولة عبر تضاعيف العصور الوسطى والعصر الحديث بينهم وبحرهم من طرف وبين الهجمات والامتدادات التي تعرّضوا لها، وتعرّضت لها مراكزهم البريّة، وسواحلهم ومدنهم البحرية.

٢ ـ **الموقع والاستطالة**: يتميّز حوض البحر المتوسط بموقعه الحسّاس في قلب العالم، كما ويتميّز باستطالته التي جمعت اطلالات استراتيجية لقارات العالم القديم الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا (= غرب آسيا كقاعدة بحرية غربية + شمال أفريقيا كقاعدة بحرية شمالية + جنوبي أوروبا كقاعدة بحرية جنوبية). وبهذا فقد تميّز البحر المتوسط منذ القديم حتّى اليوم بأنه صاحب أكبر حوض بحري ربط تجارة العالم واقتصاده عبر التاريخ[٢٥]. إن الأهميّة الاستراتيجية والتاريخية للبحر المتوسط كونه أداة ووسيلة لتحرّك الجنس البشري، لا تقارن أبداً بالأهميّة التي حظي بها حوض البحر الأحمر، أو حوض البحر العربي، أو حوض بحر قزوين المغلق. في حين يعتبر البحر الأسود هو امتداد طبيعي مساعد للبحر المتوسط عبر مضيق الدردنيل. أما البحر الأحمر فقد غدا صاحب أهمية بالغة من خلال امتداده وربطه صناعياً بحوض المتوسط عبر قناة السويس. أما الخليج العربي فقد ازدادت أهميته خلال العصر الحديث، حتى وصل اليوم كأوّل منطقة حسّاسة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية للعالم كلّه، وخصوصاً خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. ونتيجة لذلك كلّه، ولولا البحار المرافقة والمتصلة بالبحر المتوسط، وهي البحار العربية: البحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي، لما عاش البحر المتوسط تاريخياً بمثل الفاعلية التي عاش بها.

٣ ـ **المناخ المتوسّطي**: يعتبر مناخ البحر المتوسط ذا تأثير كبير في التركّز السكاني، ونشأة المدن وخطوطها ومسالكها المشتركة بين السهوب والجبال وخصوصاً في سواحله الشرقية والجنوبية، وكان للمناخ أثر بالغ في تكوين

---

(٢٥) P.Birot and J.Dresch, La Mediterranee et le Moyen Orient, Tome I, Paris, 1953, pp. 56-9, For details: see the study of Fernand Braudel, The Mediterranean and The Mediterranean World the Age of Philip II, 2 vols., London and New York, 1972.

المجتمعات المستقرة منذ العصور القديمة حتّى اليوم. فلقد توفّرت لديهم أسباب العيش كجماعات قادتهم إلى التجمع الأكبر، وقادهم التجمّع إلى نشأة المدن والدول، ولم تؤثر الرياح الغربية القادمة من المحيط الأطلسي في فصل الشتاء، أو رياح الخماسين الهابّة في جنوب البحر، أو رياح السيروكو شمالاً أن تؤثر جميعها سلباً كفعل معاكس في تطور المدن وتجاراتها[٢٦].

٤ ـ الفتحات والممرات المائية[٢٧]: تعتبر الفتحات والممراتِ المائية للبحر المتوسط من أهم البوابات الاستراتيجية في العالم. وتعتبر قناة السويس أهم فتحة أو ممر مائي رغم تصنيعه في عالم التاريخ الحديث، كونه وصل في سنة ١٨٦٩م ولأول مرة الشرق بالغرب عن طريق الماء. ويعتبر مضيق جبل طارق من الممرات الجغرافية العظمى في التاريخ. ويأتي من بعده مضيق البوسفور، ورغم أهميّة كل من الممرّين الأخيرين، إلاّ أن الحركة الاقتصادية والتجارية التي كانت تربط الشرق بالغرب عبر التاريخ، كانت تمرّ من خلال خطوط ملاحة البحر نفسه، والتي تتوقف بجزره المنتشرة وتنتهي بسواحله ومرافئه العربية، لتبدأ من هناك حركة بريّة واسعة الأبعاد عبر المسالك التي تصل تلك المرافىء والموانىء بالخليج العربي الذي يقوم بعملية سحب ودفع في حركة الشرق بالغرب قبل أن تبدأ فعّالية البحر الأحمر. أما ممرّ مضيق جبل طارق فإن أهميّته خلال العصور الوسطى كانت سياسية أكثر منها اقتصادية، وقد سبّبت لمحيط البحر المتوسط الغربي، دوبياً وسكانياً مخاطر عديدة. فلولاها لما استفادة الوندال في استخدامها وسيطرتهم من خلالها على شمال أفريقيا، ولولاها لما دخل الفايكنغ من خلالها إلى البحر المتوسط، وعاثوا فساداً على جانبي الحوض الغربي له، ووصلوا إلى الموانىء الإيطالية. وقد وصف مضيق جبل طارق بأنه أحد أهم ممرات الكرة الأرضية الرئيسية، وقد كان يسمّى قديماً بـ(عمد هرقل)[٢٨]، واقترن بعد ذلك اسمه

---

(٢٦) للتفاصيل، انظر: Moodie, op. cit., p. 27.

(٢٧) للإفادة، انظر: F.Braudel, loc. cit.

(٢٨) انظر كنموذج على سبيل المثال لا الحصر: Roloff Beny, Le Monde de la Mediterranee: Voyage´aux rives de la civilisation, London, 1981.

باسم الفاتح طارق بن زياد الذي استفاد منه استفادة حربية قصوى في عبوره له بين برّين سنة ٧١١م = ٩٢هـ نحو إسبانيا. نستنتج من ذلك، إن مضيق البوسفور هو ممر بحري بين بحر مفتوح (= البحر المتوسط) وبين بحر مغلق (= البحر الأسود). أما كل من قناة السويس ومضيق جبل طارق فيعتبران من الممرات العظمى التي تصل فتحاتها البحار المفتوحة على خارطة العالم. ويعتبر مضيق جبل طارق ممراً عربياً اسماً وملكية وتاريخاً رغم ضياع هويته السياسية والسكانية في العصر الحديث.. وإذا علمنا بأن كل من قناة السويس ومضيق جبل طارق عربي الملكية والتاريخ، أدركنا بما لا يقبل الجدل، كما سيضيف ذلك إلى البحر المتوسط في أهميته وملكيته.

ثانياً: مشروع الأورو ـ متوسطية المعاصرة

١. الفكرة المتوسطية: جذورها وتطورها

إن جذور الفكرة المتوسطية قديمة في التاريخ، وكانت تتجدّد بين عصر وآخر، لأن البحر المتوسط ليس بحيرة جغرافية كبرى في قلب العالم وحسب، بل أصبح عموداً فقرياً في منظومة مجتمعات يرتبط بعضها بالآخر، من خلال شبكة كثيفة من المبادلات التجارية والتكنولوجية والعلمية والروحية. وقد تمركزت هذه «المنظومة» المتوسطية على ذاتها بفعل بعدها ـ مثلاً ـ عن مراكز حضارية أخرى في الهند والصين، وبالتالي غدت المنظومة المتوسطية، عالمية تشبه إلى حدّ ما المنظومة العالمية الحديثة بفعل اتصال الغرب والشرق بها بالضرورة، إذ شكلت نوعاً من الصورة الباكرة للمنظومة الرأسمالية الحديثة وعناصرها في التبادل السلعي والثروة التجارية والملكية الفردية والعمل المأجور. إلاَّ أن هذهِ العوامل لم تتبلور في نمط إنتاج رأسمالي مكتمل يسود جميع أوجه النشاط الاجتماعي، على غرار ما حدث لاحقاً في أوروبا الغربية[٢٩].

---

(٢٩) سمير أمين وفيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)**، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨.

إن تاريخ المنظومة المتوسطية لم يسفر عن إحداث تنمية متواصلة، أسوة بسائر مناطق العالم، ويمكن تبيان حقبتين كبيرتين متتاليتين متنافرتين في اتجاههما العام في مجرى التاريخ:

١ ـ عمق العلاقات المتوسطية في حركة التاريخ منذ أقدم العصور إلى أواخر العصور الوسطى وعصر النهضة، عززتها حتى إبان فترة النزاعات علائم وحدة المنظومة حضارياً واقتصادياً وتبادلياً. بدءاً بالحضارات النهرية القديمة اختراقاً عبر البحر المتوسط قارياً نحو الشمال ونحو الغرب، فغدت المنظومة المتوسطية مركزاً لكل العالم، خلّفت آثاراً عظيمة ما زالت مرئية، وبقايا وترسبات ثقافية وحضارية ما زالت حية وخصوصاً في مجتمعات المدن وما توارثته من النفسيات المتوسطية. ولكن المجتمعات المتوسطية لم تزل تعيش تحوّلات حتمية على مدى قرنين من الزمن ضمن التغيرات السياسية والفكرية والإيديولوجية والاقتصادية بل وتمتد هذه التبدلات إلى تاريخ أبعد من قرنين بفعل القطائع التي أحدثها الأوروبيون منذ فجر التاريخ الحديث[٣٠].

٢ ـ هكذا، فإنّ العلاقات المتوسطية على مدى خمسة قرون متأخرة، قد شكّلت حركة رئيسية في الاتجاه العكسي: اتجاه تمزيق منطقة البحر المتوسط بفعل التأثيرات الطاردة لعوامل الجذب، التي سلطها عليها عالم لم يعد قطبه على شواطىء بحرها، إذ غدا البحر المتوسط منطقة تخوم بين المركزية العالمية الجديدة (= غربي أوروبا + أمريكا الشمالية) والمنطقة الطرفية الجديدة في أعماق آسيا وأفريقيا. هكذا، عمقت هذه الحالات التاريخية الحديثة أوجه القطيعة والتعارضات بين الكيانات حديثة التبلور من خلال المركزية العالمية الأوروبية والأمريكية، وقد أثرت نتائج تفاعلاتها التاريخية كثيراً على المنظومة المتوسطية بدءاً بالاستكشافات الجغرافية وخطايا نتائجها في القرن السادس عشر، مروراً بهيمنة المركنتيلية التجارية وآثارها الاستعمارية في القرن السابع عشر، وصولاً لعصر

---

(٣٠) راجع هذه «الفكرة» في:
Fernand Braudel, Civilization and Capitalism (Translated from French by Sain Reynalds), (London: Collins, 1984), pp. 16-27.

النهب والمعاهدات التجارية والهيمنات في القرن الثامن عشر، ثم عصر الكولونيالية الأوروبية والنظام الدولي القديم في القرن التاسع عشر، وحتى عصر الإمبريالية والصراعات الدولية في القرن العشرين، امتداداً نحو عصر الرأسمالية والعولمة الجديدة والنظام الدولي القادم في القرن الواحد والعشرين!

لقد حفر هذا العصر الحديث هوة واسعة في المنظومة المتوسطية سواء في دواخل تشكيلاتها المركزية، أم في علاقة تلك «التشكيلات» بأطراف العالم، وتشظي حالة المواجهات بين الشرق والغرب، الشمال والجنوب، ناهيكم عن خلق حالة تاريخية نضجت على مهل شديد من عدم التكافؤ الحضاري والاقتصادي في التنمية والتكوينات وتبلور السيرورة نحو التقدم. ومن الصعب جداً أن يتغير الاتجاه لكي يسير بشكل معاكس مع منظور التوسعات والتبدلات والتغيرات التي تسيّرها المركزية العالمية بكل ثقلها الاقتصادي والتكنولوجي والحضاري، وهي «مركزية» تؤمن إيماناً صارخاً بأنها المالكة لكل ثقل التاريخ والجغرافية والحضارة، ولا تعترف بسهولة بشرعية المنظومة المتوسطية في امتلاكها للمركزية التاريخية والجغرافية والحضارية، وبكل ما حفلت به من إنتاجات دينية وروحية وفكرية وتأسيسية، كانت ولم تزل حية في النفوس والمجتمعات منذ آلاف السنين[٣١].

لقد أنتجت مراحل التاريخ الحديث تعارضات واسعة النطاق في التفكير والتكوين على المنظومة المتوسطية التي غدت مهمشة في حدود تطور المركزية العالمية، أو بالأحرى في المنظومة العالمية الجديدة، أطلسية التمركز، بفقدان منظومات عدة في العالم أهميتها وضرورتها في التطور الإنساني في التصوّر الغربي، ومنها المنظومة المتوسطية. لقد ولدت توجهات وأفكار وتيارات وفلسفات وإيديولوجيات تكرّست في جميعها: الانقسامات والتعارضات، يمكنني أن أذكر بعضاً منها: «الشرق شرق والغرب غرب..»، و«عالم الشمال

(٣١) انظر آراء متعددة في دراسات عدة ومتنوعة مجتمعة في:
Ernest Gellner and John Wazerbury (eds.), **Patrons and Clients in Mediterranean Societies** (London: Duckworth, 1977), pp.136-7; 151-7.

وعالم الجنوب»، و«العالم الأول والعالم الثاني والعالم الثالث»، و«العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي»، و«العالم المتحضر والعالم المتخلف» و«العالم المسيحي والعالم الإسلامي»، . . . إلخ. ولقد فقدت المنظومة المتوسطية استقلالاتها الذاتية والقومية والحضارية إزاء قوى الهيمنة وعمليات التدخلات والسيطرة، وبشكل منظم بدءاً بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٨٩ وانتهاء بعمليات ميدانية واسعة النطاق والتفاعلات عند نهايات القرن العشرين!

٢. مشروع «المتوسطية»: عربياً وأوروبياً

لقد بدأت أفكار هذا «المشروع» تاريخية وفكرية منذ السبعينات لكي تغدو اليوم في التسعينات عند نهايات القرن العشرين: سياسية ومستقبلية يتضمنها محتوى اجتماعي / اقتصادي يرنو إلى بناء هيكلية إقليمية[٣٢]. ولعل نظرية المؤرخ الفرنسي المعروف فرناند بروديل صاحب مدرسة **الحوليات التاريخية** Annals[٣٣]، وهي «الأفكار» التي قادته إليها: دراساته التوثيقية والتأملية حول «المتوسط» خلال عشرين سنة، إلى اعتبار هذا العالم المتوسطي: إطاراً جيو- حضارياً جرت وتجري داخله علاقات تبادل وتصادم حضارات وثقافات وأديان وتدافع استراتيجيات وسياسات اقتصادية وحركات سكانية. هذا ما أبرزه عمله التاريخي الضخم الذي استخدم فيه بروديل وحدة زمنية سماها «الفترة الطويلة» وإطاراً جغرافياً - تاريخياً هو «المتوسط الكبير».

وقد شكلت نظرية بروديل البداية الحقيقية لفكرة مشروع «المتوسطية» الجديدة، ومن بعده كتب عدة مؤرخين ومستشرقين فرنسيين وإسبان في هذه «الفكرة»،

(٣٢) لمراجعة التفصيلات في تقرير:
The European Community and the Mediterranean, (Luxembourg: European Communities, 1985), p.5.

(٣٣) التفاصيل في أطروحة فرناند بروديل المتميزة:
Fernand Braudel, **The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,** (Translated from French by Sain Reynolds), 2 vols. (New York: Harper and Row, 1972), vol.1, pp.5-12.

علماً بأن عدداً من المفكرين والساسة العرب كانوا قد قدموا ومضات فكرية ومشروعات سياسية في إطار المنظومة المتوسطية سواء أكانت إقليمية أم قومية. ومن أشهرها: أفكار نوري السعيد (رجل العراق في النصف الأول من القرن العشرين)، في تشكيل إقليم الهلال الخصيب، وأفكار أنطوان سعادة في تشكيل سوريا الكبرى، ومن بعده: أفكار جماعته في تشكيل عالم سوراقيا (= عالم سوريا + العراق)، وأفكار جمعية البحر الأبيض المتوسط اللبنانية، ومن أبرز رجالاتها: رينيه حبشي وشارل الحلو وشارل مالك وسعيد عقل وغيرهم.

إن العرب والأوروبيين لم يبدأوا تاريخياً وسياسياً لتشكيل أفكارهم المتوسطية من لا شيء فلقد زودتهم قراراتهم وخصب ثقافاتهم بما كانوا قد تربوا عليه من نظريات وفلسفات وثقافات، وخصوصاً تلك التي كتبها جاك مارتان من فلسفات، أو تلك التي نظمها بول فاليري من أشعار، أو تلك التي أورثها الأجداد العرب القدماء في رسائلهم وكتبهم ومخطوطاتهم ورحلاتهم وفهارسهم ومعلوماتهم الجغرافية. ولا أدري كيف أفسّر محاربة الذين آمنوا بالوطنية القطرية أو الذين آمنوا بالقومية العربية لأولئك الذين دعوا إلى التكتلات الإقليمية المتوسطية من الساسة والمفكرين العرب، في دعواتهم تلك إلاّ مفاتيح واقعية وحقيقية لمشروع الوحدة العربية. هكذا أخذت تُفهم اليوم عند نهايات القرن، بعد أن حوربت بضراوة عند نهايات منتصفهِ الأول!.

واليوم! تأتي بداية المؤرخين الفرنسيين لتغدو نقطة الانطلاق في الدعوة إلى الحوار العربي ـ الأوروبي، الذي تضمنت أدبياته إشارات كثيرة إلى ضرورة توثيق العلاقات والروابط بين دول شاطىء البحر المتوسط. إن ثمة توجّهات رسمية قد ترافقت أيضاً، مع الدعوات الفكرية إلى تجسيد ذلك في مؤتمر «الأمن والتعاون في البحر المتوسط»؛ وقد اقترح الاتحاد الأوروبي عقد الاجتماع التمهيدي لهذا «التنظيم» عام ١٩٩٥، لكي يشتمل ـ حسب ما أعلن من الرغبات ـ: منطقة تجارة حرة لأربعين دولة، ولأكثر من ٨٠٠ مليون نسمة، ويعالج شؤون الأمن المتبادل والهجرة إلى أوروبا، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مع تنظيم

شؤون التجارة ومشاريع النفط والغاز، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان[٣٤].

٣. مشروعان استراتيجيان مستقبليان إقليمياً: الشرق ـ أوسطية والأورو ـ متوسطية:

يبدو من التوجّهات الأولى المعلنة لهذا «المشروع» إنه يأتي متزامناً مع «مشروع» آخر يزداد الحوار عنه، وتكثر تفاعلاته هو «المشروع الشرق ـ أوسطي». ولعلّ المشروع المتوسطي بفكرتهِ وانطلاقتهِ وتوجهاته هو مشروع أوروبي يأتي مكرّساً نفسه من أجل التعاون والحوار مع العرب بالدرجة الأولى. علماً بأن «المتوسطي» أقدم بفكرتهِ من «الشرق أوسطي»، على الرغم من أن الأخير قد تجسّد مرحلياً في عقد الخمسينات ممثلاً بميثاق بغداد عام ١٩٥٥ (الذي كان قد جمع الكتلة الشرق ـ أوسطية ميثاقاً بالتحالف الغربي البريطاني < 90 > الأمريكي وقت ذاك). ولكن تصاعد توجه الأوروبيين اليوم نحو المشروع المتوسطي يعكس بالضرورة سباقهم مع الأمريكان الذين باركوا التوجه نحو المشروع الشرق ـ أوسطي، كجزء من تحوّلات النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه في بدايات التسعينات الراهنة!

إن المتوسطية، تنتظم في ميثاق ومؤسسات على شاكلة الأمن والتعاون الأوروبي. وكانت مصر قد دعت إلى اجتماع تمهيدي لأولئك الذي أسمتهم بـ«نواة منتدى البحر المتوسط». وعقد في الإسكندرية للفترة ٣ ـ ٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤، وقرّر أن تعقبه اجتماعات تنظيمية أخرى، ورافق ذلك كله: دعوات إلى إحياء الاتجاه المتوسطي شريطة أن يتم تجسيده في تنظيم هيكلي[٣٥]. ومن أبرز «الدعوات»، تلك التي نشرتها الكاتبة المصرية منى مكرم عبيد بدعوتها مصر إلى التركيز في العقود القادمة على ثلاث دوائر جديدة، هي: الدولية، المتوسطية،

---

(٣٤) هيثم كيلاني، «مشروع النظام الشرق الأوسطي في بعدهِ الأمني». مجلة أبعاد، العدد (٤)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ص ١٥٠ (نقلاً عن: Herald Tribune, 20/1/1994).

وانظر تصريحات الأمير الحسن ولي العهد الأردني في بروكسل إثر اجتماعه إلى مسؤولي الاتحاد الأوروبي (الحياة، ٢٦/ ١/ ١٩٩٤).

(٣٥) كيلاني، المرجع أعلاه، ص ١٥١.

الشرق ـ أوسطية، بعدما ركزت في الماضي على دوائر ثلاث، هي: العربية، الأفريقية، الإسلامية[٣٦].

من جانب آخر، فإن ثمة مشكلات تواجه المشروع المتوسطي، أبرزها: تحديد الإطار الجغرافي له، فهناك من يعتمد الحيز الضيق الذي تؤلفه: الدول المغاربية (= المغرب + الجزائر + ليبيا + تونس + موريتانيا)، علماً بأن الأخيرة دولة غير واقعة جغرافياً على البحر المتوسط، وشبه الجزيرة الأيبرية (= إسبانيا + البرتغال)، مع أن هذه الأخيرة دولة غير واقعة جغرافياً على البحر المتوسط أيضاً، وفرنسا وإيطاليا وجزيرة مالطة. وهو الإطار الذي أطلق عليه (٥ + ٥ = ١٠) دول، وهو إطار لا يشمل جغرافياً وإقليمياً دولاً متوسطية أخرى، منها: ألبانيا ويوغسلافيا واليونان وتركيا وقبرص ومصر وبقية الدول العربية في شرق المتوسط!

أما الإطار الجغرافي الأوسع والمقترح، فهو الذي يضم أوروبا كلها والعالم العربي كله وتركيا وإيران، ويتسع أكثر لكي تضمّ إليه: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[٣٧]. وتشير دراسات أوروبية عدة إلى عدم الاعتراف بوجود «إقليم متوسطي واحد»، إنما هناك عدة أقاليم (متوسطية) تحيط ببحيرة المتوسط[٣٨]. وعليه، فمن الصعوبة ترشيحها لكي تنتظم في إطار إقليمي مؤسسي للمشروع المتوسطي، ولكن يرى آخرون بأن المتوسطية عنصر من عناصر استتباب الأمن في كل الدول المتشاطئة له، من خلال استئصال أسلحة الدمار الشامل من محيطه، وإدخالها جميعاً في نظام أوروبا الكبرى. وإن ذلك لا يهدّد العروبة والإسلام أبداً «فلقد فتكت العروبة بنفسها حتى النهاية. واليوم نحن بحاجة إلى أوروبا. .»[٣٩].

---

(٣٦) الحياة، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٤.

(٣٧) روبرتو اليبوني، «البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص»، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨)، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ص ٦٧.

(٣٨) بني هنسون، «الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط»، **السياسة الدولية**، العدد (١١٨)، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٠٠.

(٣٩) نص قول الأستاذ أسطفان الدويهي وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني في مقالته: «الشراكة في المتوسط ليست منحة»، نشرة **تحولات المتوسط**، العدد (١)، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ص ٣٢.

هكذا، يمكننا أن نستنتج بأن المشروع المتوسطي، لم يصل بعد إلى درجة النضج التي تؤهله كي يغدو على مستوى التفاعل والوضوح، وتطور الوسائل والآليات التي لا يمكنها العمل ما دام المشروع لم يحسم الاتفاق حول أسسه، ولم تتجاوز الاتصالات بين دول شاطئيه الأوروبي/ العربي حد تبادل الآراء والأفكار، وتبيان الرغبات المشتركة، فضلاً عن توضيح المشكلات الجديدة الخاصة بشؤون الأمن والاستقرار، ودراسة العوامل اللازمة لتكوين المشروع، وخصوصاً العوامل الاقتصادية التي ستغدو لها تأثيراتها البالغة عند مطلع القرن القادم.

٤ . التحليل النقدي لبيان برشلونة ـ أوروميد:

مقدمة:

تجسّدت فكرة «المتوسطية» في مشروع متكامل عبّر عنه مؤتمر برشلونة الأوروبي ـ المتوسطي للفترة ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. وبمشاركة: مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وألمانيا، والجزائر، والنمسا، وبلجيكا، وقبرص، والدانمارك، ومصر، وإسبانيا، وفنلندا، وفرنسا، واليونان، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، واللوكسمبورغ، ومالطة، والمغرب، وهولندا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، وسوريا، والسويد، وتونس، وتركيا، والسلطة الفلسطينية، وقد مثل أغلب هذه الدول وزراء خارجيتها. وأصدر المؤتمرون بياناً ختامياً شمل أوجه النشاطات المعاصرة، بكل اختلافاتها وأبعادها، لكنه يعكس أولاً: طموحات أوروبا الاتحادية، ورؤيتها لمستقبلها. وإن الذي يهمنا كثيراً في هذا الجانب، هو الدور العربي، وهل له وجود يذكر في هذا «المشروع»؟ وهل أن ذلك «الوجود» موحّد في تفكيره وطرح قضاياه ومشاكله، أم أنه مشتت ومختلف في ذلك؟!

وقبل أن نتوقف لتحليل ما جاء في بيان برشلونة الختامي، علينا أن نوضح أن مؤتمر برشلونة لم يكتمل إلاّ بمؤتمر لاحق له، وانبثق عنه، ممثلاً بمؤتمر أوروميد (Euromed) المدني الذي استمدّ شرعيته وسياقاته من مؤتمر برشلونة (الأوروبي ـ

المتوسطي)، وكان انعقاد مؤتمر أوروميد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بمثابة استمرار لبرشلونة، وتأكيد على شروطه ومقرّراته، وعلى الأخص: الجوانب الاجتماعية. وكما جاء في تقرير مؤتمر أوروميد المدني، لم يكن يعطى لمؤتمر برشلونة، أن يدخل تفاصيل كل مقرراته، التي تحتاج إلى التحليل الأوسع، والتوسعة الأكثر اختصاصاً، وإن يكن المؤتمر المدني مختصاً، فعجلة برشلونة على سفر طويل، في عجلة يتجدّد فيها مدى المتوسط، مثل المدى الأوروبي، حيث الماضي والحاضر والمستقبل، يبادرون إلى رهان، لا أحد يعلم بديلاً منه»[٤٠].

لقد شارك في مؤتمر أوروميد (١٢٤٣) ممثلاً من العاملين في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من (٣٨) بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي والمتوسط، والمتأثرة بالمتوسط، كلها. وينتمي المشاركون إلى ما يناهز (١٠٠٠) مؤسسة ومنظمة، وإلى شبكات تعاون غير مركزية، وإلى جمعيات ومراكز ذات صلة بالشراكة، وإلى غرف التجارة والجامعات، والمناطق والمدن، والشركات والمنظمات غير الحكومية، والنقابات والجمعيات الزراعية، فضلاً عن الذين ينتمون إلى برامج اليونسكو حول المتوسط، وإلى برامج (ميد ـ MED)، التابعة للاتحاد الأوروبي، نجح مؤتمر أوروميد المدني في جلستهِ الأولى، بتقويم بيان المؤتمر الأوروبي ـ المتوسطي معلناً عما يأتي:

١ ـ التقويم الإيجابي جداً لما أعطي من دفع لمصلحة مشاركة المجتمع المدني للدول المتوسطية، مشاركة أكبر، نظراً لأنها مشاركة تشجّع على صون حقوق الإنسان، وعلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

٢ ـ إن ذلك كله لا يتناول ما فيه الكفاية، بعض المجالات الأساسية، مثل مجال المرأة، ومجال الطاقة القابلة للتجدد، أو مجال السياحة.

٣ ـ النظرة الإيجابية لأوروميد إلى الإطار الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، لتمويل المتوسط ولكن طريقة حصول هذا التمويل، ما تزال قليلة الوضوح.

---

(٤٠) انظر ما جاء في مقدمة تقرير مؤتمر «أوروميد المدني الأوروبي ـ المتوسطي في برشلونة»، في نشرة *تحولات المتوسط*، العدد (٢)، شباط/فبراير ١٩٩٦، ص ٢.

٤ ـ دراسة كل الانعكاسات لمنطقة التبادل الحر المقترحة رغم فوائدها[٤١].

بيان برشلونة ـ أوروميد[٤٢]: تحليلات وآراء ونقدات

دعونا نتوقف لكي نحلّل مبادىء وعوامل ونتائج بيان مؤتمر برشلونة ـ أوروميد، فلقد وافقت الدول المشتركة في المؤتمر على إقامة: شراكة شاملة (أوروبية ـ متوسطية) من خلال تعزيز الحوار السياسي وإرسائهِ على دعائم منتظمة، ومن خلال تطوير التعاون الاقتصادي والمالي، والتركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وهي الجوانب الثلاثة التي تقوم عليها الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

أما الأسباب والعوامل التي دفعت إلى قيام مثل هذه «الشراكة»، فهي:

١ ـ أهمية البحر المتوسط الاستراتيجية، ورغبة الشركاء في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً، يرتكز على التعاون الشامل وعلى التضامن في ما بينهم، حفاظاً على طبيعة الروابط المميزة التي صاغها قرب الجوار الجغرافي، والإرث التاريخي المشترك.

٢ ـ إدراك الشركاء بأن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي طرأت على جانبي البحر المتوسط، إنما هي تحدّيات مشتركة تتطلّب حلاً شاملاً ومنسّقاً.

٣ ـ تصميم الشركاء، تحقيقاً لهذه الغاية، على إقامة علاقاتهم ضمن إطار دائم ومتعدد الأطراف والجوانب، يرتكز على روحية الشراكة، مع احترام ميزات كل شريك وقيمه وتقاليده وخصائصه.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص.ن.

(٤٢) لقد اعتمدت في دراسة وتحليل البيان الختامي لمؤتمر برشلونة ـ أوروميد على النص المعادة ترجمته إلى العربية من قبل نشرة (**تحولات المتوسط**)، فضلاً عن اطلاعي على النصين الإنكليزي والفرنسي، نظراً لما تحمله الترجمة العربية الرسمية للبيان من ركاكة واختلاطات. انظر: **تحولات المتوسط**، العدد (١)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ص ٢ ـ ١٠.

٤ ـ اعتبار هذا الإطار المتعدّد الأطراف، بمثابة إطار متمّم لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها، مع التأكيد على أهمية طبيعتها الخاصة.

٥ ـ لا تحل هذهِ المبادرة الأوروبية ـ المتوسطية، محل أية مبادرة أو عمل آخر، يسعى إلى إقامة السلام، والاستقرار في المنطقة أو إلى التنمية فيها، ولكنها مبادرة ستساهم في إنجاح أي عمل يستهدف هذا التوجه. ويدعم المشاركون تحقيق تسوية سلمية عادلة شاملة ومستديمة في الشرق الأوسط، ترتكز على قرارات مجلس الأمن الدولي حول هذا الموضوع، وعلى المبادىء المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، مع كل ما يستوجبه ذلك.

٦ ـ اقتناع الشركاء بأن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة للحوار والتبادل والتعاون، تضمن توفير حالات السلام والاستقرار والازدهار. . إنما يتطلب ذلك كله: تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية النواحي الاقتصادية والاجتماعية تنمية دائمة ومتوازنة، كما يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة الفقر، وتشجيع التفاهم بين الثقافات تشجيعاً أفضل وهي كلها عناصر أساسية من عناصر الشراكة.

إن «الشراكة» هنا تعني التعاون في إطار المتوسطية بين الكتلتين الرئيستين: الأوروبية والمتوسطية، أي بمعنى: الحاجة إلى بناء مصالح جديدة بين دول الكتلتين، وتحقيق ما يمكن تحقيقه في المستقبل: سياسياً وأمنياً، واقتصادياً إقليمياً، واجتماعياً ثقافياً. . فهل يمكن لمشاريع الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية أن تحقق نجاحاً يذكر، في ظروف معقدّة كالتي يمر بها العالم اليوم، أو في زحمة التناقضات التي تعيشها المنطقة المتوسطية في سنوات نهاية القرن؟

دعونا نتوقف عند تفاصيل ما احتواه بيان برشلونة بخصوص مشروع المتوسطية:

أولاً: الشراكة السياسية والأمنية:

لقد عبّر المؤتمرون المشاركون عن قناعاتهم بوجوب السلام والاستقرار والأمن

في المنطقة المتوسطية، واعتبارها مكاسب يتعهدون جميعاً بتشجيعها وتعزيزها، وقد وافقوا على مواصلة الحوار السياسي المتين والمنتظم المرتكز على احترام مبادىء القانون الدولي مع التأكيد على الاستقرار الداخلي والخارجي. وانسجاماً مع هذا الطرح المشوب بهذه الروحية، يتعهد المشاركون بـ:

١) العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي.

٢) تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي.. مع الاعتراف بحق كل منهم باختيار نظامه السياسي والاجتماعي ـ الثقافي والاقتصادي والعدلي الخاص وتطويره بحرية.

٣) احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان ممارستها فعلياً وشرعياً، بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والمعتقد والدين، فردياً أو جماعياً.. دون أي تمييز على أساس العرق والجنسية واللغة والدين والجنس.

٤) إيلاء تبادل المعلومات باهتمام كبير عبر الحوار بين كل الفرقاء، حول المسائل المختصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعنصرية وكره الأجانب.

٥) احترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية وضمانهما، وتشجيع التسامح بين المجموعات المتباينة في المجتمع، ومكافحة مظاهر التعصّب، وخصوصاً العنصرية وكره الأجانب. وعليه، فلا بد من التشديد على أهمية التربية في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦) احترام المساواة المطلقة لدى المتوسطيين من خلال الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بتعهداتهم، وفاء مخلصاً، وفق القانون الدولي.

٧) احترام حقوق الشعوب المتساوية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والعمل دوماً وفق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئهِ، وطبقاً لأعراف القانون الدولي الملائمة، بما فيه تلك المتعلّقة بوحدة الأراضي.

٨) الامتناع عن التدخلات في الشؤون الداخلية للشركاء، وفقاً لأحكام القانون الدولي.

٩) احترام وحدة أراضي كل شريك من الشركاء وسيادته عليها.

١٠) تسوية خلافات الشركاء سلمياً، والامتناع عن التهديد، أو استعمال القوة أو السيطرة على أراضي أي مشارك آخر.

١١) تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

١٢) المكافحة المشتركة للإجرام المنظم أو توسّعه أو تنوّعه ومحاربة المخدرات جميعاً.

١٣) تعزيز الأمن الإقليمي ومنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، والانضمام إلى مجموعة الأنظمة الدولية والإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى معاهدات مراقبة التسلح ونزع السلاح، مثل (CWC) و(BWC) و(CTBT) و(NPT) والعمل بموجبها.. والوفاء المخلص لها من خلال الالتزامات باتفاقيات الحد من التسلح، ونزع السلاح وعدم انتشاره.

(إن هذا البند يتابع تنفيذه وعمله من قبل الشركاء، للتحقّق الفعلي من جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأجهزتها، ودراسة خطواتها العملية مع منع تراكم الأسلحة التقليدية، مع امتناع المشاركون من تنمية القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروعة.. لبلوغ الدرجة الطبيعية من تحقيق الأمن والثقة المتبادلين، بما يخدم تطوير علاقات حسن الجوار.. والتعاون بين المناطق والأقاليم).

١٤) إنشاء «مدى للسلام والاستقرار في المتوسط»، وإمكان عقد معاهدة أورومتوسطية لهذه الغاية.

مرتكزاتنا نحن العرب إزاء المسألة:

ثمة مبادىء ومرتكزات يجب أن لا تغيب عن بالنا نحن العرب إزاء هذا

«المنجز» الأورومتوسطي، في طروحاته للشراكة السياسية والأمنية متمثلاً ذلك بـ:

١ ـ أن تكون الشراكة العربية في المشروع موحّدة ومتضامنة في الحفاظ على المصالح العربية القومية المشتركة، دون بعثرة الجهود وتشتت المواقف في التعامل واتخاذ القرار. . بمعنى: أن على العرب أن يحققوا وحدتهم في الموقف السياسي إزاء هذا التجمّع دون أية نتوءات عربية ـ عربية تضر بمصالحنا المستقبلية.

٢ ـ لا بدّ من توفير مناخ جديد في التعاون والشراكة العربية ـ العربية من أجل تحقيق المبدأ السابق، وأن هذا «المناخ» لا يتوفر دون رفع الحصار عن العراق ورجوعهِ بكل ثقلهِ الاستراتيجي على الساحة العربية.

٣ ـ ضرورة مشاركة كل من العراق وليبيا في المؤتمر كونهما من أبرز الدول المتوسطية، ودورهما التاريخي في إثراء عالم المتوسط من خلال تاريخ علاقاتهما بالبنية الأورومتوسطية منذ القدم، العراق إزاء آسيا وليبيا إزاء أفريقيا.

٤ ـ إبراز العرب لحقوقهم المشروعة إزاء إسرائيل سواء ما يخص الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أم ما يخص مدينة القدس، ووجوب التمييز بين ما هو مقاومة وما هو إرهاب!

٥ ـ شمول كل دول المنطقة بإخلائها من أسلحة الدمار الشامل (بما فيها إسرائيل)، إذ لا متوسطية ولا شرق ـ أوسطية مع سلاح إسرائيل النووي!

٦ ـ أن لا تنفرد كل دولة عربية بتقديم مطالب خاصة، بل لا بد من تقديم مطالب عربية موحّدة، سواء للدعم أو التنمية أو غير ذلك، ومن ثمّ يتم تصنيفها عربياً.

ثانياً: الشراكة الاقتصادية والإقليمية:

حدّد مشروع البيان الصادر عن برشلونة، معنى التحدّي أمام الشراكة الأورومتوسطية، والهدف المتوخى تحقيقه من هذه الشراكة. والأساس الذي يجب الارتكاز عليه، للوصول إلى هذا الهدف والآليات والوسائل الواجب اعتمادها

يتمثل بإقامة منطقة حرة للتبادل السلعي، إضافة إلى مجالات التعاون الأخرى المتاحة أمام هذه الشراكة. أما إبراز التحديات التي ستواجه ذلك، فتتمثل بضغوطات ديموغرافية خانقة لدى دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وارتفاع عدد السكان العاملين في الزراعة مع ضعف في التجارة البنيوية، وارتخاء اقتصاديات الدول بسبب عدم فعالية القطاع العام. إن هذه كلها تستهدف: تسريع في وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتأمين سبل ديمومته، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة بتضييق الفروقات الاجتماعية، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي. فكيف يمكن لهذا التعاون والتكامل أن ينجح؟

تنبثق هذه «الشراكة» لإقامة تعاون وتكامل إقليمي على أساس فكرة «السوق» أو ما يسمى بـ«اقتصاد السوق» The Capital Market، وضمن آليات، هي:

١ ـ عصرنة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان جنوب وشرق البحر المتوسط من أجل تسهيل قيام منطقة للتبادل الحر.

٢ ـ عصرنة القطاع الخاص، وتنمية البيئة القانونية والإدارية لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي، والإقليمي الأوروبي.

إن الآليتين أعلاه لا يمكن تنفيذهما دون تأسيس منطقة حرة للتبادل الأورومتوسطي، فماذا يحتاج مثل هذا «التأسيس»؟ إذا ما علمنا بأنه من المتوقع اكتمال إنشاء هذهِ المنطقة في العام ٢٠١٠، حيث سيتم التالي:

١ ـ تأمين الانتقال الحر للمنتوجات المصنعة دون عائق ضريبي أو غير ضريبي.

٢ ـ تحرير انتقال وتبادل المنتوجات الزراعية دون أي قيد أو شرط.

٣ ـ تحرير الخدمات وحركة الرساميل وفقاً لمقتضيات منظمة التجارة العالمية.

أما **القواعد** التي ستتركّز عليها هذه «المنطقة»، فهي التالية:

١ ـ توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.

٢ ـ توحيد قواعد حماية الملكية الفردية.

٣ ـ اعتماد وسائل المنافسة المتكافئة.

السؤال الآن: ما هي مجالات التعاون في الشراكة الإقليمية؟

لقد حددت مجالات التعاون على التوالي:

١ ـ في مجال الاستثمار: ستنصب الجهود على تنمية الادخار المحلي باعتبار أن ذلك هو الأصل في العملية الاقتصادية على أن توجه العناية أيضاً إلى وضع الآلية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الخارجي.

٢ ـ دعم جهود التعاون والتكامل الثنائي الإقليمي من أجل إغناء الشراكة الإقليمية.

٣ ـ دعوة المؤسسات إلى إقامة اتفاقيات ثنائية حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك (= براءات الاختراع، التسليف، الأيدي العاملة، الابتكارات... إلخ).

٤ ـ لا بد أن ينصب الاهتمام بتشجيع تبادل المعلومات الصناعية التقنية، وعصرنة الحقول الإدارية بالتخلص من التقاليد الروتينية والعادات البيروقراطية المتوارثة، مع تحديث للبيئة القانونية، وبوضع معايير واضحة للتنمية الإقليمية ـ المتوسطية.

٥ ـ لا بد أن يصار إلى تشجيع إدخال العناصر والأفكار البيئية في كل المفاصل السياسية والاقتصادية أسوة بحالة التغيرات التي تشمل العالم اليوم كله.

٦ ـ الالتزام بالتركيز على أهمية المرأة في نجاح مختلف البرامج التنموية الأورومتوسطية شريطة استفادة الطرفين الأوروبي ـ المتوسطي من التجارب المشتركة.

٧ ـ عصرنة الزراعة المتوسطية وتنمية الريف في الإقليم بالاستفادة من الخبرات الأوروبية في الأراضي المتوسطية.

٨ ـ أما بصدد البنى التحتية، فسيكون هناك التزام لتوحيد الجهود في تنمية تلك البنى للدول المتخلفة في الإقليم.

٩ ـ تلتزم الدول المتقدمة بالمساعدة على تقوية الطاقة الذاتية في البحث، وعلى تشجيع الأبحاث العلمية، وإقامة المشاريع المشتركة بهذا الخصوص، شريطة أن يكون هناك التزام متبادل بتوفير المعلومات الإحصائية والحساباتية وتبادلها مع جملة من انتقال الخبرات الطبية والهندسية والعلمية وفقاً لمعايير وأنماط متجانسة.

١٠ ـ المساعدة المالية: إن تمويل تنفيذ الأهداف أعلاه، لا بد أن يمر من خلال المسارب التالية:

أ) تستقطع دول المجموعة الأوروبية من الموازنة الاتحادية مبلغاً قيمته حوالي (٤٦٨٥) مليون ECUC لانفاقهِ خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩.

ب) قروض متزايدة يمنحها المصرف الأوروبي للاستثمار BEI.

ج) اتفاقات مالية جانبية بين الدول الأعضاء.

ثالثاً: الشراكة الاجتماعية والإنسانية:

تقوم هذه «الشراكة» على الأسس والمرتكزات التالية:

١ ـ إقامة حوار جدلي متزن يؤسس على احترام الثقافات والأديان.

٢ ـ التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة.

٣ ـ تنظيم برامج مشتركة في علم تربية الأطفال، وفي تعليم مهارات الشباب وتأهيلهم في مجال المعرفة والصحة المتطورتين.

٤ ـ احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين واللوائح المدنية والإنسانية.

٥ ـ إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية.

٦ ـ تركيز الحوار وإتاحة الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية والسياسية، وإطلاق الحريات لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع المدني

والسياسي والثقافي والروحي. . والجامعات ومراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام والجمعيات والنقابات والمؤسسات العامة والخاصة.

٧ ـ تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين، وتسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية بعد تدريبهم وإغنائهم بالخبرات، على أن يقرّ الشركاء والفرقاء في جنوب وشرق البحر المتوسط بواجبهم بإعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم، شريطة تمتعهم بالحياة الحرة الكريمة، واحترام إرادتهم، ومواقفهم وآرائهم وأفكارهم وانتماءاتهم السياسية والدينية.

٨ ـ تنظيم الهجرة الخفية باتفاقيات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

٩ ـ تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف بكلّ وجوهه.

١٠ ـ التعاون الشامل في مكافحة تفشي المخدرات، والجريمة، خصوصاً المنظمة منها، فضلاً عن مكافحة التعصّب ضد الأجانب وعدم التسامح الذي يقضي على الاستقرار في المجتمع المدني وعلى التطور المتجانس في العلاقات الأورومتوسطية.

ماذا يمكنني قوله حول المرتكزات أعلاه؟

هل من السهولة تحقيق ذلك على الرغم من المقاربة الأوروبية ـ المتوسطية؟ سواء كان ذلك من الناحية الجغرافية نظراً لقرب أوروبا من العالم العربي، أم كان ذلك من الناحية السياسية بسبب من الميراث التاريخي المشترك بين الطرفين. وهذه حقيقة أكد عليها الطرفان، وقد أنتجت عند نهايات القرن عدة توافقات بين الطرفين في حين حدث العكس بين الأمريكان والعرب إذ حدثت جملة من الافتراقات بينهما. . ولكنني، أرجع لأقول: ثمة اختلافات بين تفكير الأوروبيين وتفكير العرب مما يشعرنا بأن ثمة إرباكات ستحدث في حركة الطرفين، فضلاً عن دور الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، والمواقف العربية الراضخة. ناهيكم عن أن إسرائيل لا توافق أبداً على التقارب الأوروبي ـ العربي في ظل المشروع المتوسطي. إنني أرى بأن هذا «المشروع» هو بمثابة عامل توازن

للعرب إزاء المشروع الشرق ـ أوسطي، وذلك في بناء المستقبل.

إن توجّه الأوروبيين بمثل هذا «المشروع» الأورومتوسطي، ما هو إلاّ رسالة يودّون أن يعبّروا من خلالها عن حاجتهم التاريخية عند فاتحة قرن جديد إلى بناء مصالح مستقبلية جديدة، بعد تاريخ معقد من العلاقات الصعبة مع العرب. وإن هكذا مهمة ارتكازية بحاجة اليوم إلى الحوار مع أبرز وأثقل كتلة قومية ← حضارية ← شرق أوسطية يمثّلها العرب في المنطقة المتوسطية في العالم، فضلاً عن شعورهم بأن «الحاجة» مطلوبة حتى الآن كقاعدة أساسية لتنظيم العلاقات والتفاهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على ما يؤمن المصالح الأوروبية إزاء تفاقم المصالح الأمريكية وسرعة تحركها في تنفيذ مشروع من نوع آخر متمثّلة الشرق ـ أوسطية، الذي جسّدته خطوات عدة تمثّلت بعقد مؤتمرات ثلاثة كان آخرها: مؤتمر عمان الاقتصادي الذي ترافق مع مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي عند نهاية عام ١٩٩٥.

إن من أبرز ثمار مؤتمر برشلونة، ذلك الإنجاز الأساسي المهم المتمثّل بتأسيس منبر مشترك لقضايا عالم المتوسط، والتي تغلب عليها الجوانب الاجتماعية والثقافية، باعتبار أن المتوسطية هي وجود ثقافي وقضية جيوتاريخية مشتركة يمثلها البحر المتوسط[٤٣]. وإذا كانت فكرة الشرق ـ أوسطية قد وجدت منذ قرابة خمسين سنة، فهناك من اضطلع سياسياً عند العرب، بالدعوة لها تحت مسمّيات شتى لبناء وتحقيق مشروعات سياسية. . كما وكانت فكرة المتوسطية قد وجدت ـ أيضاً ـ ومنذ قرابة خمسين سنة أن هناك من اضطلع ثقافياً عند العرب بالدعوة لها تحت مسميات شتى لبناء وتحقيق مشروعات اجتماعية، وكانت إحداها في مصر متمثلة بدعوة طه حسين إلى جوامع ثقافية مشتركة بين الساكنين على السواحل المتوسطية، وقد ضمن ذلك كله كتابه الشهير «مستقبل الثقافة في مصر».

وعلينا أن نتساءل أيضاً: هل تمكّن مؤتمر برشلونة وتابعه (أوروميد) أن يخطو

(٤٣) هذا بعض ما تشير إليه كتابات وأفكار وآراء وعواطف نخبة عربية عريضة من المثقفين المعروفين في كل من مصر ولبنان بشكل خاص.

إلى الأمام من أجل تحقيق كتلة سياسية ـ اقتصادية يمكنها أن تؤثر في حياة العصر القادم؟ وهل باستطاعة الدول الأوروبية على غرار الأمريكان أن ترسم للمنطقة رسماً ثقيلاً. وخصوصاً أنها تعالج عالماً شاسعاً ومتبايناً مؤلفاً من عدة أقاليم جغرافية يحتوي على عدد كبير من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية في حين يعالج الأمريكان إقليماً محدداً ومعروفاً يؤلف كتلة جغرافية دائرية يحتوي على عدد قليل من الدول الآسيوية شرقي المتوسط اسمه الشرق الأوسط، ناهيكم عن أن الأوروبيين يدعون إلى مشروعات استراتيجية تتباين في مضامينها من المشروعات الاستراتيجية التي يتضمنها البيان الختامي لمؤتمر عمان الاقتصادي الذي لاقى اهتماماً وتفكيراً أمريكياً. مع كل ما رافقه من رعاية جغرافية وميديا إعلامية، إضافة إلى أن بنوده كانت محدّدة ومكثفة ومختصة في الشؤون الاقتصادية، في حين تعلمنا بنود مؤتمر برشلونة أنها متنوعة ومتعددة وشاملة في الشؤون الاجتماعية.

إن سباقاً غير متكافىء أبداً بين الشرق أوسطية وبين الأورومتوسطية، ولكن سوف لن يسمح القطب السائد في العالم الذي ترتهنه الإرادة الأمريكية اليوم، بأن مشروعاً كالمتوسطية بإمكانه أن ينجح ويحقق أهدافه وكل ترسيماته المستقبلية في فلسفة الشراكة المستقبلية بين الأوروبيين والمتوسطيين. وأعتقد أن مصيره: فكرة ومشروعاً سيلحقا بمصير البيت الأوروبي المشترك! إلاّ إذا نجح الأوروبيون في اختراق الحواجز الأمريكية تحت أي غطاء في إقامة توازن أمريكي ← أوروبي للعالم خلال المرحلة القادمة أما العوامل الأساسية الأخرى التي ستثقل من حركة المشروع الأورومتوسطية، فيمكننا أن نتلمس بعضاً منها:

١ ـ تصاعد دور إسرائيل في الشرق ـ أوسطية مع ما يمنحها ذلك الدور من تحركات وفعاليات وتشدّدات واختراقات.. في حين يتقزّم دور إسرائيل كثيراً في المتوسطية التي ستقيّدها بشروط الشراكة لا بأدوار السيادة!

سيبقى مشروع المتوسطية مهمشاً من قبل أمريكا وبعض الدول الأوروبية، مثل: ألمانيا قياساً لما يحتلّه موضوع أوروبا الشرقية التي غدت تتربّحه من جديد في رعاية أوروبا الغربية وعلى مدى زمني طويل.

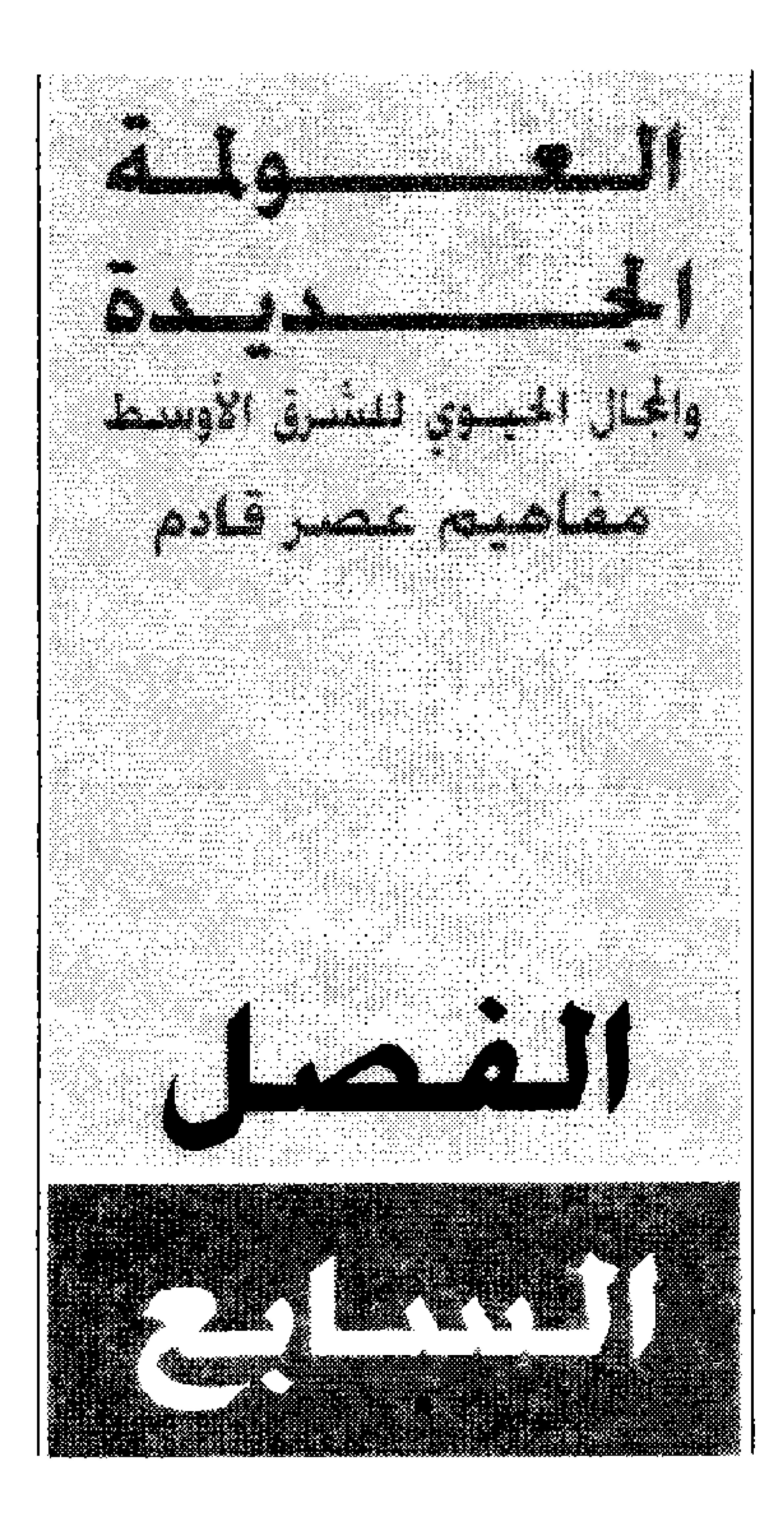
٣ ـ لما كانت المتوسطية مشروعاً أوروبياً، فهو بالتأكيد سيزاحم مشروع الشرق ـ أوسطية الجديد، ولما كان هذا «الأخير» بجملته هو الذي سيتبنّى: إنشاء كتلة إقليمية جيو اقتصادية في العالم ضمن الشكل الذي رسمته أمريكا بكل سياقاته، وسيبقى مشروع المتوسطية مهمشاً في الصياغة الدولية الخارجية.

٤ ـ ثمة خلل أساسي يكمن في قلب المتوسطية، ذلك هو الانقسام التاريخي بين دول الشمال ودول الجنوب ومواريثها جمعاء، فدول كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا «تعرف جيداً ما تريده من وراء الحوار حول شؤون المتوسط. وهي تعرف، أولاً وقبل كل شيء، إنه ليس هناك إمكانية لعلاقة فوقية مع المتوسطيين الآخرين، على غرار العلاقة التى جرى التفكير فيها في المرحلة الاستعمارية... فلا الدول الأخرى المعنية تقبل العلاقة الدونية، ولا العقل السياسي في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا نفسه، يمكن أن يتطلع إلى مثل هذه العلاقة»[٤٤].

٥ ـ ثمة مشاكل سياسية وإيديولوجية ونفسية قد يحدثها بعض المتوسطيين سواء كانوا من النخب أو الجماعات أو التيارات والأحزاب العربية أو الدينية لأسباب متنوعة منها عدم تقبّلهم مشاركة الأوروبيين الذين أساءوا كثيراً وطويلاً لتاريخنا وتكويننا الحديث والمعاصر.. أو نعت أي مشروع خارجي غير عربي أو إسلامي بشتى الصفات والنعوت!

---

(٤٤) نص ما قاله الأستاذ المفكر منح الصلح في مقالته: «العروبة والمتوسطية في ميزان التنافس بين أمريكا وأوروبا»، **تحولات المتوسط**، العدد (١)، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ص ١٨ ـ ١٩.



الخصخصة الاقتصادية (*)
رؤية مستقبلية
لعولمة/رأسمالية القرن القادم

(*) إن مصطلح(Privatization) الموحّد عالمياً، اتخذ له بالعربية عدة مصطلحات متباينة الأشكال، أشهرها: مصطلح «الخصخصة» كالذي آثرنا استخدامه سواء في هذا العمل، أو في معظم أعمالنا الأخرى. وهو «مصطلح» ساري المفعول في دول المشرق العربي، وخصوصاً في الأدبيات اللبنانية والأردنية.

مقدمة: ماذا سيحدث في المستقبل؟

سيقفل العالم كله بعد قرابة ٣ سنوات آخر حلقة زمنية من القرن العشرين، الذي يعدّ من أهم أحقاب التاريخ بكلّ ما حفلَ به من تكوينات وأحداث وتطورات، وبكلّ ما ثقلت به عقوده وأجيالهِ من الإنجازات والأنظمة والتيارات الفكرية والإيديولوجية والمتغيرات السياسية، بكل ما أنتج ذلك من تناقضات ومعطيات وترسّبات. ولا أدري بماذا أصف أبناء هذا «القرن» الذين عاشوا في خضمهِ، وقد صادفوا كلّ أضدادهِ وما سببتهُ لهم من آلام ومعاناة؟. لقد طفت حضارة الغرب على القرن العشرين بكل منجزاتها الثقافية والتكنولوجية، وما كان لتلك «المنجزات» من تقاليد وإسقاطات ومؤثرات بكل إيجابياتها وسلبياتها. فثمة ظواهر أساسية عاشتها الحياة المعاصرة خلقت تناقضات حادة بين العقل والعواطف، بين المنطق والأخيلة، بين المادة والروح، بين التماسك والتناثر، بين الاستعمار والتحرر، بين الإعمار والانهيار، بين التركيب والتفكيك.. وبين التقهقهر والانتصار[1]!

وهناك مصطلح «التخصيص» المستخدم في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، انظر مثلاً، كتاب: **جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية**، تحرير: علي توفيق الصادق ومعبد علي الجارحي ونبيل عبد الوهاب لطيفه (أبو ظبي: سلسلة بحوث ومناقشات ورش العمل، معهد السياسات الاقتصادية (صندوق النقد العربي)، العدد الأول، أيار/مايو ١٩٩٥). أيضاً: أعمال ندوة: **التخصيص وأثره في الاقتصاد السعودي** التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية في ١٥ فبراير / شباط ١٩٨٩.

وهناك مصطلح «القطاع الخاص» الذي استخدم منذ عشرين سنة عربياً في مصر والعراق وليبيا ودول أخرى، وجاء استخدامه ـ مثلاً ـ في ترجمة عنوان كتاب جون د. دوناهيو، **قرار التحول إلى القطاع الخاص: غايات عامة ووسائل خاصة**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩١).

وهناك مصطلح آخر يستخدم بقلة وبنفس المعنى، هو «التفويت» كالذي وقعت عليه من خلال قراءاتي لبعض المقالات والدراسات الاقتصادية العربية في بعض الصحف والمجلات العربية.

(١) انظر تحليلات موسّعة لهذه «الأفكار» في كتاب:

Richard J.Barnet and John Cavanagh, **Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order** (New York: Simon & Schuster, 1994), pp.4-5.

كيف ستغدو حياة الأجيال القادمة في القرن القادم؟ وماذا ستكون عليه أوضاع العالم ضمن سيرورة تاريخية بمجمل ظواهرها المختلفة؟

إن المهم لدينا ليس التنبؤ والتخيل لما ستؤول إليه أحوال العالم في قابل، بل في التأمل والتصور لما آلت إليه تجارب العالم المنصرمة، ومفاتيحه الآنية لتسجيل حالات جديدة يمكنها أن تضيء لنا أنوارها الخافتة: ترسيمات مستقبلية وتصوّرات احتياطي الوعي المخفي! وهي تصورات قد يصعب على العقل المعاصر استيعابها. ذلك «العقل» الذي وصفه إميل مايرسون بأنه «لا يملك سوى وسيلة واحدة لتفسير كل ما لا يأتي منه.. فمملكة العقل لا تتسع لأحد سواه» إنه «العقل المحض» لدى الفيلسوف الألماني الشهير عمانوئيل كنت. ولكنها «تصوّرات» قد يصعب على البشرية أجمع إدراكها، لأنها ورثت تقاليد فكرية، وأنظمة في الوعي الجماعي من القرن العشرين، كافية كلها لإبقاء الإنسان وتفكيره في نطاق دوامتها.. أو في مجال هيمنتها(٢).. ولكن؟

إن ما يهمّنا نحن العرب: قلق عارم لدى النخب الفكرية والمثقفة ثقافات عليا.. لما ستؤول إليه أوضاع الأمة العربية الممزّقة في ضوء المتغيرات المستقبلية السريعة، خصوصاً ونحن العرب الذين دفعنا ثمناً باهظاً إزاء متغيرات القرن العشرين وتبدلاته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فضاعت من العرب فرصهم القومية والحضارية سواء في التحديات التي جابهتهم خارجياً، أم من خلال الأزمات والتناقضات والصراعات الباردة والساخنة التي كانوا وما زالوا يعانون منها داخلياً!

١ . برامج نظام الخصخصة: الآراء والفرضيات

إن العالم يتحوّل كلّه اليوم تحوّلات عميقة واسعة النطاق، حافلة بالمخططات والبراميجيات والتطبيقات، مع ما يرافقها من معالجات جذرية في التفكير والمناهج والأساليب. ولعلّ من أبرز الظواهر الإجرائية المطروحة في «التحولات» هي

---

(٢) حول قفلة عصر القوة وفلسفتها، والبدء باستخدام مفاتيح عصر الاقتصاديات وفلسفتها، انظر كتاب (إرادة اللاقوة) لـ:

Pascal Boniface, **La volonte D'Impuissance** (Paris: Seuil, 1996), pp.39-51.

تلك التي تتناول: أشكال اقتصاد العالم ومضامينه الكبرى من أجل تغيير صورته المعاصرة للدخول في عصر الرأسمالية الجديدة في القرن الحادي والعشرين كحلقة متطورة في عصر الرأسمالية بعد مراحل تاريخية من: الكولونيالية والإمبريالية والاشتراكية.. في القرنين التاسع عشر والعشرين(٣).

دعونا نتساءل إذاً: هل يتصوّر المرء نفسه، وهو يعيش ضمن برامج «الخصخصة» في القرن القادم، ويرى من حوله أن كلّ شيء قد تغيّر بسرعة مذهلة، لما كان عليه حاله وحال آبائهِ في القرن العشرين؟. سوف يجد نفسه وقد حكمته علاقات ومظاهر وأشكال وتصانيف واتصالات وبرمجات من نوع جديد، وخصوصاً بينه وبين كافة المؤسسات، تلك «المؤسسات» التي لا علاقة للدولة بها. وسيجد بأن «الدولة» وهي كيان جيو- سياسي وإداري يضم مجموعة واسعة من المؤسسات، وقد تحوّلت إلى كيان جيو اقتصادي / سياسي لا تتراءى أجهزته أبداً، والمرئي منه: جهاز سيطرة Control تتوزع مهامه التشريعية والتنفيذية في إطار العلاقات الدولية والاستراتيجيات الاقتصادية، وضبط طبيعة العلاقات الداخلية بين السلطات والمؤسسات (وخصوصاً في الانفاقات)، ثم هناك: الحفاظ على المصالح (ليس العامة) بل الخاصة للمؤسسات التي ترعى كل المتطلبات والاحتياجات والخدمات، فضلاً عن المشاركة في تطوير المجتمع الدولي من خلال نظام العولمة الجديدة، وبناء نظام دولي قادم تجتمع فيه مجموعة محدّدة من التكتلات الدولية والإقليمية التي تشارك جميعها في برامج الخصخصة الاقتصادية(٤). ماذا سيجد المرء أيضاً؟

---

(٣) أشير هنا إلى ما كتبه المفكر سمير أمين في كتابه: **ما بعد الرأسمالية**، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، الفصل الأول ص ١٣ ـ ٥١، والفصل السابع ص ٢١١ ـ ٢٢٠. وانظر أيضاً مقارناً آراء:

Bill Warren, **Imperialism: Pioneer of Capitalism** (London: WLB, 1980), pp.51-55.

(٤) راجع «أسطورة العولمة»، وتحليلات موسّعة في مقالة تتضمن آراء مغايرة لما طرحه سمير أمين وبيل وارن:

S.P.Douglas and Y.Wind, «The Myth of Globalization», in **Columbia Journal of World Business** (Winter 1987), p.19-29.

سيجد بأن القطاع العام قد أزيل نهائياً، وسيجد بأن هناك: شركة سوق خاصة تتبنّى الاتصالات، ومؤسسة سوق خاصة تسيّر وتنظم الطاقة الكهربائية، وأخرى مسؤولة عن التربية والتعليم، وسوق خاصة تختص بشق الطرق. وسوق تسيّر القطارات في مواعيدها، وسوق تجتمع فيها كل شركات الطيران.. وسوق تتولّى مهام البريد.. وأخرى للجامعات وأخرى للصحافة.. وأخرى للزراعة وأخرى للملكيات العقارية... إلخ وسيجد المواطن بأن دولته قد هذّبت نفسها من مشاكل الروتين والبيروقراطية والإدارة والدوائر الحكومية والمدارس والجامعات الحكومية والصحافة الحكومية، وقد تخلّصت من كلّ مؤسساتها، فبدت رشيقة خفيفة الدم وخفيفة الظل بعد أن دفعت كل مؤسساتها العامة إلى القطاع الخاص. وذلك من خلال تطبيق برامج الخصخصة المستحدثة، فلم يبقى هناك أي موظفين تابعين للدولة، وإن كل ما تملكه الدولة مجرد دوائر بوليسية، وخفر سواحل بحرية، وهيئات استشارية وعسكرية ومالية ودبلوماسية عليا[٥]. وسيرتبط بالدولة (= دولة المستقبل) البعض المعين من فئة المعرفتاليا، والمقصود بها: نخب العلماء ورجال المعرفة ونسائها والخبراء والمحللين ومهندسو القرارات الصعبة[٦]!

إن هذا الذي تقدم ذكره، هو جزء من فلسفة (World Economic Forum) التي ولدت مؤخراً، معتمدة على المركزية الغربية وأنها تعمل وكأنها حكومة عالمية مخفية كمؤسسة، تعمل كشبكة عنكبوتية لها ارتباطاتها بدول وشركات كبرى وشركات متعددة الجنسيات وتعد قادة المستقبل كونهم من صناع العولمة الجديدة (New globalization makers). وتخطط سريعاً لادخال اقتصاد العالم نحو «الكابيتالية الجديدة» وبأساليب الخصخصة التي يبدو للعالم أجمع أن لا سبيل

(٥) هذه خلاصة مختزلة لما استنتجتهُ من قراءة معمّقة في كتاب ي. س. سافس:
E.S.Savas, **Privatization: The Key to Better Government** (New York: Catham House Publishers, 1987).

(٦) تحليلات مهمة في:
D.J.Kealey and B.D. Ruben, **Cross-cultural Personnel Selection Criteria, Issues, and Methods, in Handbook of Intercultural Traning**, vol.I, ed. by: D.Landis and R.Brislin (New York: Pergaman Press, 1983), pp.153-175.

للهروب منها أو الانغلاق عنها أو اختيار أي سبيل من دونها، نظراً لقوّتها وهيمنتها على صناعة مستقبل البشرية في القرن القادم. فضلاً عن أن هناك المئات من العلماء الأكاديميين والخبراء والمراقبين والمحللين والصحافيين والإعلاميين، الذين لهم القدرة الكافية لإدارة اتجاهات السياسة العالية من خلال ترويج الأفكار والمفاهيم والدعايات والمصطلحات الجديدة. وتخبرنا الفعاليات الدولية الاقتصادية الجديدة في الخمس سنوات الأخيرة بأن مؤسسة الـ Fórum يديرها اليوم (٤٠) ألف من خيرة المختصين الذين لا يمكن لأي طرف في العالم أن يتفوّق على برامجهم وهندساتهم وخططهم، وعليه فإن العالم كله مدعو الآن لكي يصنف نفسه في واحد من الجانبين (وأقصد بالعالم هنا: الأطراف إزاء المركز): التبعية أولاً أو التهميش ثانياً[٧].

٢. عوامل نظام الخصخصة الاقتصادية:

لعل من أبرز العوامل الاستراتيجية التي كانت وراء ولادة نظام الخصخصة الاقتصادية:

١ ـ غياب الاشتراكية وأنظمتها الاقتصادية وتجاربها في دول العالم الثاني.. وذلك إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية العالمية التي كانت معاكسة تماماً لبرامج الخصخصة إذ كانت تؤكد على هيمنة الدول وسيادة القطاع العام.

٢ ـ هيمنة الرأسمالية على العالم.. من خلال عوامل السيطرة والقوة العسكرية والسياسية التي تمارسها الإرادة الدولية الجديدة التي تمثلها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

٣ ـ الكثافة الديموغرافية والانفجار السكاني في دول العالم الثالث التي تعتبر مجتمعاتها كبيرة الاستهلاك، قليلة الإنتاج، وهي متخلخلة اقتصادياً بين دول غنية

---

(٧) راجع الحوار الممتاز الذي أجراه طاقم من الخبراء والأساتذة المصريين في حلقة نقاش حول موضوع «مؤتمر عمان الاقتصادي» في مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٥)، السنة (١٨)، آذار/ مارس ١٩٩٦.

جداً ودول فقيرة مسحوقة. . علماً بأن مناطق حيوية واستراتيجية يتوزعها العالم الثالث تعد تابعة بالضرورة للمركزية العالمية[٨].

٣. المصطلح ← المضمون ← الأهداف:

لا بدّ من معرفة ما تستهدفه «الخصخصة» مصطلحاً ومضموناً، فهي ببساطة شديدة حالة انتقال من العام إلى الخاص، وتحقيق أهداف تستوجبها الفلسفة الاقتصادية القادمة والتي لم تقتصر للترويج بها اليوم، بل بدأ العمل في تطبيقاتها، تلك «الفلسفة» المتضمنة أن يكون هناك زيادة في الفعاليات الاقتصادية، وإذا ما تحقّق هذا «الهدف»، فستغدو المؤسسات قادرة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، ولكن؟

على الرغم من أن زيادة الفعاليات تلك، ستؤدي ـ دون شك ـ إلى بطالة مؤقتة، وتكاليف أخرى لمجموعات معينة، فإن المقياس الكلي للمعيشة في البلدان المخصخصة في اقتصادياتها سوف يرتفع. وعليه، فإن تحقيق هدف الخصخصة يستوجب ـ أيضاً ـ الوصول إلى قرارات استثمارية أكثر وأفضل، وبذلك يتمّ تسريع النمو الاقتصادي مع ولادة عدة طرق وخيارات في إطار فلسفة الخصخصة. ومن المرجّح أن تحقّق كلّ طريقة نتائجها المرجوة، أو يتم التوصّل إلى خيارات تفرزها تلك «النتائج»، وذلك باتباع فعاليات اقتصادية متنوعة تمارس لأول مرة[٩].

---

(٨) راجع التفاصيل العملية في:

Ira W.Lieberman, «Privatization: The Theme of the 1990s: An Orerview» in **The Columbia Journal of World Business**, vol. XXVIII, no.1, (Spring 1993), pp.8-16.

(٩) للتوسع في فلسفة «الخصخصة»، راجع:

D.Bös, **Privatization: A Theoretical Treatment** (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp.11-22.

وانظر أيضاً مقارناً:

J.A.Kay and D.J.Thompson, «Privatization: A Policy in Search of a Rational» in **The Economic Journal**, vol.96 (March 1986), pp.18-32.

ثمة أهداف أخرى، يودّ الساعون إلى الخصخصة في إطار رأسمالية السوق المستقبلية التوصّل إليها، وذلك في بيئات محددة وفي أحايين معينة، ومنها: اتباع برامج مخصخصة بما فيها زيادة العائدات للحكومة (: أي حكومة)، مع تخفيض العجز في ميزانيتها، وتخفيض المديونية الحكومية، ويرافق ذلك: تخفيض في حجم القطاع العام، ولسوف تزداد حصة ملكية الجمهور مع إعادة توزيع الثروات(١٠).

إن معظم هذه الأهداف (المبسّطة) ستكون بطبيعة الحال: نتائج جد طبيعية من أجل التوصّل إلى الهدف الأساسي للفعاليات الاقتصادية التي سيتم تحقيقها على مهل.. متلازمة مع جملة من التغيرات العالمية (الدولية والإقليمية)، أو التي تسمى بـ«بناء التكتلات» عند مطلع القرن الحادي والعشرين. وعليه، فماذا يتوقّع المؤمنون بفلسفة الخصخصة في إطار العولمة الرأسمالية ـ المستقبلية؟

من المرجح ـ مثلاً ـ أن تخفّض «الخصخصة» في برامجها المبسّطة الأولى من العجز الحكومي، إذا ما تمّ نقل المؤسسات التي تعاني من خسائر إلى مالكين من القطاع الخاص. وعليه، فمن المحتمل، أن ينجم عن تطبيقات للخصخصة: ملكية واسعة النطاق (أو: ملكيات تكون في عرفنا طبقات طفيلية واسعة النفوذ والثروات)، بدليل أن الحكومات لا ترهق برامج الخصخصة بأهداف اجتماعية مثالية أو واقعية على حد سواء كالضمان الاجتماعي، أو صناديق الدعم، أو المساعدات الداخلية، أو المنح الخاصة وما شابه ذلك، إذ إن تطبيقات كهذه ستخفض لا محالة من أثر الفعاليات، ولكن يستوجب بدلاً من ذلك كله: التعامل مع الأهداف الاجتماعية والقيمية من خلال أدوات ومسارب أخرى! وهذه نقطة خلاف أساسية وارتكازية قد لا تتفق ومبادىء وقيم مجتمعات عدة في العالم

---

(١٠) راجع آراء متباينة في تساؤلات حول نجاح «الخصخصة»:
C.S. Adam and W.P. Cavendish, **Can Privatization Succeed? Economic Structure and Programme Design in Eight Commonwealth Countries** (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp.21-44.

كالمجتمعات الإسلامية عموماً[11]!

٤. برامج الخصخصة الاقتصادية: التطبيقات والممارسات

يشير المراقبون المختصّون إلى أن برامج الخصخصة الاقتصادية، ومواجهتها للحياة الاجتماعية المتنوعة في العالم، ربما تتوخّى «العدالة» لجميع المواطنين في الدول التي ستشرع في تطبيقات تلك البرامج، أنها ستمثّل جملة من الخصخصات في نقل الموجودات القيمة من ملكية الحكومات العامة إلى ملكيات المنظومة الخاصة. ولا بدّ أن تكون في نظر الجماهير كافة (: النخب والفئات والشرائح الاجتماعية)، إنها ملكيات عادلة ومنصفة لهم ولمصالحهم جميعاً (أي: كما اعتاد عليه المفهوم الاجتماعي للمواطنة الحق تسميته بـ«الصالح العام»)، وذلك بوجوب أن لا ينظر إلى برامج الخصخصة وفلسفتها الاقتصادية كونها: طريقة لمنفعة مجموعات خاصة (أمثال: شركات استثمارية، أو جماعات نفعية، أو كارتلات احتكارية، أو قطاعات طفيلية...) تلك المجموعات الخاصة التي يسمح لها بشراء موجودات الدولة بأسعار مربحة، وتمارس اقتصاداتها بحرية منضبطة تامة، أي من خلال وسائل مراقبة عامة[12]! ولكن؟

لا بد أن نقول متسائلين ومتعجبين: من ذا الذي يضمن عدم معارضة الجماهير بمختلف مستوياتهم لزيادة غنى الأقلية، وخصوصاً في البلدان النامية؟ فكيف الأمر بالنسبة للمجتمعات الزاحفة على بطونها؟ ومن ذا الذي يضمن ضبط

---

(١١) راجع مقارناً آراء متباينة في سبل التطبيقات:

Paul Stevens, «Privatization in the Middle East and North Africa» in **Arab Affairs**, No.10 (Autum 1989), pp.58-75.

وانظر أيضاً رؤية عربية للموضوع في:

Said El-Naggar (ed.), **Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries** (Washington D.C.: International Monetary Fund., 1989), p.166.

(١٢) مراجعة للأفكار التي تضمّنها الجزء الأول من أطروحة جون د. دوناهيو حول «المخاطر والمكاسب» بفصليه الأول والثاني:

John D. Donahue, **Privatization Decision: Public Ends, private Means** (New York: Basic Books Inc., 1989), pp.9-29.

الممارسات القيمية لمثل هذه «المجموعات في ظل تحرّر الاقتصادات العامة، والاستحواذ على الموجودات الرسمية، وسيادتها المطلقة على جميع القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية»(١٣)؟ وإذا كانت «المشاكل» و«الأزمات» قليلة في مجتمعات رأسمالية تقليدية وعريقة في ممارساتها (الحرة) اعتادت على ترتيبات أو برامج القطاعات الخاصة كالشركات والاستثمارات والأسواق وحتى بعض الخدمات.. ولكن كيف سيغدو نسيج مستقبل العلاقات الاقتصادية في تلك البلدان والمجتمعات التي طبّقت فيها إبان القرن العشرين: تجارب اشتراكية متنوعة سواء كانت في أوروبا أم آسيا أم أفريقيا أم في أمريكا اللاتينية؟(١٤) خصوصاً وأن رواسب وبقايا تجاربها لم تزل تثير أزمات ومشاكل لا حصر لها اليوم في معترك التحولات والتغيرات الجديدة؟ وكم سيحصل من تباين واسع وفجوات لا متناهية بين عالمين اثنين (لا ثالث لهما): سوسيواقتصادي متقدم وغني في إمكاناته وتقنياته العالية، وسوسيواقتصادي متخلف في إمكاناته وتنمياته المتدنيّة؟ فمصيره (أي: مصير العالم الثاني ← الأطراف) إزاء مركزية الأول هو الانسحاق، فسوف لا تنفعهُ ـ هنا ـ تلك «التبعية» أو «الذيلية» التي عرفها العالم في القرن العشرين إبان صراع الاشتراكية والرأسمالية؟ وسوف لا ينفعه ـ هنا ـ أيضاً التهميش لأنه سيجرّ على أهله وشعوبه ومجتمعاته الانغلاق والعزلة بدلالة عدم قدرته على استخدام خياراتِهِ وقيمه وأفكاره للوقوف إزاء حمأة المتغيرات الجديدة!

إن برامج الخصخصة ستعمل تطبيقاتها للتوصل إلى الهدف الرئيسي المتمثّل بـ«زيادة الفعالية الاقتصادية» ولكن على حساب الفجوة الحضارية بين عالمين اثنين لا ثالث لهما، فلقد انتصرت المركزية الغربية في أن تبقى العالم الأول، وأن تجعل

---

(١٣) التفاصيل عن الخصخصة في الدول الرأسمالية، انظر:
R.Labon and H.C.Wolf, «Large Scale Privatization in Transition Economies», **The American Economic Review**, vol.83, no.5 (Dec.1993), pp.1190-1210.

(١٤) من أجل شروحات وتحليلات مقارنة، انظر:
Barbara Lee and John Nellis, **Enterprise Reform and Privatization in Socialist Economies: Discussion paper 104 (Washington D.C.: World Bank, 1990), pp.116-7.**

كل من العالم الثاني والعالم الثالث في عداد الأطراف!

٥ . الفعاليات الاقتصادية للعولمة القادمة:

من المرجّح أن برامج الخصخصة ستزيد ـ حتماً ـ من الفعاليات الاقتصادية، لأن المستثمرين الخاصّين، سيُثبتون أنهم مالكين للمؤسسات أفضل بكثير من الملكية العامة للحكومات.. هكذا تتكلم فلسفة الخصخصة في إطار تسريع الفعاليات الاقتصادية. فمن البديهي، إن إداء المؤسسات الحكومية ضعيف في معظم الدول (ومنها الدول الغربية)، وسيء في دول عدة، بل ومنهار جداً في دول أخرى. وعلى الرغم من تبنّي عدة دول برامج لتحسين أو إصلاح أو تحديث أداء المؤسسات الحكومية، لكن النجاح يبقى معتدلاً عند القلّة، ومنعدماً عند الكثرة (وخصوصاً في البلدان النامية والمتخلفة)[١٥]. وعليه، ففي نهاية المطاف، أدركت المزيد من الدول في العالم (والعربية بعضاً منها)، إن برامج الخصخصة هي التي تزيد الفعاليات الاقتصادية باقترانها مع حسن الأداء سواء في الاقتصاديات أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية!

ولنا أن نقول بأنّ كلاً من النظرية والتطبيق لـ«الخصخصة» قد اعتمدتا (الدولة) أساساً أو مرتكزاً حقيقياً في التجربة الاقتصادية إلى حدّ الآن، ولم ألمح أو أقع على (المجتمع) في أن يكون ميداناً حقيقياً لها كما كانت التجارب الاشتراكية عموماً في القرن العشرين قد زادت في تأكيداتها عليه (وخصوصاً في نظرياتها الإيديولوجية لا في تطبيقاتها وممارساتها الفعلية). وعليه، فإن الثنائية المتجاذبة (= الدولة / المجتمع) سترفع حتماً من دور الخصخصة كمفاهيم، وأنها ستعمل على إغنائها في الميادين كتطبيقات لما سترفده الفعاليات المخصخصة من نتائج ومعطيات!

---

(١٥) راجع الأفكار والتضمينات والأمثلة حول هذا الموضوع في:
Simmon Commander and Tony Killick, «Privatization in Developing Countries: A Survey of the Issues», in Paul Cook and Colin Kirkpatrick (eds.), **Privatization in Less Developed Countries** (New York: Martin's Press, 1988), pp.91-122.

إنني أعتقد أن صورة المستقبل للعولمة القادمة سترينا ـ فعلاً ـ واقعاً جديداً بعد انتشار «الخصخصة الكابيتالية»[١٦]، وضمن الأطياف والمحدّدات التالية:

١ ـ الدولة الرمزية: التي تتألف من جهاز متنوع للسيطرة والمراقبة والموازنة والصرف والأمن والحراسة (كأجهزة لا كمؤسسات) لمختلف السياسات المعتمدة (أي: أنها الدولة التي تحكم ولا تملك).

٢ ـ المؤسسات المخصخصة التي تتألف من هيئات وشركات ومنظمات ومؤسسات وقطاعات واستثمارات وخدمات وأسواق ودوائر ومصانع وبنوك.. تدير جميعها عمليات الفعاليات الاقتصادية.. (أي: أنها تملك ولا تحكم).

٣ ـ المجتمعات المنتجة التي تتألف من تكتلات جيو اقتصادية وجيوإقليمية (لا سياسية)، تتفاعل في المستويات (لا الطبقات)، والنخب والفئات (لا الشرائح)، وتتحرك جميعاً في إطار الخبرات والتقنيات والمهن كمحاور أساسية للفعاليات (أي: أنها المجتمعات الكتلوية في إطار العولمة الاقتصادية التي تنتج ولا تستهلك).

السؤال الآن: ما الدلالة على ذلك كله؟

تشير دراسة أجراها البنك الدولي إلى أدلة توفّرت عن «دول» يفترض أن أداء المؤسسة سيتحسّن عندما نقلت ملكيتها من الدولة (العامة) إلى الملكية الخاصة. وإن برامج الخصخصة قد حسّنت الرفاهية المحلّية الكلّية في إحدى عشر حالة سواء كان ذلك في تشيلي أو ماليزيا أو المكسيك أو بريطانيا.. وهي دول متنوعة في اقتصادياتها[١٧]. ولكن؟ ماذا يشترط من عوامل في أداء الخصخصة وتحسين الفعاليات الاقتصادية؟

---

(١٦) إشارات وتضمينات واستنتاجات تجدها في:
Saul Klein and Jehiel Zif, «Gobal Versus Local Stratigic Alliances» in **Journal of Global Marketing** , vol.8, no.1 (Published by International Business press, 1994), pp.51-70.

(١٧) راجع مركّزاً ما جاء في تقرير البنك الدولي:
The World Bank, **Privatization: The Lessons of Experience** (The world Bank: Country Economics Department, n.d.), pp.6-9.

يمكننا إيجاز تلك «العوامل» على النحو الآتي:

١ ـ البيئة الاقتصادية المنفتحة والتنافسية الحرة من القيود والتنظيمات (غير الضرورية) وبدون أيّة مشاكل من الدعم الحكومي، أو إشكاليات يثيرها الواقع الاجتماعي.

٢ ـ على الحكومات أن لا تحاول تنمية القطاع الخاص عن طريق حماية المؤسسات من المنافسة سواء كانت محلّية أم أجنبية، أو عن طريق تقديم الدعم لها.

٣ ـ تقبّل الجماهير المتنوعة والواسعة للخطط والبرامج الخصخصية، لأنها ستستفيد منها، عاجلاً أم آجلاً، إذ يمكن تلمّس ذلك من خلال مستوى المعيشة وتحسينه أساساً.

٤ ـ معالجة الاضطرابات، ودرء التخلخلات التي ستحدثها قوة التحولات.. بفقدان العمال والموظفين لوظائفهم وأعمالهم.. إذا ما آلت المؤسسات التي يعملون فيها إلى ملاكين جدد[١٨].

السؤال: ماذا يمكننا قوله إزاء التفكير بخطورة هذه «العوامل» ليس على مجتمعات معينة بل على كل مجتمعات الدنيا؟

ألا يجد العامل الأول نفسه إزاء دعوة المراكز لنهب الأطراف وإبقاء الأخيرة مجردة من القيود والتنظيمات التي تحافظ على ما اكتسبته من علاقات إنتاجية أولاً، وتستقلّ بما تمتلكه من موارد وثروات طبيعية ثانياً. ألا يجد في العامل الأول دعوة إلى النهب المنظم والمبرمج. ثم من ذا الذي يقوم بحماية المؤسسات من المنافسة (الأجنبية خصوصاً) في العامل الثاني؟ أليسَ في دعوته هذه: إعادة مجدّدة للسياسات التي اتبعتها الشركات الاستثمارية ـ المركزية ـ الأوروبية إزاء الأطراف

(١٨) .Loc.cit، وانظر أيضاً عن عوامل مضافة للخصخصة الناجحة في:
Luis G.Gallo, «The Value-Added of Investment Bankers in privatizations» in **The Columbia Journal of World Business** (Spring 1993), p.198.

في نهاية القرن التاسع عشر.. وخصوصاً الشركات البريطانية والفرنسية إزاء الهند والصين ومصر وتونس وإيران والدولة العثمانية.. وغيرها؟[19] أما العامل الثالث فإنه يناقض العامل الرابع.. فكيف يمكن للجماهير (وخصوصاً في دول الأطراف) تقبّل هكذا خطط وبرامج مرحلية وقوية التحولات، وإزاء فقدان العمال والموظفين ارتباطاتهم مع الدولة الذين يعدّون أنفسهم جزءاً منها؟ ثم ماذا سيفعل بهم الملاكون الجدد الذين لم يستوعبوا هم أنفسهم بالذات طبيعة التحولات الجديدة؟!

٦. أساليب الخصخصة الاقتصادية:

على الرغم من قصر عمر التجربة التاريخية للممارسات والتطبيقات الخصخصية في العالم، إلاّ أننا لا بدّ أن نتوقف قليلاً عند أبرز «الأساليب» التي تتميز بها الخصخصة.. فضلاً عما يمكننا تسجيله عليها من نقدات وآراء في سبيل إثرائها. والتمكن من فهمها فهماً موضوعياً في الحياة الفكرية العربية المعاصرة، فما هي تلك «الأساليب»؟

١ ـ بيع موجودات الدولة كاملة إلى ملاكين جدد لهم قدرة على دفع أعلى الأثمان ضمن عمليات تنافسية واضحة وجريئة بأسلوب المزايدة. وسيأتي أولئك الملاكون الجدد ضمن طواقم مؤهلة لقيادة المؤسسات، وتحريك عملياتها من خلال فعالية الموجودات. معنى ذلك:

إنه سيتطوّر ذلك من خلال تحسين الفعالية الاقتصادية. وتحقيق القوة الربحية للمؤسسة. ومن المرجّح أن ينظر إلى هذا الأسلوب كونه: عادل ومنصف على

---

(١٩) راجع التحليلات التاريخية لتغلغل الرساميل الأجنبية في الاقتصاديات الشرق ـ أوسطية في: سيار الجميل، «تحديث الاقتصاديات العثمانية: دراسة في فهم طبيعة المشاكل الاقتصادية التركية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين»، **مجلة دراسات تركية**، العدد (٢)، السنة (٢)، جامعة الموصل، ١٩٩١. وهو الفصل الأول من كتابي: **الانبعاث والتحديث: العرب والأتراك من العثمنة إلى العلمنة** (قيد النشر في مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت).

الرغم من أن معظم المواطنين قد لا يشاركون فعلياً فيه، أو أن يصبحوا ملاّكاً للشركات الخاصة، وباستخدام عمليات تنافسية في ميادين المزايدات أو المناقصات. وعليه، فإن المزايد الفائز يجب أن يدفع ثمناً أعلى، ولكنه منصف للمؤسسة التي تعكس أرباحها في المستقبل.

يؤكد الخبراء من أصحاب النظرية ومطبّقيها بأن ذلك كلّه سيجعل كلاً من الحكومة والجماهير، أو الدولة والمجتمع يستفيدان لأن الحكومة / الدولة سوف تزيد من دخلها نتيجة لبيع هذه الموجودات، وبالإمكان استخدام هذا العائد بعد ذلك من قبل الحكومة لصالح مواطنيها.. والدولة لمصلحة المجتمع. علماً بأن الملاكين الجدد للمؤسسات قد يؤلفوا كارتلاً يجمع المئات بل الآلاف من المستثمرين الذين تسجّل حصصهم من خلال أسهم يمكن بيعها وشرائها، وتتم استفادتهم من الأرباح شهرياً أو سنوياً[٢٠]. ولم تتوضّح بعد إلى أي حدّ يمكن للمالكين تسيير فعالية المؤسسة! فكيف تعالج - مثلاً - حالات الاندثار؟ وكيف تعالج - أيضاً - حالات العجز والخسارة؟

٢ - استخدام بعض الدول / الحكومات مقاربات أخرى للخصخصة بصدد «الخدمات»، وهي نقل مهام معينة، أو موجودات لشركات خاصة مع الاحتفاظ بجوهر العمل في الملكية الحكومية، وسيطلب العمل بمثل هكذا «مقاربات» تشيع يوماً بعد آخر في الصناعات الخدمية الأساسية، مثل: الطاقة الكهربائية، والجسور، وشبكات المياه، والمجاري، والاتصالات، والطرق والمواصلات، والنقل، والصحة، والبلديات.. والتعليم العام.. إلخ. والمقاربة لها تضمين آخر ذلك أن المؤسسة التي تمتلكها الدولة يمكن للشركات الخاصة استئجارها بغرض تنفيذ مهام كان يقوم بها سابقاً القطاع العام المؤلف من دائرة أو هيئة

---

(٢٠) انظر مثل هذه المحدّدات في:

Ira W. Liberman, **op.cit.**, p.11.

وراجع التفاصيل في:

G.Roland, «On the Speed and Sequencing of Privatization and Restructuring» in **The Economic Journal**, vol.104, no.426 (Sept. 1994), pp.1158-1168.

موظفين حكوميين[٢١].

وعليه، فمن السهولة بمكان أن تقوم شركات خاصة بصيانة الحدائق، وخطوط الهواتف، والطاقة الكهربائية، وتشغيل أنظمة المياه، والقيام ببناء الطرق وصيانتها، ومراقبة الوسائل الخدمية الأخرى كالسياحة والبلدية والمستشفيات.. إلخ ولكن؟ تبقى هناك الموجودات الثمينة والنادرة التي تحترز الدولة عليها (أي دولة) كجزء من ميراثها الوثائقي والتاريخي والحضاري والفولكلوري كمراكز الوثائق والمتاحف والمكتبات العامة... إلخ هل ستطبق عليها أساليب الخصخصة الاقتصادية لأغراض الاستفادة المادية منها؟ ومن هو المسؤول الحقيقي عنها لأنها من ممتلكات الأجيال لدى كل أمة من الأمم!؟

٣ ـ وعليه، ففي مثل هذه «الحالات»، فإن المؤسسة التي تمتلكها الدولة، توفّر رأس المال لبناء المنشآت، وتحتفظ بالملكية، ولكنها تعقد عقوداً خاصة مع شركات خاصة للبناء وعمليات الصيانة والتشغيل يعتمد على كفالات تضامنية رسمية طويلة الأجل لبيع الخدمات المتنوعة. وقد استخدمت هذه الأساليب المتقدّمة في الاقتصاديات عالية النمو في آسيا، حيث كانت هناك ثمّة حاجة ماسّة لاستثمارات كبرى في الخدمات الأساسية، أما بشأن ملكيات الدولة الاعتبارية والقيمية، فمن المؤكد أنها ستبقى في حوزة الدولة مهما كانت الظروف، وبإمكان الدولة توظيفها إعلامياً وسياحياً وثقافياً لمدد قصيرة الأجل مع مراقبة صارمة من قبل هيئة أو وزارة خاصة بالملكيات القيمية للدولة التي تعدّ من المواريث المادية والمقتنيات الجوهرية النادرة لمجتمع تلك الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل.

---

(٢١) التفاصيل في:

E.S. Savas, **op.cit.**, part 2, pp.35-99.

وقارن أيضاً:

John B. Goodman and Gary W. Loveman, «Does Privatization Serve the public Interest?» in **Harvard Business Review** (Nov. -Dec. 1991), pp.30-2.

٧. آليات الخصخصة الاقتصادية وهيكلياتها:

من المرجّح أن تتولى لجنة (أو: هيئة) خصخصة عليا، وهي هيكل مناسب لإدارة الخصخصة يكون مستقرها في مجلس الوزراء (الصغير) أو في وزارة المالية (أهم وزارة)، تكون هذه «اللجنة» بمثابة جهاز أساسي للسيطرة والتحكم Control لمختلف شؤون الخصخصة، فضلاً عن قيامها بتطوير السياسات، والموافقة على خطط العمل، وتوفير إشراف عام على أنشطة الخصخصة، مع إمكانية تحويل الموجودات المالية، مثل: الأرض والمباني والفنادق... إلى مؤسسات استثمار تمتلكها مكاتب حكومية معينة.

ويتم تقسيم مسؤولية الخصخصة بين عدد من الوزراء (= أعضاء السلطة التنفيذية) في الدولة المعروفين بكفاءتهم أولاً ونزاهتهم ثانياً.. مما سيخلق مقاربة بطيئة وغير منسّقة، فالوزراء لا يمتلكون بالضرورة مهارات أو خبرات، أو دوافع كالتي تعلنها برامج الخصخصة. وعليه، فإن ثمة «وكالات» لذلك ستعمل على مضاعفة المهارات والمهام والمسؤوليات في المؤسسات من أجل تنفيذ مقاربات متّسعة لخصخصة جميع المؤسسات التي تمتلكها الدولة.. شريطة أن تمر كل الفعاليات الاقتصادية (= الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية...) في قنوات تقنيات عالية المستوى وآخر ما يتوصل إليه من المخترعات والآليات الجديدة.

ومن أبرز المهام التي ستضطلع بها الدولة إنما تكمن في تطوير خيارات السياسة من أجل الموافقة عليها مؤسساتياً[٢٢]! فما معنى ذلك؟

إن الخطوات الأولى في الخصخصة، هي جعل المؤسسة التي تمتلكها الدولة قانونياً، ذات صبغة تجارية (أو: صبغة أخرى) قد تحوّلت إلى شكل قانوني لشركة مساهمة عامة، كوضع قانوني لأية شركة يملكها بشكل كامل مستثمرون خاصون، ولكن الاختلاف الوحيد بين «النموذجين»، هو أن الدولة هي المالك

---

(٢٢) للمزيد، انصح بمراجعة متأنية لما كتبه:
Pierre Guislain, **Diverstiture of State Enterprises: An Overview of the Legal Framework, World Bank Technical paper 186 (Washington D.C. 1992)**, pp.116-131.

المؤقت للأسهم لمثل هذه الشركة، حتى تتم خصخصتها، ويمكن بعد ذلك: بيع أسهم مثل هذه «الشركة» إلى مستثمرين خاصين!

وستمتد المؤسساتية إلى أن تتشكّل «سلطات» خاصة لا علاقة للدولة بها، وهي تشتمل على المصادر الطبيعية، والطاقة الكهربائية، والخطوط الجوية، والاتصالات والبريد والماء والبنوك والطرقات والقطارات والمصانع والإسمنت والسدود والجسور والسفن والإسكان والحقول والمزارع العامة والأماكن السياحية والأثرية (وحتى الوقفية والدينية) والمدارس والجامعات ورياض الأطفال، والمستشفيات والمراكز الصحية والصيدلية والبيطرية... فضلاً عن الأجهزة الإعلامية والصحافية والإذاعية والتلفزيونية والثقافية والعلمية والمراكز البحثية والمعلوماتية والسينمائية والحدائق والملاهي والخدمات البلدية.. والحضرية والريفية... إلخ. فماذا يبقى للدولة إذاً؟

لم يبقى للدولة إلاّ المراكز الحسّاسة، ومنها: الجيش المتقلّص إلى أقل الحدود مع آلياته المحدودة والمهمة براً وبحراً وجواً، والبوليس والدرك المتنامي إلى أوسط الحدود، ثم القضاء المتمركز في سلطاتهِ القوية المتقدمة في الدولة والتي لا سلطان لها عليه، ثم هناك الدبلوماسية الداخلية والخارجية.. فضلاً عن الممتلكات القيمية والاعتبارية المشتركة في وظائفها بين ملكية الدولة واستثمار الشركات الخاصة[٢٣].

ثمة مؤسسات تملكها الدول اليوم والتي لها شكل قانوني لشركة مساهمة عامة. أما في المستقبل، فالحاجة ضرورية إلى البناء والتشغيل والصيانة، وعلى أساس تجاري تعاملها الحكومة بكل استقلالية كونها ملكية خاصة بكاملها. وقد يتصور المرء كيف سيغدو عليه الحال بعد خمسين سنة من تطبيق الخصخصة ومؤسساتها ومفاهيمها ومسافاتها. إن المؤسسات المخصخصة ستفصل في حواجز ومجالات واسعة بين الدول والمجتمعات، وعلى حد زعم روادها والمنظّرين فيها، إنها: ستعمل على فصل الأهداف الاجتماعية عن سياقات الدولة / الحكومات، وذلك

---

(٢٣) E.S. Savas, op.cit., pp.55-81.

من خلال إغناء الحياة الاجتماعية بإزالة الخصخصة ـ مثلاً ـ لحماية الاحتكارات، وتشجيعها للمنافسات، وبنائها للتمويلات (مع بقاء الضرائب والرسوم التي يجب أن تجنيها الحكومات من الشركات والمؤسسات). وستعمل الخصخصة أيضاً، بتحريك القدرات والطاقات والإبداعات لدى البشر بجعل الإنسان عاملاً منتجاً غير مستهلك، وسيرتبط بعملهِ حسب كفاءته وبيئتهِ ويبتعد سنة بعد أخرى عن الدولة /الحكومة التي ستختفي في كل المجالات.. ولا يظهر اسمها إلاً في المناسبات! ولكن؟

ما هي أبرز المهمات الجديدة من أجل بناء مستقبل الخصخصة؟

دعونا نتساءل قليلاً قبل تحليل أبرز المهمات الجديدة: هل يمكن لأية دولة عربية أن تتخلّ عن أدوارها الحقيقية: السياسية والسلطوية والاقتصادية والدعائية والإعلامية من أجل بناء خصخصة عربية كالتي توضحها طبيعة الخصخصة ومفاهيمها في النظرية والتطبيق؟ وهل باستطاعة المجتمع العربي (والمجتمعات الإسلامية الأخرى) أن يستوعب هكذا تحوّلات يمكن أن تصيب مقوّماته وعاداته وتقاليده...؟ وهل تسود القوانين والأنظمة والتعليمات والتقاليد الاجتماعية عند العرب في بيئاتهم المختلفة على درجة عالية من الأمانة.. حتى يكون بإمكان الحياة العربية الدخول في عالم الخصخصة؟[٢٤].

٨. مهام إدارة الخصخصة الاقتصادية: تنفيذ العمليات

إن أهم ثلاث مهام تقوم إدارة الشركات والمؤسسات المخصخصة بتنفيذها في عمليات التقاطع والسير في أداء الفعاليات الاقتصادية، هي:

١ ـ صياغة السياسة: التي تستوجب إنشاء أقسام في أية مؤسسة خاصة، تخطط سياستها ضمن الوزارة المعنية، ويقدم كل قسم جملة مسائل تختص بعملياته وفعالياته، ويتم إدخال صياغات متجددة وموضوعية، للعمل بها من أجل تحليل

---

(٢٤) راجع ما كتبه: سعيد النجار، **التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٨)، ص ٣٠ وما بعدها.

الترتيبات الفنية والهياكل الكلية والبرامج الجديدة.

٢. التنظيم والمراقبة: من المرجّح أن تبقى أجزاء وحلقات من هياكل الصناعات التكنولوجية الصعبة والسرية والمعقدة في مجالات كالفضاء والتسلّح والاتصالات.. كلها حكراً على الدولة كممتلكات لها أسرارها وخفاياها.. فلا بدّ من إيجاد تنظيم ومراقبة كيلا تزودج الدولة مع المؤسسة المخصخصة في خدمات معينة كالسكن ـ مثلاً ـ، فضلاً عن أجهزة المراقبة التي تمتلك صلاحيات واسعة النفوذ لتسيير كل الهياكل والأجهزة المخصخصة.

٣. الملكية والخصوصية: على الحكومة (أو: الدولة) كمالكة لمؤسسة الاتصالات ـ مثلاً ـ أن تتصرف كمالك خاص، وأن تعمل كلّ ما في وسعها لزيادة فعاليات وأرباح الشركات قابلة النمو[٢٥].

إن الفصل بين هذه المهام الثلاث سيمهّد الطريق واسعاً وعريضاً أمام الخصخصة فلسفة وتطبيقاً.. نظرية وممارسة. وماذا بشأن برامج الخصخصة؟

تعتمد برامج الخصخصة رؤى اقتصادية ذات أشكال ومضامين وزوايا جديدة تستوعب حجوم التحدّيات القادمة وأنواعها، وخصوصاً في البلدان المتخلّفة في اقتصادياتها، أو في برامجها التنموية.. ورغم كل ما أصابها من تحوّلات بطيئة، أو انتكاسات مريرة في القرن العشرين. ولعل من أبرز المعالجات التي لا بدّ من اعتمادها في بلدان كهذه تقضي:

١/ زراعة وعي مستقبلي جديد لدى مختلف الإطارات والعناصر والكوادر الاجتماعية سواء العاملة في المؤسسات العامة أو الخاصة.

٢/ تطوير الأداء والبرامج بما يتّفق وسياسات الانفتاح الداخلي بين العام والخاص (= المؤسسة والسوق)، ثم الانفتاح الخارجي بين الـ(نحن) و(الآخر).

٣/ تخفيف أعباء المديونيات من خلال تطوير الموارد وبنى الإنتاج

---

(٢٥) Timonthy Chandler, «Municipal Unions and Privatization», in **Public Administration Review**, vol.51-no.1, (Jan./Feb. 1991), pp.16-17.

والاستثمارات المتنوعة في مجالات الزراعة والسياحة والمياه والاتصالات والنقل والصناعات النوعية والعمران..

وذلك من خلال:

٤/ إتاحة الفرص كاملة لنمو الخصخصات في كل المرافق.. بدخول الأفراد والجماعات إلى مجالات العمل بعد خلق فرص العمل.. والانسحاب الهادىء والتدريجي لدور الدولة (= القطاع العام) لصالح دور المجتمع (= القطاع الخاص) والوصول بالدولة إلى منح نفسها دوراً رقابياً فقط.

٥/ عقد اتفاقيات متعدّدة ومتنوعة مع الاتحادات الاقتصادية المعرفة في العالم قارياً وإقليمياً.. ومنح الفرص أمام الإنتاجيات المتنوعة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ـ مثلاً ـ أو بإقامة مناطق للتجارة الحرة (حسب مقررات وإعلان مؤتمر برشلونة).

٦/ ستعتمد برامج الخصخصة على آخر مبتكرات القرن القادم في الاتصالات والإعلاميات إذ سيكون لكل من هذين الجانبين قوتهما وتأثيرهما في حياة الإنسان في المستقبل[٢٦].

استنتاجات: رؤية مستقبلية للتجارب العربية

لقد بدأت معظم الدول العربية بتطبيق «الخصخصة»، أو كما أسمته: الانتقال من القطاع العام (أو شبه العام)، إلى القطاع الخاص، أو المزج بين الإثنين، ليتوالد: قطاع ثالث هو القطاع المختلط. وإن أول من بدأ بمنح الفرص للخصخصة العربية، هي الدول التي طبقت تجارب اشتراكية فاشلة، مثل مصر التي اتبعت سياسة الانفتاح منذ عشرين سنة.. وهناك: الجزائر والعراق وسوريا

(٢٦) التفاصيل في مقالتين ممتازتين لـ:

A.J. Kay and D.J. Thompson, «Privatization: A Policy in Search of a Rationale», **The Economic Journal**, vol.96 (March 1986), pp.19-30.

J.Nellis Kikeri and M. Shirley, «Privatization: Lessons from Market Economies», **The World Bank Research Observer**, vol.9, no.2 (July 1994), pp.241-272.

وليبيا، وهي التي بدأت تنظر إلى القطاع الخاص كإحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحقيق التنمية التي برزت في إطار التحولات الاستراتيجية ـ التنموية من ممارسة النموذج الاشتراكي إلى النموذج المساعد، أي: الانفتاح التحرري قليلاً، والمعتمد على آليات السوق الداخلية، أو حتى تبني بعض المشاريع الاستثمارية الخارجية.

وتعود الأسباب في إجراء مثل هذه «التغيرات» إلى أن نتائج النموذج الاشتراكي السالبة في بعض البلدان العربية، كانت قد أخفقت بالضرورة في بعض مجالاتها، أو أنها لم تكن على المستوى الذي كان متوقعاً من نقل التجارب والأفكار دون فهم واضح للواقع الاجتماعي والاقتصادي العربي، وإن كانت قد حقّقت بعض المكاسب في مجال إنشاء البنى الأساسية (= التمأسس)، وإقامة بعض الصناعات التحويلية في بلدان كمصر والجزائر والعراق وسورية، ولكن على حساب الإخفاقات في تحسين المستويات المعيشية، خاصة من النواحي الاجتماعية. . ذلك لأن مجالات القطاع العام قد اتّسعت بدرجة أدت إلى مزاحمة وتضييق الخناق على القطاع الخاص في بعض الأحيان، وتهميشه في أحيان أخرى.

ونتيجة لذلك كله، انخفضت الكفاءات الاقتصادية، وضعف النمو الاقتصادي، وظهرت اختلالات كبيرة في مجالات حيوية كالزراعة أو كالصناعات المحلية والخاصة أو كالتجارة والاستثمارات الداخلية في المدن في مثل بلدان ذات مجتمعات عربية ـ قديمة في خصوصياتها الاقتصادية كالعراق وسورية. . فتفاقمت جملة من المشاكل انعكست على أوضاع تلك البلدان سياسياً، مما استدعى جراء تلك الإخفاقات والمشاكل إلى إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام، وبروز القطاع المختلط.

أما بخصوص بقية البلدان العربية التي لم تمر بمراحل تطبيقات اشتراكية، فإن حالة الممارسات الخصخصية لقطاعاتها الاقتصادية، وإجراء التحولات من العام إلى الخاص، فستكون أكثر واقعية وإيجابية دون أية إخفاقات ومشاكل يمكن أن تصادفها كالتي تصادف البلدان الأساسية الخمس الأولى. علماً بأن ثمة تناقضات

اجتماعية تزدحم في بعض تلك البلدان، وثنائيات التقسيم بين الغنى والفقر، أو بين الطبقة المالكة المستحوذة على وسائل الإنتاج، وبين طبقات وشرائح تعيش الكفاف إلى تحت الصفر!

ثمة اضطرابات عربية واضحة في التفكير والسياسات إزاء ظاهرة الخصخصة الاقتصادية الجديدة التي هي اليوم بحاجة ماسة ليس للدخول في متاهات ممارساتها والخروج بحالات من الإخفاقات الجديدة، بقدر ما تحتاجه من الفهم الواسع بعواملها، والوعي بمدركاتها وآلياتها، وترتيب فعالياتها الاقتصادية.. فضلاً عن كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسباب النظام الدولي القادم، أي بمعنى: إكساء الخصخصة لذلك النظام أثوابه الرأسمالية التي ستسود في القرن القادم.

إن العرب اليوم وعند نهايات القرن العشرين، يعيشون أخطر الأزمات في التفكير السياسي والتخطيط الاقتصادي من أجل مواصلة التنمية العربية التي لم تنتصر لأهدافها في القرن العشرين، مقارنة بما حصل لدى منظومات مجتمعية واقتصادية أخرى من العالم الثالث، فكيف ستكون عليه أساليب التنمية في ظل تفاعلات الخصخصة الرأسمالية الدولية، مع بروز عدة مشاريع إقليمية خطيرة في العالم، يعد أبرزها: النظام الشرق ـ أوسطي الجديد، ومشروع الأورومتوسطية الجديد.. وفي كليهما لوائح من البرامج الخصخصية في إطار من التغييرات القادمة!

ويمكننا القول أخيراً، إن العرب بجملة منظومتهم الفكرية والسياسية والتكوينية التي عاشت في القرن العشرين، لا بد من إلحاق عدة تجديدات فيها تبدأ بالتفكير الجديد القادر على استيطان حالة الآخر، وانتهاء بالتفاعلات والممارسات القادرة على سحب البساط من تحت أرجل إسرائيل والنظام الدولي القادم لاحتوائهما في سبيل الحفاظ على المقومات الأساسية للمنظومة العربية وتطويرها.. وتحديثها، بما يساعدها لكي تعامل المستقبل والآخر معاملة الأنداد.. فهل باستطاعة العرب القيام بذلك؟ إنني ـ مع الأسف ـ أشك في ذلك إذا بقي الاهتراء العربي في كل المستويات على ما هو عليه اليوم.

الخاتمة

نحن والعولمة الجديدة: ماذا يعلّمنا البحث إياه؟ (مشروع عمل)

انعكاسات العولمة الجديدة:

سيبقى مثل هذا الموضوع الذي تدارسنا بعض أبرز محاورهِ، الشغل الشاغل لعقول بعض الباحثين، وتفكير الساسة والمفكرين والمراقبين، ومواقف المسؤولين والمخططين في الاستراتيجية واقتصاديات العالم، ذلك لأن «العولمة الجديدة» بمحاورها الأساسية، ستنتج المزيد من الأفكار والخطط والأساليب والآليات التي تتحكّم اليوم، وحتى عام ٢٠٠٩ بأوضاع العالم الصعبة، وإلى حين تبدأ تفاعلات تاريخ جديد في عصر قادم ضمن إطار ما يسمّى بـ«النظام الدولي القادم»، وعلى امتداد عقود القرن القادم متميّزاً بمواصفاته الرأسمالية وآلياتها غير المعروفة، والتي ستتعامل مع مناطق معينة من الأرض كمجالات حيوية لا يمكن البتة الاستغناء عنها لأسباب جوهرية واستراتيجية أساساً، وأبرزها: المجال الحيوي للشرق الأوسط. وربما أنبأتني بعض التقديرات المستنبطة عن حسابات كمية وتحليلات قياسية في الرؤيوية التاريخية (التي عالجتها مفصّلاً في عمل آخر)(*) عن المرحلة الانتقالية المعاصرة حتى عام ٢٠٠٩، وما سينعكس على مصائر الكرة الأرضية وعوالمها في الجغرافية السياسية، وتكويناتها الحضارية والثقافية، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.. وما سينتج عنها من تداعيات ونتائج

(*) راجع كتابي الجديد: المجايلة التاريخية.. نظرية وتطبيق (الأجيال ← الآجال ← المجال) (قيد النشر في الأهلية للطباعة والنشر، ١٩٩٧).

وترسّبات توضّحها مسارات صعبة: دولية وإقليمية ومحلّية وعلى مختلف المستويات.

كل هذا وذاك سينتجان ـ حتماً ـ انطلاقة من نوع ما نحو ما هو مخطّط له ومرسوم إليه في القرن القادم، إذ سيشهد المستقبل المنظور، جملة من التحوّلات التاريخية Historical transmutation الكبرى بعد عام ٢٠٠٩، وعلى امتداد جيل كامل (= ٣٠ سنة)، أي حتى عام ٢٠٣٩، تلك التحوّلات الرأسمالية الاقتصادية المروّعة التي ستنتج تفاعلات بالغة الآثار والخطورة في العالم وخصوصاً في المجالات الحيوية منه، وعلى امتداد جيلين آخرين، أي حتّى قفلة القرن الحادي والعشرين عام ٢٠٩٩! وهنا، لا أريد أن أطلق تنبؤات ورؤى قبل الوصول إلى عام ١٩٩٩ الذي سيختتم آخر حلقات القرن العشرين، ولكن يمكنني أن أخرج من جملة القراءات والتحليلات التي عالجتها في هذا الكتاب ببعض النتائج والدروس المتواضعة التي ـ سأرى ـ أنها ستفيد حتماً العرب في تفكيرهم إزاء العالم، فماذا يمكنني قوله؟

إذا كانت الفصول السبعة التي تصدّيت للبحث فيها، ممتعة وشيّقة وحسّاسة جداً، وقد تناولناها من زوايا متنوعة: نظرية حيناً واستشرافية حيناً آخر، فقد كانت في عدة زوايا أخرى منها؛ تاريخية ـ سياسية طوراً، واقتصادية عملية طوراً آخر. ولقد تدرّجت في كتابتها تدرّجاً موضوعياً من العام إلى الخاص، ومن القضايا النظرية إلى المسائل السياسية والاقتصادية والإقليمية المطروحة اليوم والتي يجري تداولها بشكل خصب في أوساط الباحثين والسياسيين والاستراتيجيين في العالم عموماً، وفي منطقتنا العربية بشكل خاص.

السؤال الان؛ ما الذي يعلمنا إياه هذا «البحث» في العولمة الجديدة؟ وماذا سيحلّ بمنطقتنا العربية ومجالنا الحيوي الشرق ـ أوسطي الذي نشكّل نحن العرب مادته، بل ولمحته ومسراه؟! بعد أن عرفنا حجم الاهتمام الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها في الشرق الأوسط قبل أي مكان آخر في العالم؟

الانعكاسات المباشرة على عالمنا العربي ـ الإسلامي:

لما كان تقسيم العالم المعاصر على أساس شمال ← جنوب، أو غني ← فقير، أو متقدم ← متخلّف بعد أن مضى عصر الكتلتين: الشرقية والغربية وما بينهما العالم الثالث في القرن العشرين، فإن العلاقة الجديدة هي: امتحان تاريخي للعولمة الجديدة، لا سيما إذا ما عرفنا بأن سكان الأرض تتوطّن عالم الجنوب، وفي خضّمه، مئات الملايين من المسلمين.. وفي أبرز مواقعه الجغرافية منطقة الشرق الأوسط بثقلها العربي ← التركي ← الإيراني، ومجالها الحيوي في الاستراتيجية الاقتصادية. وفي ظل النظام الجديد (= القادم) يرى الشمال أنه لا بدّ من لجم الجنوب المتأخّر، وسحب البساط من تحته كيلا تؤثر سياسته (أو: سياساته) على الشمال المتقدّم. ويبدو واضحاً أن الصلات السياسية السابقة قد تقطّعت بين الطرفين اللذين أصبحا ضدّين حتى وإن سار الجنوب في رعاية الشمال نظراً لتباين المصالح والثقافات والأساليب المتنوعة.

وفي ظل النظام الدولي القادم، ستفرز العولمة الجديدة ثلاث مناطق تقع ضمن ما كان يسمّى بـ«العالم الثالث» سابقاً، كما لم يؤخذ العالم الإسلامي في الحسبان سواء في التصنيف الجيوسياسي، أو الاستراتيجي المستقبلي:

١ ـ الدول التي تقع على خط التماس المباشر بين عالمي الشمال والجنوب، وفيها نجد دولاً، مثل: كوبا والمكسيك والمغرب العربي وتركيا وإيران والهند والصين.. وسيكون خط التماس خطراً في ذروته، وفيه دول إسلامية مهمة جداً، وسيغدو هذا «الخط» موضع اهتمام الشمال كونه يمثّل مناطق عازلة تتنازعها الصراعات والتناقضات في تجارب سياسية واقتصادية، ومهمتها، امتصاص تلك الصراعات، وإذابة الفوارق القائمة بينهم، وتحدّ من قدرة عالم الجنوب على التدافع نحو عالم الشمال.

٢ ـ جنوب أفريقيا وإسرائيل، اللتان تشتملان على محطات تجارية واقتصادية وسياسية لصالح عالم الشمال، نظراً لارتباطهما بمصالح متبادلة من ناحية، وبمصالح دولية مع عالم الشمال من ناحية أخرى. ولعل إسرائيل أبرز ما

يهمّ العالم الإسلامي كثيراً نظراً لحالة الصراعات التاريخية بينها وبين العرب على امتداد خمسين سنة!

٣ ـ في أعماق عالم الجنوب حيث تنتشر الأراضي المجهولة، سيسود التمزّق والتوحّش والجوع، مثل: ليبريا والحبشة والصومال والسودان... مع استشراء العنف والفقر والتطاحن، ولا تعني هذه شيئاً بالنسبة لعالم الشمال إلاّ بمقدار ما تخفيه.

٤ ـ الدول المتخلخلة سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً، ومهما كان الطابع الذي يطبعها فهي متعرّضة للمخاطر خصوصاً وأن مثل هكذا دول كانت مستفيدة من التنافس القائم بين العالمين: الرأسمالي الليبرالي والاشتراكي الشيوعي في الشمال نفسه، إذ كان العالم الثالث يقع تحت تأثير اتجاهين: يكمن أولهما في التحوّل من الاستقطاب الثنائي إلى المتعدّد، ويكمن ثانيهما في المحافظة على العوامل المولّدة للنزاعات والصدامات على أهميتها في هذا العالم. ولعل من أبرز هذه الدول المتخلخلة العربية الإسلامية: مصر والعراق والباكستان وسوريا والسعودية وأندونيسيا... إلخ.

العولمة الجديدة وثنائية شمال ← جنوب:

ولعلّ أبرز من تأثر بالتحوّلات التاريخية الكبرى للعالم في تسعينات القرن العشرين من الدول العربية والإسلامية عدة مناطق استراتيجية وساخنة:

١ ـ تبدأ بالعراق بعد أن نفض عنه بقايا حرب الخليج الأولى باشتعال حرب الخليج الثانية. وهو من الدول المتخلخلة سياسياً والمهمّة جداً في استراتيجية العرب أولاً والشرق الأوسط ثانياً.. فضلاً عن أهميته الاقتصادية في المستقبل نظراً لحجم احتياطياته البترولية الهائلة.. وقد تحمّل ثقل مشاكل التحوّلات وإشكالياتها في قلب العالم.

٢ ـ أما في الشرق، فقد كانت أفغانستان ولم تزل تعاني من تشرذمات الحرب الأهلية والصراعات الداخلية نتيجة تخلخلها الإيديولوجي.. وهي من دول

المواجهة بين عالم الإسلام وعالم الشمال.. وقد ورثت الصراع الأهلي من خلال الانقسامات الدينية والطائفية بعد أن كانت تعيش سلسلة انقلابات إيديولوجية ـ عقائدية..

٣ ـ أما في مغرب العالم الإسلامي، فتزداد المعضلات الداخلية سوءاً ممثلة في الجزائر التي تخلخلت فيها السياسة الداخلية بين المجموعة العسكرية الحاكمة وبين الفئات الأصولية المتشظية.. وتطور الصراع السياسي بين الطرفين بفعل مأزق القوى الدينية إزاء التجربة الديمقراطية، وتخوّفات الجماعات الفرانكوفونية، وانكماشات مناطق القبائل على ذاتها..

وكل ذلك الذي جرى سواء هنا أو هناك قد تفاقم بمخاطره الصعبة على حساب التواريخ الوطنية اللامعة لهذا البلد أو ذاك، تلك «التواريخ» التي صنعتها أجيال رائعة من الأباء والأجداد!

ردود الفعل العربية ـ الإسلامية إزاء العولمة

لعلّ أبرز ما يمكننا استخلاصهُ في دراسة العولمة الجديدة وانعكاساتها على منطقتنا بالذات:

١ ـ اضمحلال الأمن الاقتصادي بفعل التنمية المفقودة، وعوامل الاندثار، والحروب الخاسرة وضعف الإنتاج، وتفكك العلاقات الاقتصادية، وفشل العرب (والمسلمين معاً) في تأسيس أية سوق اقتصادية إقليمية مشتركة.. فضلاً عن الاستثمارات المالية في الغرب، والاتفاقات الطائشة على الجيوش والتسلّح، والإعلاميات الكاذبة، والحركات السياسية والانقلابات.. وعلى الاستهلاكيات والكماليات.. إلخ.

٢ ـ تفكك النمو الإيكولوجي: وقد نجم هذا «التفكك» بفعل ضعف النمو الاقتصادي، إذ كان لا بدّ أن يخطو العرب والعالم الإسلامي معاً خطوات واسعة في النمو الصناعي، وزيادة الإنتاج والطاقة، والعمل على مكننة الزراعة، وعلى الاستثمارات فيهما.. ومن خلال استخدام طرائق طبّقت

في الغرب بكلّ ما لديه من تجارب قد تختلف ظروفها عمّا هو سائد في البيئات العربية والإسلامية.. ولكن أضراراً بليغة بيئية وطبيعية وبشرية لا يمكن تقديرها قد أصابت مختلف البنى الاقتصادية والاجتماعية بفعل عدم تملّكها للآليات اللازمة، أو مهاراتها كأيدي عاملة لازمة، ومع كل هذا وذاك سيترافق هذا التفكك مع التخلف وسيادة الأمية، واستشراء جهالة (المثقفين)، وتوقّف الوعي، وانحسار التقدم بالرجوع إلى الوراء وتفاقم المخاطر الماضوية.

٣ ـ انعدام اللغة التحديثية المشتركة بين عالمين اثنين، أولهما مركزي بيده مقاليد الحياة العصرية والإنتاجية والمدينية والحضرية والرأسمالية، وثانيهما هامشي تؤثر فيه جداً انعكاسات السالب دوماً من تفاعلات المركزية وتداخلاتها، وهو يرزح تحت وطأة التخلف السياسي والاجتماعي والضعف الاقتصادي، وسيبقى تهميش الجنوب، وبضمنه منظومة العالم الإسلامي قائماً من قبل الشمال، وازداد هذا «التهميش» مع بدء مرحلة الوفاق الدولي، وما آل إليه من تفاعلات وتداخلات حركة السياسة العالمية.. وتفاقم خطر التهميش مع سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية.

٤ ـ لقد أثبتت الأحداث التي ترجمت حركة التحوّلات في السنوات الأخيرة، إن المنظمات السياسية والاقتصادية لبلدان الجنوب (= العالم الثالث وبضمنه: العالم الإسلامي وبضمنه العالم العربي)، ومنها ـ مثلاً: منظمة عدم الانحياز ممثلة العالم الثالث، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة للعالم الإسلامي، والجامعة العربية ممثلة لدول العالم العربي. إنها لم تكن سوى أندية سياسية استعراضية أو هشّة، أو ملتقيات لخطابات وشعارات، أو قاعات يتبادل فيها الأعضاء: الأحاديث الودّية، وإصدار البيانات والإعلانات لا غير!

٥ ـ لقد أثبتت صور الأحداث السياسية والتكتلات الدولية والإقليمية في القرن العشرين التفكير السياسي المتعاكس لرجالات وقادة العالم الإسلامي (والعالم الثالث بشكل عام) في النصف الأول من القرن وتبايناته المختلفة في

النصف الثاني من القرن.. إن ما كان يدركه ويفكّر فيه رجالات النظام السياسي (القديم) في فترة ما بين الحربين العظيمين قد اختلف كثيراً في الذي طغى سياسياً وإيديولوجياً في ما كان يفكّر فيه رجالات النظام السياسي (الجديد) منذ الخمسينيات! وعلينا أن نقارن ما كان يدركه رجالات أمثال: غاندي في الهند، ومحمد علي جناح في الباكستان، والملك فيصل الأول ونوري السعيد في العراق، والملك عبد العزيز آل السعود في السعودية، ومصطفى كمال أتاتورك في تركيا، ورضا بهلوي في إيران، ومصطفى النحاس في مصر والملك محمد الخامس في المغرب.. وغيرهم مقارنة برجالات راديين في العالم الإسلامي تبدّلت مفاهيمهم وأساليبهم وصيغهم في التعامل مع الغرب، ومنهم: جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وسوكارنو وفيدل كاسترو وسيكوتوري ومكاريوس وغيرهم!

٦ - لعلّ أبرز ما يحتاجه العرب والعالم الإسلامي قاطبة لمواكبة التحوّلات الكبرى، إذ لا يمكنهم أبداً الانعزال عن العالم، والانكماش على الذات.. وعليهم مجابهة التحدّيات الجديدة التي سيفرضها النظام الدولي القادم من خلال التنمية السياسية والتنمية الفكرية.. وتطبيق التعددية، وممارسة الديمقراطية من خلال الإيمان بالثوابت المدنية، وتدعيم حقوق الإنسان في كل العالم، والعمل على حلّ المشكلات والمعضلات المعقّدة.. ومحاولة إيجاد سُبل جديدة للتفاهم مع العالم دون الانفلات ودون فقدان الثوابت.

مشروع عمل عربي ← إسلامي مستقبلي إزاء العولمة

إن أبرز ما تعلمناه من دروس أيضاً في هذا الكتاب: التساؤلات التي تفرض نفسها علينا نحن العرب في مواجهتنا للعصر القادم بكلّ ثقله التاريخي، وما سيعترض عالمنا، في مراكزنا الداخلية، وفي محيطنا وجوارنا الجغرافي الإقليمي، وفي عوالمنا الإسلامية القريبة والبعيدة، من مشاكل ومخطّطات ومشاريع وأدوار وتحدّيات، ومعرفتنا بها، وكيفية التعامل معها على الأقل في الحدّ الأدنى من الصيغ والأساليب وتقديمنا للأهم على المهم من المعالجات الواقعية البعيدة عن

الأخيلة والتراضي والأوهام.

إن أهم ما يمكن مراعاته، والتفكير فيه ضمن إطار الأولويات التي يستوجب معرفتها في العولمة الجديدة:

١ ـ العناصر التاريخية في بناء النظام الدولي القادم، ومعرفة التجارب والممارسات التي طبّقت بين عالمي الشرق والغرب.. ثم معرفة الأساليب التي تعامل بها الغرب مع الشرق في تواريخ متنوعة سواء مع محيطنا الإقليمي الشرق أوسطي أو عالمنا الدولي، وذلك في خلال رحلتين تاريخيتين:

أ ـ منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين، أي بالتحديد بين مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ وصولاً إلى مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ (= المرحلة التاريخية الكولونيالية).

ب ـ منذ مطلع القرن العشرين حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، أي بالتحديد بين مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ ونتائجه وبين التحولات التاريخية الصعبة وسقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينات هذا القرن (= المرحلة التاريخية الإمبريالية).

إن هكذا معرفة متجذّرة، ستمنحنا المزيد من المفاهيم الرؤيوية الأساسية في القدرة على التنبؤ لما سيواجهنا من تحدّيات تاريخية في القرن القادم الذي يمكننا تسميتُه بـ«المرحلة التاريخية الكابيتالية».

إن دخول دول شرق أوروبا قاطبة، وفجأة تحت وطأة الحاجة، وإسراعها في البناء الاقتصادي إلى مظلّة النظام الاقتصادي العالمي، إنما يعني زيادة ثراء الشمال على حساب الجنوب. وقد ازدادت استثمارات الدول الغربية في دول العالم الثالث، واتجهت للسيطرة على القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات هذه الدول كقطاعات إنتاج المواد الأولية والصناعات التصديرية، نرد على ذلك، فإن مجالات الاستثمار هذه قد اختلفت من إقليم إلى آخر في ضوء ما تحقّقه من أرباح للدول والشركات المستثمرة.

إن ما يجب ملاحظتُه ـ أيضاً ـ في ما يخصّ رصد أبرز مشروعين لهما علاقتهما بالنظام الدولي الجديد، وهما يخصّان النظام الإقليمي لمنطقتنا العربية، هو كيفية التمايز بينهما، أي بين النظام الشرق أوسطي، والنظام المتوسطي. وقد عرفنا أبعادهما ومرجعياتهما، وما سيلقيه كلٌّ منهما من ظلال، وما سينتجهُ كلٌّ منهما من قضايا على «أجندة» النظام الدولي القادم.

إن ما يمكن التفكير فيه عربياً وإسلامياً من أجل بناء المستقبل، الأولويات التالية:

١ ـ كيفية التعامل مع المشروعين المطروحين أعلاه بكلّ ثقة وذكاء لاختراقهما والاستجابة لتحدياتهما الإيجابية والسلبية.

٢ ـ التفريق الملزم للعرب والمسلمين أجمعين في دولهم وعوالمهم وبيئاتهم المتعددة، بين السياسات الأمريكية والسياسات الأوروبية، إذ ظهر الغرب لأول مرة، وقد انقسم على نفسه، وغدت بعض الدول الأوروبية ليس على اتفاق تام مع الخطط الأمريكية.

٣ ـ لعلّ أهم ما يمكن تأسيسه لمواجهة التحديات الرأسمالية القادمة: كتلة اقتصادية عربية ← إسلامية، تتألف من وحدات إنتاجية وأسواق حيوية تجتمع فيها مثلاً: تركيا وإيران وبلدان المشرق العربي والباكستان وغيرها سواء على مستوى إنتاج بضائع مشتركة، أو تسويق منتجات معينة. . وإقامة مناطق تجارة حرة بين الأعضاء لدعم العلاقات السياسية والاقتصادية، ووضع إطار لخفض التعرفة الجمركية.

٤ ـ تشكيل مجلس على مستوى وزاري (ومن ثمّ رئاسي فيما بعد) بين دول الشرق الأوسط لتفعيل المجال الحيوي للمنطقة وتحريك قوّته من أجل الإشراف والتنسيق وإعادة النظر في قضايا مشتركة وأساسية، ومنها تطبيق تخفيض التعرفة الجمركية ـ مثلاً كخطوة أولى نحو إقامة منطقة حرة ودعم علاقات أوثق بين دول غربي آسيا ودول شرقي آسيا وشمال أفريقيا من أجل تعزيز التعاون والحفاظ على البيئة وتشجيع فرص الحوار والسلام بالقضاء

على كل الخلافات الإقليمية والحدودية.

٥ ـ تأسيس شبكة مواصلات برّية متطورة بين بلدان العالم الإسلامي، وأبرزها: شبكة خطوط سكك حديدة متطورة بين المدن والحواضر الاقتصادية والعواصم السياسية تربط دول المنطقة الشرق أوسطية من أجل الاستفادة من المجال الحيوي لها، ناهيكم عن تطوير الطرق البرية المتنوعة.

٦ ـ تأسيس برلمان عربي ← إسلامي موحّد تجتمع فيه نخب المثقفين والساسة والمفكرين.. لمعالجة السياسة الدولية والإقليمية، شريطة تمتّعهُ بصلاحيات واسعة من أجل إيجاد حلول للمشاكل العرقية والمذهبية والطائفية والحدودية والإقليمية، كما ويشترط على القيادات السياسية للدول الإسلامية الاستئناس بآراء البرلمانيين الجدد من خلال تجسيد الفجوة بين القيادات السياسية والنخب الفكرية.

من أجل فهم جديد للمصالح الدولية والإقليمية:

على أساس هكذا تقييم تاريخي ومعالجات وطرح مشروع عمل استراتيجي عربي ـ إسلامي أتمنى ـ بكل تواضع ـ على الدارسين والباحثين والمفكرين والمراقبين والساسة والقادة العرب والمسلمين تقدير سمة العصر القادم من أجل تحديد صورة المشاكل والتحديات، والبدء بالحدّ الأدنى من المعالجات والقدرة على الالتئام لمواجهة التحديات القادمة، فإذا كانت تلك «السمة» هي «الرأسمالية الجديدة» واقتصاد السوق.. وما نجده اليوم من شروع العالم بنظام الخصخصة الاقتصادية، فلا بدّ من استكناه واستيعاب قوة التحوّلات الخطيرة الجارية في العولمة الجديدة من بنية النظام السياسي العالمي إلى بنية النظام الاقتصادي العالمي.. وتحديد تفاعلات ثلاث استراتيجيات قوية:

١ ـ أبرز القوى الاقتصادية (= الرأسمالية) التي سيكون لها تفاعلات مبرّرة على امتداد الخمسين سنة القادمة، متمثّلة بثلاثة عوالم اقتصادية قوية جداً، هي: عالم أمريكا الشمالية، وعالم أوروبا (الاتحادية)، وعالم آسيا (القصيّة).

٢ ـ أبرز المناطق البترولية الثرية في القرن القادم، متمثّلة بالدائرة الجغرافية الخليجية (= الخليج العربي)، التي يشتمل محيطها على: (جنوب العراق + جنوب غربي إيران + المنطقة الشرقية السعودية + سواحل الخليج العربية)، خصوصاً وأن هذه الدائرة المحيطية الإقليمية (Zone) تحتوي على أكبر وأعظم احتياطي بترولي في العالم على امتداد الخمسين سنة القادمة.. فالمنطقة بحاجة إلى أي نوع من الائتلاف والتضامن والتآزر من أجل المصالح الإقليمية والعربية والإسلامية.

وأخيراً:

وأخيراً، أقول: لقد كان من أبرز ما أنتجتهُ السياسات الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وتفاقم دور مجاله الحيوي من خلال مقارنة ذلك بين الخمسين سنة الأولى من القرن العشرين وبين الخمسين سنة الثانية منه: ثمة مشاريع دولية أو إقليمية لم يستطع العرب والدول المحيطية التعامل معها سواء في مجابهتها، أو الاستجابة لتحدياتها، أو احتوائها. ولعل أبرز ما واجه الشرق الأوسط بشكل خاص:

١ ـ الحركة الصهيونية وتفاقم مخاطرها من خلال الهجرة اليهودية وتأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين.. والصراع العربي ـ الصهيوني متمثلاً بالحروب العديدة. وقد أنتج هذا التحدّي التاريخي مثلثاً للأزمات ساخناً ودموياً في قلب المجال الحيوي للشرق الأوسط..

٢ ـ التحديات الاستعمارية (الكولونيالية والإمبريالية) ضد الأمة العربية والعالم الإسلامي مجسّدة قوتها في المجال الحيوي للشرق الأوسط (بشكل خاص).. ومعارك التحرير العربية من أجل الاستقلال والكفاح المسلّح في إطار ما أسمي بحركة التحرر العربية من أجل الاستقلالات الوطنية على حساب التوحّد القومي، ثم انبثاق الصراعات السياسية والإقليمية الساخنة بين الأنظمة السياسية للشرق الأوسط، وبين النظم السياسية العربية في إطار ما سمي بـ الحرب الباردة العربية، ثم الصراعات الإقليمية نتيجة

للخلافات الحدودية والاقتصادية وكان من أعتاها وأقساها ما أسمي بـ حروب الخليج.. وصولاً إلى الحروب الأهلية السياسية والطائفية والتمزقات الداخلية سواء في اليمن أم لبنان أم الجزائر.. إلخ.

٣ ـ أما سياسياً، فثمة تجارب ومشاريع إقليمية ودولية كان للغرب دوره وشراكته الأساسية في صنعها، والاضطلاع في تأطيرها وإنتاج سيناريوهاتها.. وغدا لها أثرها البالغ على مصائر المجال الحيوي للشرق الأوسط، بدءاً بمشروع ميثاق سعد ـ أباد في الثلاثينات، انتقالاً إلى مشاريع التقسيم في الأربعينات، انتقالاً إلى ميثاق (حلف) بغداد في الخمسينيات، انتقالاً إلى مشروع روجرز في الستينيات، انتقالاً إلى مشروع كامب ديفيد في السبعينات، انتقالاً إلى مؤتمر مدريد في الثمانينات، وصولاً إلى مشاريع السلام مع إسرائيل واتفاقيات أوسلو في التسعينات.. مع أبرز مشروعين مطروحين على العقد القادم (= فاتحة القرن الحادي والعشرين).. ولكلّ من المشروعين استراتيجية في إطار التحولات التاريخية للعولمة الجديدة وتوسّع المجال الحيوي من «مثلث الأزمات» إلى «مربع الأزمات» للشرق الأوسط، يتمثّلان بـ المشروع الشرق أوسطي، والمشروع المتوسطي.. أمريكياً للأول وأوروبياً للثاني.. تمهيداً لبناء صيغ جديدة أمريكية وأوروبية ضمن مفاهيم عصر قادم في إطار العولمة الجديدة!

السؤال الأخير: إذا كان العرب والمسلمون يدركون مخاطر العصر القادم.. فهل باستطاعتهم مجابهة التحديات المستقبلية، واستيعاب زخمها والاستجابة لها من خلال ما يمكن أن يفعلوه.. ولعل في ما قدمته أعلاه من أفكار في مشروع عمل تساهم بتواضع في ذلك.

مقالات الكتاب

ـ مدخل فلسفي : العولمة ـ القارب والشجرة :

نشر في جريدة «الاسواق» الاردنية، العدد (٨٦٧) ١٩٩٦/٥/٤

ـ الفصل الأول : العولمة، اختراق الغرب للقوميات الآسيوية

نشر في مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥

ـ الفصل الثاني : المجال الحيوي للشرق الأوسط ـ من مثلث الازمات إلى مربع الازمات

نشر في مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية عدد ١٨٤ / ١٩٨٤

ـ الفصل الثالث : العولمة ازاء ابرز منطقة في الاستراتيجية البترولية

ملف بحث نشر بعدة لغات عالمية ضمن كتاب (العولمة نظرة من الجنوب)

تحرير الاستاذ سمير امين... واشترك في تأليفه مجموعة من العلماء في العالم.

ـ الفصل الرابع : إرادة الاستقطاب الاحادي ونظرية تعدد الاقطاب

ورقة بحثية شارك بها المؤلف (بالانكليزية أصلاً) في الندوة الدولية حول: «الخليج والمتغيرات الدولية» التي عقدها مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الايرانية في طهران، في الفترة ١٣ ـ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥

ـ الفصل الخامس : الشرق أوسطية بين مشاريع التسوية والشراكة الاقتصادية العربية ـ الإسرائيلية

مجموعة دراسات وحوارات نشرت تباعاً في جريدة السفير، ١٩٩٦

ـ الفصل السادس : المتوسطية ـ الشرعية التاريخية العربية ومشروع الأورو ـ متوسطية

نشر في مجلة دراسات عربية، العدد ([illegible]) تموز / يوليو ١٩٨٨



الكتاب هو محاولة لاستشراف مصير العالم عموماً والعرب والمسلمين خصوصاً، وذلك بعد تكريس ظاهرة العولمة والاتجاه الى ترتيب مشاريع التسوية الاقليمية في الشرق الأوسط لتحقيق المصالح الدولية والابتعاد عن مصالح الشعوب والمجتمعات. كما ان البحوث المنشورة في هذا الكتاب تتوغل في المفاهيم والتصورات والرؤى التي تشكل قوام التفكير الاستراتيجي والفكري الراهن في العالم، لتقدم بعيداً عن الشعارات، وعلى ابواب العصر القادم، وجهة نظر حول كيفية التعامل مع العولمة والعالم والمستقبل.

الغلاف: كريم الحاج